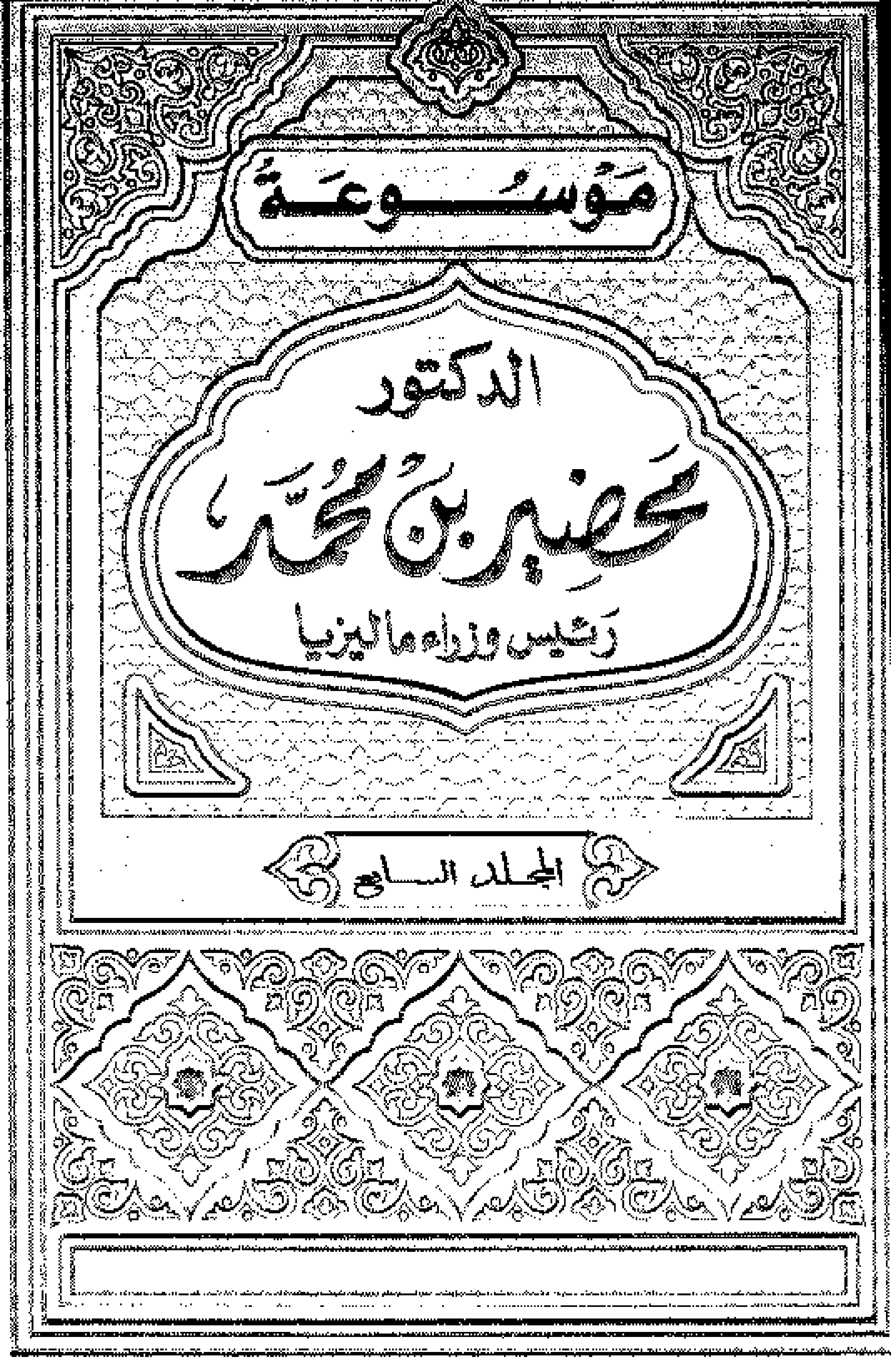


موسوعة
الدكتور
محضير بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا
المجلد السابع

اهـــــــداء2004

د.مخضير بن محمد

ماليزيا

موسوعة

الدكتور

محضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

المجلد السابع



العلم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان

الناشرون

دار الكتاب المصري
القاهرة

دار الكتاب اللبناني
بيروت

دار الكتاب - ماليزيا

دار الفكر - كوالالمبور

موسوعة

الدكتور

محضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

● الترجمة والمراجعة
نخبة من كبار المترجمين والأساتذة المتخصصين من جامعات القاهرة والأزهر والأسكندرية وعين شمس وحلوان.

د. عبدالرحمن الشيخ
د. ياسر شعبان
أ. فاروق لقمان
أ.طلعت الشايب
د.توفيق علي منصور
أ.احمد محمود
أ.عبدالحميد دابوه
د.رمضان بسطاويسي
أ.احمد عبدالحميد
أ. محمد رشدي

دار الكتاب المصري

٣٣ شارع قصر النيل تليفون : ٣٩٢٢١٦٨ / ٣٩٣٤٣٠١ / ٣٩٢٤٦١٤
القاهرة ص.ب: ١٥٦ عتبة الرمز البريدي ١١٥١١ – برقيا: كتا مصر – القاهرة
فاكسيملي ٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)
Fax: (202) 3924657 القاهرة Att: Mr. Hassan El-Zein

دار الكتاب اللبناني

بيروت
شارع مدام كوري – تجاه فندق بريستول – بيروت
تليفون: ٧٣٥٧٣٢ / ٧٣٥٧٣١ ص.ب ٨٣٣٠ – ١١
بيروت – لبنان . برقيا: داكلبان – فاكسيملي ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١)
Fax: (9611) 351433 بيروت Att: Mr. Hassan El-Zein

DARULFIKIR – Kuala-Lumpur دار الفكر - كوالالمبور

العنوان:- 329B Jalan Abd Rahman Idris, off Jalan Raja Muda, 50300 Kuala-Lumpur
Tel:- 603-26981636 / 603 – 26913892 Fax:- 603 - 26928757

First Edition 2004 A.D - 1424 H — الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

I.S.B.N 977-238-738-7 — رقم الإيداع ٢٠٠٣/٩٧١٢

الجزء الأول

العلم والتكنولوجيا والإبداع

المحتويات

١- الشَّرَاكَةُ الذَّكِيَّةُ مِنْ أَجْلِ رَفَاهِيَةِ العَالَمِ *

كثيرا ما نسمع عن لعبة يكون فوز أحد الطرفين فيها على حساب الطرف الخاسر ، ولكننا عندما نحسب النتيجة الكلية لانجد هناك مكسبا حقيقيا ، حيث إنها لم تكن سوى عملية نقل لما لدى أحد المتنافسين إلى الآخر ، والمحصلة النهائية لا تختلف عما كان عليه الوضع فى بداية الأمر ! ولو أصبح ذلك هو أساس التجارة بين الدول ، فلن يكون هناك نمو بالنسبة للعالم ككل ؛ لأنه سوف يتحقق النمو فقط لأحد الشركاء فى التجارة دون الآخر ! وهكذا فإن نمو الدول الفقيرة لابد من أن ينتج عنه إفقار للدول الغنية ؛ لذلك يكون لدى الدول الغنية من الأسباب ما يجعلها تمنع الدول الفقيرة من النمو ؛ ولذلك فإن نمو الدول الغنية لابد من أنه سيكون على حساب الدول الفقيرة ، ولأن الأخيرة لا يمكنها أن تمنع ذلك ، فإنها سوف تزداد فقرا ! !

إلا أننا نعلم أن الحال ليست هكذا فى الواقع ، فقد نمت اقتصادات كل الدول على مر السنين ، وهناك أسباب كثيرة لذلك ، إلا أننى أريد أن ألفت الانتباه إلى تجربة ماليزيا التى لم يكن نموها الاقتصادى على حساب الآخرين ؛ لأنه فى الواقع أن العكس هو الصحيح . إن رفاهية ماليزيا قد أفادت معظم شركائها فور استقلالها ، خرجت ماليزيا عن المألوف ، وبدلا من أن تتقوقع على نفسها بدعوى الوطنية ، وتطرد المسهمين الأجانب فى اقتصادها ، دعت المزيد منهم للمشاركة ! ونتيجة لذلك قامت شركات أجنبية كثيرة بالاستثمار فى ماليزيا .

وحيث إن البطالة كانت هى مشكلتنا الرئيسية ، فقد هيئنا الظروف الملائمة للصناعات التى تستوعب قدرا كبيرا من العمالة ، ولم يكن ما قدمناه هو العمالة الرخيصة ، وإنما قدمنا الحوافز السخية والبنية الأساسية والاستقرار السياسى ، وكانت السياسة الواضحة

---

* بمناسبة الحوار الافتتاحى الدولى عن المشاركات الذكية- لانكاوى : كيداه- فى ٢٦ يوليو ١٩٩٥م .

للاحتفاظ بتكاليف المعيشة منخفضة ، هى السبب فى رخص العمالة ، وبالرغم من أن مستثمرين كثيرين قد جاءوا إلينا ، إلا أن اليابانيين كانوا أكثر من أفاد من هذه المزايا ، وكانت المحصلة النهائية هى تحقيق الرفاة لماليزيا وتشغيل القوى العاملة فيها بالكامل .

الشركاء الأجانب الذين كانوا سببا فى رفاهية ماليزيا لم يواجهوا صعوبات ولم يعانوا ، بل لعلهم قد ربحوا كثيرا ؛ لأنهم استطاعوا أن يبيعوا المزيد من السلع وأن يحصلوا على المزيد من العقود فى ماليزيا التى أصبحت أكثر ازدهارا ورفاة . وهكذا ازدهرت الشركات والدول الاستثمارية عندما جعلت ماليزيا مزدهرة بما يكفى لشراء بضائعها وما تقدمه من خدمات .

واليوم ، تحاول ماليزيا ، إلى حد ما ، أن تقوم بالشىء نفسه بالنسبة للاقتصادات الأقل نمواً فى جنوب شرق آسيا ، فنحن نستثمر هناك لتوفير فرص عمل وحفز نموها الاقتصادى بشكل عام ، أما نتائج ذلك فهو لصالح ماليزيا والآخرين . واليوم لا يرسو على شواطئنا كثير من اللاجئين اقتصاديا أو سياسيا ، وقد تضاعف حجم التجارة مع هذه الدول عدة مرات ولم تخسر ماليزيا شيئا ، فنحن نواصل نمونا بنسبة ٨٪ فى الوقت الذى تستمر فيه دول الهند الصينية فى الازدهار .

إن سياسة «افقر جارك» لم تكن أبدا سياسة جيدة ، واليوم كل دول العالم جيران ، وافقار الجيران سيكون له ثمنه الذى سوف تتحمله أيضا الدولة التى تنتهج هذه السياسة ! ودعونا نتناول موضوع حرب التجارة بين اليابان من جانب وكل من أوروبا وأمريكا من جانب آخر ؛ لقد كان بروز اليابان كمصدر بديل للبضائع المصنعة أمرا مفيدا للدول الفقيرة ! اليابانيون لهم فلسفة مختلفة فى العمل التجارى ؛ إنهم يريدون حصة فى السوق أكثر مما يريدون هوامش كبيرة ، ولو تركوا لشأنهم ، لقام الأوروبيون والأمريكيون بتسعير بضائعهم حسب قدرة شعوبهم ، وإن لم يستطيعوا كان يمكن ببساطة أن يرفعوا الأجور أو أن يقللوا التكلفة بخفض أسعار المواد الخام والطاقة التى يحصلون عليها من الدول الفقيرة ، ولن

يكون بوسع الدول الفقيرة أن تفعل شيئا ، بل إنها ستكون مجبرة على قبول استبدال المزيد والمزيد من المواد الخام بالأقل والأقل من البضائع المصنعة . ولكن اليابانيين حافظوا على أسعارهم المنخفضة لكى يتمكنوا من اختراق الأسواق الأجنبية ويتمكنوا أيضًا من زيادة حصتهم فيها ، وكانت النتيجة أن أصبحت الدول الفقيرة قادرة على الحصول على البضائع التى كانت لا تستطيع الحصول عليها . وإذا كان المزارع الآسيوى أو الأفريقى أو الكاريبى يستطيع اليوم أن يشترى رافعة شوكية أو جهاز تلفزيون أو ثلاجة ، إذا كان يستطيع ذلك اليوم فذلك لأن اليابانيين استطاعوا أن ينتجوا بضائع رخيصة الثمن ولكنها عالية الجودة !

لقد كان بمقدور الغرب أن يحذو حذو اليابان وأن ينافسهاوأن تكون النتيجة انخفاض الأسعار أكثر من ذلك ، إلا أنه (الغرب) لم يكن على استعداد للتخلى عن أساليب البذخ والسفه . العمال فى الغرب يريدون أجورا مرتفعة دون أن يعملوا بجد مثلما يعمل اليابانيون . الشركات الغربية تلجأ إلى أسهل الطرق وهى الاستغناء عن العمال عندما تواجهها الخسائر . كما أن الحكومات مستمرة فى تقديم إعانات البطالة التى قد تصل أحيانا إلى ٩٠٪ من الأجر الذى كان يتقاضاه العامل ، وكل ذلك كان سببا فى أن تظل التكلفة مرتفعة والبضائع غير قادرة على المنافسة . ولأن الغرب لم يكن على استعداد لأن يقدم أى نوع من التضحية ، فقد قرروا أن يخرجوا البضائع اليابانية من المنافسة بفرض تحديد قيمة جديدة للين ، وقيمته اليوم أعلى ثلاث مرات فى مقابل الدولار الأمريكى وبالطبع فى مقابل عملات معظم الدول النامية .

ما نتيجة ذلك؟ النتيجة هى أن اليابان اليوم تمر بأسوأ ركود اقتصادى ويبدو أنها لن تكون قادرة على الخروج منه ؛ فلم تعد البضائع اليابانية رخيصة ! ويبدو أن اليابانيين عاجزون عن إدارة سياساتهم عن طريق حكومة ضعيفة تخلف حكومة ضعيفة أخرى ! أصبحت اليابان فى مأزق كبير . إلا أن الاقتصادات المنافسة فى أوروبا وأمريكا لم تحقق أى مكسب فى الواقع ؛ لم تستطع أن تملأ الفراغ الذى تركته اليابان فى السوق العالمية .

اقتصاداتها لم تتحسن ، وحتى إذا تدفق المزيد من البضائع الأوروبية والأمريكية على اليابان فإن العائد منها لا يكون ذا قيمة كبيرة . وبالرغم من ارتفاع قيمة الين ، إلا أن الميزان التجارى يظل فى صالح اليابان .

والواضح أنه لا اليابان ولا منافسيها فى التجارة قد كسبوا شيئا من اتفاق پلازا الذى رفع قيمة الين ! إنه موقف ؛ الكل فيه خاسر بالنسبة للطرفين .

ولكن ماذا عن الأطراف الأخرى ، أو الدول النامية مثل ماليزيا؟ لقد تسبب رفع قيمة الين فى مضاعفة ديون ماليزيا ثلاث مرات ! وأصبحت أسعار البضائع اليابانية الآن ليست فى متناول أيدى الناس فى الدول النامية ، بينما أسعار البضائع الغربية المنافسة ما زالت باهظة ، وفى الوقت نفسه فإن معظم سلع الدول الفقيرة تباع بالدولار الأمريكى بما يعنى أن العائد أقل من أن يكفى لشراء بضائع يابانية أو دفع ديون الين ! موقف «الكل خاسر» هنا ، لا ينطبق فقط على الدول النامية ، بل إن الكل بلا استثناء خاسرون ! وبما أن إخراج اليابان من مجال المنافسة قد يكون مشبعا للغرور وللمصلحة الذاتية إلا إنه لا ينطوى على ذكاء كبير .

متى نتعلم أن إفقار الجار لن يفيدنا فى شىء؟ بل لقد كان سببا فى إلحاق الضرر بالجميع ، والمؤكد أن المساعدة فى إنعاش الجار وازدهاره هى الخيار الأفضل ، وما ينطبق على الدول ، ينطبق كذلك على الشركات ، وعلى الأفراد . وهنا أيضا يمكن أن تقدم ماليزيا المثال على ذلك ؛ فإننا لدينا وفرة فى العمالة الرخيصة وهذا ناتج عن انخفاض تكاليف المعيشة ، هذه الوفرة فى العمالة الرخيصة لديها القدرة على اكتساب وتعلم المهارات الجديدة بسرعة ، وقد أفادت الشركات الصناعية التى جاءت للعمل فى ماليزيا من المقدرات الموجودة لدينا ، والتى من بينها أيضا الاستقرار السياسى والجو الودى والمضياف بشكل عام ، وقد كان من نتيجة ذلك أن أصبحت منتجاتها فى المتناول وقادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية ، وربما كانت الشركات الأجنبية باستثمارها فى ماليزيا ، تحرم العمال فى بلادها من فرصة العمل ، إلا أن أولئك العمال يحصلون على أجور عالية ويمكن تدريبهم بسهولة على أعمال متقدمة

ذات قيمة مضافة ، وهذا ما فعله اليابانيون فى الواقع .

استثمارات شركات الدول المتقدمة فى الدول النامية يمكن أن تعتبر نوعا من الشراكة الذكية ؛ وبالمثل فإن التعاون بين الأفراد الذين يملكون مهارات تكمل بعضها بعضا يمكن إدراجه فى إطار الشراكة الذكية ؛ فلابد من أن تحاول الدول والشركات وأن يحاول الأفراد أيضا بكل ما يملكون من عزم ، أن يحققوا الموقف الذى يكون الكل فيه رابحا ، بدلا من ذلك الذى يربح فيه الواحد على حساب الآخر . إن تبنى هذه الفلسفة من شأنه أن يحقق الازدهار للكل ؛ الأفراد والشركات والدول . العالم اليوم فقير بالنسبة للتقدم العلمى والتكنولوچى غير المسبوق . هناك دول بكاملها يتم إفقارها . حتى فى الدول الغنية هناك المزيد من المواطنين الذين يعيشون تحت الجسور لايسترهم سوى ألواح صناديق الكرتون ويتسولون للبقاء على قيد الحياة .

لقد جاهدت ماليزيا للهروب من فخ الفقر وقد نجحنا بقدْرٍ ما ، ولكن إلى متى يمكن أن نواصل النجاح وإلى أى مدى؟ ولو ظل مبدأ «افقر جارك» سائدا فإننا سوف ننضم عاجلا أو آجلا إلى صفوف الدول التعسة فى هذا العالم .

العالم اليوم منقسم إلى تكتلات ، وهى تكتلات عدائية متخاصمة ! هدف كل منها الكسب على حساب الآخر ! آسيا وحدها هى التى لا يوجد فيها تكتل تجارى ، وهناك خوف من أن تتحدد دول آسيا وتتحدى الغرب ! تصوَّرْ مثلا تكتلا تجاريا يضم اليابان ، وهى ثانى أكبر اقتصاد فى العالم ، والصين بتعدادها البالغ ٢ , ١بليون نسمة والتى لديها إمكانية أن تصبح أقوى اقتصاد فى العالم ، تصوروا تكتلا يضم اليابان والصين وكوريا وتايوان وجنوب شرق آسيا ! قوة بشرية نشطة مكونة من ٢بليون من العمال المهرة والقدرة على الإفادة من التكنولوچيا الحديثة . . . ذلك كله يجعل المواجهة احتمالا مرعبا ؛ لأن هذا التكتل لو قدر له أن يقوم ، فلا شك فى أنه سوف يسيطر على العالم .

هل يمكن إيقاف آسيا؟ إنه أمر غير محتمل ؛ فعاجلاً أو آجلا لابد من أن تتقدم بقية العالم . فهل تقطب آسيا جبينها وتعبس فى وجه الدول الغربية كما يفعلون بها الآن؟ سوف يكون من سوء الطالع لو أدى بروز آسيا بوصفها قوةً اقتصادية إلى مواجهة مع بقية العالم ، فى النهاية لن يكسب أحد . آسيا فى حاجة إلى عالم مزدهر بنفس قدر احتياج أوروبا وأمريكا إلى سوق آسيوية مزدهرة ، وليس فى صالح آسيا أن تكون أوروبا وأمريكا مضطربة .

وإذا كنا لا نريد أن تكون هناك مواجهة ، إذا كنا نريد أن تكون هناك شراكة ذكية بين آسيا والعالم المتقدم فى الغرب فلابد من وضع الأسس لذلك الآن ؛ إن الغرب بتبنيه مواقف غير ودية تجاه كل من دول آسيا ، إنما يقوم باستعدائهم ويدفعهم لأن يتكتلوا ضده . إن موقف كل دولة يكون ضعيفا حين تكون بمفردها ، ولكنهم لن يكونوا لقمة سائغة عندما يتحدوا .

وسواء أكان ذلك مسموحا به أم لا فقد تكونت تكتلات تجارية فى أوروبا وأمريكا الشمالية ، وسوف تمتد نافتا- NAFTA لكى تضم كل دول أمريكا الوسطى والجنوبية . وهناك محادثات جادة عن تعاون بين «نافتا» والاتحاد الأوروبى ، وفى الوقت نفسه ليس مسموحا للدول الآسيوية أن تتحد معا ، وقد لاينجحوا فى إقامة التجمع الاقتصادى لشرق آسيا- EAEC ليكون منتدى لمناقشة مشكلاتهم المشتركة ؛ هناك توجيهات لكل من اليابان وكوريا الجنوبية بعدم الانضمام إلى أى تجمع من هذا النوع . وبدلا من ذلك لابد من أن ينضم الجميع إلى مؤتمر التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادى- APEC وأن يخضعوا لتوجيهات الأعضاء المسيطرين عليه من بين غير الآسيويين ، ولن يلقى شىء من ذلك ترحيبا من الدول الآسيوية . ولو أصبحت هذه الدول قوية ، وهذا أمر محتمل جدا ، فلن ينسوا تلك المعاملة المجحفة لهم . لا يوجد احتمال لأن يعرضوا مشاركة ذكية من أجل الرفاهية المشتركة مع الغرب . سوف يلجئون إلى لعبة «الكل خاسر» أو رفاهية آسيا على حساب أوروبا وأمريكا .

من يدرى إلى أين يؤدى ذلك؟ هل إلى مواجهة وتهديدات اقتصادية وعسكرية أم إلى حرب باردة أخرى تستمر سنوات تنهك الجميع؟ كل ذلك ممكن إذا لم نكن على درجة من الذكاء وحسن التقدير الآن . الشراكة الذكية هى أن تعمل الشركات معا من أجل المكسب والفائدة المشتركة . الشراكة الذكية هى التوجه الأفضل والأكثر منطقية . لابد من أن نزدهر وأن ننتعش مع شركائنا ، بل ومع منافسينا وليس على حساب طرف من الأطراف ! الشراكة الذكية تنطبق على الأفراد أيضا ، وبالتأكيد ، على كل الدول فى جميع أنحاء العالم .

٢- اكتساب تكنولوجيا صناعة الدراجات البخارية *

يسعدنى أن أشيد فى هذه المناسبة بإسهام اثنتين من كبريات المؤسسات اليابانية فى هذا المشروع وهى «شركة كاواساكى المحدودة للصناعات الثقيلة» و«مؤسسة نيسو ايواى» ، وإننى لعلى ثقة من أن هذا التعاون سوف يعود بالنفع على المشروع ، حيث إن كاواساكى التى تعمل منذ فترة طويلة فى مجال الصناعات الثقيلة والتكنولوچيا الراقية لها خبرة طويلة فى صناعة الدراجات البخارية .

على مدى السنوات الثمانية الأخيرة ، تحقق ماليزيا معدل نمو يتخطى ٨٪ سنويا ونحن نشجع تنمية وتوسيع القطاع الخاص وعلى نحو خاص الاستثمارات الأجنبية ، وذلك بتهيئة البيئة النموذجية من خلال وجود سياسة وطنية طويلة المدى تتمتع بالشفافية مع حوافز تنافسية ؛ وأنا واثق أن التوسيع فى قطاع التصنيع سوف يساعد على دفع ومواصلة نمونا الاقتصادى لكى نحقق الهدف القومى لتحويل بلادنا إلى دولة متقدمة تماما بحلول عام ٢٠٢٠م . هذا الهدف يجد نظيرا له فى ثقة دكتور أوبا- Ohba بأن «التصنيع هو القوة الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادى والاجتماعى» .

إن تجربة ماليزيا فى تصنيع سياراتنا الوطنية من طرازى PROTON وPERODUA قد أثبتت أن لدينا المقدرة اللازمة لاستيعاب التكنولوچيا الراقية وأن نكون مهرة وأكفاء بما يكفى لنكون منافسين فى السوق العالمية ؛ ولذا فإن أملى لكبير فى أن يشهد هذا المشروع لتصنيع الدراجات البخارية والمحركات الصغيرة نقلةً أكثر سرعة للتكنولوچيا من «كاواساكى» لشركائها الماليزيين ، وإننى لعلى ثقة من أن إنتاجنا الوطنى من الدراجات البخارية

* بمناسبة توقيع مذكرة التفاهم لتطوير وصناعة الدراجات البخارية والمحركات الصغيرة متعددة الاستخدام- شركة كاواساكى المحدودة للصناعات الثقيلة ومؤسسة نيسو ايواى- كوالالمبور- ٧ فبراير ١٩٩٥م .

والمحركات الصغيرة يمكن أن يصدَّر إلى جميع أنحاء العالم فى أسرع وقت ممكن .

ولقد مكن النجاح الحالى فى تصنيع سيارات PROTON وPERODUA بلادنا من توفير وسيلة انتقال لقطاع كبير من السكان ، حيث يوجد فى ماليزيا بالفعل أعلى معدل من المركبات البخارية بالنسبة لعدد السكان ! هذا الحجم ساعد على تأكيد تنمية شبكة كاملة من مكونات التصنيع وما يصاحب ذلك من قدرة على البحث والتنمية وتشغيل عمالة مدربة تدريبا عاليا تعمل على جلب مدخرات كبيرة من النقد الأجنبى . ومن هنا فإننى لعلى ثقة كذلك من أن تطوير وتصنيع الدراجات البخارية والمحركات الصغيرة فى بلادنا سوف يحقق قفزة نوعية كبيرة فى هذا الاتجاه ، إلى جانب مساعدة البلاد على توفير وسائل انتقال سريعة لعدد أكبر من السكان ، ومن ناحية أخرى فإن المحركات الصغيرة ذات الاستخدامات المتعددة يمكن أن تستخدم على نطاق واسع فى قطاعات الزراعة والإنشاءات لمساعدة شعبنا فى تحسين الإنتاجية والكفاءة بأقل إنفاق رأسمالى ممكن .

ومع الوضع فى الاعتبار إمكانيات السوق لدينا ، والنمو فى دول «الآسيان» وشرق آسيا ، والآن فى جنوب آسيا ، فإننى واثق من أن مشروع تصنيع الدراجات البخارية والمحركات الصغيرة لدينا سوف يكتب له النجاح ، على أن الاختبار الحاسم لهذا المشروع- كما هو بالنسبة لغيره من الصناعات- هو القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية .

٢- ماليزيا تدخل صناعات الفضاء والاتصالات *

من المؤكد أن برنامج القمر الصناعى الصغير سينقلنا خطوة أقرب نحو إمكانية تصميم وهندسة وبناء وإطلاق مركبة فضاء ماليزية ، فقد مهدت اتفاقيتا Measat-I وMeasat-II اللتان وقعتا فى شهر مايو الماضى الطريق لمشاركة ماليزيا فى تكنولوچيا الفضاء والاتصالات ، كما أن نظام Measat إلى جانب أبحاث الفضاء والتعليم بمثابة حلقة متصلة ومتكاملة لدعم التطور الشامل لبنية تكنولوچية متقدمة وذات كفاءة فى مجال الاتصالات فى ماليزيا .

إن إطلاق Measat-I فى العشرين من ديسمبر ١٩٩٥م ، سوف يتبعه كما أعلم إطلاق Measat-II فى يوليو ١٩٩٦م ، وبالإضافة إلى ذلك فإن قمرين صناعيين يجرى بناؤهما ضمن برنامج Micro-Satellite سوف يوضعان فى مدارهما قبل نهاية العقد . هذه الإطلاقات الأربع من شأنها أن تضع ماليزيا بثبات بين الدول التى تمتلك وتشغل أقمارا صناعية تم بناؤها لتفى باحتياجات محدودة .

إن نظام Measat وبرنامج القمر الصناعى المصغر سوف يزودان البلاد بأرضية يمكن أن نبنى عليها فى المستقبل لتطوير تكنولوچيا الفضاء والاتصال لدينا ، والأمل كبير فى أن تكون ماليزيا إحدى دول المنطقة القادرة على إطلاق مركبة فضاء من صنعها . ولهذا الغرض تم انشاء MAXSTAR الذى يضم فى عضويته Binariang Sdn. Bhd و Telekom Ma- laysia Berhad و Bahagian Kajian Sains Angkasa (BAKSA) والمعهد الماليزى لأنظمة الالكترونات (MIMOS) وجامعات Sains Malaysia وMalaya وKebangsaan Malaysia وTeknologi Malaysia وPertanian Malaysia . ويعتبر MAXSTAR

* بمناسبة انطلاق برنامج القمر الصناعى الماليزى الصغير - كوالالمبور - ١٣ يناير ١٩٩٥م .

مثالا على المشروع التجارى الذى يؤدى إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص فى المصالح الوطنية ، وسوف يتعهد MAXSTAR برنامجا للقمر الصناعى الصغير يساعد على تنفيذ أنشطة البحث العلمى سواء على الأرض أو فى الفضاء .

للأقمار الصناعية الصغيرة الحجم استخدامات كثيرة مفيدة للمجتمع ؛ فالقمر الصناعى الأول الذى يزن ٥٠ كيلوجراما سيتم تصميمه لتنفيذ عمليات علمية وتعليمية والاستشعار عن بعد ؛ أى جمع معلومات من على سطح الأرض تساعد على تحسين إدارة الموارد واستخدام الأراضى وحماية البيئة . ومن المخطط له أن تكون الأقمار الصناعية الصغيرة التالية قادرة على القيام بمهام أكثر تعقيدا مثل : اختبار المواد والمكونات فى الفضاء ورصد التلوث . .إلخ . كما أن صناعة الفضاء تتوقع المزيد من الفوائد نتيجة العمل الذى سيقوم به MAXSTAR ، كما يسر الحكومة أن تذكر أن من نتائج اجتماع الدول الخمسة عشرة "G-15" الذى عقد فى نيودلهى عام ١٩٩٤م ، أن تقوم الهند بمساعدة ماليزيا فى برنامجها للفضاء وذلك من خلال المؤسسة الهندية لأبحاث الفضاء "ISRO" ، كما ستساعدنا المؤسسة المذكورة فى تطوير تكنولوجيا بناء وإطلاق الأقمار الصناعية وأملنا كبير فى أن يؤدى إسهام ISRO إلى مزيد من التعاون فى أنشطة أخرى تتصل بذلك مثل : البث الإذاعى عبر الأقمار الصناعية .

وكجزء من عقود Measat فقد وافقت مؤسسة Arianespace and Hnghes Space and Communications Inc. على أن تسهم بدور فعال فى برنامج الفضاء فى ماليزيا ، والذى تشارك فيه الهند وفرنسا والولايات المتحدة ، ويدل على قدرة ماليزيا على التفاعل الدولى والعمل على مستوى العالم .

وسوف تفيد مؤسسات التعليم العالى فى ماليزيا من الإسهام فى MAXSTAR ، ومن المتصور أن تصبح جامعة Sains Malaysia قادرة على تقديم دورات دراسية فى الأقمار الصناعية وتكنولوجيا إطلاق مركبات الفضاء وتطبيقاتها بدءا من العام الدراسى

١٩٩٦/ ١٩٩٧م ، والذى من شأنه فى النهاية أن يؤدى إلى إنشاء كلية لتكنولوچيا الفضاء ! إن صناعة الفضاء والاتصالات تتطلب رأس مال ضخم وموارد بشرية وتقنية تستوعب التكنولوچيا المتقدمة على نحو سريع ولا تتخلف عنها . وبهذا الهدف ، فإن الحكومة تدرك الحاجة إلى تحالفات بين الشركات الماليزية ، ومع شركات التكنولوچيا الأجنبية .

عندما فكرت ماليزيا فى إنتاج سيارة وطنية ، تصورنا أننا كنا طموحين أكثر من اللازم ، إلا أن سجل Proton يبرهن على قدرتنا ليس فقط فى السيطرة على مصيرنا التجارى ولكن أيضا على التفاعل والمنافسة العالمية ، وبما إننا طموحون بالدرجة نفسها بالنسبة للمهمة الحالية ، فنحن واثقون كذلك من أن نجاح هذا البرنامج سيكون نموذجا رائدا وملهما للأجيال القادمة .

٤- اسْتِخْدَامُ التِّكْنُولُوجْيَا الْحَدِيثَةِ فِي تَنْمِيَةِ الطَّاقَةِ *

هذا المؤتمر تعبير عن التزامنا بتوثيق الروابط من أجل تعزيز التعاون بين دول الجنوب ، وأتمنى أن يؤدى إلى المزيد من البرامج المتبادلة ، ليس فى المجالات التقنية فقط ، وإنما لتعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية ، كذلك فإن التكنولوجيات الحديثة تتطلب إمدادا بطاقة كهربائية كافية يمكن الاعتماد عليها ، وذلك لكى تعمل بكفاءة . وهكذا فإن الحاجة للكهرباء وعلى الأخص فى الدول النامية التى ينمو اقتصادها بسرعة ؛ هذه الحاجة للكهرباء لن تتزايد باستمرار من ناحية الكم فقط ، بل إنها لابد من أن تتحسن من ناحية الكيف .

وهناك تحدٍ أساسى ؛ وهو تشغيل نظام الإمداد بالطاقة بكفاءة لتزويد جميع قطاعات المستهلكين بالكهرباء بشكل ميسور ويمكن الاعتماد عليه ، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا باستخدام أحد ث الأساليب التكنولوجية التى تمكن الدول النامية من أن تثب لكى تنعم بإمداد الطاقة الكهربائية على المستوى الذى تنعم به بقية دول العالم .

تشير دراسة حديثة لـESCAP أنه لتمويل تنمية البنية الأساسية فى دول آسيا الپاسيفيكية بين عامى ١٩٩٣ و٢٠٠٠م ، يلزم تدبير ٤ , ١تريليون دولار أمريكى ، قطاع الطاقة فقط يحتاج منها إلى ٦٣٠ بليون دولار أو ٥٤٪ من الإجمالى ، أما المتوفر أو المرصود لذلك بالفعل فهو ٥٠٠بليون دولار فقط ، وبناءً عليه تكون «الفجوة» المالية لمشروعات البنية الأساسية حوالى ٩٠٠ بليون دولار .

توفير البنية الأساسية الكافية هو أحد المتطلبات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة . والآن ينبغى على الدول النامية أن تفحص وأن «تجرب» الأساليب غير التقليدية والتى لم يسبق تجربتها من أجل تنمية البنية الأساسية . إن القدرة على التعلم

* بمناسبة المؤتمر الافروآسيوى الثانى عن تنمية الطاقة- كوالالمبور- ٥ سبتمبر ١٩٩٤م .

من الفشل لا تقل أهمية عن الدروس المستفادة من النجاح فى أى تجربة . والتحدى الرئيسى أمام الحكومات ؛ هو ابتكار الوسائل الحديثة لدفع عملية التغيير المنظم والاسترشاد بها فى المراحل المتوالية حتى يتم استكمالها . وليست القضية هى أن يكون الإصلاح جذريا أو غير جذرى ، القضية هى كيفية ضمان أن تكون عملية إعادة بناء الهياكل المؤسسية وتنمية معايير جديدة ، ليست متخلفة عن تحرير الاقتصاد . الأسلوب الصحيح هو المزج بين الجسارة والواقعية .

إن ماليزيا محظوظة بسبب تجربتها فى إدارة أشكال عدة من الخصخصة والمشروعات التى تم خصخصتها ؛ إن إلغاء الدعم بشكل تدريجى وعلى مراحل لصالح مبدأ «أجر المستخدم» أصبح مقبولا الآن بشكل جيد ، ولكن ذلك لا يعنى أن الفقراء لابد من أن يستغنوا عن ذلك . بفضل رغبتنا القوية فى إقامة مجتمع ماليزى متكافل فنحن نجعل أو نشجع «من يملك» على أن يمد المساعدة لمن «لايملكون» وهم أقل عددا ، وذلك حتى يتسنى لهم أيضا أن ينعموا بحياة معقولة . ينبغى ألا يكون هناك فقر وسط المجتمع الغنى .

ففى صناعة الطاقة بدأنا بضم المؤسسات والهيئات الحكومية ، ثم قمنا ببيع جزء كبير للعاملين وللجمهور عن طريق قائمة Tenaga National Bergad (TIVB) أو National Power Limited ، ولكى نسرع بتوليد الطاقة سمحت الحكومة لمستثمرين آخرين بإنشاء مصانع مستقلة للطاقة (IPPS) ، إلا أن التحويل والتوزيع يبقيان فى يد "TNB" التى وقعت بالفعل خمس اتفاقيات لشراء الطاقة مع المصانع المستقلة . أكثر من 4000 MW من الطاقات الجديدة ، وهو ما يمثل حوالى ٣٠٪ من الاحتياجات الإجمالية ستقدمها المصانع المستقلة فى شبه جزيرة ماليزيا بحلول عام ١٩٩٨م . وبالطبع قد يكون هناك زيادة فى طاقة الإنتاج ، ولكن الأمر متروك للمصانع المستقلة وللـTNB لزيادة استهلاك الطاقة بغرض استيعاب أى تجاوزات . إن العمل التجارى فى مجال توليد وتوزيع الطاقة يمكن أن يسهم فى النمو الاقتصادى وبالتالى لابد من تشجيعه .

إن عمليات الخصخصة الناجحة التى قمنا بها بالنسبة لأشكال أخرى من البنية الأساسية مثل : النقل البحرى ، والموانئ وخطوط الطيران والطرق السريعة ، والاتصالات وتوصيل المياه والصرف الصحى ، والمطارات ؛ كل ذلك يمنحنا الثقة لكى نستمر فى مشروعات خصخصة أخرى . وبالرغم من وجود مخاوف من أن يؤدى توليد الطاقة الكهربائية بواسطة القطاع الخاص إلى إهمال للبيئة ، إلا أننا فى ماليزيا لدينا من القوانين ما يضمن سلامة وحماية البيئة ! إن التأكد من سلامة البيئة أمر إجبارى بالنسبة لكل مشروعات توليد الطاقة الرئيسية كما هو بالنسبة لمعظم الصناعات . ونحن بالدرجة نفسها ملتزمون بالقيام بدورنا فى حماية البيئة الكونية والحفاظ على سلامتها ، كما أن ماليزيا إحدى الدول الموقِّعة على الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة . من أهدافنا فى المقام الأول هو أن نكون دولة صناعية متقدمة ، ونأمل أن نحقق ذلك فى الوقت الذى نحدُّ فيه من إطلاق غاز ثانى أكسيد الكربون ؛ وهو منتج فرعى طبيعى نتيجة احتراق المواد الهيدروكربونية فى الطاقة .

أحد مصادر الطاقة المهمة والخالية من ثانى أكسيد الكربون هو الكهرباء الهيدروليكية (من الطاقة المائية) ، وماليزيا ملتزمة بتطوير مشروع «باكون» بالرغم من معارضة المهتمين بشئون البيئة الذين لديهم معلومات مغلوطة . المساحة التى سيتم فيها العمل صغيرة نسبيا وسوف يجرى بعناية شديدة ، على أن توليد الكهرباء من الطاقة المائية يُعدُّ أقل إضرارا بالبيئة من الإحراق المستمر للوقود المستخرج من الأرض . إن مصادر البترول والغاز فى بلادنا ليست ضخمة جدا أو غير محدودة ، إلا أننا سوف نستخدمها لإنتاج الثروة القومية الضرورية لتطوير إمكانيات الطاقة الهيدروليكية فى ساراواك وهى غير مكتظة بالسكان ولكنها غنية بمصادر الطاقة الهيدروليكية !

واستخدامنا لمصادر الطاقة الهيدروليكية الواسعة لدينا سوف يساعد بلادنا على التحول من مصادر الطاقة الناضبة إلى المصادر المتجددة ، كما أن الآثار الإيجابية لمشروعات الطاقة الهيدروليكية على المدى الطويل فى تقليل إطلاق الغاز الذى يتسبب فى سخونة

الأرض ؛ هذه الآثار الجيدة تفوق كثيرا كل الآثار الأخرى المؤثرة على البيئة .

إن الإصلاح الاقتصادى فى اتجاه الاقتصاد الحر الذى يجتاح العالم اليوم لابد أن يتم بشكل جيد . وفى ظرف عقد واحد تقريبا تمكنت ماليزيا من التحول من اقتصاد يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد صناعى . والتقدم الذى حدث بعد خصخصة "TNB" وإشراك القطاع الخاص فى إنتاج وتوزيع الطاقة والذى تم على نحو سلس ، قد مكن ماليزيا من اكتساب خبرة كبيرة . وربما يكون من المفيد أن تتبادل الدول النامية الخبرة لكى تقلل من تكلفة التجريب ، وبعض الماليزيين الذين اكتسبوا خبرة كبيرة فى هذا المجال على استعداد للمشاركة فى عمليات تطوير الطاقة فى دول أخرى .

٥- التكنولوجيا مفتاح التقدم *

يحق لماليزيا أن تفخر بأنها قد خصصت ما قيمته ٧ , ٧٧بليون رينجت للاستثمار فى قطاع التصنيع فى الفترة ما بين ١٩٩١ وأبريل ١٩٩٤م ، كان نصيب المستثمرين الأجانب منها ٨ , ٤٢ بليون رينجت وهو ما يوازى ١ , ٥٥٪ من إجمالى الاستثمارات .

وفى سعينا لتحقيق هدفنا فى أن نكون دولة صناعية تماما ، ركزنا باهتمام شديد على قطاع التصنيع والمتوقع أن يكون المصدر الرئيسى للتنمية فى العقود الثلاثة القادمة تقريبا . وفى داخل قطاع التصنيع هذا يواصل المجال الخاص بالإلكترونات قوته الدافعة مسجلا معدل نمو بنسبة ٦ , ٢٩٪ سنويا وذلك ما بين عامى ١٩٨٨ و١٩٩٣م ، كما سجل معدلات نمو سنوية تصل إلى ٤ , ٣٠٪ و٤ , ٣٤٪ فى التصدير والتشغيل على التوالى فى الفترة نفسها .

المعروف أن الاستثمارات اليابانية فى قطاع التصنيع ، وخاصة فى مجالى الكهرباء والإلكترونات كانت كبيرة دائما . وفى الفترة ما بين ١٩٨٠ وأبريل ١٩٩٤م ، تمت الموافقة على مشروعات يصل الاستثمار فيها إلى ٩ , ٦بليون فى هذا المجال نفسه ، وهو ما يقدر بـ٥ , ٣٦٪ من إجمالى الاستثمار فى قطاع التصنيع فى اليابان فى خلال تلك الفترة ، وليس هذا فقط ، بل إن معظم الناتج الصناعى يتم تصديره . ففى عام ١٩٩٣ قدر إجمالى الصادرات من المنتجات الإلكترونية بما قيمته ٧ , ٤٦ بليون رينجت منها ٤ , ٥بليون رينجت (٦ , ١١٪) عن المنتجات الخاصة بالأجهزة الصوتية .

وإدراكا من الحكومة لأهمية إسهام صناعة الإلكترونيات فى الاقتصاد ، فإنها تقدم الدعم والمساندة دائما والمتمثل فى توفير وضمان المناخ الاستثمارى الملائم لنمو هذه

* بمناسبة الافتتاح الرسمى للتكنولوجيا الرائدة- (M) Sdn Bhd موار- جوهور- ٩ يونيو ١٩٩٤م .

الصناعة . إن الدفع الرئيسى لسياسة الحكومة سيكون فى اتجاه تنويع الصناعة ، ليس فقط بهدف التنوع فى الإنتاج ، وإنما لتحقيق إرسال واستقبال أكثر كفاءة أيضا .

وفى الوقت الحالى يواجهنا أمران مهمان فى هذه الصناعة ، وهما يثيران لدينا بعض القلق ، وهما : ضعف مستوى الإسهام الماليزى وعدم وجود روابط أو صلات بين صناعة الإلكترونات والصناعات المحلية المساعدة . ومن هنا فقد قررت الحكومة أن يكون من بين شروط منح الحوافز الضريبية ، ضرورة وجود العنصر المحلى وتطوير الروابط مع الصناعات المحلية .

كما تحرص الحكومة أيضا على أن يدخل المزيد من رجال الأعمال والمقاولين من أبناء الملايو الأصليين (البوميپوترا) مجال الصناعات المساعدة . ولابد من أن تجد هذه الشروط ترحيبا من المستثمرين حيث إنه :

أ) سيكون من المريح لهم وجود موردى المكونات بالقرب منهم إلى جانب التسليم الفورى والخدمة الفنية الجيدة .

ب) سيكون من السهل عليهم مواجهة التكلفة المرتفعة للمكونات المستوردة من اليابان نتيجة رفع قيمة الين ، والتى دعت إلى البحث عن مصادر أرخص دون أن يكون ذلك على حساب الجودة . وهكذا يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تقوم بدور مهم كمصادر توريد للأجزاء والمكونات للشركات الكبيرة التى تقدم المنتج النهائى . وقد وضعت الحكومة برنامجا خاصا لتنمية البيع لتسهيل عملية تقدم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث قدمت فى عام ١٩٩٢م ، مشروع المكونات الكهربائية والإلكترونية فى قطاع مستهلكى الإلكترونيات لهذا الغرض .

إن التكنولوچيا هى مفتاح التقدم . ونأمل أنه من خلال تعزيز عمليات المقاولات الفرعية مع شركات الإلكترونيات الكبيرة ، نأمل أن تفيد الشركات الماليزية كثيرا عن طريق

نقل التكنولوچيا وخاصة فى عمليات التصنيع والتجميع وأساليب ضمان الجودة بالاضافة إلى الخبرة العملية فى الإدارة .

ولكى يكون نقل التكنولوچيا ممكنا ، لابد من أن نشرع فى تدريب القوى العاملة ، حيث إن البحث والتطوير يلعبان دورا مهما فى عملية التنمية لدينا . والعناصر الجديدة التى أدخلناها على هيكل الحوافز المالية لدينا لتشجيع البحث والتطوير تعبر عن التزامنا بذلك . كما نأمل أن تفيد الشركات الأجنبية من هذه الحوافز وأن تقوم فى النهاية بإنشاء مراكز البحث والتطوير الخاصة بها فى البلاد .

٦- رَفْعُ مُسْتَوَى الْقُوَى الْعَامِلَةِ لَدَيْنَا *

يمثل افتتاح المعهد الألمانى -GMI- أهمية كبيرة بالنسبة لنا ؛ فهو **أولا** : علامة أخرى على طريق جهدنا المتواصل للاستثمار فى تكوين رأس المال البشرى بهدف تحقيق مستويات أعلى من النمو والتقدم الإنسانى . وهو **ثانيا** : مثال آخر على الفائدة المشتركة التى تعود على جميع الأطراف عندما تكون النية صادقة وحريصة على ذلك .

المعهد الألمانى الماليزى ، كما يدل عليه اسمه ، ثمرة من ثمار التعاون المشترك ؛ فهو قد أدرك اهتمام الحكومة الماليزية بتدريب حرفيين ماليزيين بفضل المزايا الألمانية النسبية المعروفة فى تكنولوجيا ودقة الإنتاج ، والتدريب المهنى ، والمدربين المتخصصين . كما أن المعهد الألمانى الماليزى يجمع بين المصنع والمدرسة أو لعله مصنع تعليم إن جاز لنا القول ؛ فهو يهدف إلى الجمع بين النظرية والممارسة لكى يضمن دخول المتدربين إلى عالم العمل الملائم لهم دون خوف .

سيكون المعهد الألمانى الماليزى أحد المصادر الأساسية التى تزودنا بالفنيين المهرة . وبالرغم من أن طاقته الكلية لن تزيد عن ٤٥٠ متدرب عندما يعمل بالكامل فى سنة ١٩٩٨م ، إلا أن دوره فى صنع وزيادة الإمداد بعاملين مدربين جيدا لا يمكن التقليل منه ، والمأمول أن يكون المعهد قادرا على الإسهام فى رفع مستوى القوى العاملة لدينا وذلك بفضل المستوى الراقى من التدريب المصحوب بأحدث الأجهزة والمعدات وأكثرها تقدما .

إن نوعية ومستوى القوى العاملة هى العنصر الحاسم بالضرورة فى طريق أى دولة نحو النجاح والازدهار الاقتصادى ، وتحسين نوعية القوى العاملة بإيجاز شديد ؛ هى كل ما

* فى حفل افتتاح المعهد الألمانى الماليزى - كوالالمبور - ٣١ مايو ١٩٩٤م .

تسعى إليه تنمية الموارد البشرية .

وتولى الحكومة الماليزية أهمية كبيرة لتنمية الموارد البشرية ؛ لأننا نؤمن أن البشر لدينا هم موردنا الأساسى ، وفى الخطة الماليزية السادسة تم تخصيص حوالى ١٣٪ من ميزانية التنمية لدى الحكومة الفيدرالية للتعليم والتدريب ؛ وهذه نسبة كبيرة من الإنفاق على التطوير ، كما أنها تعتبر جيدة بالمقاييس الدولية . ويتضمن تعليم وتدريب القوى العاملة فى البلاد عدة أطراف لكل منها دوره ، فإلى جانب الحكومة هناك المستخدمون والعمال والمدارس والمؤسسات التدريبية والنقابات ، بل والآباء أيضا . وبالرغم من ذلك ينظر إلى تطوير المهارات دائما على أنه مجال عمل الحكومة ومسئوليتها .

العمال أيضا لابد من أن يدركوا مسئولياتهم فى تنمية القوى البشرية . فإذا كان يجب على عمالنا أن يتأقلموا مع بيئة العمل الجديدة ، فلابد من أن يبدأوا القيام بدورهم فى تحويل هذه الثقافة التدريبية إلى واقع عملى ملموس ، ولابد من أن ينمى العمال مهاراتهم باستمرار ، واكتساب مهارات جديدة ، وبذلك يكونون مستعدين للتغيرات التى سيأتى بها العلم إلى مكان العمل . العمال سيصبحون قادرين على تحسين دخولهم الفعلية عن طريق تنمية نوعية الإنتاج ولابد من أن يحاولوا أن يحسنوا مستوى معيشتهم ، ليس عن طريق المطالبة بأجور أعلى وإنما عن طريق تحسين وتطوير إنتاجيتهم ؛ فإن الإنتاجية لا تتحقق فقط عن طريق زيادة رأس المال المستخدم وتنظيم العمل بشكل أفضل والتوجهات الصحيحة بالنسبة للعمل ، الأهم من ذلك كله أن الإنتاجية تتحقق عندما يستثمر العمال وأصحاب العمل فى تنمية المهارات .

وبينما تواصل الدول النامية مثل ماليزيا التأكيد على أهمية تكلفة المنافسة والحاجة لتنمية الإنتاجية عن طريق العمل الجاد والتضحية ، بينما تواصل الدول النامية ذلك ، نجد هناك محاولات من قبل البعض لربط التجارة بمعدلات ومقاييس العمل العالمية . ولو نجحت هذه المحاولات فقد يرتفع دخل قلة ، لكن من المحتمل أن تكون الأغلبية بلا عمل وسوف

تتسع الشقة بين الأغنياء والفقراء ! الكفاءة الاجتماعية جزء لا يتجزأ من الجدارة العامة ولابد من تأكيد ذلك ؛ لأنه يلمس منظومة القيم الأساسية لدينا . إن تنمية قيم وتوجهات القوى العاملة فى بلد ما لابد من أن يكون أحد المكونات الأساسية فى كل برامج التدريب .

وعندما أتطلع إلى المستقبل أجد كثيرا من الفرص أمام المعهد الألمانى ، فبالرغم من أن مهمته بشكل عام هى تخريج فنيين مدربين تدريبا عاليا ، إلاّ أن المؤسسات التدريبية مثله لابد من أن تضع فى الاعتبار إقامة علاقات وصلات مع مؤسسات التعليم الفنى العالية التى تمنح درجات علمية بهدف فتح المجال أمام خرِّيجيها لتعزيز تعليمهم ومهاراتهم ؛ هذه الصلات من شأنها أيضا أن تقوى الجانب العملى والصناعى للمهندسين الذين يتخرجون فى هذه المؤسسات على ضوء الجمع بين التدريب العملى فى المعهد الألمانى الماليزى والتعليم الأكاديمى بعد ذلك على المستوى الجامعى .

لقد وجد مؤخرا فى كثير من الدول الصناعية المتقدمة أن نصف مهارات العمال الفنيين تقريبا تصبح قديمة فى خلال فترة من ثلاث إلى سبع سنوات بعد التعليم والتدريب الرسمى فى المعاهد ! هذه الظاهرة التى تعود فى جزء كبير منها للتغيرات التكنولوچية ، أدت بدورها إلى مضمون عمل سريع التغير . ولهذا السبب ، إلى جانب أسباب أخرى ، لابد من أن تتعاون المؤسسات المسئولة عن تدريب المهارات مع الصناعة بغرض مواكبة التقدم الذى يحدث فى الصناعة واحتياجات القوى العاملة الناجمة عن ذلك .

٧- ماليزيا.. مركز جذب لصناعات التكنولوجيا الراقية *

أؤيد هذه المبادرة للدعاية فى جميع أنحاء العالم لقدرة وإمكانيات ماليزيا ، والتى تعتبر بالنسبة لى سرا مكتوما . ففى الوقت الذى يوجد فيه عدد كبير من مختلف الجنسيات فى ضائقة فى بلادهم ، نجد أن أعمالهم فى ماليزيا مزدهرة . فما سر هذا النجاح الذى يجئ على عكس السائد فى أنحاء العالم؟ يخيل لى أن لذلك صلة ببيئة العمل العامة فى ماليزيا والإنتاجية العالية للعاملين فيها والتى تعتمد على قابلية القوى العاملة للتدريب وكفاءتها الفنية .

إن لدينا رؤية بسيطة لماليزيا ولكنها رؤية واضحة ، وهى أننا نريد أن نكون دولة متقدمة بحلول عام ٢٠٢٠م ، دولة تتميز بالمواصفات التالية :

- دولة متحدة تشعر بمصير واحد مشترك .
- مجتمع ماليزى متحرر نفسيا وآمن ومتقدم .
- مجتمع ناضج ديمقراطيا .
- مجتمع متمسك تماما بالقيم الأخلاقية .
- مجتمع ليبرالى ناضج ومتسامح .
- مجتمع علمى تقدمى .
- مجتمع مسئول ذو ثقافة واعية .
- مجتمع عادل اقتصاديا .
- مجتمع مزدهر .

---

* بمناسبة إصدار ملحق خاص عن «قدرة وإمكانيات ماليزيا التقنية» فى عدد أبريل ١٩٩٤م ، من الطبعة الدولية لمجلة : Scientific American كوالالمبور- ٣ يونيو ١٩٩٣م .

وهكذا فإن إحدى سمات المجتمع الماليزى فى عام ٢٠٢٠ ، هى أن يكون مجتمعا متقدما من الناحية العلمية ، مجتمعا خلاقا يتطلع إلى الأمام ، ليس مجرد مجتمع مستهلكًا للتكنولوچيا ، وإنما مجتمعٌ مسهمٌ فى الحضارة العلمية والتكنولوچية . هذه الرؤية ليست حلما ، والحقيقة أن ماليزيا قد أدركت أهمية العلم والتكنولوچيا فى التقدم منذ الاستقلال فى عام ١٩٥٧م . ودورا العلم والتكنولوچيا يحتلان مكانهما المهمان فى Rukunegara كما أنهما متضمنان فى برنامجها التعليمى ! وهكذا فإن تنمية المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات والمعاهد الفنية يعتمد على العلم باعتباره تخصصا رئيسيا لتخريج قوى عاملة مدربة وعلى كفاءة علمية . والواقع أن ذلك كله قد تحقق وأثمر كما يبرهن عليه التصنيع السريع والحديث القائم على التكنولوچيا فى بلادنا .

وقد اتخذت خطوات أبعد لإعداد ماليزيا لكى تسهم فى الاكتشافات العلمية والتكنولوچية الحديثة ولا تكون مجرد مستهلك لها فقط . لم نهمل البحث العلمى فى الجامعات . والحقيقة أن الحكومة عن طريق برنامجها للدعم من خلال التوسع فى مجال البحث فى المناطق التى أعطيت أولوية ، قد قدمت دعما رئيسيا للبحث العلمى فى الجامعات ومعاهد البحوث ، ولقد أنشئت معاهد عدة للبحوث التطبيقية منذ الاستقلال وأسهمت فى التنمية الاقتصادية وتصنيع البلاد ؛ هذا التطور الكبير تم دعمه لكى يكون ميسورا عن طريق سياسات إرشادية مثل الخطة الصناعية الرئيسية ، وخطة العمل التكنولوچى ورؤية عام ٢٠٢٠م ، كما تم زيادة مخصصات البحوث والتطوير على المستوى القومى مع توقع مضاعفتها بالنسبة لمتوسط الناتج القومى بين عامى ١٩٩٩ و ٢٠٠٠م ، (من ٨ , ٠٪ إلى ٦ , ١٪ من إجمالى الناتج القومى) ، كما تم تحفيز أعمال البحث والتطوير فى القطاع الخاص عن طريق عدة برامج بما فى ذلك المنح المباشرة والحوافز والمزايا المالية والنقدية .

وعن طريق كل هذه التطورات أصبحت هناك معرفة جديدة إلى جانب تخريج

كوادر عالية التدريب لشغل وظائف فى الصناعات التى تعتمد على التكنولوچيا المتقدمة . وبالتزامن مع التطور العلمى والتكنولوچى يتم تشجيع الماليزيين ، والخطوة الأولى فى ذلك هى : إصدار قانون براءة الاختراع فى عام ١٩٨٦م ، كما أن قانون التصميم الصناعى فى طور الإعداد لتقديمه للبرلمان . وهكذا فإن الملكية الفكرية للماليزيين والمستثمرين الأجانب تتمتع بالحماية على حد سواء ؛ الأمر الذى يمهد الطريق أمام نقل التكنولوچيا بشكل منظم للماليزيين . وبالتالى يستطيع المستثمرون الأجانب أن يأتوا إلينا بما لديهم من تكنولوچيا بكل حرية وهم يعلمون أنها مصونة فى هذا البلد . إن كلا من الحكومة والمنظمات غير الحكومية تلعب دورا حيويا فى ترسيخ ثقافة الإبداع من خلال كثير من الأنشطة بما فى ذلك المعرض السنوى للمخترعين . وقد شارك المستثمرون الماليزيون مؤخرا فى معرض چينيف وفاز خمسة منهم بميداليات من بينها ميدالية ذهبية ، وذلك من بين ست مشاركين . كل هذه الجهود المبذولة لوضع البنية العلمية والتكنولوچية الأساسية ، وخلق القوى العاملة القادرة علميا ؛ كل هذه الجهود موجهة من أجل نجاح الصناعات القائمة على التكنولوچيا فى البلاد ، وهى الصناعات التى تعكس مستوى القدرة التقنية لماليزيا .

كما اتخذت خطوات أيضا للمساعدة فى إدارة الاكتشافات العلمية على أساس تجارى لتشجيع تطور التكنولوچيا المحلية والتى نأمل أن تلعب دورا مهما فى تحقيق مساحة تنافسية أوسع للصناعة الماليزية ؛ إحدى هذه الخطوات هى إنشاء المؤسسة الماليزية لتطوير التكنولوچيا MTDC والتى تهدف إلى نشر الأبحاث والابتكارات الماليزية التى يتم تطويرها فى بلادنا على أساس تجارى ، كما تلعب الجمعية الماليزية للاختراعات والتصميمات الصناعية -وهى إحدى منظمات المجتمع المدنى- دورا مهما باكتشاف أو مساعدة المخترعين الذين يحتاجون لمساعدتها بتقديم مبالغ مالية أولية فى البداية ، وإعداد خطط عمل لتقديمها لمؤسسة تطوير التكنولوچيا- MTDC أو إنشاء شركة رأسمالية ، ولابد من الإشارة هنا إلى أن بعض المخترعين قد نجحوا فى تطوير منتجات ذات جدوى تجارية .

ودعما لهذا التطور تم تقوية كثير من الخدمات الضرورية ، فقد ركزت الخطط الخمسية فى ماليزيا على تشييد البنية الأساسية للنمو الاجتماعى والاقتصادى والصناعى ، وذلك يتضمن : الاتصالات والنقل والصحة والبحث والتطوير ، وفى العقد الممتد بين ١٩٨١ و١٩٩٠م ، أنفقت ماليزيا ٧,٨بليون دولار على الاتصالات وحدها ، وهو أكبر إنفاق فى جنوب شرق آسيا والثانى بعد سنغافوره بالنسبة لمتوسط دخل الفرد . لقد بدأت الحكومة سياسة واسعة للخصخصة قبل عشر سنوات وطبقتها بنجاح ، فنجد على سبيل المثال لا الحصر خدمات مثل : الطرق السريعة والاتصالات والسكك الحديدية والخدمة البريدية وتوليد الطاقة والموانئ والمطارات إما أنها قد أصبحت مشتركة أو تم خصخصتها . نحن نشجع المنافسة للحثّ على التنمية السريعة بأقل تكلفة ممكنة على المستهلك .

إن الاستقرار السياسى والنظام المالى الجيد من بين الشروط المهمة لازدهار التصنيع ، وهذان الشرطان فى ماليزيا كانا محل تقدير كبير من الرأى العام العالمى !

لقد حققت كل هذه الخطوات نتائج تجسدت فى شركات ومشروعات تجارية ناجحة بواسطة رجال أعمال محليين وأجانب من مختلف الجنسيات . ومما يثلج الصدر أن نشهد تحول ماليزيا من مصدِّر لسلع كمالية إلى منتج ومصدِّر لمنتجات صناعية . وربما يكون النمو و النجاح اللذان تحقَّقا فى صناعة الإلكترونيات هما الأكثر بروزًا من ناحية السرعة والإمكانيات المستقبلية ! فبدءا من عام ١٩٧٢م ، قد نمت هذه الصناعة من الصفر تقريبا لتصبح أكبر نشاط اقتصادى فى البلاد . كما أنها تمر كذلك بتحول سريع من التركيز على مكونات شبه الموصلات إلى التجميع والمنتجات النهائية بشكل متوازن .

ومن بين أمثلة عديدة لبيان هذا النجاح الذى تحقق ، هنا نموذجان لذلك ؛ لقد بدأت Motorola بمصنع واحد فى عام ١٩٧٢م ، وهى الآن تقوم ببناء المصنع الخامس . وبعد أن بدأت بالتجميع اليدوى تقريبا ، تطورت إلى التجميع والاختبار الآلى مستخدمة الخبرة المحلية إلى حد بعيد . وهى تقوم الآن بتصنيع الرقائق فى مصنع متخصص فى «سيريمبان» ، وفى

مصنع آخر لإنتاج أجهزة الاتصال يوجد لدى «موتورولا» فريق للبحوث والتطوير يضم مائة مهندس فى كل مجالات الاتصالات من الدوائر الإلكترونية إلى التصميمات الميكانيكية .

Entel كذلك تُعدُ قصة نجاح أخرى تبين المستوى الفنى العالى الذى تحقق باستخدام الخبرة المحلية ؛ اليوم يتم تجميع واختبار نظم المعالجة الدقيقة المعقدة فى ماليزيا باستخدام أجهزة أوتوماتيكية بعمليات تم تصميمها وتصنيعها ودمجها محليا .

يمكن القول إن حقبة صناعة الاتصالات قد بدأت مع دمج شركة Jabatan Tele-kom المملوكة للدولة فى عام ١٩٨٦م ، تم خصخصتها فى ١٩٩٠م ، ونتج عن ذلك أن انتشرت خدمات الاتصال على نحو أوسع وأصبحت أكثر كفاءة مع تقديم خدمات معلومات الاتصال وتخطيطها . وأدخلت الحكومة نظام المنافسة بتقديم الخدمات السريعة والمتطورة ، مثال على ذلك التقدم الذى حدث فى صناعة الاتصالات الخلوية ، حيث يتحقق النمو فى هذا المجال بنسبة تزيد على ٥٠٪ سنويا وهى نسبة أعلى بكثير من المعدل المتحقق فى الخدمات السلكية .

وفى مجال التصنيع نجحت الشركات الماليزية فى اختراق الأسواق الأجنبية بالنسبة للمعدات الحرفية كما هو الأمر بالنسبة لتطوير البنية الأساسية .

وفى عام ١٩٨٣م ، تعهدت ماليزيا مشروع إنتاج أول سيارة وطنية «Proton Saga» ، وقد نجح المشروع نجاحا باهرا وحصل على ميداليتين ذهبيتين وميدالية فضية فى ١٩٨٨م ، وذهبيتين أخريين فى المعرض البريطانى الدولى للسيارات عام ١٩٩٠م ، كما حصل على وصف السيارة «الأفضل قيمة للمال» فى مجلة بريطانية خاصة بالسيارات فى ١٩٩١م ، وميداليتين ذهبيتين مع جائزة التفوق الصناعى عام ١٩٩٢م عن السيارة «پروتون اسوارا» Proton Iswara وهى سيارة جديدة أنيقة تعمل بالديناميكا الهوائية . كما قدمت الشركة مؤخرا طرازا جديدا وهو السيارة «Proton Wira» وهى أكثر تطورا من الناحية التكنولوچية بزيادة عدد المكونات المصنعة محليا ، كما أقامت وحدات شاملة للبحوث والتطوير ، إن

صناعة السيارات فى ماليزيا تشهد توسعا ، وفى الطريق سيارة وطنية أخرى سيتم إنتاجها ! كما أن مصانع التجميع الماليزية تقوم الآن بتصميم وإنتاج أجزاء بغرض الاستخدام والتصدير .

أعتقد أنكم تشاركوننى الرأى بأنه ينبغى أن نقول للعالم أن ماليزيا مركز جذاب للصناعات القائمة على التكنولوچيا الراقية ، وإنها شريك تكنولوچى جيد فى المنافسة المستمرة التى يسعون إليها . وبالروح الصادقة لماليزيا متحدة ، أتمنى أن يلعب القطاع المشترك دورا نشطا فى التعريف بمقدراتنا الإيجابية وأن يقدم شهادة على الوضع الفعلى فى ماليزيا . لابد من أن نقول للعالم أيضا إنه إلى جانب الإمكانيات العلمية والتكنولوچية الماليزية ، تقدم البلاد كذلك مزايا وحوافز ، حيث لدينا قوة عاملة ماهرة ومدربة وذات كفاءة علمية وقوة عمل ذات ثقافة إيجابية .

وهناك حوافز مالية كثيرة تقدم للشركات لترقية القدرة التقنية للعمل وتطوير المنتجات إلى جانب أعمال البحث والتطوير الأساسية . كما أن الحكومة تقوم بإزالة القيود على تشغيل المتخصصين فى البحث والتطوير والخبراء الأجانب بالرغم من الفائدة الكبيرة التى تتحقق من تشغيل أبناء ماليزيا ، حيث إنهم على نفس الدرجة من الكفاءة وأقل تكلفة .

وختاما ؛ فإننى لعلى ثقة من أن كثيرين من مستثمرينا الأجانب سيكونون على استعداد للشهادة بحقيقة كون ماليزيا مكانا آمنا وجذابا للإقامة . وبالرغم من توفر كل سبل الراحة الموجودة فى الدول المتقدمة ، إلا أن تكاليف المعيشة هنا أقل بكثير منها فى الدول المتقدمة .

٨- نحو عولمة النشاط التجاري *

إننى شديد الإيمان بالحاجة إلى مشاركة فعالة بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل تحسين إدارة عملية النمو ، ويعود نجاح ماليزيا- فى جزء منه على الأقل- إلى العلاقة القوية بين القطاعين العام والخاص .

وفى التوجه السائد الآن نحو عولمة التجارة تصبح الشراكة القوية بين القطاعين أمرا بالغ الأهمية وليس ضروريا فقط . والعولمة ليست معنية فقط بالعمل التجارى فى أرجاء العالم ، بل هى معنية بإبطال المركزية وبالمزيد من الاستقلالية فى الوحدات الموجودة خارج البلاد وبالعلاقات والروابط المتبادلة فى كل الأنشطة التجارية وبإعادة الاستثمار فى الدول التى تعمل فيها الشركات العالمية .

العولمة معنية بتكامل العمل التجارى من أجل المزيد من الكفاءة والربحية جنبا إلى جنب مع النمو المخطط للاقتصاد القومى ؛ أى أن العولمة تتطلب أن تكون الموارد التكنولوچية متوفرة على نحو منسق للفائدة المتبادلة بين العمليات التجارية فى عدد من الدول المضيفة ، والشركات الراغبة فى العولمة تضع ضمن استراتيچيتها تكوين تحالفات تجارية لتعظيم الفائدة من المقدرات ولاقتسام التكلفة والمخاطر ولتحقق وجودا فى السوق الرئيسية وبذلك تحصل على كل المزايا النسبية .

وللعولمة آثار جانبية بعضها جيد وبعضها سىء . تصبح العلاقة بين الشركات المعولمة مزيجا معقدا من المنافسة والتعاون ، وربما تكون هناك علاقات ذات اعتماد متبادل بين

* بمناسبة الاجتماع الاستهلالى لمجموعة تسيير الصناعيين وانطلاقة المجموعة الصناعية الحكومية الماليزية للتكنولوچيا الراقية (MIGHT) ومجموعة الشراكة بين القطاع الخاص والمجموعة الاستشارية للكومنولث عن إدارة التكنولوچيا (CPSP) .

الشركات الوطنية المتقدمة والشركات النامية ، أو يصبح هناك ازدهار فى العلاقات بين المؤسسات التجارية والدول القومية .

ويمكن الاستفادة من عملية العولمة بكامل طاقتها من خلال تنمية العلاقات بين القطاعين العام والخاص على المستوى المحلى (كما هو فى حال MIGHT) وعلى المستوى العالمى (كما هو فى حال CPSP) غير أن هذا النوع من الشراكات لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا عملت هذه الشراكات كشبكات تعاونية وعلى نحو خلاق يسمح بالمرونة والتكيف والثقة المتبادلة .

إن رؤية ٢٠٢٠م ، فى ماليزيا التى أثق أنكم لابد من أن تكونوا قد سمعتم بها ؛ هذه الرؤية التى تهدف إلى جعل ماليزيا دولة متقدمة تماما بحلول عام ٢٠٢٠م ، يمكن أن تتحقق فقط إذا قامت الصناعة بدورها كاملا فى توثيق العلاقة بين القطاعين الحكومى والخاص ؛ إذ بينما يمكن أن توفر الحكومة البيئة الملائمة للنمو وتصنع التوجه العام للنشاط التجارى ، فإن الصناعة هى التى يجب أن تؤكد حدوث النمو ؛ الصناعة لها دور رئيسى باعتبارها محركا لعملية التنمية ، وعلى هذا الأساس نتبنى فى ماليزيا مفهوم الشراكة بين القطاعين وبدأ برنامج لتنفيذه ، وقد شكلنا فى هذا الإطار المجلس الماليزى للأعمال التجارية (MBC) من أجل الاستشارات الخلاقة والحوار المفيد بين واضعى السياسات والخدمة المدنية والقيادات والسياسيين . وهو يناقش كل القضايا المحلية والدولية التى تؤثر على عملية التنمية فى ماليزيا من أجل الوصول إلى إجمالى عالٍ من التوجهات والاستراتيجيات الاقتصادية القومية وتحقيق التعاون المنتج بين القطاعين العام والخاص .

ويسعدنى أن أنوه بأن المجلس الماليزى للأعمال التجارية (MBC) بمشاركة المجلس القومى للبحث العلمى والتطوير قد كونا مجموعة من القطاعين العام والخاص وهى المجموعة الصناعية الحكومية الماليزية للتكنولوچيا الراقية (MIGHT) ، والتى تشكلت ، كما أفهم ، من أجل استشراف فرص العمل التجارى بالنسبة لماليزيا من خلال الاستخدام

الاستراتيچى للتكنولوچيا من أجل تحقيق أهداف رؤية ٢٠٢٠م .

إن تشكيل هذه المجموعة (MIGHT) يجيء فى الوقت المناسب تماما ؛ لأن هذه الشراكة بين الحكومة والصناعة لابد من أن تعمل من أجل تقوية ميزاتنا بالنسبة الحالية والمحافظة على قدرتنا التنافسية وتعزيزها ، الأمر الذى يمكن أن يتحقق من خلال العمل التجارى القائم على التكنولوچيا والذى يتطوراعتمادا على التقنيات الحديثة المحلية أو الأجنبية ، أو تلك التى تنشأ نتيجة للتحالفات الاستراتيچية .

ولابدمن أن تتضمن MIGHT إسهام قطاع عريض من الشركات الماليزية من أجل تعدد الرؤى المستقبلية التى تمكننا من العمل على جميع المستويات . إن زيادة العضوية سوف تزيد الإمكانيات والفرص من أجل أعمال جديدة من خلال التحالفات الاستراتيچية فى النموذج الجديد المعروف بـ«المؤسسة العلمية» . وستكون هناك فرصة فى ماليزيا أمام MIGHT لدعم وحفز عملية هذا النوع من المؤسسات بالتعاون فى تقديم الخبرة الفنية المطلوبة للشركات . ويتبدى دعم الحكومة لذلك فى أنها جعلت الوحدة الخاصة بـMIGHT ضمن الإدارة التى تتبع رئيس الوزراء مباشرة .

إن المجموعة الاستشارية التابعة للكومنولث والخاصة بإدارة التكنولوچيا (CCGTM) لابد من أن تقوم بدورها فى دعم عملية استشراف التكنولوچيا من أجل المنافسة الوطنية . هذه المجموعة كما تعلمون بدأت بقرار من رؤساء حكومات مجموعة دول الكومنولث فى اجتماعهم فى كوالالمبور فى ١٩٨٩م ، وتطورت لتصبح شبكة تعاونية منظمة تسهل عملية التعاون المتبادل بين القطاعين العام والخاص فى إدارة التكنولوچيا من أجل التنمية ، بعد أن بدأت كعامل تغيير لإصلاح عمليات إدارة التكنولوچيا فى القطاع الخاص .

وإننى سعيد بنجاح هذه المجموعة الاستشارية (CCGTM) فى مبادرتها الجسورة للحصول على دعم القطاع الخاص على مستوى دول الكومنولث والمستوى العالمى ، والتى أثمرت عن تكوين شراكة مع القطاع الخاص وهى (CPSP) ، والتى يمكن أن تفيد من الموقع

الجغرافى الاستراتيجى لدول الكومنولث فى جميع القارات ومستوياتها المختلفة ، وذلك من أجل تنمية وترقية العمل التجارى من خلال نقل أفضل التطبيقات فى إدارة التكنولوجيا .

٩- نَقْلُ التِّكْنُولُوجْيَا لَا يُشَكِّلُ خَطَرًا عَلَى الشَّرِكَاتِ الْيَابَانِيَّةِ *

النجاح الذى حققته «Canon» فى ماليزيا فى رأيى ليس حالة منفصلة ؛ فالحقيقة أن قصص نجاح الشركات الأجنبية فى ماليزيا تبدو هى القاعدة منذ أن تغلبت ماليزيا على الكساد . ومع تزايد قصص النجاح هذه ، نشهد تصاعدا متزايدا فى اهتمام اليابانيين بماليزيا . من ٤٤ طلب لمشروعات بمشاركة يابانية فى عام ١٩٨٦م ، ارتفع عدد الطلبات التى تلقيناها فى العام الماضى إلى ٢٢٩ طلبا ؛ أى أكثر مما كان عليه إجمالى الطلبات فى عام ١٩٨٦م ، بل إن الأكثر دلالة من ذلك هو رأس المالى اليابانى المقترح استثماره والذى ارتفع من ٢٨٥ مليون رينجت فى عام ١٩٨٦م إلى ٧٣٨ ,٦ مليون رينجت فى ١٩٩٠م ؛ أى أكثر مما كان عليه ٢٣ مرة .

بينما تعتبر هذه الأرقام والأعداد مشجعة ، إلا أنه لابد من توجيه الاهتمام إلى نوعية المشروعات الصناعية التى يقيمها المستثمرون اليابانيون الآن فى ماليزيا . أحد الاهتمامات الكبيرة فى أوساط العمل التجارى فى منطقة آسيا الپاسيفيكية ، وعلى الأخص بين دول «الآسيان» ؛ هى عملية نقل التكنولوچيا . نحن فى أمس الحاجة للتكنولوچيا للانطلاق باقتصادياتنا نحو مستوى أرقى من التصنيع ولتطوير القوى العاملة لدينا لكى تصبح قادرة على التعامل مع المتطلبات المتغيرة فى الصناعة ، ونحن نعتقد أن اليابان يمكن أن تقدم هذه التكنولوچيا .

إن أملنا كبير فى أن ينقل اليابانيون متعددو الجنسية فى هذه المنطقة بعض تقنياتهم إلى الشركات المحلية ويجب ألا يكون هناك أى قلق من أى آثار عكسية على الشركات اليابانية من

* بمناسبة الافتتاح الرسمى لـ .Canon Opto (Malaysia) Sdn Bhd –شاى علم– سيلانجور– ٢٢ فبراير ١٩٩١م .

جراء ذلك . إن الشركات اليابانية تتقدم بسرعة ونتيجة لذلك فإن التقنيات التى تنقل إلى ماليزيا لن تمثل أى تحد لأحدث التقنيات اليابانية ، وعند ذلك سوف تتحقق مصلحة الشركات اليابانية فى أنها ستجد مصدرا للمكونات وشبكة بيع داخلية الأمر الذى سيخفض التكلفة . إن الشركات اليابانية يمكن أن تعمل مع المنتجين الماليزيين لتطوير المنتجات التى تفى بالشروط الصارمة لأسواق التصدير . ويمكن أن يمتد هذا التعاون إلى تحسين سعر المنتج ووقت التسليم . وبالرغم من أن الجهود المبذولة للعمل مع الشركات الماليزية ماضية منذ وقت طويل ، إلا أنها ليست على نطاق واسع حتى الآن ، بيد أن الشركات اليابانية كانت ترسل مهندسيها أحيانا للمساعدة فى تحسين إمكانيات ونوعية الإنتاج فى المصانع الماليزية .

ومن الجانب الآخر ، يقال إن الشركات الماليزية كانت مترددة فى الاستثمار فى معدات جديدة ، بل ربما كانت تتهيب المخاطرة فى الاستثمار . لابد من أن تفيد الشركات المحلية من عروض التعاون المشترك التى تقدمها الشركات اليابانية ؛ هذه العروض يمكن أن تأتى أيضا فى شكل مشروعات مشتركة بين منتجى المكونات وقطاع الغيار اليابانيين والشركات الماليزية ، حيث يتشاركون فى المخاطرة ويتقدم نقل التكنولوچيا بشكل أكثر تنظيما .

لقد علمت أن إحدى الشركات اليابانية المنتجة لأجهزة صوتية فى ماليزيا قد استطاعت أن تزيد الإسهام الماليزى فى تكوين الأجهزة التى تنتجها من ١٨٪ فى عام ١٩٨٨م ، عندما بدأت إلى ٥٢٪ فى العام الماضى . هذه الشركة أيضا زادت من عدد الموردين لها إلى ١١٣ موردا فى المنطقة ، ما يقرب من نصفهم فى ماليزيا والباقى فى سنغافورة . حوالى ٦٠٪ من عدد الشركات الإجمالى وهو ١١٣ شركة ، أفرع لشركات يابانية ، مما يعنى أن مفهوم نقل التكنولوچيا عن طريق المشروعات المشتركة مفهوم عملى وناجح .

وبالإضافة إلى زيادة عدد الموردين المحليين ، هناك وسائل أخرى يمكن للشركات

اليابانية أن تتكامل مع شبكة العمل التجارى فى ماليزيا ، مثل مواصلة البحث عن مواد خام والتجميع الجزئى وإقامة مشروعات أكثر تكاملا فى ماليزيا .

إن النمو السريع والنشاط الذى لا يهدأ فى هذه المنطقة أمران لا يمكن أن ينكرهما أحد ، كما أن جنوب شرق آسيا أيضا جزء لا يتجزأ من شرق آسيا الذى يبلغ تعداده ٢ بليون نسمة أو ٣٧٪ من سكان العالم ، وهو ما يمثل إمكانيات هائلة لسوق كبيرة . إن الشركات اليابانية فى هذه المنطقة ستكون وجودا يتزايد مع الوقت ، ولفترة طويلة ، وهذا الوجود لا يمكن أن ينجح إلا فى بيئة قوية مستقرة سياسيا واقتصاديا .

ماليزيا توفر هذه البيئة ؛ لقد نجحت حكومة ماليزيا دائما فى توفير الاستقرار السياسى والسياسات الاقتصادية الثابتة والبنية الأساسية الجيدة بما فى ذلك القوى العاملة المتعلمة والمدربة ، إلا أن تنمية وتدريب هذه القوى العاملة يجب أن تتعهده الشركات نفسها إلى حد كبير ، كما ينبغى عليها أن تبذل كل جهدها من أجل غرس أخلاقيات العمل والثقافة التى تكرس الولاء للعمل والإنتاجية . وقد أثبت العمال الماليزيون جدارتهم دائما فى وجود مثل تلك القيم ، والمأمول أن تجد انتاجيتهم المكافأة العادلة ، وتأمل الحكومة أن يحصل الماليزيون على دخول أعلى بشكل تدريجى دون إضرار بربحية الشركات ، كما أنها ستعمل بكل طاقتها لضمان ألا يندم المستثمرون فى ماليزيا على قرارهم ، وأعتقد أن «Canon» لن تندم أبدا على ذلك !

١٠-حَاجَةُ الأُمَّةِ الإِسْلامِيَّةِ لِتَعْزِيزِ التَّعَاوُنِ فِي الْعِلْمِ وَالتِّكْنُولُوجْيَا *

لم يفرض الإسلام على المؤمنين به أبدا أن يكونوا جهلة أو أن يخشوا المعرفة ، بل إن القرآن فى الحقيقة يطلب منا أن ندرس النجوم والبيئة والحيوان وكل ما خلق الله سبحانه وتعالى ؛ وهذه الدراسة لابد من أن تكون علمية الطابع ؛ حتى وإن كانت متصلة بالعقيدة . إن الله عندما يفرض علينا شيئا فمن المؤكد أن هذا الشيء لصالحنا . وبالنسبة للعلم والتكنولوچيا فإننا نعلم أن فشلنا فى اتباع تعاليم ديننا هو الذى أدى إلى ضعفنا الحالى وإلى أن نكون تحت رحمة أعدائنا ومن لا يتمنون لنا الخير . لقد حان الوقت لكى ندرك ذلك . حان الوقت لكى نتخذ القرآن دليلا وليس لمجرد استخدامه فى أداء الشعائر . حان الوقت لكى نؤكد على «الأوامر» بنفس القدر الذى نشدد به على «النواهى» . هناك أشياء كثيرة يطالبنا بها القرآن . ونتجاهلها أو لا نؤكد عليها .

الخطأ ليس خطأ الإسلام ؛ فالإسلام ليس سبب تأخرنا أو ضعفنا ؛ إنما نحن وفهمنا القاصر وتعاليمنا غير المتوازنة هى التى على خطأ . لابد من أن نكفر عن هذه الأخطاء بتصحيحها ، وسوف يتحقق لنا النجاح إن شاء الله كما نجح المؤمنون به فى القرن الأول الهجرى . ومن هنا فإن واجب المجلس العلمى للمؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوچيا والتنمية (IFSTAD) ليس تنمية العلوم والمعارف التكنولوچية فقط ، وإنما من واجبه كذلك نشر التعاليم الصحيحة للإسلام فيما يتعلق بالسعى إلى المعرفة والحاجة للعلم والتكنولوچيا .

---

* بمناسبة الافتتاح الرسمى للاجتماع الثامن للمجلس العلمى للمؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوچيا والتنمية (IFSTAD)- كوشنج : ساراواك- ٢٣ فبراير ١٩٨٧م .

بعض المسلمين يقولون إننا لا ينبغى أن نطلب العلم للعلم ، وهم يدينون هذا التوجه لأنهم يعتبرونه غربيا وعلمانيا ! ولكن ألم نلاحظ أن المعرفة التى يتم الحصول عليها دون وضوح أى هدف أو فائدة لها منذ البداية يتضح فى آخر الأمر أنها مفيدة ونافعة ! إن المعرفة التى يكتشفها العلماء عادة لا تكون ذات فائدة لهم شخصيا ، ولكنها يمكن أن تترجم إلى شىء مفيد ، وإذا استخدمت أو طبقت من أجل أهداف سيئة فذلك ليس لأنها سيئة ، وإنما لأن الذين يستخدمونها لمصلحتهم الخاصة أشرار . ينبغى ألا ننحو باللائمة على المعرفة أو أن نتجنبها .

إن الاكتشافات التى قام بها العلماء الغربيون هى التى جعلت بلادهم غنية وقوية ، واليوم نحن مجبرون على أن ندفع ثمنا غاليا للمنتجات التى أثمرتها تلك الاكتشافات وخاصة فى ميدان الدفاع ! ولأننا مضطرون لذلك فقد أصبحنا معتمدين تماما على ما يسمى بالتكنولوچيا الغربية ! نحن لا حول لنا ولا قوة بالنسبة لهم . لقد أصبحوا متقدمين لدرجة أن كل شىء فى حياتنا أصبح محكوما أو على الأقل متأثرا بمعرفتهم وخبرتهم ؛ الطعام الذى نأكله ينتج باستخدام الأسمدة التى صنعوها ، ويصنع وينقل وربما يطبخ اعتمادا على أشياء اخترعوها أو أنتجوها ! فالطاقة والضوء اللذان نستخدمها مدينان بكل شىء تفتقت عنه عقولهم الخصبة . نحن ننتقل من مكان إلى مكان مستخدمين مركبات تعتمد على ماكينات الاشتعال الداخلى التى صمموها . أما أسوأ ما فى الأمر فهو أننا غير قادرين غالبا على إصلاح أو صيانة هذه المنتجات بأنفسنا . نحن محتاجون إليهم ، وكلما زادت حاجتنا ، نقص استقلالنا .

إننا قد نلومهم أو ندينهم لسوء استخدام القوة التى مكنهم منها العلم والتكنولوچيا ، إلا أننا لا يمكن أن نقول إننا أبرياء تماما . لقد وصلنا إلى هذه الدرجة من الاعتماد عليهم ؛ لأننا مازلنا نجادل بشأن ضرورة الحصول على العلم والتكنولوچيا ، مازلنا نتكلم عما هو

علمـانى ومـا هو ليس كـذلك ، فى قـاعـات المؤتمرات المكيفـة والمضـاءة بالكهـرباء والمزودة بأجهزة الصوت ، قاعات المؤتمرات ذات الجمال المعمارى غير المسبوق .

إننى أدعوكـم باسم الإسـلام لوقف هذا الجدال العقيم ولتتقدموا نحو التعليم والمعرفة والبـحث العلمى . وإذا كنا لا نـحب بعض النتـائج عن تجريـب العلم مثل نظرية دارون عن أصل الأنواع مثلا ، فدعكم من ذلك وعليكم بما لا يتعـارض مع عقيـدتنا . لا ينبغى أن تدينوا المعرفة على إطلاقها لأن بعض مجالاتها سيئة أو لا دينية . .

الكساد الاقتصادى الحالى والطويل فى جميع أنحاء العالم ، والتوجهات السياسية القلقـة والمصحوبة بمشكلات مثل : البطالة ، وتعـاطى المخدرات ، وانخفاض أسعار السلع ، وهبوط أسعار البترول ، وزيادة الشروط الحمائية ومشكلة الديون ، كل ذلك كان له أثر علينا على نحو أو أخر . وبالتالى فإن التعاون بين الدول الإسـلامية من أجل الحصول على الخبرة العلمية والفنية يبدو أكثر إلحاحا عن ذى قبل ؛ لابد من زيادة الجهود لتقوية التعاون فى مجالات العلم والتكنولوچيا لكى نخفض التكلفة إلى أقل حد ممكن ونتقاسم الفائدة . إن ماليزيا ملتزمة تماما ، وسوف تواصل الإسهام ، من أجل تقدم الدول الإسلامية فى جميع المجالات ذات الاهتمـام المشترك بما فى ذلك العلم والتكنولوچيا ، كما أود أن أؤكد على دعم ماليزيا لأهداف (IFSTAD) ومهامه وأنشطته فى هذا المجال . نحن ندعم هذه الأنشطة بكل قـوة حيث إنهـا ضرورية لتحقيق تقـدم سريع وشـامل ونمو اجتمـاعى واقـتصادى للأمة الإسلامية .

إن أملى كبير فى هذا الاجتمـاع ، وأن يكون المجلس مدركا لمسئولياته تماما وأن يبحث القضـايا المطروحة أمامه جيدا وبأسلوب مخلص وصريح وعـملى ، مع اقتناع تام بأن سـعينا سيكون مثمـرا ؛ أى على المجلس أن يجد الوسائل والأسـاليب لتنفيذ القرارات التى اتـخذت فى القـمة الإسلاميـة الخامسـة فى الكويت بنجاح ، وخاصـة فيمـا يتعلق بالتعـاون العلمى والتكنولوچى .

نحن مـدركون كـذلك للتـجارب التـاريخية الثرية للعـالم الإسلامى فى ميـدان العلم

والتكنولوچيا ، وللحاجة إلى تعزيز الثقافة الإسلامية المتميزة التى تضم القيم الدنيوية والروحية والمعنوية للإسلام مع نظرة العالم إلى العلم ، وأنا واثق من أن توسيع مدى التعاون وتقويته فى مجال العلم والتكنولوچيا ، من شأنه أن يساعد كثيرا فى حل كثير من المشكلات التى تواجهها الأمة والعالم الإسلامى كله .

١١- تَنْمِيَةُ الْعِلْمِ وَالتِّكْنُولُوجْيَا فِي دُوَلِ الآسْيَانِ *

من الباعث على السرور أن نرى تلك الأهمية التى توليها دول «الآسيان» للعلم والتكنولوچيا ، وحيث إن هذه المجالات المعرفية قد تساعد على بناء الاقتصاد ومستويات المعيشة فى الدول المتقدمة ، فلا شك أنها ستفعل ذلك أيضا فى الدول النامية فى مجموعة «الآسيان» .

يقال إن منطقة الپاسيفيك سوف تحتل مكان الأطلنطى من ناحية التنمية والتقدم فى القرن الواحد والعشرين إن لم يكن الآن . وقبل أن يجرفنا الحماس لهذا الحلم الوردى ، دعونا نبحث القوة والإمكانيات الحقيقية لمناطق الپاسيفيك المختلفة ؛ إننا نشهد نمو اليابان والاقتصاديات المزدهرة فى كوريا الجنوبية ، والمؤكد أن تايوان وهونج كونج سوف تسهمان فى المستقبل الزاهر للمنطقة . ولكن ، هل لدينا سبب يدعونا للاعتقاد بأن دول الآسيان سيكون لها نصيب فى ذلك؟

صحيح أن نمو دول الآسيان فى الستينيات والسبعينيات كان متميزا ، ولكن هل هو نمو مستدام بالفعل؟ هل له أساس قوى؟ لقد تباطأ النمو ونعرف أن ذلك بسبب الاعتماد الكبير على السلع الأولية . لقد هبطت أسعار السلع الكمالية الأولية ولن تعود إلى ما كانت عليه فى العقدين الماضيين ، ومن الواضح أن دول الآسيان لديها صعوبات هيكلية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى وعليها أن تعيد بحث أمورها وتتخذ الإجراءات التصحيحية إذا كانت تريد للحلم الباسيفيكى أن يتحقق .

ما هى نقاط الضعف فى دول الآسيان؟ من المؤكد أن إحداها هى ؛ ضعف المعرفة

---

* بمناسبة أسبوع العلم والتكنولوچيا الأول لدول «الآسيان» - كوالالمبور - ٢٤ أبريل ١٩٨٦م .

العلمية والتكنولوچية وتطبيقاتها . إلا أن هناك نقاط ضعف أخرى ، منها : الوقوع فى مجال عالم اقتصادى ضخم الاستهلاك ، يمكن أن تدعى دول الآسيان أنها أعضاء فقط فى رابطة صغيرة . نحب دائما أن نتحدث عن تعدادنا الذى يبلغ ٢٥٠ مليون نسمة والذى يبدو كأنه سوق كبيرة ، إلا أننا لسنا سوقا واحدة . نحن متناثرون . بمقاييس القوى الشرائية نحن نعادل ٢٥ مليون أمريكى أو أوروبى أو استرالى . وحيث إنا متناثرون فليس لنا قوة السوق الأمريكية التى يبلغ تعدادها ٢٥ مليون نسمة مثلا . إن سوق منطقة الآسيان المبعثرة والمتشظية ضعيفة لدرجة أن ما يستهلك محليا من إنتاج ماليزيا من المطاط هو ٣٪ فقط . إن منطقة الآسيان فى حاجة للعالم أكثر مما هو فى حاجة إليها ، وحيث إن البحث والتطوير مستمران فى الدول المتقدمة لإيجاد بدائل ، فسوف يستمر الخطر على السلع الكمالية الپاسيفيكية .

قوة دول الآسيان مستمدة من التعاون السياسى ، ونحن نعمل معا ، ولنا تأثير فى هذا المجال ، إلا أن هناك حدودا للقوة والتأثير السياسى . العرض والطلب ما زالا يحددان أسعار السلع . الاتحادات التجارية والاتفاقيات يمكن أن تكون مؤثرة لفترة ما ولكن ليس على الدوام ، وانهيار اتفاقية التصدير مؤخرا يذكرنا بحقائق الحياة الاقتصادية .

وبينما دول الآسيان مبعثرة ومتشظية اقتصاديا نجد أوروبا تخرج بالمجموعة الاقتصادية . صحيح إن المجموعة الاقتصادية الأوروبية - EEC ليست ناجحة تماما ، إلا أنها قوة شرائية كبيرة وبالتالى فإن الوقفة المشتركة لدول المجموعة ساعدت على تقوية اقتصاد كل دولة على حدة . على ضوء هذه الحقيقة ، يصبح من السذاجة أن نحلم بـ «آسيان» يكون جزءا من قاطرة اقتصادية پاسيفيكية جديدة .

ليس هناك شك فى وجود علم وتكنولوچيا محليين فى دول الآسيان وربما لم نعرفهما تحديدا بأنهما علم وتكنولوچيا . كل ما فعلناه هو أننا ابتكرنا أشياء تعمل دون تعمق فى الأسس العلمية والتقنية للأشياء التى ابتكرناها . لكن الأساس موجود ، وكل المطلوب هو ابتكار طرق وأساليب حديثة لربط ذلك بالعلم الحديث والتكنولوچيا . والحقيقة أننا لو

فعلنا ذلك فسنجد أنفسنا ننتهج أسلوب حياة لم نعد نعيشها ! وسواء قبلنا ذلك أم لم نقبله ، فنحن اليوم جزء من الاقتصاد العالمى الاستهلاكى الضخم ، ومن هنا فإن ما لدينا من علم وتكنولوچيا لابد من أن يعاد توجيههما نحو هذا الواقع الاقتصادى .

لا يمكن أن نعود لاختراع العجلة ، علينا أن نقفز بوثبات واسعة لندخل مباشرة إلى العلم الحديث والتكنولوچيا ، وهنا علينا أن نتعلم من الدول المتقدمة فالأساسيات موجودة ، ولكن عندما يكون العلم والتكنولوچيا مطلوبين لتحسين قدراتنا الإنتاجية سنكون فى حاجة للمساعدة ، ومن هنا نحن فى دول الآسيان فى حاجة إلى شركاء للحوار .

ويسعدنى أن أقول أن هذه المساعدة تقدم فى معظم الأحوال طواعية ودون تذمر . لقد بدأنا فى مشروعات كثيرة ، وليس مع توفر التكنولوچيا ، بل إن شركاءنا فى الحوار قاموا بتمويلها أيضا . ووجود ممثلين لشركاء الحوار فى مجموعة الآسيان دليل آخر على الرغبة والاستعداد لتطوير العلم والتكنولوچيا فى دول المجموعة . إلا أنه مازال هناك حديث عن عدم استعداد الدول المتقدمة لنقل التكنولوچيا ، وبالرغم من أن ذلك قد يكون صحيحا فى بعض الحالات ، إلا أننا لابد من أن نفكر فى استعداد شعوب الآسيان لتقبل التكنولوچيا الحديثة . إننى أخاطر وأقول بحذر إننا أحيانا لا نكون مستعدين من الناحية النفسية أو من ناحية الرغبة فى تقبل التكنولوچيا التى نحتاجها .

والحقيقة أننا إذا كان لدينا بعض المعرفة العلمية أو التكنولوچية فإننا لن نكون مستعدين أن نشرك فيها من يمكن أن يكونوا منافسين لنا . وإذا كنا نريد أن نحقق شيئا فى امتلاك التكنولوچيا فلابد من أن نعد أنفسنا لذلك تماما وأن نسعى لما نريد ، ومبتدئين بالأساسيات التى يمكن استيعابها بسهولة ، علينا أن نقوم بأعمال البحوث والتطوير .

بتعدادها الذى لا يتعدى ٢٥ مليون نسمة ، وحسب المقاييس الاقتصادية الغربية ، لا يمكن تجزأة أعمال البحث والتطوير فى دول الآسيان بتكرارها فى أكثر من دولة فى الوقت نفسه إلا عندما يتطلب الأمر عمليات تحسين دقيقة . وهناك الآن بالفعل بحوث مشتركة

بفضل التعاون بين أطراف الحوار ؛ ذلك التعاون الذى يمكن أن يفيد منه أيضا العلم والتكنولوچيا المحليين .

إن ميدان العلم والتكنولوچيا واسع ولا تستطيع دولة أن تدخله بمفردها ، فعلى مجموعة الآسيان أن تتخصص فى مجال ما وأن تجد لنفسها مكانا ، بل إن هناك حاجة لكى تحاول كل دولة على حدة أن تحدد مجال تخصصها فى هذا المكان ، وهكذا يمكن أن تخصص الموارد المالية والبشرية المحدودة بشكل أكثر فعالية .

كما أن تعرض الاقتصاد الماليزى للتغيرات فى الطلب الخارجى على سلعه الكمالية الأولية جعلنا ندرك مدى الحاجة للمزيد من التنويع فى التصنيع بهدف التصدير . ومن هنا يصبح من الضرورى أن توجه أنشطة البحث والتطوير نحو زيادة الإنتاجية وتنويع القاعدة الصناعية لضمان أن يكون لماليزيا مكان فى المنافسة والتمكن من دخول الأسواق الخارجية . وسوف يوجه المزيد من الجهد لأعمال البحث والتطوير لمنتجاتنا الأولية وإضافة قيمة لصادراتنا .

وبغرض تقوية القدرة التكنولوچية المحلية سوف نبذل قصارى جهدنا لنقل التكنولوچيا من الخارج ، ولتحقيق أفضل نتائج ممكنة سوف تكون ماليزيا مستعدة تعليميا ونفسيا لاستقبال هذه التكنولوچيا الجديدة . وسوف نفك أسرار العلم بتعريض رجل الشارع فى ماليزيا للأسس العلمية وتفسيرات ما يحدث من حوله كل يوم ؛ وسوف يتحقق ذلك عن طريق المراكز العلمية وحدائق النباتات والحيوانات ومتاحف العلوم ونماذج القبة السماوية المبسطة . وسوف يتم هذا النوع من التثقيف مبكرا بقدر الإمكان ، والمأمول أن يصبح المجتمع الماليزى فى النهاية مكونا من أعداد كبيرة من العقول المتطلعة للمعرفة والبحث فى البيئة المحيطة بها ؛ أى أن ماليزيا ستصبح أكثر توجها نحو العلم .

أعتقد أن بقية دول مجموعة الآسيان يشاركون ماليزيا بعض هذه التطلعات ؛ فلابد من أن نبذل أكبر جهد ممكن لتقوية التعاون بيننا فى مجالىْ العلم والتكنولوچيا وذلك لكى

نقلل التكلفة ونقتسم الفائدة ، وسوف تواصل ماليزيا الإسهام فى تنمية وتطوير مجموعة الآسيان فى كل المجالات ذات الاهتمام المشترك بما فى ذلك مجالىْ العلم والتكنولوچيا . كما أود أن أحث أطراف الحوار فى الآسيان أن يستمروا فى دعم الجهود لتحسين القدرات التكنولوچية وتنمية العلم والتكنولوچيا معًا . وقد قدم عدد كبير من دول الحوار إسهامات سخية لمجموعة الآسيان ولن يكون هذا الكرم بلا مقابل . فى هذا العالم الذى يعتمد على بعضه البعض ستكون مجموعة الآسيان المزدهرة قادرة على المزيد من المشاركة فى تجارة وازدهار العالم ، أكثر مما لو كانت فقيرة .

١٢- تَقَدُّمٌ هَائِلٌ فِي تِكْنُولُوجْيَا الطِّبِّ *

ميزة مثل هذه المؤتمرات هو أنها تتيح الفرصة لأعضاء المهنة الطبية لتحديث معرفتهم ومهاراتهم بالإضافة إلى تبادل الخبرات مع زملائهم من الخارج . إن التقدم الذى حدث فى تكنولوجيا الطب تقدم مذهل وبالنسبة للأجيال الجديدة ، التى اعتادت على «مثبطات مستقبلات بيتا» «والمنشطات النفسية» «والاستيرويدات» لا بد من أنه كان من الصعب عليهم تصور كيف كان الطب يمارس قبل البنسلين ، مازال ينتظرنا تقدم أكثر إثارة ! لكن السؤال الذى يجب علينا أن نسأله هو : ما إذا كنا نستطيع أن نتحمل تكلفه تكنولوجيا الطب الحديثة . حتى إنه فى دولة غنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت التكلفة الصحية مرتفعة جدا . ثلثا تكاليف التأمين فى الولاليات المتحدة تنفق على العلاج والرعاية فى العامين الأخيرين من الحياة ، وهذا من وجهة نظرى لا يبدو أسلوبا فعالا للإنفاق الطبى .

وبالرغم من أن ماليزيا ليست سوى دولة نامية ، إلا أنها فى حاجة إلى الأفضل فى الطب الحديث . لكن مواردنا محدودة ، وسواء قبلنا ذلك أم لم نقبله فسوف نظل متخلفين فى توفير بعض التسهيلات المتقدمة ! المؤتمرات الطبية ليس لديها الوقت لمثل هذه الأمور البسيطة إلا أنها حقائق لابد من أن تواجهها الحكومة والشعب . وباعتبارى طبيبا تحول إلى الإدارة ؛ لا يمكننى إلا أن أتوقف هنا قليلا عند هذا الجانب غير العلمى من الطب .

لقد أصبحت المشكلة الطبية فى ماليزيا مركبة بسبب حادث ورثناه عن الحكم الاستعمارى ؛ عندما وجدت حكومة الاستعمار البريطانى نفسها أمام مشكلة توفير الرعاية الطبية للضباط البريطانيين فى الخارج ، قررت إنشاء مستشفيات حكومية يعالج فيها الضباط

* بمناسبة افتتاح المؤتمر العلمى الدولى المشترك الذى نظمته كليات الطب والجراحة فى ماليزيا- كوالالمبور- ١٢ سبتمبر ١٩٨٤م .

بالمجان وتشجع عادة تحول أبناء البلاد إلى الأدوية الغربية ! كانت تلك المستشفيات تقدم علاجا مجانيا أيضًا لكل من هو على استعداد للعلاج لدى الأطباء . وهكذا انتشرت المستشفيات المجانية وتحولت لتكون جزءً من الخدمة الحكومية وكانت الرسوم وقتذاك زهيدة جدا ، هذا إن وجدت ! وفى تلك الأيام التى كان فيها ثمن المزيج والمسحوق قليلا جدا ، كانت الحكومة تستطيع أن توفر هذا النوع من العلاج المجانى . ولكن كبسولة واحدة من المضاد الحيوى يمكن أن يكون ثمنها بضعة دولارات الأمر الذى يجعل عملية التداوى باهظة التكاليف ، أما الجراحة فهى أكثر تكلفة . وبالطبع فإن الأطباء والأخصائيين يتقاضون أتعابا كبيرة ، والعلاج الطبى المجانى عبء كبير اليوم فى ماليزيا بالرغم من الرسوم الرمزية ، ومن المتوقع أن يزيد العبء .

قد يعتقد البعض أن تلك مشكلة بالنسبة للحكومة فقط . الحقيقة أنها ليست كذلك ؛ إنها مشكلة بالنسبة للدولة حكومة وشعبًا ، والحقيقة أن العلاج ليس مجانيا فى الواقع كما يظن ؛ فالناس يدفعون مقابلا وإن كان بشكل غير مباشر ، والسؤال الذى ينبغى أن يسألوه لأنفسهم هو ما إذا كانت أموالهم تنفق بالفعل على من يستحق ؛ أى على الفقراء . أو ما إذا كان من الممكن أن تلجأ بعض الشركات التجارية وربما شركات التأمين وصناديق الإعانة إلى مشروع التأمين الصحى المجانى الوحيد فى العالم .

آسف لتركيزى على ما قد يبدو أمرا محليا فى مؤتمر دولى كهذا . ولكنكم وأنتم تناقشون التقدم الطبى والجراحى بحماس ، لابد من أن تفكروا قليلا فى التصاعد السريع للتكلفة العلاجية . عندما تهتمون بالتكلفة ، سوف تلقى منكم تكنولوجيا تخفيض التكلفة اهتماما جادا . والحقيقة أنها تحظى ببعض الاهتمام إلى حد ما ، بالرغم من أن ذلك قد لا يكون بسبب انشغالكم بأمر التكلفة عندما ينتقل جراح شهير من غرفة عمليات إلى أخرى ليجرى عملية فى أكثر الأجزاء دقة وتعقيدا فى الجراحة بينما ، يبدأ المساعدون العملية ويقفلون الجرح ، فإن ما تقومون به فى هذه الحالة هو جراحة جماعية بتكلفة أقل ، والقلق

الذى سينشأ من هذه العملية الجماعية لن يكون بسبب ضعف مستوى العمل ، وإنما بسبب عدم وجود المسئولية الشخصية من جانب الجراح ! وبمعنى أوسع سوف يتعرف الجراح على جزء معين فقط من الجراحة وليس على المريض نفسه ! وعندما يحدث ذلك سوف تتحول المستشفيات إلى محلات إصلاح !

وهكذا بصرف النظر عما ستكون عليه درجة التقدم فى تكنولوچيا الطب ، لابد من أن تكون هناك درجة ما من العلاقة الشخصية بين المريض والطبيب ، إن كان للطب أن يظل ذا معنى وهدف . إلا أن الجراحة الجماعية أو الجراحة بأسلوب خط الإنتاج تقلل التكلفة ، وقد يكون هناك أساليب أخرى إذا استطاع الأطباء أن يدركوا أهمية تقليل التكلفة ، وهى مهمة بلاشك ؛ لأن التكلفة العالية لابد من أن تحرم الفقير من الرعاية الطبية الكافية .

فى هذا الإطار كان قرار ماليزيا بخصخصة المؤسسات الاجتماعية الحكومية ، و لايعنى ذلك أننا على وشك أن نحرم الفقراء من العلاج الطبى المجانى ولكن النظام الحالى يمكن حتى من يستطيعون أن يدفعوا ، من أن يتجنبوا الدفع كلية . والواقع أن الشركات التى كان ينبغى عليها أن تؤمن على موظفيها صحيا ، تستخدم العلاج المجانى الخصخصة ستجعل الفقراء فقط يستفيدون من العلاج المجانى .

١٣- التِّكْنُولُوجيَا وَالثَّقَافَةُ وَالتَّنْمِيَةُ *

ربما تكون هذه هى المرة الأولى التى يجرى فيها الربط بين التكنولوچيا والتنمية وبحثهما مع الثقافة ؛ إذ كان هناك دائما توجه لإغفال الثقافة تماما عند تناول أمور التكنولوچيا والتنمية ، وكانت نتيجة ذلك أن كان استيراد التكنولوچيا ومفاهيم التنمية مخيبا لآمال كثير من الدول النامية . إن تداخل التكنولوچيا والثقافة والتنمية فى الوقت الذى تتكامل فيه من الممكن أن يؤدى إلى تمزق المجتمع فى حال عدم إعطائه مايستحق من اهتمام وفهم وتوجيه .

كلنا يعلم أن الإنسان لا يعيش على المكاسب المادية فقط ؛ فلابد من وجود حياة ثقافية ومعنوية مشبعة إلى حد معقول ، ويجب ألا ننسى أن الإنسان فى حاجة إلى إشباع نفسى إلى جانب الضروريات المادية لكى ينعم بوجود لائق .

ودعوتى إلى التأكيد قليلا على الثقافة ودورها فى تقدم التكنولوچيا والتنمية هو إن المجتمع نتاج ثقافته وخاصة منظومة القيم فى هذه الثقافة . ولو عدنا قليلا إلى الوراء سنجد أن منظومة القيم فى مجتمع ما تتأثر بالقطع بالبيئة ، إلا أن البيئة يمكن أن تؤثر على المجتمعات المختلفة بطرق مختلفة ! وهكذا فإن الصعوبات المستمرة إما أنها تجعل المجتمع سلبيا مستسلما ، أو أن تمكنه من التغلب على تحديات الحياة ولو افترضنا أن البيئة قد جعلت المجتمع سلبيا ومستسلما لقدره ، فإن منظومة القيم هنا لن ينتج عنها كثير من الإبداع والابتكار ، بل إن الكسل والبلادة سيكونان هما النتيجة الطبيعية ، ولن يكون الكفاح والنضال من سمات هذا المجتمع ، وفى أسوأ حالاته سيكون فريسة لرثاء الذات والاعتماد على الآخرين .

---

* بمناسبة الندوة الدولية عن التكنولوجيا والثقافة والتنمية- كوالالمبور- ١٢ ديسمبر ١٩٨٣م .

رثاء الذات والاعتماد على الآخرين فى الواقع من السمات المميزة لكثير من الدول المتخلفة والدول النامية ؛ وهى الدول التى ينقصها عادة النظام والانضباط والإدارة ، ومنظومة القيم والثقافة فى مجتمعات كتلك ، متأثرة دائما بفلسفة الاعتماد على الآخرين والسلبية .

لا وجود للسعى إلى المعرفة أو التقدم ، بل إن الموجود دائما هو الطلب المستمر للوصول إلى كل شئ فى شكله النهائى ؛ جاهزا للاستخدام . نقل التكنولوچيا بالنسبة لهذا المجتمع عملية مستحيلة أو على الأقل ليس من السهل تحقيقها ؛ لأن هناك توجه ضدها لأن قبول التكنولوچيا الجديدة يتطلب درجة ما من الانضباط والرغبة فى التغيير وتحسين الذات . نقل التكنولوچيا بمثابة قبول صنارة لصيد السمك بدلا من الحصول على السمك عندما تطلبه . قليلون فقط الذين يكون لديهم جسر للذهاب لصيد السمك عندما يشعرون بالجوع ، وبالمثل فإن المجتمع السلبى الكسول لن يكون راغبا فى صناعة مروحة كهربائية عندما يكون الجو حارا الأكثر سهولة هو أن يشترى أو أن يعطيه أحد مروحة . وربما يكون ذلك تبسيط لوجه الشبه مع المقاومة الثقافية فى نقل التكنولوچيا ، إلا أنها مقارنة دالة .

الأمر المهم الذى يجب أن يحدث هو أنه قبل نقل التكنولوچيا بنجاح ، أو أثناء عملية نقلها لابد من التغلب على المقاومة الثقافية ، وهذا ممكن فقط فى حال وجود فهم لثقافة ذلك المجتمع الذى يقوم بنقل التكنولوچيا أو بالأحرى فهم للفروق الثقافية بين من ينقلون التكنولوچيا والمنقولة إليهم . لو أن هناك فهمًا واستعدادًا لذلك سوف تنجح العملية ، إما إذا تم تجاهل الثقافة فسوف تكن هناك مقاومة وفشل أو نجاح ضئيل فى أحسن الأحوال .

أما بالنسبة لقضية نقل التكنولوچيا نفسها فأود أن أعود للتاريخ وهو خير معلم ، قبل أكثر من خمسة آلاف عام ، اكتشف المصريون تقنية نفخ الزجاج وانتشر هذا الأسلوب عبر البحر الأبيض المتوسط وأوروبا وآسيا مع تحسن طفيف ، وحتى وقت قريب لم يحدث أى ضجيج بسبب نقل التكنولوچيا ، ولم يكن هناك أى جهد منظم لذلك ، إلا أن نقل

التكنولوچيا حدث وتحسن فى النهاية ، كما تم الوصول إلى أساليب جديدة متقنة لصناعة الزجاج . وفى الملاحة اخترع الرحالة العرب الاسطرلاب ، بينما أخذ الأوروبيون البوصلة عن الشرق . تلك كلها أمثلة على انتشار التكنولوچيا والنتائج الاجتماعية والسياسية لهذا الانتشار معروفة .

واليوم ، تحاول ما يسمى بدول العالم الثالث أن تحقق تقدما ماديا سريعا باستيراد التكنولوچيا على نطاق واسع من الدول المتقدمة ، وبالرغم من تشابه ذلك مع عملية نقل علوم الحياة ، إلا أن التكنولوچيا لايمكن نقلها دائما دون تكييف أو تعديل لكى تفى بالغرض فى البلد المتلقى لها ، ولابد من أن يفى بشرط أساسى ، وهو أن يكون لديه القوى البشرية المدربة قبل أن يتمكن من استيعاب التنكولوچيا المستوردة ، وقد يبدو هذا المبدأ من نافلة القول ، إلا أنه كثيرا ما يفضل فى غمرة الكبرياء الوطنى ، والجشع الشخصى الذى يؤدى إلى الاستغراق المفرط فى التكنولوچيا الأجنبية ، حيث لا تكون النتيجة دائما فى صالح المجتمعات المتلقية لها . وإذا نظرنا إلى الأمر عن كثب ، سنجد أن الاستغراق فى نقل التكنولوچيا الأجنبية يتضمن وينطوى على تغيرات ثقافية ، وإذا لم تكن تلك التغيرات متسقة مع الثقافة القائمة فسوف يضيع الاتجاه وتكون الفوضى هى النتيجة ، وغنى عن القول أن المجتمع الذى فقد اتجاهه والذى تعمه الفوضى ليس هو المجتمع المطلوب .

قد لايكون بعيدا عن الموضوع أن أشير بإيجاز إلى تكلفة التكنولوچيا ؛ قد لا تكون باهظة التكاليف إذا كانت الفوائد الاقتصادية الناتجة عنها تفوق تكلفتها الكلية من ناحية أخرى ، ليس هناك تكنولوچيا رخيصة إذا نتج عنها تكلفة مرهقة لمتلقيها تؤدى إلى إفقاره وتجعله دائما فى حالة اعتماد على الآخرين هناك مثل قديم يقول : « احذر الإغريق الذين يحملون الهدايا» واعتقد أن ذلك يشير إلى قصة «حصان طروادة» التى تحمل مغزى مهما للدول حديثة النمو .

على الدول النامية أن تنتبه حتى لا تحصل على تكنولوچيا عفا عليها الزمن والتى

تحاول بعض الدول المتقدمة أن تتخلص منها بإغراقهم بها . ولكى يكون ثمن التكنولوچيا أو تكلفتها معقولة ، يجب ألا تضع دول العالم الثالث فى الحسبان ما تدفعه للمورد فقط ،بل عليها أن تحسب مجمل التكلفة الفعلية لتبنى هذه التكنولوچيا وتدريب القوى العاملة المحلية عليها .

ومن ملاحظاتى الخاصة ،أجد أنه كلما كان معدل التحديث فى دولة ما أكثر ديناميكية ، كانت حاجتها للتكنولوچيا الأجنبية أكثر إلحاحا . التكنولوچيا ليست عملية مفردة فى التنمية ،إنها تدفق مستمر مع معدل نمو دال ، وأى دولة تريد أن تكون متلقيا رئيسيا للتكنولوچيا الحديثة الموجودة فى الدول المتقدمة ، لابد من أن يكون لديها قدرة متسعة باستمرار لاستيعاب المزيد من هذه التكنولوچيا .

لقد تحدثت عن الموارد التى تتضمن القوى العاملة باعتبارها شروط لهذه القدرة الاستيعابية ، والآن انتقل إلى الجوانب الأكثر أهمية فى التقدم الاقتصادى وهو ما يسمى بـ«البحث والتطوير» . وأود أن أؤكد أنه بينما قد يكون مطلوبا باستمرار استيراد «بعض البحث» و«القليل من التطوير» ،إلا أنه لابديل عن مواصلة واستمرار البحث والتطوير فى الداخل فى عالم تسوده المصالح الوطنية الخاصة ، من السذاجة أن نتوقع قيام أى دولة بأعمال البحث والتطوير لصالح دولة أخرى ، فلابد من أن نقوم نحن بأعمال البحث والتطوير الخاصة بنا لمواجهة احتياجاتنا الخاصة ، وأى عمل تقوم به الدول الأخرى لابد من اعتباره إعانة لايمكن التعويل عليها كمصدر أو مورد .

وأنا متفق معكم فى الرأى بأن البحث قد يبدو مكلفا والبحث الجيد أكثر تكلفة إلا أننا إذا كنا نريد أن ننجح فى التنمية ، فلابد من أن نستثمر موارد كبيرة فى البحث ، والتكلفة العالية تبدو كذلك ؛ لأن العمل الممتاز يحتاج دائما لأن ينتشر على امتداد فترة طويلة قبل أن تظهر قيمته التطبيقية فى النهاية ، وبعد ذلك قد يكون هناك حاجة لفترة أطول لكى يعطى التطبيق نتائج اقتصادية ذات قيمة . وبالتالى ينبغى على دول العالم الثالث أن تحسن الاختيار

فى عمليات البحث العلمى ، وربما قد يكون عليها أن تقتصر على الأبحاث التطبيقية قبل أن تشارك فى مشروعات بحثية بهدف البحث فى حد ذاته كما يجب أن نتذكر أنه بوجود هذا المجال الواسع للبحث العلمى لن تتمكن أى دولة من أن تغطى جميع الجوانب ، سيكون عليها فى مرحلة ما ، أن تشترى نتائج أعمال الآخرين مهما كانت غنية أو متقدمة .

إن مشكلتنا الأساسية هى تحديد المجالات التى ننفق عليها ميزانيتنا المحدودة المخصصة للبحث لابد من أن يكون ما نخصصه كافيا ، وهنا نجد أنفسنا فى مجال السياسة والأولويات . نتائج البحوث هى مهمة العلماء وأولويات التمويل هى عمل واضعى السياسة ، والانسجام بين الطرفين سيحقق أفضل تقدم .

وقبل ذلك كله فإن أكبر مشكلة فى البحث والتطوير هى تحديد المسألة الصحيحة من وضع الخطوط الملائمة للبحث التجريبى الدقيق . ويمكن التغلب على هذه المشكلة عندما تكون احتياجات البلاد للتنمية مفهومة .

١٤- الإسلام والتكنولوجيا *

حتى وقت قريب كان ينظر إلى التطور على أنه ضد الدين وخاصة الإسلام ، كما كان ينظر إلى الإسلام على أنه عقبة فى سبيل التقدم ، وحتى يومنا هذا هناك من الناس من يعتقدون أن القيم الدينية تمثل عقبة رئيسية أمام النهضة ! هذه النظرة ، حل محلها موقف إيجابى بين دوائر الأكاديميين ، إلا أنه مازال هناك بعض المسلمين يرفضون التطور والتقدم ويرونهما ضد الإسلام ، وهو أمر سيء ، حيث إن تعداد المسلمين يصل إلى قرابة البليون نسمة من سكان العالم ، كما أن الإسلام مشارك بالفعل فى التقدم والنهضة .

وبينما يولى الإسلام أهمية للحياة الآخرة . إلا أنه لا يطالب برفض الحياة الدنيا ، كما أنه يعتبر طلب العلم فريضة - على كل مسلم ومسلمة . ويطلب من المؤمنين به أن يعملوا وأن يسعوا للخير ، والجهل بالفلسفة الشاملة للإسلام وتعاليمه ، هى فقط التى تجعل البعض يعتقد أنه ضد التقدم صحيح أن هناك بعض الجوانب السيئة فى عملية التطور إلا أنها لا تتماشى مع المبادئ الإسلامية كما أنها مرفوضة اجتماعيا ، ولكن التطور والتقدم فى الحدود التى تسمح بها مبادئ الإسلام لا يمكن أن يكونا ضد الدين .

المعرفة تقدم ! وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم يأمرنا بأن نطلب العلم ولو فى الصين ، والصين فى تلك الأيام لم تكن مركزا للإسلام وإنما للحضارة ومن هنا فإن تلك الدعوة لطلب العلم حتى فى أبعد أرجاء العالم ، لابد من أن تجعل المسلم على دراية بأهمية طلب العلم والمعرفة ، والمؤكد أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن يقصد المعرفة الإسلامية وإنما العلوم والمعارف الدينوية . وفى الوقت نفسه ليس مقصودا أن تحل المعرفة محل الإيمان والعقيدة ، وإنما المقصود أن تتقوى منها . وفى مواضع كثيرة فى القرآن الكريم يوجهنا الله

* بمناسبة افتتاح المؤتمر الدولى للإسلام والتكنولوجيا - كوالالمبور - ٢ يونيو ١٩٨٣ .

سبحانه وتعالى للتفكر فى الكون وفى مخلوقاته ؛ دليلا على وجوده ووحدانيته و قدرته .

وفى الإسلام ، طلب العلم والسعى لإشباع الرغبة فى المعرفة هى سعى إلى الحقيقة . العلم هنا-إذن- ليس لذاته وإنما من أجل الوصول إلى الحقيقة بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون العلم فى خدمة البشرية وبعبارة أخرى يمكن أن نقول أن العلم ذاتى- ينبغى أن يكون معينا فى البحث عن الحقيقة السامية ولمصلحة الجنس البشرى .

وهناك جوانب من المعارف والعلوم لا تقودنا بالضرورة إلى الحقيقة السامية ، إلا أننا لايمكن أن نرفضها مادامت صالحة لتحسين حياتنا ، فمنذ بداية تاريخ الإنسان كانت الرياضيات والفيزياء والفلك والكيمياء والبيولوچيا والهندسة وغيرها ، فى خدمته . إن هذه العلوم والمعارف لم تخدمنا فقط ، ولكنها تساعدنا أيضًا إلى حد ما- على فهم سر الخلق . لقد أسهم العلماء المسلمون الأوائل فى تطور وتقدم علوم كثيرة ، ومن الأسف أنه بالرغم من أن العلم يمكن أن يقوى إيماننا ويحسن حياتنا ، نجد البعض ممن ينكرون علاقة المسلمين بالتقدم والنهضة !

التكنولوچيا هى التطبيق الدقيق للعلوم والمعارف فى كل المجالات لخدمة الإنسان ، ومن المؤكد أنه قد يكون هناك سوء استخدام لها ، فتكنولوچيا الدفاع مثلا يمكن أن تستخدم للهجوم والتدمير ، وتكنولوچيا الطيران يمكن أن تحول من تكنولوچيا لاستكشاف الفضاء إلى تكنولوچيا بغرض التجسس العسكرى ، ولكن ذلك إن دل على شىء فإنما يدل على ضعف الإنسان ، لا على أن العلم شرير فى ذاته .

وحقيقة كون المسلمين ثلث سكان العالم ويقيمون فى أقل أجزائه تقدما ، توضح لنا مدى اعتمادهم على الآخرين فى حياتهم ، وصورة مسلمى اليوم مقارنة بها فى عهد النبى صلى الله عليه وسلك وبعده مباشرة ، هى صورة مؤسفة وهذا شىء بعيد تماما عما يعدنا به الإسلام ومايطلبه منا ، وهى صورة من صنع أيدينا . واليوم لايستطيع المسلمون أن يفخروا سوى بذكرياتهم عن الحضارة الإسلامية فى ذروتها ! أما اليوم فالمسلمون جماعة محرومة

ينقصها الموارد والقدرة ! صورتهم ليست صورة شعب قوى الإيمان متقدم متحد متسامح متعلم ، ولا شك أن المستشرقين قد أسهموا إلى حدما فى رسم صورة خطأ للإسلام والمسلمين ولكن المسلمين أنفسهم ، بتوجهاتهم وسلوكهم لم يفعلوا شيئا لمحو هذه الصورة الشائهة !!

إن تقدم البشرية بشكل عام لايمكن أن تعتمد على جزء من العالم أو مايسمى بالعالم المتقدم ، وإذا كان للعالم أن يحقق حياة أفضل فلابد من أن يقوم كل بدوره وليس المسلمين فقط ،بعد قرون من التخلف والاعتماد على الآخرين ، حان الوقت لكى يحسِّن المسلمون من أحوالهم وأن يسهموا فى خير المجتمع العالمى بكاملة بالحصول على المعارف والعلوم والتكنولوچيا وأن يستخدموها فى تحسين أوضاعهم .

وبالرغم من أن المسلمين جماعة محرومة- بشكل عام- إلا أن هناك دولا إسلامية غنية بالموارد ، وهناك أيضًا مسلمون ممن لديهم المهارة والخبرة ، والمطلوب هو جهد تعاونى لاستخدام هذه الموارد للصالح العام فى عصر تكنولوچيا الفضاء والإلكترونيات ، أمام المسلمين الكثير لكى يلحقوا بالآخرين . كل لحظة عدم اكتراث من جانبنا بالتكنولوچيا المتطورة قد تعنى عقودا من الجهد لكى نحقق الندية .

ونحن بوصفنا مسلمين لابد من أن نكون مهمومين بأسلوب حياتنا إلا أن اللامبالاة والرفض لن يساعدانا على أن تكون مسلمين بشكل أفضل ، ثم إن ذلك من شأنه أن يجعلنا أكثر اعتمادا على الآخرين ولن يكون لنا وجود فى هذا العالم المليئ بالتحديات ، والمتسم بالتغير السريع ، مالم نكرس حياتنا لطلب العلم وتطوير التكنولوچيا الضرورية لمصلحتنا .

لا أزعم أننى خبير فى التكنولوچيا ، لكن ما رأيته يجعلنى أكثر ثقة فى أننا لكى نكون شريكًا فعَّالاً فى المجتمع الدولى الحديث ، ولكى نكون شركاء مع غيرنا فى خدمة البشرية ، لابد من أن تتحد إرادتنا للحصول على العلم والتكنولوچيا اللازمين حتى لانكون متخلفين عن العصر . جانب كبير من المسئولية ملقى على عاتق العلماء المسلمين والمسئولين عن بث

الروح والتوجه بين المسلمين لكى يلحقوا بالعصر مع الآخرين فى ميادين العلم والتكنولوچيا نحن فى ماليزيا لا يمكن أن نكون لامبالين بما يحدث حولنا من تغير تكنولوچى متلاحق الموارد التى أنعم الله بها علينا ، ولا نتوقع أن نصل إلى الذروة دون تطوير قدراتنا وخبرتنا الفنية على استخدامها بأنفسنا على خير وجه ، على أن نستكشف فرصا جديدة وأن نعد أنفسنا للمستقبل . إن الآخرين لن يستمروا فى مساعدتنا إلى مالا نهاية ، ولن نجد المساعدة التى نكون فى أمس الحاجة إليها عند ذلك ونستطيع أن نعتمد على أنفسنا فقط فى عالم يتشكل بواسطة التكنولوچيا ، فإن رفضنا لها لن يقودنا إلا إلى المزيد من الضعف وربما الانقراض ! لقد فقد بعض المسلمين إيمانهم ورفضوا الإسلام بسبب فقرنا فى التكنولوچيا وما يتصل بها من إنجازات .

١٥ - العلم والتكنولوجيا باعتبارهما أساسا للتنمية *

الإنسان هو أسمى مخلوقات الله . وبينما قد يعتبره العلم أحد أنواع الحيوانات إلا أن قدرته على التفكير تجعله متميزا عن الآخرين ، ولديه كل ما لدى الحيوان من غرائز ، ولكنه أكثر حركة ويستطيع أن يتحكم فى بيئته ومصيره ، حيث إن قدرة الإنسان على التفكير تمكنه من أن يتطور من حالة وجود إلى أخرى- من مرحلة بدائية إلى حالة أكثر تحضرا . ويمكننا أن نقول إنه قد وهب القدرة على الاختيار والتمييز بين الجيد والردئ وبين الأخلاقى واللا أخلاقى ، ولديه الحرية فى أن يختار ما يجب أن يكون عليه .

ونحن نرى هذا التطور عبر التاريخ بالرغم من أنه قد لا يكون تطورا خطيا . اليوم ، نحن فى مرحلة أخرى من التقدم . الإنجازات التى تحققت على مدى الفترة القصيرة الأخيرة لم يسبق لها مثيل . الاكتشافات والاختراعات والابتكارات التى تحققت فى ميدان العلم والتكنولوجيا قد غيرت كل شيء تقريبا ونحن نقف الآن على عتبة عصر التفوق والامتياز .

وحيث إن الإنسان قادر على الاختيار بما يخدم الصالح العام ، يصبح السؤال هو ما إذا كان يحقق رسالته من أجل الإنسانية العظمى . قد يبدو ذلك نوعا من الفلسفة- وهو كذلك بالفعل- ولكن هذا هو السؤال الذى يواجه الإنسان دائما ، قبل ذلك والآن وفى المستقبل ! ولذلك فهو قد وهب القدرة على التفكير ، ليس لمجرد السعى إلى المعرفة والحقيقة ، ولكن لكى تكون المعرفة فى خدمة البشرية .

الوجود ليس مجرد العيش والبقاء على قيد الحياة ؛ أكل ومرح . الوجود تحقق أكمل- ماديا وروحيا- لحياة وعيش أفضل ! التقدم إذن هو بيئة تمكن الأفراد من أن يكون

---

* بمناسبة الافتتاح الرسمى لمنتدى س . كيبانجسان- جامعة برتانيان- ماليزيا- كوالالمبور- ١٠ مايو ١٩٨٣م .

لوجودهم معنى بوصفهم بشراً فى إطار عملية الوجود الكاملة ، وبالتالى فهو عملية تحقيق حالة أفضل من الرفاهية . إنه عملية تقدم كاملة ومتوازنة فى إطار عمل معيارى ، جوهره الإنسانية .

التنمية القومية هَمٌّ رئيس بالنسبة للدول الحديثة ، وهى استجابة فطرية لسعى الإنسان من أجل وجود أفضل . التنمية القومية هى عملية تحقيق حالة أفضل من العيش فى ظل معايير وقيم لما هو جيد ومرغوب .

وقد مر مفهوم التقدم والتنمية القومية نفسه بعملية تغير وتكيف ؛ إذ بينما كان يؤكد فى البداية على التقدم الاقتصادى المادى بشكل أكبر ، أصبح اليوم - وبشكل متزايد - عملية شاملة للترقى والتقدم المتوازن ، واليوم لم يعد التقدم أو التنمية مقبولا باعتباره ظاهرة مقيدة بثقافة منحازة للغرب ، وإنما كظاهرة نابعة من المجتمع مع أهمية مضمونها الخاص ؛ مكوناتها المادية والفيزيقية لا تعتبر أحد أبعادها فقط وإنما هى بالأحرى وسيلة لتحقيق وجود أكبر وأشمل وأكثر معنى ؛ ماديا وروحيا .

لا شك أن العلم قد لعب دورا مهما فى التقدم والتنمية . والتنمية - فى مفهومها وأساليبها - مدينة بالكثير للتقدم العلمى فى كافة المجالات ، ولسوء الحظ فإن أفرع المعرفة الحديثة تتطور اليوم بمعزل عن بعضها البعض ؛ المتخصصون فى المجالات المختلفة لا يشتركون فى فلسفة عامة بالضرورة عن دور العلم والتنمية ، وهذه ظاهرة من ظواهر الانفجار المعرفى فى أيامنا هذه والحرص الشديد على حماية شرعية وأسرار مجال البحث . ومن الأسف أن الفلسفة التى كانت ذروة ما قبل الحداثة لم تعد تقوم بهذا الدور .

وهكذا نجد اليوم كثيرين مازالوا يتجادلون حول العلوم ذات القيمة والعلوم غير ذات القيمة ، وبينما قد يكون هذا الجدل مفيدا أحيانا إلا أن البشرية ما زالت مهددة . العلوم ؛ سواء المادية أو النظرية لا تستخدم الاستخدام الأمثل لصالح الإنسان ؛ فإن سوء استخدامها يؤدى إلى ظهور ثقافة مناقضة لمثل ومبادئ الإنسانية . التفسخ الأخلاقى والوحشية والفوران

الاجتماعى ونزعة القتال والظلم ، تلك كلها صور للآثار الضارة للعلم على الأجيال الجديدة اليوم . وذلك ليس لأن العلم سيء أو ضار فى حد ذاته وإنما لأن مَنْ يطبقونه يفتقدون للمشاعر الإنسانية ، فإذا كان هناك إساءة استخدام أو خلل فى التطبيق فالمجتمع هو المسئول ، ولا يجب أن نلقى باللوم على العلم ؛ البحث العلمى والسعى من أجله لابد من أن يستمر وربما بمعدل أسرع ولكن لابد من الاهتمام الجاد لكى يستخدم العلم لصالح الإنسان والإنسانية ، وهذه مسألة ضمير .

فى كل مرحلة من مراحل الحضارة الإنسانية كان عدد من يعيشون فى ظروف بالغة السوء ؛ الفقر والجوع والمرض ، يتزايد دائما ، وهذا ما نشاهده أيضا فى هذه الأيام . وبالرغم من ذلك هناك أيضا التناقض الكبير ، حيث نزعم أن لدينا الإمكانية لإنتاج طعام يكفى كل سكان العالم ، وأن نرفع مستوى معيشة الجنس البشرى كله إلى مستوى لم يسبق له مثيل .

هناك إنفاق ضخم اليوم على الأغراض العسكرية وأصبحت المعاناة الإنسانية هى الثمن لتمويل صناعة الحرب . . ثم هناك مبالغ طائلة تنفق للنشر والحفاظ على أنماط ونماذج عالمية تعتمد على خطاب أجوف . إن الدول الغنية قد تكون قادرة على الانخراط فى مظاهر الترف هذه ، ولكن ليس الدول الفقيرة ، فنحن ما زلنا بعيدين عن مواجهة التحدى الذى يتهدد الإنسانية . إن تطبيق العلم والمعرفة والتكنولوچيا التطبيق الأمثل لصالح البشرية هو التحدى الذى يواجهنا نحن الجيل الحالى .

ماليزيا دولة محظوظة ، وبالرغم من وجود أحداث فى تاريخنا عرضتنا لكثير من المشكلات ، إلا أن لدينا كل العناصر الأساسية اللازمة لكى نجعل من ماليزيا حالة ناجحة فى التقدم والتنمية العالمية بواسطة مواردنا الطبيعية الهائلة ، فإن ما نريده الآن هو مجتمع نشط مجتهد يتحلى بالانضباط والقيم الأخلاقية العالية يطبق العلم والتكنولوچيا بما يحقق أهدافنا ، وطموحنا لإنجازات أبعد . ففى مثل حالتنا ، لابد من استخدام العلم والتكنولوچيا ، بل وكل المعارف بشكل عام ، كأداة لتحقيق ما نصبو إليه من أجل السلام

والرفاهية والوحدة والعدالة لكل الماليزيين . والعلم بمعناه الأوسع ، هو الوسيلة المنظمة لتوصيف العالم المادى والسيطرة عليه وذلك اعتمادا على دراسة القوانين الطبيعية للكون . إن تطور القوانين الطبيعية والنظريات والمبادئ على مدى الستة آلاف سنة الأخيرة وهو نتيجة عقل الإنسان الذى لم يكف عن مساءلة كل شيء بحثا عن المعرفة والحقيقة . العلم لا يخلق وإنما يكتشف ما هو موجود وقائم .

ونحن فى ماليزيا ننظر إلى العلم والمعرفة باعتبارهما المتطلب الرئيسى لكل الجهود الإنسانية . وحسب تعاليم الإسلام نؤمن أن من واجبنا صنع وتطوير بيئة صالحة لترقية العلوم والمعارف ، والتى تعتبر فى جوهرها جهودا لتأكيد الحقيقة السامية ، وكما يقول نبينا محمدﷺ فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة .

العلم لايشبع الفضول الإنسانى فقط ، بل الأهم من ذلك أنه يفى باحتياجاته ، لا يستطيع أحد أن ينكر أن التكنولوچيا هى التى تشكل العالم وأن التطبيق الناجح للعلم قد أدى إلى تقدم تكنولوچى بالإضافة إلى إنتاج قوى عاملة مدربة ذات كفاءة من أجل التنمية القومية ؛ العلم هو معرفة «لماذا؟» ، بينما التكنولوچيا هى معرفة «كيف؟» ويمكن أن نقول إن العلم ينتج المعرفة ، بينما تساعد التكنولوچيا فى إنتاج الثروة . العلم دون الدور الذى تقوم به التكنولوچيا سيكون عقيما ، والتكنولوچيا دون العلم تصبح فى حالة احتضار .

دعونا نتعلم من التاريخ ، لقد كان العصر الذهبى للإسلام هو مرحلة الإنجازات الكبرى فى مختلف العلوم . كان ذلك هو الذى حفز عصر النهضة فى أوروبا وقاد الغرب على طريق جديدة نحو التقدم العلمى والمجد . وعندما أهمل العلم فى العالم الإسلامى أدى فى النهاية إلى اضمحلال الحضارة الإسلامية ودورها فى الشئون العالمية .

واليوم تتطلع بعض الدول ، ومن بينها ماليزيا ، إلى العلم والتكنولوچيا من أجل إنقاذ الاقتصادات الكاسدة والتغلب على البؤس والفقر . إلا أنه لضمان وجود بيئة صحية لذلك ، لابد من وجود توازن بين كل من التطوير والتطبيق ، وبين العلوم العملية والنظرية ، وهذا

ضرورى إن كان لنا أن نحقق تنمية متوازنة وأن نقلل من الآثار والنتائج غير المستحبة وغير المرغوب فيها ، فى عملية التنمية .

العلم والتكنولوچيا أداة قوية للتغير الاجتماعى ، وتأثيراتها على التحديث لا تتم فقط عبر التكنولوچيا المحسنة ، ولكن أيضا من خلال تغيير حياة الأفراد والمجتمعات والدول .

لقد استمعنا إلى تعميمات كثيرة حول أسباب بطء الدول النامية فى تحقيق المزيد من الرفاهية ،

أولا : هناك نقص الموارد وخاصة القوى العاملة الماهرة والمعرفة التقنية المتقدمة .

ثانيا : الفشل فى إدراك الدور المهم للعلم والمجتمع العلمى ، العلماء يوضعون دائما «تحت الطلب» وليس فى المكانة اللائقة بهم ويحرمون من مواقع المسئولية الاجتماعية .

ثالثا : بناء القوة العسكرية وليس التنمية العلمية والاجتماعية يأخذ أولوية -بحكم الضرورة .

ورابعا : هناك نقص شديد فى التعاون المخلص من قبل الدول الغنية التى ما زالت متشبثة بنظرية «القلة» ومترددة لأن ترى الاقتصادات النامية وقد أصبحت منافسا وشريكا على قدم المساواة فى الشئون العالمية .

ربما لا تنطبق هذه التعميمات بالكامل على ماليزيا ، ولكن باعتبارنا دولة نامية ما زال أمامنا الكثير لكى نكون فى مرحلة الانطلاق .

بعد تحقيق الاستقلال عكفنا على برامج لبناء الدولة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، إن «روما لم تبن فى يوم واحد» كما يقال ، ولكن الوقت أيضا ليس بلا نهاية فى هذا العالم ، ولذلك عملنا بكل قوة واستخدمنا كل ما لدينا من إمكانيات وموارد . والآن ، من خلال هذه العملية التراكمية أصبحنا نقف على أساس متين من أجل إنجازات أبعد .

بينما لم يكن لدينا فى الماضى جامعات ، يوجد عندنا الآن خمس جامعات وعددكبير من المعاهد الفنية ! ونحن نشجع دراسة العلوم ونعطيها أولوية على دراسة الآداب والفنون . أنشأنا معاهد للبحوث الزراعية وبحوث الغابات والعلوم الطبية والصناعة ، حتى تلك المعنية بتطبيقات المواد النووية . كما أسسنا فى عام ١٩٧٥م ، المجلس الوطنى للبحوث العلمية والتطوير ؛ وهو هيئة استشارية تقدم المشورة للحكومة فى الشئون العلمية والتقنية لضمان أن تكون أعمال البحث موجهة لتحقيق أهداف واحتياجات التنمية القومية .

التعليم قضية بالغة الأهمية ؛ ففى كل عام يتخرج الألوف فى الجامعات والمعاهد فى بلادنا ، كما فى الجامعات والمعاهد الأجنبية ، كما يتم تدريب أعداد كبيرة منهم فى ميادين العلم والتكنولوچيا ، فنحن نعى تماما أن تنمية مواردنا البشرية على نفس الدرجة من أهمية تنمية مواردنا الطبيعية . دون العلم والتكنولوچيا المحلية لن نستطيع أن نستغل مواردنا تماما لإحداث التنمية .

لقد تقدمنا فى كثير من الميادين نتيجة لما بذلناه من جهد . فى مجال البحوث الخاصة بإنتاج المطاط من مزارع «هاڤيا» نحن متقدمون عن كثير من الدول ، أعمالنا فى مجال طب المناطق الاستوائية متقدمة وجديرة بالتقدير ، وأسلوبنا فى تسوية الأراضى نموذج يحتذى بالنسبة لكثير من الدول النامية . لا يمكن أن نكون قانعين بإنجازاتنا ، ومن جانب آخر لابد من أن نعد أنفسنا لمواجهة التحديات التى تنتظرنا للدخول إلى الحقبة الجديدة .

إن احتياج ماليزيا للتعليم الواسع فى مجال العلم والتكنولوچيا لم يعد سؤالا مطروحا ؛ مهمتنا هى ضمان أن يكون تقدمنا فى التعليم والبحث العلمى متسقا بشكل مستمر مع بيئتنا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، هى تحتوى مناهج الدراسة فى مدارسنا وجامعاتنا على كل العناصر التى نحتاج إليها؟ ما هى التعديلات المطلوبة؟ تلك أسئلة أساسية وثيقة الصلة بهدفنا فى إرساء مجتمع عالٍ نشط .

إن التحدى الأكبر فى دراسة العلوم هو عملية غرس التوجهات الصحيحة للتعلم

وإدارة عملنا ؛ التوجه نتاج للبيئة . التوجه بالنسبة للعمل وإنتاج السلع التكنولوچية الموجودة لدى اليابانيين مختلف عنه لدى الدول الغربية مثل بريطانيا والولايات المتحدة ، وهذا العامل يفسر –جزئيا– التقدم التكنولوچى الذى وصل إليه اليابانيون . من جانب آخر فإن التوجه بالنسبة للمعرفة والبحث قد وضع كلا من بريطانيا والولايات المتحدة فى المقدمة من ناحية الاختراع والابتكار ، وبالمثل فقد تفوق الألمان على أنفسهم فى الكيمياء لأنهم بشكل عام ضليعون فى تحليل وتصنيف وبناء النظم . ومن هنا يصبح من المهم بالنسبة لنا فى ماليزيا أن نعمل على أن نغرس وننمى فى ثقافتنا التوجهات التى تجعل العلم والتكنولوچيا أساسا لتقدمنا .

ما نحتاج إليه فى ماليزيا الآن هو الاستخدام والتطبيق الأوسع والأفضل للعلم والتكنولوچيا لكى نتقدم فى مختلف المجالات ؛ نمونا الاقتصادى يتطلب التطوير المتزامن للزراعة والصناعة والإفادة من طبيعتهما المشتركة إلى أقصى مدى ، وبينما لابد من تكييف التكنولوچيا الزراعية للظروف البيئية أو نظام الزراعة ، فإن التكنولوچيا الصناعية والأساليب التقنية يمكن أن تستخدم دون تعديلات جوهرية إذا احتاج الأمر . وفى كلتا الحالتين ، وعلى ضوء الاحتياجات المحددة والظروف المحددة ، ستكون مساعدة بعض المؤسسات الداعمة مطلوبة لاختيار التكنولوچيا المناسبة وتكييفها بما يناسب الاحتياجات والظروف المحلية ، ولذلك فإن تحسين التكنولوچيا المحلية وتكييف التكنولوچيا المستوردة يستحقان اهتماما كبيرا ! ومن هنا نحن فى حاجة إلى مجتمع بحث علمى وتطوير شديد الحساسية .

فى سعينا لتعزيز التكنولوچيا الحسنة ، قد لا يكون الإنفاق وحده كفيلا بتحقيق أهدافنا . لابد أن يكون هناك فى الوقت نفسه التوجه الصحيح للاهتمام بتطوير متوازن لسلسلة من الابتكارات التى تربط بين البحث العلمى وأبحاث السوق وتصميمات التطوير والإنتاج وتقبل الأسواق للمنتجات ، وقد أظهرت التجربة فى أماكن أخرى الحاجة إلى أن يكون هناك تناسب بين البحث العلمى والتطبيقى فى مجال التصميم والتطوير من جهة ،

والأنشطة البحثية والتقنية من جهة أخرى ، إن التنسيق المنظم بين العلم والتكنولوچيا والإنتاج أمر حتمى . وحيث إن الروابط بين الحكومة والإنتاج والبحوث مهمة ، وحيث إن تأثيرها قد يكون أكثر أهمية من تأثير مؤسسة واحدة بكاملها ، يصبح من الضرورى أن توضح خطة استراتيچية لها آلياتها التنسيقية ، وهذا يستلزم وجود عمل مركزى على المستوى القومى ، حيث يمكن اتخاذ القرارات الخاصة بالأهداف والأولويات القومية .

فى استخدامنا للعلم والتكنولوچيا بغرض التنمية ، لابد من استغلال ما لدينا من إمكانيات فى هذا المجال على أفضل نحو ممكن فى عملية تأثير متبادل مع التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، فنحن فى حاجة لتقوية الأنشطة المساعدة ورفع المستوى العام للكفاءة الإنتاجية ، وكذلك نحن فى حاجة لأن نستخدم التكنولوچيا المستوردة أفضل استخدام ممكن وأن نستنبط فى الوقت نفسه أساليب تقنية محلية ، الأمر الذى يتطلب اهتماما بعملية نقل التكنولوچيا وتنمية كفاءتنا العلمية والتكنولوچية ؛ أى أننا فى حاجة إلى توزيع متوازن للكوادر العلمية والتكنولوچية بالإضافة إلى إمداد كاف بالمواهب الإدارية والتجارية . ونتيجة للتأثير الكبير للتصنيع عن طريق العلم والتكنولوچيا ، تواجه الدول التى تتجه للتصنيع مشكلة إيجاد توازن بين تبنى التكنولوچيا الغربية والحفاظ على القيم التقليدية ؛ تبنى التكنولوچيا الجديدة ومعها قيم ومعايير سلبية غريبة عنا ، ليس هو ما نريد ! هناك دائما تلك المشكلة المزدوجة ؛ مشكلة الحفاظ على القيم الإيجابية التقليدية من جانب ، والقيم والتوجهات المتغيرة لكى تناسب مقتضيات التكنولوچيا الحديثة من جانب آخر . لابد من أن نكون مدركين لذلك جيدا ، وهناك دور مهم لتعليمنا الرسمى وغير الرسمى لكى يستطيع الشعب أن يفرز وأن يختار ما هو ضرورى ومناسب له .

إن دراسة العلوم لابد من أن تتخذ توجها جديدا . الهدف العام فى هذا التوجه الجديد فى دراسة العلوم هو تعزيز وتمكين العلم بحيث يكون قوة محركة لتطوير أحوال المجتمع وتحسينها . إن جهودنا يجب أن تكون موجهة لخلق العقلية العلمية ؛ فدراسة العلوم باقية

حتى الآن فى شكلها التقليدى ، حيث يتم تدريس العلوم لذاتها دون أن يظهر لذلك فائدة عملية كبيرة لها فى الحياة اليومية . القوانين العلمية تدرس فى قاعات الدرس ولا تكتشف ، الفرضيات العلمية تُعلَّم ولا تُختَبر . إن منهجا دراسيا بهذا الشكل لا يسهم سوى بالقليل فى تطوير الاتجاه النقدى والقابلية للتكيف والفهم ! وهكذا بقيت القدرة على الملاحظة النقدية والتحليل والاستنتاج حكرا على العلماء وحدهم ، مع بقاء العامة مستهلكين سلبيين للحقائق العلمية والاكتشافات والاختراعات . والواقع أن هناك ميلا لدى البعض من الذين ينظرون إلى العلم باعتباره عالما غامضا شديد التعقيد ، وهذا معناه أن الاكتشافات العلمية والاختراعات لا ينظر إليها نظرة تحليلية كمنجزات عادية للجنس البشرى .

إن خلق العقلية العلمية يبدأ من الصغر ، ثم ينبغى أن تستمر المتابعة بعد ذلك . وبالنظر إلى الوضع الحالى ، نجد أن هذه المهمة تقع على عاتق المجتمع العلمى لكى يساعد فى جعل دراسة العلوم أكثر جاذبية وقابلية للتطبيق فى الحياة اليومية لشعبنا على مختلف المستويات ؛ فلابد من أن نجعل العلم فى خدمة الحياة وليس لعبة مقصورة على قلة وهم العلماء . لابد من أن نسعى لكى نرى جيلا جديدا من أبناء ماليزيا المتخصصين فى مختلف العلوم والقادرين فى الوقت نفسه على استخدام وسائل وأدوات العلم والمعارف الإنسانية كأسلوب حياة .

إن مسألة التوازن الاجتماعى والتقنى فى عملية التنمية ذات بعد بالغ الأهمية فى سعينا نحو تنمية متوازنة فى المعارف العلمية والإنسانية ، هناك حاجة كبيرة لأن نجعل البعد الاجتماعى متضمنا لعناصر أخلاقية ودينية . وقد بدأنا فى الواقع بداية طيبة فى هذا المجال من خلال إعادة بناء مناهج الدراسة فى المرحلة الابتدائية بإدخال القيم الدينية والأخلاقية جنبا إلى جنب المواد ذات الطبيعة العلمية ، وسوف نستمر فى تقوية هذا الأساس فى المراحل الثانوية والعالية ، بحيث لا يؤدى زيادة دراسة المواد العلمية فى هذه المستويات إلى تخريج علماء بعيدين عن الثقافة الاجتماعية .

إن لعلمائنا أنفسهم دورا كبيرا فى سبيل تحقيق هذه الأهداف ، ولابد من أن ينظموا أنفسهم فى شكل جمعية وطنية مثلا تكون منتدى لتبادل الآراء فيما يخص العلم والتنمية . هناك نماذج كثيرة لهذا النوع من الجمعيات أو الهيئات ، إلا أن المطلوب هو شكل يناسب احتياجاتنا وأوضاعنا الاجتماعية والسياسية .

التقدم فى مجالىْ العلم والتكنولوچيا مهم جدا بالنسبة للتنمية القومية ، وفى الصميم من ذلك «البحث العلمى والتطوير» ؛ هذا الارتباط بين البحث والتطوير الذى توليه معظم الدول المتقدمة اهتماما كبيرا كعنصر من عناصر إجمالى الناتج القومى يصل إلى ٢ :٣٪ ، كما نجد أن مجالات وأولويات البحث محددة تحديدا جيدا ؛ هذا العنصر ليس موجودا فى الدول النامية سواء من ناحية تخصيص ميزانية له أو تنظيمه أو تحديد أولوياته . وعلى سبيل المثال نجد أن الإنفاق على البحث فى معظم دول العالم الثالث كان أقل مما أوصت به منظمة اليونسكو وهو ١٪ من إجمالى الناتج القومى . وبالنسبة لماليزيا كان الإنفاق العام على البحث فى عام ١٩٨٠م ، ما قيمته ٦٣ , ٠٪ وفى ١٩٨١م ، كان ٦٤ , ٠٪ .

ومن بين الأسباب المنطقية التى تذكر دائما لعدم كفاية تمويل البحث ؛ هى ضخامة رأس المال المطلوب لذلك ، بالإضافة إلى طول الفترة اللازمة حتى يمكن تحقيق فائدة ، وذلك بالنسبة للبحوث الأساسية ، ولابد من المزيد من الاهتمام والالتزام إنْ كنا نريد للعلم والبحث أن يقوما بدور كبير فى التنمية . دور القطاع العام شديد الأهمية وحاسم بالنسبة لذلك ، ولا يقل عنه أهمية دور القطاع الخاص . كما هو مهم أيضا دور المؤسسات فى إنشاء هيئات بحثية دليلا على مقدرتهم والتزامهم ، لابد لنا الآن من التركيز لتحديد أولوياتنا على ضوء أهدافنا بعيدة المدى .

البحوث الأساسية والتطبيقية مكملة ومدعمة لبعضها البعض ، ومنتج البحث الأساسى ينبغى ألا يكتفى باستيراده ، بل لابد من تعهده محليا لترقية وتطويع المعلومات من أجل البحث التطبيقى المتقدم بالإضافة إلى استكشاف آفاق جديدة . فى حالة اليابان ، لا

يستطيع أحد أن ينكر أنهم قد وضعوا استثمارًا ضخما لإنشاء بنية أساسية للبحث منذ الثلاثينيات ، ومرحلة التقدم الحالية للعلوم والتكنولوچيا فى اليابان تعود إلى هذا الاستثمار . ولديهم اليوم أكثر الآليات إتقانا لتنظيم السياسة العلمية فى القطاع العام ، بالإضافة إلى أوسع وأشمل شبكة من معاهد ومراكز البحث العلمى التطبيقى فى كل من القطاعين العام والخاص . والواقع أن اليابان تنفق على البحث العلمى ما يقرب من ٣٪ من إجمالى الناتج القومى وهى أعلى نسبة استثمار فى البحث فى العالم .

البحث والتطوير أيضا يتطلبان تخطيطا وتنمية للقوى العاملة اللازمة للقيام بالبحث واستخدام نتائجه ، ولابد من أن توضع سياسة القوى العاملة لتفى باحتياجات التنمية المطلوبة .

إن مهمة توفير التدريب الأساسى ، والتدريب أثناء الخدمة لابد من أن يشارك فى القيام بها القطاعان : العام والخاص معا ونتمنى أن يتحقق ذلك فى المستقبل . والمؤسسات الخاصة فى اليابان لديها إمكانيات وتسهيلات تدريبية ضخمة بما فى ذلك إمكانية الالتحاق بمدارس ومعاهد فنية مملوكة للشركات بالإضافة إلى تدريب لمدة عامين للمهندسين المعينين حديثا . وربما يكون سبب ذلك - جزئيا - هو نظام العمل مدى الحياة المطبق فى الشركات اليابانية ، حيث لا يضيع الاستثمار فى تدريب العاملين نتيجة ترك العمل أو الاستغناء عن خدمات البعض .

ومن واقع تجربتنا فى خططنا القومية الست ، لابد من أن نكون فى وضع يسمح لنا باستنباط خطة قومية لتنمية القوى العاملة لدينا ، تتضمن التدريب فى أهم مجالات العلم والتكنولوچيا ، كما تتضمن فى الوقت نفسه مشاركة القطاع الخاص فى التدريب والتصور المسبق لاحتياجات القوى العاملة على ضوء الأهداف المحددة .

التعاون بين القطاعين العام والخاص ما زال هو جوهر المسألة ، وهو يناسب بنفس الدرجة من الأهمية مفهومنا لـ «ماليزيا المتحدة» وسوف يضطلع القطاع الخاص بجانب من

مسئوليات البحث والتطوير بالإضافة إلى تخطيط وتنمية القوى العاملة . من ناحية أخرى لابد من أن تحسن الإدارة تقدير طبيعة البحث وما يعود به من فائدة على التنمية القومية . على ضوء ذلك لابد من أن يتولى القيادة فى المؤسسات البحثية ، مُدراء أكفاء قادرون على تنظيم العمل ، ويقدرون احتياجات وطموحات العلماء . ولكى نضمن أكبر إنتاجية لعمليات البحث فى الوقت نفسه ، لابد من أن تكون هناك دافعية للعمل كافية ويتمثل ذلك فى المكانة الاجتماعية ونظام الحوافز والمكافآت . حينئذ فقط يمكن أن يأخذ دعم وتمويل واستخدام البحث مكانه الصحيح بين الزراعة والصناعة وبين الخبرة الأجنبية والمحلية ، سواء كان بحثا أساسيا أو تطبيقيا .

١٦- نحو شراكة أكثر عدلا في الموارد العلمية *

يشرف ماليزيا أن تستضيف هذا الاجتماع إيمانا منها بأن العلم والتكنولوچيا أمر ضرورى لمزيد من تقدم الدول الأقل نموا ، كما هى الحال بالنسبة للدول المتقدمة . ماليزيا تقدر دور العلم والتكنولوچيا فى عملية التنمية ، ونحن نرى أن العلم والتكنولوچيا الحديثة ليسا ضروريين فقط لتحديث قطاعنا الصناعى ، وإنما من أجل تحديث القطاع الزراعى أيضا ، كما نؤمن بأنهما يجب أن يستخدما ليس فقط من أجل التقدم المادى لبلادنا ، وإنما لتعزيز نوعية الحياة وتحقيق السلام والوئام سواء فى الداخل أو فى العلاقات بين الدول أيضا . كما أن ماليزيا تحقق الآن معدلا سريعا نوعا ما فى التنمية والتحديث ، وبينما نحن فى حاجة إلى تعاون الدول المتقدمة لزيادة نمونا الاقتصادى ، فإننا نعول كثرا على الاعتماد على الذات ، كما أن تطويع المعرفة العلمية والتكنولوچيا أمر شديد الحيوية فى هذا الشأن . إننا لن نحاول أن نعيد اختراع العجلة ، لكن تطبيق الاكتشافات والاختراعات التى تظهر فى أماكن أخرى هو جزء من ممارستنا للاعتماد على الذات ، ومن الطبيعى أننا نريد أن نستخدم تماما كل ما يتوفر لنا من الخبرة الأجنبية .

إلا أن علوم وتكنولوچيا الغرب لا يمكن أن يقتصر الأمر على استيرادها من الخارج ؛ إذ لابد من تكييفها بما يلائم احتياجاتنا ومتطلباتنا الخاصة .

هذه هى اهتماماتنا الرئيسية فيما يتصل بتقدم العلم والتكنولوچيا فى هذه البلاد ، كما نعتقد أنها لابد من أن تكون مجالات الاهتمام نفسها بالنسبة للدول النامية الأخرى . نحن لا نستطيع أن ننفق الكثير من الوقت ومن مواردنا المحدودة على البحث العلمى والتكنولوچى الأساسى كما تفعل الدول الغنية والمتقدمة . نحن نأمل فقط فى أن تشركنا

* بمناسبة الاجتماع الثانى عشر للمجلس العلمى للكومنولث . كوالالمبور- ٢٤ أغسطس ١٩٨٢م .

هذه الدول فى تلك الاكتشافات ، وفى هذا الاستعداد للمشاركة والمساعدة فقط ، يمكن أن تكون هناك علاقة مجدية ومرضية بين الدول النامية والدول المتقدمة . من الواضح أن دول الكومنولث المتقدمة يمكن أن تلعب دورا أكثر أهمية لتقليل مشكلات ومصاعب الدول الفقيرة داخل مجموعة الكومنولث .

إن المجلس العلمى لمجموعة دول الكومنولث لديه إمكانيات ضخمة لتحقيق مشاركة أكثر عدلا وإنصافا فى الموارد العلمية والتكنولوچية ، وهذا المجلس باعتباره محفزا ، يمكن أن يعزز التعاون بين الدول الأعضاء لزيادة قدرات كل دولة على حدة لكى تستخدم العلم والتكنولوچيا من أجل التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، حينئذ فقط يمكن أن يكون لدى المجلس ما يبرر وجوده .

والتصنيع ، كما تعلمون جميعا ، هو أحد الأهداف بالنسبة لكثير من الدول المتقدمة ، وهو كذلك بالنسبة لماليزيا . وفى سعينا نحو التصنيع ، يكون البحث العلمى مطلوبا باستمرار حتى وإن كان مستواه أوليا ، والحقيقة أن البحث والتطوير متطلب رئيس للصناعية سواء أكان أوليا أم غيره . ولكى يسهم فى الإنتاجية ، ينبغى دراسة النظم والوسائل من خلال تبادل الخبرة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، كما هو بين الدول النامية وبعضها البعض ، ولذلك فإن التعاون بين الدول وبين الصناعات مفيد جدا .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشير على نحو خاص إلى نوع المساعدة والمعونة التى تحتاجها الدول النامية مثل ماليزيا لكى تحقق مزيدا من التقدم . وأنا أذكر ذلك لكى يقوم من يمثلون الدول المتقدمة من بينكم ببحث المزيد مما يمكن أن تساعدونا به فى مقابل ما يمكن أن نقدمه على سبيل التعاون مع جهودكم من أجل المزيد من التقدم .

أولا : هناك حاجة لتدريب كوادرنا فى مجال العلم والتكنولوچيا ومن المؤكد أن المجلس العلمى لمجموعة الكومنولث يستطيع أن يساعد فى ذلك .

ثانيًا : يجب ألا تكون تكلفة التدريب فى بلادكم باهظة ، بل أن تكون فى متناولنا .

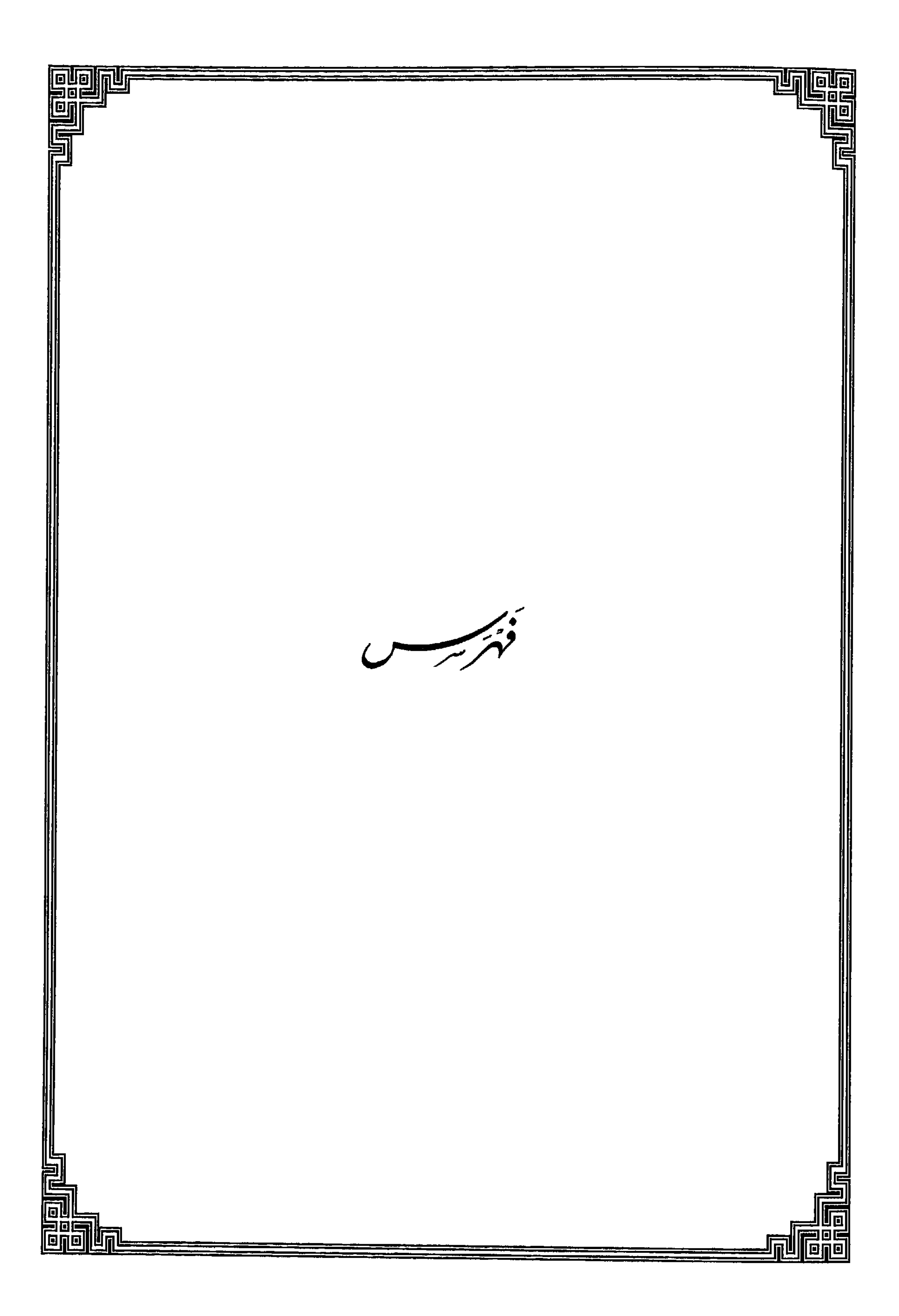
ثالثًا : نحن نعتقد أن المعرفة العلمية والتكنولوچية تزيد وتنمو عندما تشركون فيها الآخرين ، شأن كل المعارف الأخرى . وكلما زاد عدد كوادرنا الذين يذهبون إلى بلادكم للتدريب ، زادت قدرة بلادكم على أن تمد آفاق المعرفة فى تطبيق الاكتشافات الجديدة . وهناك ميزة إضافية ، وهى أن أبناءنا الذين سيعتادون على أساليبكم ومعداتكم ، سيكونون أفضل من يقوم بتسويق منتجاتهم بعد عودتهم إلى بلادهم .

إن الدول النامية تسمى هكذا لأنها فقيرة نسبيا ، وإذا كانت ستقوم بشراء الأجهزة والمنتجات التى تريدها من الدول المتقدمة ، فلابد من مساعدتها لكى يصبح لديها القدرة المالية لذلك . هذا هو المجال الذى ينبغى أن تكون الدول المتقدمة متحررة فيه – ليس فقط باستيراد منتجات الدول النامية – وإنما كذلك فى نقل المعرفة والخبرة العلمية والتكنولوچية . الصناعات البدائية والمتخلفة فقط هى التى سيكون لها مكان فى الدول النامية . إذا قامت الدول الغنية بشراء هذه المنتجات سيكون لدى الدول النامية قدرة مالية لاستيراد التكنولوچيا وغيرها مما يحتاجون إليه !

إن المجتمع النامى ، مثل أى مجتمع إنسانى آخر ؛ عدد الفقراء فيه يفوق عدد الأغنياء . ومثل أى مجتمع إنسانى فإن تقسيم الدول إلى غنى وفقير لابد من أن يؤدى إلى صراعات بين الجانبين . وقد ابتكرت المجتمعات الإنسانية عدة وسائل لتخفيض هذا الميل نحو الصراع . وهكذا نجد حتى المجتمعات الرأسمالية توفر الحماية والمساعدة للفقراء على حساب الأغنياء ، ومفهوم الضريبة التصاعدية مثال على ذلك . إلا أن المجتمع العالمى لم يقبل بعد بمبدأ ضرورة أن يساعد الأغنياء الفقراء ، وربما لأن الدول الفقيرة لا تستطيع تهديد الدول

الغنية كما يستطيع العمال الفقراء من خلال اتحاداتهم ونقاباتهم . ولكن أيا كان السبب ، فمن المؤكد أن المسئولية الاجتماعية لم تنضج بما يكفى بين الدول .

وأنا أناشد العلماء الذين يحضرون هذا الاجتماع ، ألا يكونوا علماء فقط ، بل أن يكونوا ضمائر حية ؛ إن الشعور بالمسئولية تجاه رفاهية العالم ، لابد أن يكون قبل المصالح الضيقة لبلد كل منكم . إن الدول النامية فى حاجة إلى العون - وليس إلى صدقة - من أجل تنمية نفسها ، والعلم والتكنولوچيا هما أحد السبل لذلك ، من هنا لابد من أن يكون المجلس العلمى للكومنولث إيجابيا فى هذا الواجب الملقى على عاتقه ، لنشر تلك المعرفة التى تبنى الأمم .



فهرس

الأَمَاكِنُ

الهَيْئَاتُ وَالمُؤَسَّسَاتُ .

مُصْطَلَحَاتٌ وَعِبَارَاتٌ أَسَاسِيَّةٌ

الجزء الثاني

الديمقراطية وحقوق الإنسان والمؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا والقيم الآسيوية

المُحتَويَاتُ

١- مُسْتَقْبَلُ آسْيَا (*)

أعتقد أننى مؤهل للحديث عن مستقبل بلادى ، ماليزيا ، وإن كنت لست متأكدا من أن بإمكانى أن أستطلع مستقبل آسيا ، إلا أننى سوف أحاول ، ما دمت قد دعيت إلى هنا .

قبل فترة قصيرة كانت كل الدول الآسيوية تريد أن تتشبه بالغرب ، لم تكن تلك الدول تريد أن تكون دولاً صناعية أو أن ترفع مستوى متوسط دخل الفرد ، كانت تريد فقط أن تتحول إلى مجتمع أوروبى يرتدى المعاطف وأربطة العنق ، كما تضع نساؤه القبعات فوق رؤوسهن . لم يكن تقدير الآسيويين ولا الدول الآسيوية لأنفسهم كبيرا آنذاك ، بل إنهم كانوا يحتقرون أنفسهم وكأنهم لا يستحقون الحياة .

كانت هناك بالطبع أسباب كثيرة لعقدة النقص هذه ؛ فقد كانت أجزاء كبيرة من آسيا مستعمرة من قبل الأوروبيين ، الذين كانت قلة قليلة منهم كفيلة بأن تحكم الملايين . كان الأوروبيون يملكون المهارة والمعرفة والتكنولوجيا الصناعية ، أما الآسيويين فلم يكن لديهم سوى الحرف البدائية ، وفى الوقت نفسه كان الأوروبيون أقوى عسكريا وأفضل تنظيما ويستطيعون فرض إرادتهم . وكان الآسيويون يعتقدون تماما أن الأوروبيين كائنات فوق مستوى البشر ، وأن بإمكانهم أن يقلدوا أسلوبهم فى الحياة ، بينما من المستحيل تحقيق مثل إنجازاتهم .

وعندما تحدت اليابان الأوروبيين فى حرب الپاسيفيك ، كان معظم الآسيويين يعتقدون أن اليابان قد أقدمت على مجازفة طائشة . كانت هزيمة اليابان متوقعة ، وبعد الهزيمة ، بالطبع ، لم يكن متوقعا أيضا أن تتعافى اليابان مرة أخرى ، بل كان المتوقع أن يظل الآسيويون خاضعين للأوروبيين .

(*) بمناسبة المؤتمر الدولى عن مستقبل آسيا- طوكيو : اليابان ، ١٩ مايو ١٩٩٥م .

أما بالنسبة للأوروبيين ، فقد كانت لديهم الأفكار نفسها ، وهى أنهم متفوقون ، وسوف يظلون هكذا ، كانوا كلهم ثقة فى عدم إمكانية أن تلحق بهم أية دولة إلا بما يمنحونه لها على سبيل الصدقة ، ولذلك فتحوا أسواقهم الضخمة أمام اليابان بلا قيود ، ولكنهم لم يدركوا - إلا متأخرا - أن أعمال الصدقة هذه لم تكن فى موضعها ؛ فقد تعافت اليابان ، وليس هذا فقط بل إن دولا متخلفة مثل كوريا الجنوبية وتايوان بدت قادرة على محاكاة المعجزة الاقتصادية اليابانية .

على مر التاريخ ، كان للأوروبيين تجارب سيئة مع الآسيويين ؛ فقد سبق أن قام المغول والأتراك العثمانيون والعرب باحتلال مناطق من أوروبا أو الإغارة عليها وأحرقوا وقتلوا وأسروا أهلها ، كما عاشوا عدة قرون يملؤهم الخوف من تكرار هجمات المغول والأتراك . كان الخوف من الخطر الأصفر قائما بشكل حقيقى ، وبالرغم من أنهم لا يتحدثون عنه كثيرا الآن ، إلا أنه ما زال جاثما .

استعادة الدول الآسيوية لقوتها فى حالات عديدة ، ولقدرتها على طرد الأوروبيين من الأسواق العالمية لا يمكن إلا أن يوقظ ذلك الخوف من الخطر الأصفر . قد لا يحب الآسيويون ذلك ، ولكن العداء الأوروبى تجاه التوسع الاقتصادى الآسيوى سيكون له أثر كبير على مستقبل آسيا .

إن آسيا -حتى الآن- لا تحقق تقدما بشكل متماثل أو متسق . معظم التقدم يحدث فى شرق القارة ؛ أى فى شمال شرق آسيا وفى جنوبها الشرقى ، إلا أنه من الواضح أن الدول الآسيوية تتعلم بسرعة من تجارب بعضها . ربما لم يعودوا يشعرون بضرورة محاكاة الدول الغربية ، إلا أنهم أصبحوا يؤمنون بأن أية دولة آسيوية يمكن أن تحقق ما حققته أية دولة آسيوية أخرى .

وبدءاً بمحاولة كوريا الجنوبية وتايوان لتقليد اليابان ، انتقلت العملية إلى دول جنوب

شرق آسيا الأخرى ، بل إن هناك أثرا كبيرا لنجاح دول جنوب آسيا فى عملية التصنيع ؛ فإذا كان أبناء جنوب شرق آسيا -وغالبيتهم من ذوى البشرة البنية- يستطيعون أن يفعلوا ذلك ، فإن بمقدور الجميع أن يفعله . لم تعد التنمية أو التقدم سرا . وهكذا فإن الصين ودول الهند الصينية وبورما ودول جنوب آسيا ، كلها بدأت عملية التنمية الصناعية ؛ حتى جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة حديثا قد أبدت اهتماما ، وتتبع خطوات شرق آسيا فى التقدم ، الأمر الذى يبين لنا كيف أن بإمكان الدول المتخلفة أن تعيد بناء نفسها ، وأن تنمو .

وفى الوقت نفسه ، فإن دول شرق آسيا تحقق تقدما كبيرا لدرجة أن حجم التجارة بينها يصل إلى ٤٠٪ من إجمالى نشاطها التجارى . صحيح أنهم ما زالوا فى بداية الطريق ، بيد أن إمكانيات التقدم هائلة .

إجمالى الناتج المحلى- GDP بمقاييس زيادة القوة الشرائية- PPP فى الصين الآن هو ٢,٥٨٨بليون دولار ، بينما متوسط دخل الفرد من إجمالى الناتج القومى- GNP هو ٤٣٥ دولارا ، وبالمقارنة نجد أن متوسط دخل الفرد فى ماليزيا هو ٣٥٠٠دولارا . من المؤكد أن الصينيين يستطيعون اللحاق بماليزيا ، وعندما يتحقق ذلك لابد من أن يكون إجمالى الناتج الصينى المحلى حوالى ٢٣٠٠٠بليون دولار . إجمالى الناتج المحلى الأمريكى الآن هو ٦٣٨٧بليون دولار ، وحتى لو تقدمت الولايات المتحدة بمعدل نمو سنوى ٣٪ فلن تظل متفوقة على الصين طويلا .

وفى تقديرات البنك الدولى أن الصين بحلول عام ٢٠٢٠ سيكون لديها أكبر اقتصاد فى العالم ، وبفارق ٤٠٪ عن الثانى وهو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تستنتج التحليلات نفسها أنها لن تكون مفاجأة أن نجد ستة من أكبر عشرة اقتصادات فى العالم فى آسيا بحلول عام ٢٠٢٠ ؛ فإلى جانب الصين ستأتى اليابان فى المرتبة الثالثة ، والهند فى الرابعة ، وإندونيسيا فى الخامسة ، وكوريا الجنوبية فى السابعة ، وتايلاند فى المرتبة الثامنة ، بينما ستكون تايوان فى العاشرة .

هذه التوقعات يمكن بالطبع ألا تكون دقيقة حيث إنه ستكون هناك متغيرات كثيرة قد تغير الصورة تماما ، ولكن مالم تشتعل حرب كبرى بين الدول الآسيوية نفسها ، أو بين الدول الآسيوية وغير الآسيوية ، ستكون الفرص كبيرة أمام هذه البلاد لكى تحقق تلك التوقعات .

كان العامل الرئيسى الذى ساعد على تحقيق هذا السيناريو ، هو سقوط الشيوعية ونظريات الاقتصاد الاشتراكى . إن افتراض أن المساواة لابد من أن تعنى العدالة ، يبدو افتراضا منطقيا ومثاليا . والحقيقة أن المساواة ، فى حالات كثيرة ، قد تؤدى إلى العدالة ، مثل المساواة أمام القانون ، ولكن المساواة بين أفراد المجتمع فى الثروة لا ينتج عنها عدالة أو إنصاف فهى تؤدى فى النهاية إلى إفقار الجميع وإفقار الدولة ، ولكى يتعلم الروس هذه الحقيقة البسيطة ، كان عليهم أن ينتظروا سبعين عاما .

بمجرد رفض الشيوعية والاشتراكية ، أصبح المشروع الخاص أمرا ممكنا . صحيح أن كثيرا من الشيوعيين السابقين ما زالوا يعتقدون أن الأرباح الخاصة خطيئة ، لكنهم بمرور الوقت سيعرفون وسيقبلون دافع الربح ، ليس باعتباره أمرا عاديا فقط ، بل أيضا باعتباره وسيلة لصنع وزيادة الثروة .

سيكون التغيير أكثر حذرا من الناحية السياسية ، وسوف يحتاج الشيوعيون إلى وقت أطول لكى يتخلوا عن النظام الشمولى لصالح الديمقراطية ، وهذا ليس أمرا سيئا فى حد ذاته . لا يوجد شيء أكثر اضطرابا وقلقا من أناس عاشوا مكبلين عدة عقود ، وفجأة يجدون أنفسهم وقد أصبحوا أحرارا . الحرية تدير الرأس بسرعة وسهولة ، وقبل أن يدركها أحد تكون الفوضى قد انتشرت ، ولم يؤد تبنى الديمقراطية على نحو سريع - فى عدد من الدول الشيوعية السابقة- سوى إلى زيادة الجريمة والفساد . أصبحت الحكومات ضعيفة وأقل قدرة ، ولأنهم ليسوا على معرفة بسيادة القانون ، يجدون أنفسهم عاجزين عن فرضه كما يفرضه الليبراليون . من الصعب أن نلقى عليهم اللوم ؛ إذ إن هناك من الدول الديمقراطية القديمة من هم عاجزون عن تطبيق الديمقراطية . حرية المواطنين مقدسة لدرجة أن

بإمكانهم تكوين ميليشيات مسلحة لإسقاط الحكومات بالعنف ، وحيث إن كل ما يفعلونه هو ارتداء زى خاص وحمل السلاح بما فى ذلك المدافع الرشاشة ، فى بلاد يرتدى فيها أى شخص ما يريد ، ومن حقه أن يحمل السلاح ؛ فإن ما يفعلونه لا يمثل أى خرق للقانون . وما يحدث هو أنهم يستخدمون السلاح ضد أى شيء لا يريدونه ، قبل اتخاذ أى إجراء ضدهم . حتى العقاب فى مثل تلك الأحوال يكون هينا لدينا . القصاص ، حياة بحياة ، سيكون ضربا من البربرية . وجزاء قتل الأطفال والأبرياء سيكون السجن مدى الحياة ، ثم العفو عنهم بعد عشر سنوات لحسن سلوكهم .

لقد بدأت الحكومات الديمقراطية تدرك أن الحرية المفرطة خطر شديد ، إلا أنهم ليسوا مستعدين لاتخاذ أى موقف إزاءها ، لقد أصبحت الحياة غير آمنة فى كثير من الدول الديمقراطية . الثروة لا تحقق السعادة دائما ، والمساعدات الاجتماعية لم تحسن الصورة . هناك إساءة استخدام للسلطة وفساد فى كل مكان سواء فى الحكومة أو قطاع الأعمال . القيم الأخلاقية فى اضمحلال .

بعد إدراكها لذلك كله ، هل يكون من الغريب ألا تقتنع الدول الشيوعية السابقة فى آسيا بأن الديمقراطية - على الأقل فى شكلها الغربى - هى أفضل نظام؟ إنها ليست على استعداد حتى الآن للتخلى عن الأنظمة الشمولية وانتهاج الديمقراطية ، بقدر استعدادها لقبول اقتصاد السوق باعتباره حلا لمشكلاتها الاقتصادية .

ومع ذلك تظل زيادة الثروة عن طريق نظام السوق الحرة لابد من أن تجعل مواطنى الدول الشيوعية السابقة يطلبون المزيد من الحرية ، ولكن بالرغم من أنه ستكون هناك حرية أكثر ، إلا أن الاحتمال ضعيف فى أن تتبنى الدول الآسيوية فى المستقبل النموذج الغربى من الحرية المطلقة . وبالفعل ، فإن الدول الآسيوية التى تبنت الأفكار الديمقراطية الغربية برمتها تجد صعوبة شديدة فى حكم بلادها . الإضرابات وأعمال الشغب والعنف تضعف الاقتصاد ، وتجعل الحياة صعبة بالنسبة للمواطنين . إلغاء التعليم الدينى فى المدارس

الحكومية ، بينما تترك الحرية المطلقة للاعتقاد ، أدى إلى فقدان الاتجاه وظهور طوائف دينية متعددة بعضها يؤمن بالعنف ، ويشهد الآسيويون الآن طوائف بوذية يمكن أن تكون على نفس الدرجة من العنف ، والمفترض ألا تتدخل الحكومة الديمقراطية إلا فى حالات القتل أو ضياع الثروة . ربما تكون الديمقراطية الليبرالية جيدة بالنسبة للمتطرفين ولأبناء الطوائف الدينية ، إلا أن الضحايا الأبرياء ربما لايعتقدون ذلك ؛ حيث إن لهم الحق فى الحفاظ على حياتهم أيضا .

يعتبر حق الإضراب أحد الحقوق الأساسية للعمال فى النظم الديمقراطية ، ولكن ما المقدمات الأساسية المفترضة للإضراب؟ ليست أكثر من اختبار قوة بين العاملين وأصحاب العمل ، أو محاولة لمعرفة من يستطيع أن يتحمل أكبر قدر من الضرر ، وهى شىء أشبه بأن تطلب من شخصين يتصارعان أن يستمرا فى صراعهما إلى أن يستسلم أحدهما من شدة الألم ؛ فهل هذا أسلوب لحل الصراع فى عالم متحضر؟ هل الحرب هى الوسيلة لحسم أى خلاف؟

لقد كان المرء يتصور أن الصراعات فى هذا العصر الحديث ينبغى أن تحل عن طريق المفاوضات والتحكيم أو عن طريق المحاكم ، ولكن الديمقراطية الغربية تعتمد اختبار القوة وسيلة لحل المنازعات . إنهم يحثون على ذلك بقوة ، بل إنهم يحاولون تأليب القوى العاملة فى الدول الناشئة باسم حقوق العمال ، ويعلمون جيدا أن الممارسة الليبرالية لهذه الحقوق سوف تؤخر نمو هذه الدول المكافحة ، ولكن ذلك لا يثنيهم عن فرض تلك الحقوق على عمال تلك البلاد ، وهم يعرفون بالطبع أن القلاقل التى تحدث فى صناعات هذه الدول لن تفيد سوى عمال الدول المتقدمة . إن أحدا لا يجرؤ على القول إن لديهم دوافع سيئة ، كل ما يريدونه هو أن يحموا عمال العالم ! !

والدول الآسيوية لها عذرها فى أن تشك فى وجود هذه الدوافع الخفية ؛ فهم ليسوا مقتنعين بأن النموذج الغربى للديمقراطية هو أفضل شكل لها ، ومن هنا فقد بدأوا فى تحديد

الشكل الذى يفهمونه . الحرية نعم ، ولكن المسئولية أيضا . وإذا كان الأمريكيون قبل قرنين من الزمان قد صمموا على أنه «لا ضرائب دون تمثيل فى المجالس النيابية» ؛ فإن الآسيويين اليوم مؤمنون بأنه «لا حرية بلا مسئولية» .

بالنسبة للآسيويين ، يأتى المجتمع أو الأغلبية أولا . الفرد والأقلية لابد من أن يكون لهم حقوقهم ، ولكن ليس على حساب الأغلبية بشكل غير معقول . قد يكون مسموحا بنسبة تجاوز بسيطة ، ولكن الآسيويين لا يتوقعون من الديمقراطية حرية فردية ، مطلقة ، تقلق الأمان أو تشكل خطرا على المجتمع . الديمقراطية أسلوب للحكم ، وهى أسلوب جيد إذا كانت النتائج جيدة . وهنا أتذكر تقريرا تلفزيونيا عن قيام الإسرائيليين بقتل بعض اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان قبل عشر سنوات تقريبا . لقد عبر المعلق الأمريكى عما أصابه من رعب أمام ما حدث ، إلا أنه أنهى تعليقه بالقول إن الولايات المتحدة لابد من أن تدعم إسرائيل ؛ لأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة فى المنطقة . واضح أنك يمكن أن تقتل باسم الديمقراطية ! !

لابد من أن تعترف ماليزيا - دون أية مواربة - أن ديمقراطيتها ليست من النموذج الغربى . عندما بدأت جماعة إسلامية الانحراف عن تعاليم الإسلام الصحيحة ، تم اعتقال زعمائها . كان عليهم أن يدافعوا عن أفكارهم أمام أناس ملمين تماما بالعقيدة الإسلامية ، ولكنهم فشلوا فى إقناع علماء المسلمين بأسس تعاليمهم ، وفى النهاية اقتنعوا بأنهم منحرفون ، وعادوا إلى الطريق الصحيح .

لقد تم إعادة أولئك المنحرفين إلى جادة الصواب مبكرا ، ولو كان قد سمح لهم بالاستمرار لكى يتمكنوا من القيام بأعمال عنف ضد الشعب ، لكان الوقت قد أصبح متأخرا . والآن ، بعد أن هدأت الأمور بالطبع ، أصبح البعض يشعر بأن الحكومة لم تكن ديمقراطية ، إلا أن ماليزيا تعتقد أن من الديمقراطية أن تتوقع العنف وتقوم بحماية الناس .

وسواء اعترف الغرب بذلك أو لا ؛ فإن ديفيد كورش وطائفة «الجونز» كانوا نتاج

الشكل الغربى من الديمقراطية ، وكذلك التفجيرات الأخيرة فى أوكلاهوما ، ولكن ميليشات ميتشجن المسلحة لم ينتج عنها أى ضرر حتى الآن ، إلا أنك تستطيع أن تراهن على أنهم عاجلا أو آجلا سوف يستخدمون الأسلحة التى يمتلكونها بشكل ديمقراطى !

إن ظلم الديمقراطيين ليس أقل إيلاما من ظلم المستبدين ، كلاهما ينبغى إدانته ، وآسيا لا يمكنها أن تقبل القيم الغربية بجملتها ، عليها أن تختار الجوانب الديمقراطية التى تريد ، وليس شرطا أن تكون الملامح الديمقراطية متشابهة فى كل دول آسيا ، بل يجب أن تقوم كل دولة بتطويع ديمقراطيتها بما يتفق مع خواص شعبها واحتياجاته ، ومن خلال العملية الديمقراطية الأساسية يحدد كل شعب نوع الديمقراطية التى يريد ودرجتها ، كما أن الشىء نفسه ينطق على حقوق الإنسان التى يجب ألا تكون طبق الأصل من حقوق الإنسان فى الغرب . لابد من أن ينعم الفرد والأقلية بالحرية ، ولكن هذه الحرية ينبغى ألا تحرم الأغلبية من حقوقها .

ونجد إلى الآن أن بعض الدول الآسيوية قد رفضت أن تنحنى أمام الضغوط الغربية فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان . والبعض بالطبع يساوى بين التحديث والتغريب الكامل والقبول التام بقيم الغرب بما فيها ما هو شديد الخصوصية ، ولكن معظم الدول الآسيوية الحديثة فى الغالب ، ستكون فى المستقبل دولا ديمقراطية على نحو مختلف ، ليس فى علاقتها بالغرب فقط ، بل وفى علاقتها ببعضها ، على أمل أن يتعلموا تجاوز الاختلافات وعدم الشعور بالذنب لاختلاف نظمهم الديمقراطية .

وبصرف النظر عن كونهم أكثر ديمقراطية وملتزمين بتصوراتهم الخاصة عن حقوق الإنسان- وبصرف النظر عن قبول سياسة الاقتصاد الحر- إلا أن أحدا لا يستطيع أن يتنبأ بمستقبل آسيا على نحو أكيد . هناك عدة سيناريوهات محتملة ، وكلها ممكنة بناء على تاريخ آسيا وأوضاع دولها فى الوقت الراهن .

ولنتناول أولا أسوأ هذه السيناريوهات ، وهو أن تقوم حرب بين الدول الآسيوية ،

وهذه الحرب قد تبدأ بنزاعات حول مصائد أسماك الرنجة . الصين مصرة على أن بحر الصين الجنوبى ملك لها بما فيه من جزر وشعاب ومعادن ، ولتأكيد هذا الادعاء تقوم ببناء سلسلة من المصدات للصيادين الصينيين على نحو يجعلها تبدو مثل التجهيزات العسكرية . مجموعة دول «الآسيان» التى تضم دول الهند الصينية تصبح فى حالة قلق ؛ فتتطلع هذه الدول إلى اليابان ؛ لأنها لا تستطيع أن تواجه الصين التى ستكون قد أصبحت أقوى اقتصاد فى العالم ، ولكن اليابان تتخذ موقفا حياديا صارمًا ؛ لأن السوق الصينية شديدة الأهمية بالنسبة لها . تعرض الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة التى ترحب بها دول «الآسيان» ، ويبدأ الأسطول الپاسيفيكى جولاته فى بحر الصين الجنوبى ، وتحدث صدامات بين الأسطولين الصينى والأمريكى . تعلن الأمم المتحدة أنها لا يمكن أن تتدخل ، وتناشد الدول أن تسوى خلافاتها عن طريق التفاوض . الكل يتجاهل الأمم المتحدة . تعلن الصين الحرب على الولايات المتحدة ، وتنشب حرب شاملة . تلقى قنبلة نووية على بكين ، فنبلة تقتل - فقط - عشرة ملايين شخص ! تنتقم الصين بأن تطلق صواريخ نووية على الساحل الأمريكى الغربى ليسقط أحد الرؤوس بالقرب من طوكيو عن طريق الخطأ ، وسأترك التفاصيل لخيالكم ، هذا أحد السيناريوهات المستقبلية لآسيا .

وهناك سيناريو آخر ، وهو أن تقبل كل دول آسيا بالوضع الراهن . قد تحقق نموا إلا أنها لن تتجاوز الغرب أبدا . قد لا تتجاوز دول آسيا معا حول أى قضية أو تعمل معا فى أى مجال ، كلهم أعضاء فى «الأبيك» (منظمة التعاون الاقتصادى الآسيوية الپاسيفيكية) التى تقودها الولايات المتحدة .

التجارة العالمية ستكون تحت إدارة الاتحاد الأوروبى والنافتا (اتفاقية التجارة لدول أمريكا الشمالية) اللذين سيكونان قد شكلا آنذاك أكبر تكتل تجارى عالمى ، وهذا ما يسعى إليه أحد الأعضاء البارزين فى الاتحاد الأوروبى وحدوثه ليس مستبعدا . وبقوة هذا الاتحاد بين النافتا والاتحاد الأوروبى ، سوف يتمكنان من إملاء شروطهما على بقية دول العالم .

ستكون منظمة التجارة العالمية ؛ تحت سيطرة الاتحاد الأوروبى والنافتا ، وعن طريق منظمة التجارة العالمية سوف تدار التجارة العالمية بحيث تحصل كل دولة من دول العالم على حصتها منها . ستكون الصين ما زالت قوية ، ولكن ليس بقوة الولايات المتحدة ، وسوف تكون تجارتها مع الاتحاد الأوروبى والنافتا منظمة بشكل تام .

كل الأسواق ستكون مفتوحة أمام الجميع ، وسيكون من حق البنوك الصغيرة فى الاقتصادات النامية مثل ماليزيا مثلا ، أن تفتح فروعًا لها فى القرى الأوروبية والأمريكية ، وبالمثل سيكون من حق البنوك الأمريكية أن تفتح فروعًا لها فى القرى الماليزية ، وسوف تستمر عمليات الدمج بشكل يومى لتصبح هناك فى نهاية الأمر قلة من البنوك العملاقة التى تتحكم فيها الدول المتقدمة .

سوف تتجه بعض الدول الآسيوية إلى إنتاج السلع ، بينما سيزدهر البعض بفضل تجارة السياحة وخدمة السياح والمسافرين من الدول الغنية . أما فى التصنيع ، فسوف تنجح الدول التى تمتلك التكنولوجيا ورأس المال وشبكة الأسواق والخبرة الفنية . لن يكون هناك خطر قيام حرب ؛ حيث إنه لن يسمح للدول بأن تتسلح بأكثر مما هو مطلوب لبقاء تجارة السلاح مستمرة . لن تكون هناك مجازر من وقت لآخر على نحو ما حدث فى رواندا . لن يقتل سوى بضعة آلاف من البشر ، وحيث إن ذلك لا يعتبر حربا فلن تفعل الأمم المتحدة شيئا أكثر من تقديم الاعتذار . أعتقد أن هذا القدر يكفى من السيناريو الثانى .

هل يمكن أن يكون هناك سيناريو ثالث لمستقبل آسيا؟ نعم ! والحقيقة أن السيناريو الثالث هو الأكثر احتمالا .

فى هذا السيناريو ، سوف تقوم كل دول آسيا بتبنى نظام السوق الحرة فى الوقت الذى تتبع فيه أسلوبها الخاص من الديمقراطية . لن تكون فى عجلة من أمرها بالنسبة للإصلاحات السياسية ؛ فهم يرون الفوضى والعنف فى النظم الغربية ، ويرجعون ذلك للتطرف فى الديمقراطية . الإفراط سيئ حتى فى الأشياء الجيدة بما فى ذلك الديمقراطية .

الدول الآسيوية تفضل الحذر ، وأن تتحول إلى الديمقراطية ببطء مع رفض الممارسات الديمقراطية الغربية المدمرة ، ونتيجة لذلك ستظل الدول الآسيوية مستقرة إلى حد كبير وقادرة على النمو بمعدل سريع .

ومع التبنى الجماعى والشامل لنظام السوق الحرة ، سيكون هناك تدفق كبير لرأس المال والخبرة الفنية ، وسوف تنمو الاقتصادات بمعدلات أسرع بكثير منها فى الدول الغربية . الدول الآسيوية المتقدمة سوف تساعد الدول الأقل تقدما عن طريق الاستثمار ونقل الخبرة الفنية . وبانتعاش الدول الآسيوية ، ستقوم بالاستثمار فى غيرها ، بل وفى دول أفريقيا وأوروبا وأمريكا ، الأمر الذى يدفع بالاقتصاد العالمى بشكل عام . ستصبح الدول الآسيوية غنية لدرجة أن يعتمد بقية العالم على السوق الآسيوية ، وهكذا تصبح آسيا هى قاطرة النمو بالنسبة للعالم ، ويتم التغلب على المحاولة المبدئية لإعاقة نمو الدول الآسيوية ، بواسطة اتفاق هذه الدول على الحوار والعمل معا ضد تنظيم التجارة الذى تقترحه بعض الدول غير الآسيوية . وبعد أن أدركت الدول غير الآسيوية احتمال أن تفقد السوق الآسيوية الغنية توقفت عن محاولاتها لإعاقة نمو الدول الآسيوية . وعن طريق منظمة التجارة العالمية تم التوصل إلى اتفاق بأن تكون التجارة العالمية حرة ، وألا يكون هناك أى شروط اجتماعية مرتبطة بذلك ، وأصبح واضحا على أية حال أن الانتعاش أدى إلى حصول العمال الآسيويين على أجور وظروف عمل أفضل ، وعلى مزيد من الديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان .

فى ظل هذه الظروف ، تنمو الدول الآسيوية على نحو أسرع ، ولكن بقية العالم يفيدون من ذلك أيضا ؛ حيث يبدأ الآسيويون فى زيادة مشترواتهم منهم والاستثمار فى تلك الدول ، ويقدمون أخلاقيات عمل أفضل ، ويدعمون صناعة السياحة بكثرة أسفارهم .

كل التكتلات التجارية تفككت . الكتلة التجارية الوحيدة هى منظمة التجارة العالمية ، إلا أن الظروف ليست دائما مثالية . النزاعات يتم تسويتها عن طريق منظمة التجارة

العالمية أو عن طريق طرف ثالث أو عن طريق التفاوض ، كان ذلك هو السيناريو الثالث .

نحن الذين نستطيع أن نحدد شكل مستقبلنا إلى حد كبير ، ولا أستطيع أن أتنبأ به أكثر من غيرى ؛ حتى أشهر علماء المستقبليات تعوزهم الدقة دائما . لقد جاء عام ١٩٨٤ ومضى دون أن نرى تحكم الدولة أو الأخ الأكبر كما وصفه چورج أورويل ، وبدلا من ذلك نشهد كثيرا من المعجزات التى لم يتنبأ بها أحد .

إلا أننا إذا كنا نريد أن نحصل على شىء فلابد من أن نعمل من أجل ذلك . السيناريو الثالث مثالى ، ولكن يمكن تحقيقه كما قلت . سيكون عالما أكثر مساواة . يجب ألا يحاول الآسيويون الإثراء على حساب بقية العالم ، ولابد من أن يكونوا مستعدين لاقتسام ثرواتهم . بالاقتسام والمشاركة لن يخسروا ، بل سيزدادوا غنى .

فى أواخر الستينيات ، بدأت اليابان تستثمر فى ماليزيا بالرغم من أن شروط الاستثمار لم تكن مواتية . واليوم ماليزيا إحدى الدول النامية الأكثر انتعاشا ، وهى المستورد السابع عشر بين أكبر الدول استيرادا فى العالم . كثير مما نستورده يأتينا من اليابان . الثروة التى صنعها اليابانيون من استثماراتهم فى ماليزيا تعود اليوم إلى اليابان ، بالإضافة إلى أن ماليزيا مدين جيد ، حيث إنها تسدد قروض الين الرخيص بالين أكثر قيمة اليوم .

إن إغناء شركائك فى التجارة يغنيك أيضا ، وهذا ما يجب أن يتذكره الآسيويون دائما . ليس ضارا على الإطلاق أن تشترى الأشياء التى لا تريد من شركائك فى التجارة بغرض تقليل نسبة الخلل فى الميزان التجارى ، أى بغرض إغنائهم . إن الانغماس فى الدفاع عن نفسك بحروب تجارية مثل إعادة التقييم المستمر لعملتك سيكون أكثر تكلفة بالنسبة لك .

يجب على الدول الآسيوية ألا تكون جشعة عندما تصبح غنية . ينبغى ألا تلجأ إلى تشكيل تكتلات تجارية وألا يحتفظوا بثرواتهم داخل بلادهم فقط ، يجب أن يستثمروا فى

الخارج ، وأن يفتحوا أسواقهم أمام المنافسة المشروعة . لو فعلت ذلك كله سيكون مستقبلها مشرقا أيضا .

يمكن أن نحقق السيناريو الذى نريد . نحن الذين يمكننا أن نحدد المستقبل إذا أردنا ، وإن لم نفعل فسوف يحدده لنا غيرنا . لا يمكن أن نلومهم إن جاء ذلك المستقبل لصالحهم ، والأمر متروك لنا !

٢- القِيمُ الآسْيَوِيَّةُ فِي مُوَاجَهَةِ القِيَمِ الغَرْبِيَّةِ (*)

لأننى ملايوى وآسيوى ، ولأن مناقشة القيم الآسيوية كثيرا ما تعرضت لتبسيط مخل وسوء فهم ، ولأن هناك حاجة لمزيد من الفهم والاهتمام المتبادل بين شعوب هذا العالم ، ولأننى أتحدث أمام نخبة مهمة من الغرب ، لهذا كله اخترت أن أتحدث عن القيم الآسيوية .

دعونى أبدأ باستفزاز كثيرين من الشموليين الغربيين الذين يصرون على أن هناك قيما عامة فقط ، وأنه لا وجود لما يسمى بالقيم الآسيوية ، وأن آسيا من التنوع بحيث لا يمكن وجود قيم مشتركة بينها ، وأن مكونات هذه «القيم الآسيوية» لا تفعل شيئا سوى تبرير الشمولية والدكتاتورية والسلوك غير المتحضر .

وهناك كثيرون بالطبع ممن يعتقدون أن العالم قد شهد تقاربا بين الثقافات والقيم لدرجة أنه لم تعد هناك قيمة للحديث عن «قيم غربية» أو «قيم شرقية» . . . إلى آخره . أما ما وجدته مثيرا فى السنوات الأخيرة وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وما يسمى بـ«نهاية التاريخ» ؛ فهو تلك العدوانية الشديدة فى هذا الضرب من التفكير وعدم تسامح أولئك الذين يصرون على الاختلاف .

إن سقوط الشيوعية ، وعدم مصداقية الاشتراكية الفابية لم يؤثر على الشموليين الغربيين لكى يكونوا أكثر حذرا وأقل إصرارا على أن الغرب دائما على حق . إنهم ما زالوا مصممين على أن ما هو صواب بالنسبة لهم ، لابد من أن يكون صوابا بالنسبة للعالم بأسره . ولا يستطيع أحد أن ينكر أنه على مدى بضع مئات من السنين الأخيرة قد تطورت مجالات كثيرة حدثت فيها درجة مذهلة من القيم والتوجهات المشتركة على نحو غير

(*) كلمة أمام المجلس الأعلى لجامعة كمبردج فى ١٥ مارس ١٩٩٥م .

مسبوق فى التاريخ ، إلا أنه من الواضح ، وبالدرجة نفسها ، أن هناك مساحات اختلاف كبيرة ، وهناك أيضا مساحات لاحتكاكات محتملة وأخرى للنزاع السياسى الحاد .

ولسوف تدهشون لعدد المرات التى كان يذكرنى فيها الفرنسيون بأننى عندما أتكلم عن الغرب يجب ألا أخلط بين الغرب أو أربط بينه والعالم أو الأسلوب الأنجلوساكسونى ، وقد أخبرنى الإيطاليون بالشىء نفسه ، وأنا شخصيا أذكر نفسى بذلك أيضا ، ولذلك أتساءل عادة عن سبب هذا الإنكار الشديد للتعددية الثقافية وهذا الإنكار الفكرى الواسع لما هو واضح ، بالرغم من أننى لدىَّ شكوكى الخاصة .

آسيا بالطبع قارة أكبر بكثير من أوروبا . تنوع حضاراتها أكبر وأقدم ، إلا أن هناك استثناءات دائما فى كل تعميم . وبالرغم من ذلك فهناك قوام كبير من قيم ومعتقدات مشتركة يتمسك بها معظمنا فى آسيا لكى نسترشد بها فى حياتنا . وبالنسبة لشرق آسيا فقد قام ديفيد هتشكوك ، المدير السابق لشئون شرق آسيا والپاسيفيكى فى وكالة الإعلام الأمريكية ، قام بأول عملية مسح شاملة للمقارنة بين القيم الشرق آسيوية والقيم الأمريكية . وفى العام الماضى طلب من بعض الأمريكيين والآسيويين (من اليابان وتايلاند والصين وكوريا وماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا والفيلپين) بأن يختاروا ست «قيم مجتمعية» وخمس «قيم شخصية» يعتبرونها أساسية وحاسمة ، ونشرت النتائج قبل شهور قليلة مطبوعة بعنوان «القيم الآسيوية والولايات المتحدة : مدى التعارض» .

وقد أظهرت نتيجة المسح أن القيم المجتمعية الست الأولى بالنسبة لأبناء شرق آسيا هى : وجود مجتمع منظم ، وئام اجتماعى ، محاسبة المسئولين ، الانفتاح على الأفكار الجديدة وتقبلها ، حرية التعبير ، احترام السلطة . أما بالنسبة للأمريكيين فكانت أهم القيم هى : حرية التعبير ، الحرية الشخصية ، حقوق الفرد ، الحوار المفتوح ، تفكير المرء لنفسه ، محاسبة المسئولين ، والمثير للاهتمام هنا هو أن عدد الذين أكدوا أهمية الأفكار الجديدة والمسئولية العامة من بين الآسيويين كان أكبر من الأمريكيين . وبالرغم من رغبة هتشكوك

واهتمامه باكتشاف المشترك بين أبناء شرق آسيا والأمريكيين فإنه وجد فروقا أساسية أيضا فيما يتعلق بالقيم الشخصية .

أما أهم خمس قيم شخصية أساسية بالنسبة للأمريكيين فكانت هى : الاعتماد على النفس ، والإنجاز الشخصى ، والعمل الجاد ، وتحقيق النجاح فى الحياة ، ومساعدة الآخرين . وكانت القيم الأساسية الست التى أكدها الآسيويون هى : الوفاء بالالتزامات تجاه الآخرين (أكدها ٣٩٪ من أبناء شرق آسيا و١٩٪ من الأمريكيين) ، وبينما أكد ٥٩٪ من الأمريكيين على «تحقيق النجاح فى الحياة» كان عدد من أكدوا على هذه القيمة من الآسيويين نصف النسبة تقريبا ، ٥٩٪ من الأمريكيين أكدوا قيمة الإنجاز الشخصى ، أما الآسيويين فكانوا ٣٣٪ . وبينما أكد ٦٩٪ من الآسيويين قيمة احترام التعليم التى لم يؤكد عليها سوى ١٥٪ من الأمريكيين . وبالنسبة لقيمة الانضباط الذاتى ، كان عدد من أكدوا عليها ٤٨٪ من الآسيويين و٢٢٪ من الأمريكيين .

لا أعرف مدى دقة هذه الدراسة الأمريكية فى تعبيرها عن الواقع ، إلا أن هتشكوك يقدم أرقاما تدعم الافتراضات البديهية لدى معظم أبناء شرق آسيا ومن يعرفون شرق آسيا بالفعل ، ولكنى أعرف أن هذه القيم أحيانا تكون أكثر تقديرا عندما تنتهك أكثر منه عندما تمارس ، وأعرف أن الكثير من هذه «القيم الآسيوية» كانت ذات يوم «قيما أوروبية» أيضا ، بعضها من عوامل مرحلة التطور الحالية ، وسوف يتم تحديها والتخلى عنها ، ونحن نتحرك إلى الأمام .

أتمنى أن يكون العرض الذى قدمته - حتى الآن - عن القيم الآسيوية لم يبرر ، ولو فى الخيال ، الدكتاتورية والشمولية والممارسات غير الديمقراطية وقمع حقوق الإنسان وإنكار الديمقراطية ، كما أتمنى ألا يكون ما قدمت مبررا - على أى نحو - للتعذيب واستغلال عمالة الأطفال وقمع المرأة والتدمير الأخرق للبيئة .

وبعد أن أغضبت الشموليين الأكثر احتشادا فى «الغرب» ، اسمحوا لى أن أغضب

الفاشستيين أو السلطويين الذين يقال إنهم موجودون بكثرة فى «الشرق» . أول ما ينبغى أن يقال هو أن الوحشية مرفوضة فى أى مكان ، ويجب ألا يتم التسامح معها . لابد من معاقبتها . يجب ألا نسمح لأحد أن يتخفى خلف عباءة النسبية الثقافية .

ثانيا ، هناك الكثير من القيم الآسيوية التى يجب القضاء عليها . فى مناطق كثيرة من اسيا هناك إفراط فى المادية ، وفى مناطق كثيرة أخرى هناك إفراط فى اللامادية ، هناك روحانية متطرفة ، أو ما يعتقد أنه روحانية .

فى بعض المجتمعات هناك إيمان بالجبرية أو حتمية القضاء والقدر ، وفى مجتمعات أخرى يسود الرضا والاعتداد بالنفس وربما الغطرسة . الإقطاع ما زال موجودا ؛ لدرجة أنه فى بعض الأنظمة الديمقراطية الآسيوية ، حتى فى الدول الشيوعية ، تورث القيادة ، ونجدها مقصورةعلى أسر الملكيات أو الأرستقراطيات الجديدة . وفى كثير من الدول الآسيوية هناك إذعان كبير للسلطة . هناك سلطوية اجتماعية ونفسية .

إن سجل آسيا فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية ، كان دائما سيئا مثل سجلها بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية الأساسية . عدم المساواة وقمع المرأة والضعفاء . عدم تمتع الملايين بكامل حقوقهم الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية . الشعور بالضآلة وقلة الثقة بالنفس . المجتمعات اللامبالية التى لا يوجد بها ذرة من حب أو احترام لمخلوقات الله وللضعفاء وللمعوقين وللبيئة التى هى أمانة فى يد الإنسان . الانقياد الأعمى للتقاليد والخرافات والسحر ، الفساد الواسع والعميق ، والسماح به على نحو واسع وعميق كذلك . إنها قائمة طويلة لاتنتهى .

هناك نقطة ثالثة وهى واضحة أيضا ؛ فإذا كانت صفة «آسيوى» لا تعنى بالضرورة أن الشىء «جيد» على سبيل الحصر ، فإن صفة «غربى» لا تعنى بالضرورة أن الشىء «سىء» على سبيل الحصر . إن عملية تعلم آسيا من أفضل ما لدى الغرب ينقصها الكثير . هناك قيم

غربية كثيرة موجودة فى أفضل المجتمعات الغربية لابد من أن نتبناها أو أن نطبقها لدينا على نحو أكثر عمقا .

أتذكر فى تاريخ بلادنا أنه كان علينا أن نقوم بحملات واسعة للإقناع قبل أن نحصل على حق الانتخاب والتصويت . كنا نحن الماليزيين الذين حرموا من الديمقراطية ومن كثير من حقوقهم الإنسانية ، وفى النهاية رضخت القوى التى كانت معارضة لذلك ، وتسلمنا زمام الأمور فى بلادنا ، ولم يحقق جيراننا النجاح نفسه .

عندما حصلت الملايو على الاستقلال عام ١٩٥٧ كان متوسط دخل الفرد أقل منه فى «هاييتى» . «هاييتى» لم تتخذ طريق الديمقراطية ولكننا فعلنا . «هاييتى» الآن هى أكثر الدول فقرا فى أمريكا . لدينا الآن مستوى معيشة أعلى منه فى أى اقتصاد رئيسى فى أمريكا باستثناء الولايات المتحدة وكندا ، وما كنا لنحقق ما حققناه دون الديمقراطية . واسمحوا لى أن أكرر هذه النقطة ؛ لأن هناك كثيراً من الشباب الماليزى بين الجمهور . لاتنسوا ، ما كان بوسعنا أن نفعل ذلك لولا الديمقراطية ، وهذا مثلا سبب كون الديمقراطية أحد الأعمدة الرئيسية فى رؤية عام ٢٠٢٠ فى ماليزيا .

ما كان لنا أن نحقق ما حققناه دون الديمقراطية الماليزية ، المدينة بالكثير للديمقراطية البريطانية أكثر مما هى للديمقراطية الأمريكية . وأعتقد أنه مع الإفراط فى بعض الممارسات الديمقراطية ، كان يمكن أن نصبح إحدى تلك الدول التى تتواصل الإضرابات والمظاهرات فى شوارعها وتغير فيها الحكومة بالعنف مما ينجم عنه حالة من الفوضى والانحسار الاقتصادى . عندما يتحدث الناس عن الديمقراطية ، يفترضون أنها لابد من أن تعنى ذلك النوع الخاص من المؤسسات والممارسات الديمقراطية الذى يتفق مع طبيعة بلادهم . الأشكال الأخرى لابد من أن تكون غير ديمقراطية أو أقل ديمقراطية . حتى بين الأبطال ، فإن مفاهيم وممارسات الديمقراطية تختلف تماما .

من الواضح أنه من الصعب التمييز بين الديمقراطى وغير الديمقراطى ، بين القائد الأمين الذى يحاول أن يؤدى عمله اليومى بأمانة ، والسياسى غير الأمين الذى لديه أچندته الخاصة ، ولكننا لابد من أن نكون منصفين وألا نصورهم على أنهم شياطين ، أولئك الذين لا يريدون ديمقراطية شكلية ، أو ديمقراطية ضعيفة جبانة وممارسات وصيغا تولى اهتمامها الأول للفرد ، وتهمل المجتمع ، وتمجد القتال ، وتطلق العنان للصراع ، ديمقراطية ضد الوئام الاجتماعى والإجماع والتماسك بما يهدد بتدمير النظام والقضاء على الديمقراطية نفسها ، وتكون مقدمة لفوضى شاملة .

ومن سوء الحظ أن بعض من يطلقون الأحكام ليس لديهم الوقت لمعرفة الأشياء الأساسية ، ناهيك عن الصورة الكلية المعقدة . هناك كثيرون ممن أصدروا أحكاما علىَّ ويعتقدون أن اسمى «محمد» ، وهناك من أصدروا أحكاما عن ماليزيا ولا يعرفون كيف ينطقون اسمها ولا أين تقع . لقد تحدثت قليلا عن القيم الآسيوية وعن التعددية الثقافية ، دعونى أتحدث قليلا عن الاحترام المتبادل والإثراء المتبادل .

قبل أن أقول – بكل إصرار – إن على الغرب أن يكنَّ مزيدا من الاحترام للقيم وللثقافات الأخرى ، دعونى أسلم أمامكم أننا أيضا «خارج الغرب» نحتاج لأن تكون نظرتنا متوازنة تجاهه . وإذا كان من السخف أن كثيرا من النخب لدينا كانت تعتقد ذات يوم أن كل ما هو جيد كان موجودا فى الغرب ، وأن كل ما فى الغرب كان جيدا ، فمن السخف بالدرجة نفسها أن نعتقد الآن آن كل ما فى الغرب سئ ، وأن كل ما هو سئ موجود فى الغرب . إن الاحترام المتبادل يجعلنا نقول ببساطة إن هناك أشياء كثيرة فى الغرب جديرة بالاحترام . وفى الوقت نفسه من الصواب أن نقول إن الوقت قد حان للنظر إلى آسيا بما تستحقه من احترام .

إن الاحترام المتبادل يتطلب قبول الآخرين ممن لهم آراء مختلفة وعدم اعتبارهم ضالين أو أشرارا . الاحترام المتبادل يتطلب قدرا من التواضع من كل الأطراف . إن الدول الغربية لها

الحق فى أن يكون لها أفضلياتها ، ولكن ليس من حقها أن تقحم أفضلياتها فى حلوق الآخرين .

فى حديث قريب فى قمة أوروبا الشرقية- آسيا التى نظمها المنتدى الاقتصادى العالمى قلت مازحا إن كثيرا من الزعماء الآسيويين فى لحظات الحماس أو المرح يعتقدون أن بإمكانهم حل مشكلة الفظائع التى يرتكبها الصرب فى البوسنة ، ومشكلة الباسك ، ومشكلة التفاوت الاقتصادى بين جنوب وشمال إيطاليا . فى كثير من المجتمعات الغربية هناك مشكلات كبيرة هى إدمان المخدرات . هناك معلمون يرهبون جانب طلابهم . هناك عمليات تخريب للممتلكات . وفى بعض المجتمعات يفوق عدد الأطفال غير الشرعيين عدد الشرعيين . هناك دول يوجد بها أعداد كبيرة من الشباب فى الثلاثينيات وربما الأربعينيات لم يعملوا يوما فى حياتهم . هناك أماكن يعيش فيها العاطل عن العمل حياة أفضل مما لو كان يعمل . هناك دول ديمقراطية يخشى قادتها أن يفعلوا ما يعرفون أنه صواب ، لسبب أو آخر . والشعوب وقادتها يعيشون فى خوف من وسائل الإعلام الحرة التى يزعمون بعلو الصوت أنها منيعة . والحقيقة أنهم مظلومون من قبل وسائل إعلامهم ، بالطريقة نفسها التى كان الحكام يظلمون بها شعوبهم فى المجتمعات الإقطاعية ، يعرفون وضعهم التعس ، ولكنهم لا يجرؤون على رفع أصواتهم ضد مؤسسة راسخة لكى يحجموا شططها إن لم يكن التمرد عليها .

كثير من قادة الدول الآسيوية فى لحظات الخفة ، يعتقدون أن لديهم حلولا لهذه المشكلات . قلت إنه إذا كانت بعض الدول الأوروبية تريد مساعدتهم أو نصائحهم «فإننى واثق من أنهم سيكونون على استعداد لتقديم تلك المساعدة والنصيحة» . ولكن حتى الآن لم يطرأ على ذهن أى قائد آسيوى أن يهدد بفرض عقوبات إذا فشلت أى دولة أوروبية فى ترتيب أوضاعها الداخلية ، كما أننى متأكد من عدم صدور أى قرار عن أى برلمان آسيوى يطالب حكومته باتخاذ خطوات إذا لم تقم أى دولة أوروبية بإصلاح أمورها .

ولو هدد أى قائد آسيوى بذلك ، أو إذا تصرف أى برلمان آسيوى على هذا النحو فسوف يعتبرهم الغرب مجانين ، بل إنه سيعتبر الفكرة كلها منافية للطبيعة والعقل .

فإذا كان منافيا للطبيعة والعقل أن يهدد الزعماء الآسيويون بفرض عقوبات عندما يفشل الأوروبيون فى أن يكونوا على مستوى قيمهم ، أفلن يكون منافيا للطبيعة العقل - ولو قليلا - أن يهدد الغرب بفرض عقوبات عندما تفضل الدول الآسيوية ، غير الشريرة والمتحضرة ، قيمها ومثلها على القيم والمثل الأوروبية ؟

لم أتلق إجابة عن هذه الأسئلة وغيرها ، كل ما تلقيته كان اللوم والعتاب بشكل علنى . وبالرغم من أن ما قلته لابد من أن يكون صحيحا إلا أن الرد كان هو أنه «غير مقبول» أن أذكر علنا بعض العيوب الموجودة فى أوروبا . بعد ذلك كان مراسل صحفى يسألنى ما إذا كنت أعتقد أن المشاركين الأوروبيين فى المنتدى قد جاءوا لكى ألقى عليهم محاضرة ، ويبدو أن الصحافة الحرة التى تحاضر العالم طول الوقت لا تعتقد أن من حقى أن أتكلم بحرية .

لقد أنهى عالم السياسة الشهير «صمويل هنتنجتون» مقاله الذى لا يقل شهرة عن «صدام الحضارات» أنهاه بدعوة الحضارات للتعايش . أنا لا أدعو للتعاون ، وإنما للإثراء الثقافى المتبادل .

ونحن فى آسيا قد تعلمنا الكثير من الغرب . ولو توقفت هذه العملية الآن سيكون ذلك بمثابة تقييد لكل إمكانياتنا . فى الوقت نفسه علينا أن نتعلم الكثير من «الشرق» ، من بقية آسيا ، من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأن نتعلم من أفضل ما فى تاريخنا وثقافاتنا .

واعتقد أن أوروبا أيضا قد تجد بعض القيمة فى هذه الدعوة لإثراء كل منا الآخر ، الإثراء المتبادل ، الدعوة للتجدد وإعادة اكتشاف الذات . القيم الآسيوية هى قيم آسيوية ، والقيم الأوروبية قيم أوروبية ، وهما يمكن أن تلتقيا ، ومن هذا التلاقى سينتج بعض الفهم والتقدير لحكمة الآخر على أمل أن يكون هناك لقاء بين ما هو جيد ورفض لما هو سيئ أو شرير إن شاء الله . ولنعترف جميعا بأن أحدا لا يحتكر الحكمة .

٣- حُقُوقُ الإِنْسَانِ (*)

أستئذنكم فى أن أعود قليلا إلى التاريخ . من المعروف جيدا أنه منذ أن بدأ الناس يعيشون فى جماعات أو مجتمعات صغيرة ، فإن مفهوم حقوقهم والتزامهم تجاه المجتمع كان دائما مصدر قلق بالنسبة لأعضاء الجماعة ؛ إذ إنهم لم يكادوا أن يضعوا مجموعة من القيم لحماية أبناء المجتمع من بعضهم ومن أولئك الذين يملكون سلطة فرض قواعد العيش الاجتماعى ، حتى وجدوا أنهم إما غير مضطرين لتنفيذ القواعد أو أن هناك من يسىء استخدامها من بين من هم فى موقع السلطة .

هكذا كانت المفاهيم والقواعد تراجع مرارا وتكرارا ، ولذلك فإنها كانت تختلف من فترة إلى أخرى أثناء تطور المجتمع . وبينما كان مجتمع ما يعتبر شنق شخص بسبب جريمة سرقة شاة مثلا فى مرحلة ما ، عملا طبيعيا وعادلا ، فإن هذا المجتمع نفسه فى يوم آخر وعصر آخر قد يعتبر عقوبة الشنق عملا بربريا وغير إنسانى ، حتى وإن كانت الجريمة هى قتل شخص آخر .

وحيث إن العالم يوجد به مجتمعات كثيرة ، درجات تطورها مختلفة ، فمن الطبيعى أن نتوقع أن تختلف مفاهيمهم عن حقوق الإنسان أو العدالة ، أو الالتزام تجاه المجتمع .

ربما يكون التركيز على حقوق الإنسان بشكل جماعى قد تبلور أثناء الحرب العالمية الثانية . قبل ذلك كان الأوروبيون الذين قسموا العالم فى إمبراطورياتهم حيث كانت أيديهم مطلقة فى المستعمرات ، لا يومنون بعالمية حقوق الإنسان . كان من حق الرجل الأبيض أن

(*) بمناسبة المؤتمر الدولى للعدالة الخاص بإعادة التفكير فى حقوق الإنسان . كوالالمبور- ماليزيا ، ٦ ديسمبر ١٩٩٤م .

يحكم غير البيض ، وأن يقوم بتحضيرهم ، وأن ينشر دينه بينهم . كان ذلك هو عبء الرجل الأبيض الذى كان يتم تمجيده باعتباره واجبا كلفه به الرب .

أما أبناء المستعمرات من غير البيض فلابد من أن يقبلوا حكم الرجل الأبيض تماما . وإذا كان هناك سوء استخدام للسلطة أو للموقف من قبل البيض ، كان على أبناء المستعمرات أن يقبلوا ذلك باعتباره جزءًا من عملية تحضيرهم وتعويدهم على النظام وعلى قدر من التقدم . لم يكن لهم أن يسألوا سادتهم المستعمرين ، وبالتأكيد لم يكن لهم أن يحاولوا تحرير أنفسهم ، وعمليا لم يكن هناك وجود لما يمكن أن يسمى بحقوق الإنسان بالنسبة لهم . أما بالنسبة لدول أوروبا الاستعمارية فقد كانت تلك الحقوق مقصورة على شعوبها . لم تكن حقوقا عالمية ، وبذلك لم تنطبق على شعوب المستعمرات .

إلا أن الحرب العالمية الثانية شهدت رعب معسكرات الاعتقال النازية ؛ حيث قتل ستة ملايين يهودى أوروبى بعد فظائع ضدهم لا يمكن تصورها . وفى الشرق ، كان اليابانيون يديرون معسكرات الأسرى للأوروبيين الذين استسلموا . وبالرغم من أنهم لم يكونوا قساة بنفس القدر إلا أنهم أيضا أساءوا معاملة أسرى الحرب .

وبعد أن صدمتها هذه الفظائع ، قررت قوى الحلفاء ألا يحدث مثل ذلك مرة أخرى ، وقرروا أن يحددوا حقوق الإنسان العامة التى كان على منظمة جديدة أن تفرضها وهى منظمة الأمم المتحدة . وهكذا أعلنوا بانتهاج صيغتهم لحقوق الإنسان العالمية متجاهلين تماما الفظائع والأهوال التى أحدثوها فى هيروشيما وناجازاكى وغير خجلين منها . وكانت مقدمة ميثاق الأمم المتحدة كما يلى : «نحن شعوب الأمم المتحدة عازمين على تأكيد إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية بأن يعيش فى كرامة ، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللدول صغيرها وكبيرها ، وأن نعمل من أجل التقدم الاجتماعى ومستوى معيشة أفضل بحرية أكبر» .

بعد ذلك مباشرة ، دخل الحلفاء المنتصرون الذين أسسوا الأمم المتحدة فى مشكلات

مع حقوق الإنسان العالمية التى وضعوها ، كانوا يعتقدون أن الانتصار الذى حققوه سيسفر عن استعادة إمبراطورياتهم فى آسيا وأفريقيا ومنطقة الكاريبى . كانوا يعتقدون أنهم مؤهلون لفرض قوانينهم على رعاياهم . كانت تلك هى نظرتهم كما يتضح من كلام ونستون تشرشل العظيم الذى أعلن بكل تشامخ أنه لم ينتخب لكى يكون رئيسا على اضمحلال الإمبراطورية البريطانية .

لكن ما حدث هو أن المناطق المستعمرة ردت على ذلك بأن طالبت بالاستقلال بناء على عالمية حقوق الإنسان ذاتها التى جاءت فى ميثاق الأمم المتحدة . وباختصار فإن المستعمرات السابقة حصلت على استقلالها واحدة تلو الأخرى . وفى معظم الأحوال كانت القوى الاستعمارية تذعن على مضض ، وكانت أحيانا تماطل فى منح الاستقلال ، الأمر الذى يجعل توقيعهم على مبادئ حقوق الإنسان بلا معنى .

ولم تتوقف الأساليب الاستعمارية القديمة ، وإنما أخذت شكلا آخر . بمجرد أن استقلت المستعمرات بدأ الاستعمار بوسائل أخرى ؛ حيث استمرت القوى الاقتصادية والإعلام الغربى والمنظمات غير الحكومية بعد أن رحلت الحكومات الاستعمارية . قد تتكلم الأمم المتحدة عن «حقوق متساوية . . . للدول صغيرها وكبيرها» ، ولكن بات من الواضح أن الدول الكبيرة أو بالأحرى القوية كانت هى الأكثر مساواة من الدول الصغيرة . لقد واصل الاستعمار الجديد عملية السيادة السابقة .

ولكن القوى المتحالفة الرئيسية ، والتى أنشأت الأمم المتحدة ، ووضعت مسودة ميثاقها انقسمت إلى «شرق» و«غرب» ، أو الكتلة السوفيتية والكتلة الغربية . ولخوفها من إمكانية تحول الدول الجديدة إلى الكتلة السوفيتية ، كانت حكومات الدول الغربية المتحالفة شديدة الانتباه وهى تقوم بالضغط على هذه الدول الجديدة .

بعد ذلك بوقت طويل ، انتهت الحرب الباردة ، وسقط الاتحاد السوفيتى مخلفا عالما أحادى القطب ، وسقط كل ادعاء بعدم التدخل فى شئون الدول المستقلة . بدأ نظام عالمى

جديد ، تدعى فيه الدول القوية الحق فى أن تفرض نظم الحكم وسوقها الحرة ومفهومها عن حقوق الإنسان على كل الدول .

جميع الدول لابد من أن تتحول إلى نظام يعتمد على تعدد الأحزاب ، وأن تمارس الأفكار الليبرالية عن حقوق الإنسان كما تتصورها أوروبا وأمريكا الشمالية . إن معظم الدول متفقة على أن الشكل الديمقراطى للحكم أفضل من النظم الإقطاعية أو الشمولية ، إلا أن الممارسة تختلف حتى فى الديمقراطيات الغربية . وهكذا نجد أنه بينما نظام التعدد الحزبى هو الذى يحظى بالتأييد ، إلا أننا نجد أن الموجود بالفعل - فى كثير من الدول الغربية - حزبان يمارسان العمل .

نظام التعدد الحزبى يمكن أن يؤدى إلى عدم حصول أى حزب على أغلبية كافية لكى يشكل حكومة ، كما أن التمثيل النسبى للأحزاب يمكن أن يكون له النتيجة نفسها ، حتى نظام الحزبين قد يؤدى إلى أكثريات ضعيفة ، الأمر الذى يضع الحكومة تحت رحمة الأعضاء عديمى الضمير وتهديداتهم بالتمرد والانسحاب وإسقاط الحكومة .

الدول المتقدمة يمكن أن تعمل بحكومات ضعيفة وربما دون حكومات ، لكن الدول النامية لا يمكنها أن تعمل دون حكومة لديها سلطة قوية . والحكومة غير المستقرة والضعيفة ستؤدى إلى الفوضى ، والفوضى لا يمكن أن تسهم فى تنمية ورفاهية الدول النامية . السياسات الانقسامية سوف تكون هى الشغل الشاغل لوقت وأذهان الجميع ، كما نشهد فى كثير من الدول النامية اليوم .

إن الدول النامية كلها تريد أن تمارس الديمقراطية ، ولكن هل لزام عليها ألا تمارس سوى الأشكال الليبرالية التى يضعها لها الغرب ، الأشكال التى ستؤدى إلى تأخير نموها وتعويق استقلالها؟ إن الدول النامية مفزعة دائما عن طريق الضغوط الاقتصادية بما فى ذلك سحب المعونات والقروض وبتوجيه النقد القاسى والتشويه الإعلامى وعن طريق الحملات التى تقوم بها الجمعيات الغربية غير الحكومية التى تمول جماعات الضغط أحيانا داخل

الدول لتعرقل عمل الحكومة التى ينعتونها بأنها غير ديمقراطية ، وحتى لو جاءت حكومة جديدة فسوف تظل أيضا مفزعة .

ولكن هذا ليس كل شىء ، بينما يستفز الليبراليون الغربيون الناس لكى يختاروا الديمقراطية ، وحيث وجدوا أنه المناسب أن يسقطوا حكومتهم «غير الديمقراطية» ، يجب ألا يتوقعوا أى مساعدة عندما يواجهون الصعاب أثناء محاول التحول الديمقراطى فى بلادهم . هكذا حثوا الأكراد على التخلص من حكم صدام حسين وإقامة دولتهم . وبعد أن طردت الدول الغربية العراق من الكويت ، وبعد أن تمرد الأكراد لم يقدموا لهم أى مساعدة سوى بعض التقارير الخفيفة فى الإعلام الغربى بخصوص المشكلات التى يسببها الأكراد ضد حكومة صدام حسين ، وتم إخماد التمرد دون رحمة ، بينما اكتفى الديمقراطيون الغربيون بالمشاهدة .

وفى يوغسلافيا تم تشجيع مختلف دول الاتحاد على الحصول على الاستقلال بالأسلوب الديمقراطى ، وكان على كل الدول أن تواجه معارضة مسلحة من قبل الصرب المسيطرين . وفى كرواتيا والبوسنة والهرسك قام الصرب بهجوم وحشى ، وأعلنوا عن نيتهم صراحة للقيام بعملية تطهير عرقى ، وهو تعبير مخفف عن الإبادة الجماعية . وقتل مئات الألوف من الكروات والبوسنيين المسلمين وغير المسلمين ، واغتصبت عشرات الألوف من النساء ، وتشرد الملايين ، واضطروا للهجرة ، إلا أن الليبراليين الغربيين لم يفعلوا شيئا لضمان أن يحترم الصرب العملية الديمقراطية .

إن سجل الحكومات الديمقراطية الغربية ليس مشرفا . إذا لم تتعرض مصالحهم للخطر - كما حدث فى الكويت - فإنهم لن يغامروا بأى شىء فى قضية الديمقراطية ؛ فهل من المستغرب أن تتعامل كثير من الدول بحذر شديد مع النظام الليبرالى الذى يقترحه الديمقراطيون الغربيون؟

وإذا كان سجل الديمقراطيين الغربيين فى الترويج لأيديولوچيتهم بهذا السوء ، فإن

سجل حقوق الإنسان لديهم أكثر سوءا . إن تفسير الغرب لحقوق الإنسان معناه أن لكل فرد الحق فى عمل أى شيء يريده متحررا من أى قيد تضعه الحكومة ، ولا يهم إن كانت الحكومة منتخبة ديمقراطيا بواسطة أغلبية الشعب . الحكومات - كما يرى الديمقراطيون الليبراليون- لا يمكن أن تقف ضد الرغبات الشخصية لأى فرد فى المجتمع .

ربما لا تكون النتيجة كما كان يتوقع الديمقراطيون الليبراليون فى الأصل . لقد قرر الأفراد أن يكسروا القوانين والقواعد التى تحكم مجتمعهم . بداية بأشياء بسيطة مثل تقاليد الملبس ، أصبحوا يرفضون الزواج كمؤسسة اجتماعية . أصبح الجنس خارج إطار الزوجية أمرا عاديا . أعيد تعريف الأسرة لتصبح العيش المشترك بين رجل وامرأة مع تغيرات متعددة فى الشركاء ، أو بين رجلين أو بين امرأتين . الأطفال يولدون دون آباء معروفين ، الأمر الذى سيؤدى فى النهاية إلى زواج المحارم بين الإخوة والأخوات ، وربما بين الأب وابنته أو بين الأم وابنها ، ولن يكون زواج المحارم خطأ فى نظرهم طالما كانت تلك هى رغبة الأفراد . المتعة والفجور هى معايير الحرية المطلقة بالنسبة للفرد وللكل . ومع ذلك فإن النساء اللاتى يرتدين ثيابا مستفزة ، ويسلكن سلوكا مستفزا يعترضن على التحرش الجنسى بهن ، بينما ينتظر أن يكون القادة ذوى سجلات غير ملوثة بفضائح الجنس والمخدرات . الواضح أن المجتمع الغربى لا يعرف ما يريده . إنه يريد حرية كاملة لكل فرد ، ولكنه يرفض الحرية عندما يعترض الفرد أو المجتمع . إذا كان الأفراد أو المجتمع يمكنهم أن يعترضوا على التحرش الجنسى أو الخيانة الزوجية بين القادة ، فلن تكون هناك إذن حرية تامة . ومع ذلك يصر الغرب على ألا تكون الحرية مقيدة على أى نحو ، وأن على الكل أن يقبلوا بالقيم الغربية ، إنهم باختصار لا يرون أى تعارض فى هذه التوجهات المتناقضة .

أما بخصوص تحول الغرب من الظلم والوحشية إلى الحرية ، فإننا نجد النفاق الغربى فى أسوأ حالاته ؛ فالحكومات الغربية والإعلام والمنظمات غير الحكومية لا تكف عن إدانة الدول غير الغربية بسبب سجلاتها فى حقوق الإنسان ، ويهددون بفرض العقوبات وسحب

المعونة وإيقاف القروض والمقاطعة الاقتصادية والتجارية ، بل والتدخلات العسكرية ضد من يتهمونهم بانتهاك حقوق الإنسان . وربما وصل بهم الأمر إلى اختطاف أشخاص فى بلاد أخرى لمحاكمتهم فى بلادهم وتحت قوانينهم عندما يرون ذلك مناسبا . وفى حماسهم لمبدأ حقوق الإنسان فإنهم لا يحترمون استقلال أى بلد ولا حرمة حدوده الإقليمية .

بعد سقوط الاتحاد السوفيتى والانتصار الذى يتبجحون به ضد العراق أعلنت القوى الغربية أن من حقها التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة عندما يتوفر دليل على انتهاكها لحقوق الإنسان ، على الرغم من استقلالها . قد يكون ذلك عملا نبيلا ، إلا أن الأسلوب موضع شك ؛ فما هى مؤهلات الديمقراطيين الليبراليين فى الغرب لكى يصبحوا القاضى والجلاد بالنسبة لسلوك الدول الأخرى ومواطنيها؟ وإذا كان لابد من التدخل فى الشئون الداخلية لأية دولة ، ألا ينبغى أن تكون الأمم المتحدة هى المسئولة عن وضع الضوابط لذلك والقيام بالتنفيذ؟ إلا أن الاعتراضات المتواضعة من بعض الدول الصغيرة قد أهملت تماما . وهكذا نجد -من بين أشياء أخرى- أن بعض الناس فى بلاد بعيدة ، والذين يخرقون قوانين الدول القومية دون علم ، تتم محاكمتهم غيابيا وتصدر ضدهم الأحكام ، وهذا أمر مخيف ؛ لأنك عندما تحاكم فى ظل قوانين دولة أخرى ليس لك فيها حقوق تكون قد فقدت حريتك واستقلاليتك . لقد أصبحت محتلا مرة أخرى .

ومن بين الأمور الأخرى هناك النفاق الغربى فى البوسنة والهرسك ؛ إذ بعد أن أعطوا أنفسهم حق التدخل فى أى مكان تنتهك فيه حقوق الإنسان ؛ فمن المؤكد أن أبطال حقوق الإنسان لن يسمحوا للصرب بارتكاب الفظائع والمذابح الجماعية . أرسلت القوات المسلحة بأحدث الأسلحة والدبابات والطائرات من قبل أبطال حقوق الإنسان ، ولكن من أجل ماذا؟ ذهبوا لكى يقفوا ويشاهدوا الصرب وهم يذبحون ٢٠٠٠٠٠ من مسلمى البوسنة والكروات ، ويغتصبون عشرات الألوف من النساء ، ويقيمون المعتقلات التى لا تقل فظاعة عن المعسكرات النازية ، ويطردون الملايين من منازلهم وبلادهم ، وما زال الصرب مستمرين

فى عمليات التطهير العرقى على مرأى من جنود وچنرالات الدول التى تعهدت بوضع نهاية لانتهاك حقوق الإنسان فى كل مكان .

من وقت لآخر كان الصرب يتلقون التهديدات ممن يسمون بالمدافعين عن حقوق الإنسان ، وبأنهم سيقصفونهم إن لم يتوقفوا ، وبعد عرض للتفوق الجوى الغربى وللمقاتلات الحديثة ، انسحبت كل قوات حلف شمال الأطلنطى متذمرة ، ومرة أخرى كانوا يحثون الصرب على قبول التفاوض . قام الصرب مرة أخرى بضرب البوسنيين بالقنابل والصواريخ وقتل وجرح الأبرياء والمرضى فى المستشفيات . أما أبطال حقوق الإنسان فلم يفعلوا شيئا حرصا على سلامة جنودهم !

الصرب مسلحون . البوسنيون عزل . أبطال حقوق الإنسان يرون ذلك وضعا مثاليا . لو سلحوا البوسنيين ، فبدلا من أن يكون هناك قتلى من البوسنيين فقط ، قد يصاب بعض الصرب ، وبذلك تصبح هناك خسائر أكبر ، وسيغضب الصرب من الأمم المتحدة لأنها قد تسلح البوسنيين الذين قد يوجهوا أسلحتهم نحو قوات حلف شمال الأطلنطى ، وذلك لن يحدث . الأمم المتحدة هناك لحفظ السلام وليس لفرض السلام ، وإذا لم يتوقف الصرب عن القتال فلن يكون هناك سلام لكى يحفظوه . وبالتالى فإن قوات حلف شمال الأطلنطى لا تستطيع أن تفعل شيئا . الصرب يمكن أن يواصلوا قتل البوسنيين واحتلال أراضيهم . والآن يواجه الصرب أقوى تهديد ، إذا لم يتوقفوا عن مهاجمة البوسنيين فسوف يسحب حلف شمال الأطلنطى قواته ويترك الصرب يحتلون البوسنة . إن الليبراليين الغربيين ليسوا جبناء فقط ، ولكن منطقهم أعرج أيضا .

هذه إذن حقيقة حقوق الإنسان الغربية وواقعها الذى يدعو للسخرية . من ناحية ، يوجه التهديد للحكومات الأخرى بسبب أى خرق بسيط لحقوق الإنسان ، ومن ناحية أخرى عندما لا تكون المصالح الغربية مهددة ، فإنهم يسمحون بأكبر الانتهاكات لحقوق الإنسان أمام أعينهم .

من الصعب علينا أن نوافق على هذه المعايير المزدوجة أو أن نقبلها ، وقد جلب عدم استعدادنا للرضوخ سيلا من الاتهامات لآسيا بالتمرد . ويبدو أنه ليس من حق الآسويين أن يحددوا ويمارسوا قيمهم الخاصة عن حقوق الإنسان . ويسألوننا : وما القيم الآسيوية؟ وهو سؤال بلاغى لا يتطلب إجابة ؛ حيث تدل صيغته الضمنية على أن الآسيويين لا يفهمون حقوق الإنسان ، ناهيك عن وضع قيم لهم .

هذا مؤتمر عن حقوق الإنسان ، ولو أن حقوق الإنسان كانت قد تقررت بالفعل ويبقى فقط أن نقبلها ؛ ففى اعتقادى أنه ما كانت هناك ضرورة للمؤتمر . بعقد هذا المؤتمر لابد من أنكم تعتقدون أن حقوق الإنسان فى حاجة إلى مناقشة ، إلى تعريف أو بالأحرى إعادة تعريف وإلى أن تنشر . لا أحد ولا دولة ولا شعب ولا حضارة من حقه (أو حقها) أن تدعى احتكار الحكمة أو معرفة ما يمثل حقوق الإنسان . وعلى ضوء سجلات وآداء الليبراليين الغربيين يتضح لنا أنهم آخر من يستطيع تعريف حقوق الإنسان أو التحدث عنها . والحقيقة أنهم فى هذه اللحظة ليس من حقهم ذلك ، ناهيك عن الحكم على الآخرين بهذا الخصوص .

إلا أنه من المسلم به أن الآسيويين ليسوا أفضل نموذج لتزعم حركة حقوق الإنسان كذلك . لقد كانوا مذنبين فى الماضى ، وربما فى الفترة الأخيرة أيضا ، وإن كان ليس بالصورة التى ينقلها الإعلام الغربى .

أتمنى أن يتمكن مؤتمركم من بحث حقوق الإنسان ، ليس باعتباركم آسيويين أو أوروبيين ، وإنما باعتباركم تنتمون إلى الجنس البشرى ، وهو يجىء فى وقته ؛ حيث إن الثقة فى الحضارة الحديثة تتناقص بشكل سريع . نستطيع أن نضع إنسانا على سطح القمر ، نستطيع أن نستكشف النجوم والكواكب ، يمكن أن نكون على اتصال بكل أرجاء العالم ، يمكن أن نخترع الآلات الذكية وغيرها من العجائب ، إلا أننا ما زلنا غير متحضرين . عندما يصل الأمر إلى حد قتل بعضنا البعض ، فإننا نكون أسوأ من الحيوانات . الأفكار الليبرالية

الغربية بشأن حقوق الإنسان وغيرها من القضايا ، لا تقدم إجابة عما يواجهه عالم اليوم من أهوال . الكل ، بما فى ذلك المجموعة الآسيوية ، لابد من أن يكون له الحق فى تقديم مقترحاته والإسهام فى صياغة مجموعة قيم جديدة ، قد تساعد فى حل ما نواجهه اليوم من مشكلات . أتمنى أن تستطيعوا الإسهام فى ذلك .

٤- المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا والتعايش (*)

طلب منى أن أتحدث عن «التعايش فى آسيا» ، والحقيقة أنه موضوع متشعب ، ومن المستحيل تناوله بشكل شامل في جلسة واحدة كهذه .

التعايش أمر ملح حيث إن العالم يتقلص . لقد أصبحنا أكثر تقاربا ؛ فقد مكننا سحر التكنولوچيا من أن نرى كل ما يحدث فى الكرة الأرضية ، وأن نشاهد الأحداث التى تقع فى بلاد بعيدة بمجرد حدوثها ، نحن جيران ، وما يحدث لجيراننا يؤثر علينا بالمثل ، كما يؤثر عليهم ما يحدث لنا .

إنه عالم واحد ، وكلنا أبناء هذا الكوكب ، ولابد من أن نهتم ببعضنا البعض باعتبارنا مواطنين ، ولكن حقيقة الأمر هى أننا مازلنا منقسمين سواء بسبب الموقع الجغرافى أو التجمعات العرقية أو الثقافة . ما زالت هناك أوروبا التى يعيش فيها أوروبيون ، وأفريقيا التى يعيش فيها الأفارقة ، أما فى آسيا فهناك الجماعات العرقية/ الثقافية التى تختلف فيما بينها بالرغم من وجود سمات مشتركة تميزهم عن الأوروبيين والأفارقة . ما أحاول أن أقوله هو أن الآسيويين ليسوا أوروبيين ، وأن الأوروبيين لا يمكن أن يزعموا ، فجأة ، أنهم آسيويون ، والمسألة ليست أن تقرر أن تكون آسيويا أو أوروبيا أو أفريقيا ، ولا هى مسألة موقع جغرافى . إنها مسألة ثقافية ؛ فالثقافة هى التى تميزها ، وإذا نحن لم نتبن القيم والممارسات الثقافية للجماعة ، وإلى أن نفعل ذلك فلن يكون هناك معنى لأى زعم أو ادعاء بأننا ننتمى إلى هذه الجماعة .

واليابان الآن آسيوية ، أو بالأحرى شرق آسيوية . وسواء قبلت ذلك أو لم تقبله فهى

(*) بمناسبة انعقاد قمة «كيوشو- آسيا» للسلطات المحلية- كيوشو : اليابان- ٢١ أكتوبر ١٩٩٤م .

آسيوية بحكم الجغرافيا والثقافة . حتى فى هذا العالم المتقلص ، لا يمكنها أن تنكر الواقع ، إلا أن قرار الإنكار لا يخص اليابان وحدها ؛ فإن الطرف أو الأطراف الأخرى لابد من أن يوافقوا على قرار التماثل معا .

شرق آسيا ، الذى تنتمى إليه اليابان طبيعيا ، ربما لا يطالب باعتبار اليابان جزءا منه ، إلا أن هذا لا ينقص من حقيقة انتماء اليابان إليه جغرافيا وثقافيا .

ولكن اليابان سوف تنتمى إلى شرق آسيا فى القريب العاجل ، حتى من الناحية الاقتصادية ، إن لم تكن كذلك بالفعل . فى شرق آسيا اليوم ، يوجد أعلى معدل نمو اقتصادى . يوجد به الآن حوالى ثلاثة بلايين نسمة ، هذا إذا أضفنا إليه جنوب آسيا ؛ حيث إنه جزء من الشرق ، وآسيوى فى الوقت نفسه . هذا التعداد الكبير يزيد عن تعداد أوروبا وأفريقيا والأمريكتين معا . هذه البلايين الثلاثة يعملون بجد ولديهم قابلية للتدريب وقادرون على العمل والتفوق فى أى مجال من مجالات النشاط الإنسانى .

الصورة تتغير بسرعة ؛ فبعد أن كانت معظم الأنظمة اشتراكية أو شيوعية ، نجد اليوم أنه قد تم التخلص من النظريات الاشتراكية والشيوعية ، إن لم يكن السياسية أيضا . لقد أصبحت آسيا فى معظمها سوقا حرة ضخمة .

لا يمن أن تصبح أى دولة غنية بالفعل إذا كان شعبها فقيرا ، وكان على الروس أن ينتظروا سبعين عاما حتى يدركوا ذلك . لقد رأى قادتهم كيف كانت الدول الرأسمالية غنية . حتى العمال ، كانوا ينعمون بوسائل الترف مثل السيارات والمساكن والأجهزة الكهربائية ، ولكن القادة الروس – لسوء الحظ – تصوروا أن كل هذه الثروة كانت نتيجة للديمقراطية ونظام السوق الحرة . وهكذا دون أى استعداد ، تحولوا من نظام اقتصادى مركزى تسيطر عليه الدولة إلى نظام السوق الحرة . وهكذا ، بدون رأس مال خاص ، ودون خبرة فنية فى الإدارة والتجارة ، أصبحت أوضاعهم الآن أسوأ مما كانت عليه تحت النظام الشيوعى ، كل ما لديهم هو معدل تضخم عال ونسبة جريمة مرتفعة وفقر عام .

ولكى يزداد الطين بلة ، فقد تبنوا النظام الديمقراطى القائم على تعدد الأحزاب ، ومرة أخرى دون أى استعداد . إنها الوصفة الأكيدة لإنتاج الفوضى . إن الديمقراطية لا يمكن أن تنجح إذا لم يكن هناك فهم أساسى بين الشعب بشكل عام - وليس القادة فقط - لحدود الديمقراطية وضرورة تحمل المسئولية .

إلا أن الدول الاشتراكية فى الشرق ، لم تندفع وتتعجل تطبيق نظام السوق الحرة أو نظام الحكم القائم على ديمقراطية تعدد الأحزاب . لقد أدخلوا نظام السوق الحرة بالتدريج وحددوا ذلك فى مجالات معينة كما حدث فى الصين . حافظوا على السيطرة الحكومية القوية . قد لا يكون ذلك ديمقراطيا بدرجة كبيرة ، إلا أنه ليس فوضويا على الأقل . إن الاندفاع إلى الديمقراطية لا معنى له ، إذا كان كل ما ينتج عن ذلك هو الفوضى .

الناى فى حاجة إلى وقت لكى يمارسوا الحرية الاقتصادية وما يتطلبه ذلك من مسئولية لكى تنجح . وعندما يحدث ذلك ، سوف يطالبون بالحرية السياسية التى لابد من أن يحصلوا عليها بجرعات متدرجة ، حينئذ يمكن أن تزدهر الديمقراطية ولكن دون فوضى .

ولأن الدول الاشتراكية فى الشرق لم تندفع إلى الإصلاحات السياسية دون تفكير ، فإن هناك احتمالا كبيرا لأن ينجح تبنيهم لنظام السوق الحرة ، والواقع أننا نشهد الآن فى الصين وفيتنام النمو الاقتصادى المرتفع الذى لا نشهده فى الجمهوريات السوفيتية السابقة والدول الأوروبية الشرقية .

ومن حسن الحظ أيضا أن الشرق لديه رأس المال والتكنولوجيا اللازمة لحفز النمو الاقتصادى ، وحتى دون رأس المال الغربى ، فإن الاستثمارات الأجنبية من دول مثل اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة ، وكذلك من دول جنوب شرق آسيا الأخرى ، هذه الاستثمارات كافية لنجاح تحرير اقتصاد دول شرق آسيا الاشتراكية ، كما أن دول الشرق الأقصى لديها ما يكفى من التكنولوجيا والخبرة لكى تقدمها لاقتصاد الدول الاشتراكية

السابقة . ولا شك أن شعوب هذه الدول يستوعبون تعقيدات نظام السوق الحرة على نحو سريع .

إن الاستقرار السياسى والتبنى الواعى لنظام السوق الحرة الذى تدعمه الاستثمارات والخبرة الأجنبية ، سوف يسفر عن النمو السريع لدول شرق آسيا ، وسوف تنضم إليهم الهند -الأقل اشتراكية- ودول أخرى من جنوب آسيا ، وهى شعوب ماهرة فى التجارة والصناعة .

وفى مدى زمنى قصير ، سيصبح شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا من أغنى مناطق العالم إن لم تكن أغناها . قد يظل متوسط دخل الفرد أقل منه فى أوروبا أو أمريكا ، إلا أن القوة الشرائية لثلاثة بلايين من البشر ستكون هائلة فى الواقع ، وستصبح المنطقة سوقا ضخمة دون أدنى شك . سوف تزدهر التجارة البينية داخل المنطقة وتتفوق على التجارة مع المناطق الأخرى ، بل إننا نجد الآن أن التجارة بين دول شرق وجنوب شرق آسيا تمثل أكبر نسبة من تجارتهم العالمية ، وسوف يزيد حجمها عندما تفتح الهند أبوابها ، كما سيزيد تدفق الاستثمارات بين هذه الدول ، وسوف يبرز الشرق آسيويون من متعددى الجنسية من الدول سريعة النمو لدفع عمليات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوچيا .

الوفرة ستخلق مزيدا من الطلب على السلع والخدمات . تجارة النقل البحرى والجوى سوف تنمو وتزدهر . الصين التى لم يكن أحد يخرج منها للسياحة قبل عقد واحد ، يدخل منها أكثر من مليون سائح سنويا إلى شرق آسيا ، وسوف يتزايد عدد الهنود الذين يسافرون إلى الخارج بأعداد كبيرة .

فى هذا الخضم توجد اليابان ، وهى الدولة الآسيوية الوحيدة المتقدمة ؛ فهى غنية برأس المال ولديها التكنولوچيا ذات المستوى العالمى ، كما أنها غنية بالمواهب والعقليات الإدارية والتجارية . لقد قامت إستراتيچيتها للانتعاش والازدهار على استيراد المواد الخام ، ثم معالجتها بعمليات صناعية متعاقبة وإضافة قيمة إليها ، ثم تصدير المنتج بعد الانتهاء منه ،

وقد ساعدتها فى ذلك بسخاء الولايات المتحدة التى كانت حريصة على إبعادها عن ماضيها العسكرى . لم تقدم الولايات المتحدة المساعدة الأولية فقط ، وإنما فتحت أيضا سوقها الضخمة أمام كميات غير محدودة من البضائع اليابانية ، كما كانت مقتنعة تماما بأن المنتجات اليابانية لن تشكل أى خطر على المنتجات الأمريكية سواء فى داخل أمريكا أو فى الأسواق العالمية .

واليابانيون لديهم أسباب كثيرة تجعلهم يعترفون بجميل الولايات المتحدة ؛ فهى لم تساعدهم أو تفتح أسواقها لهم فقط ، بل إنها وفرت عليهم الانفاق الكبير على الدفاع عن أنفسهم . لقد تعهدت الولايات المتحدة بالفعل بالدفاع عن اليابان ضد كل القادمين الجدد ، وهكذا تم تخفيض الإنفاق على الدفاع إلى أقل حد ممكن .

كان انتعاش اليابان وإعادة بنائها سريعا وكاملا ؛ إذ إن معدل نموها كان بمقدار ١٢٪ سنويا على مدى سنوات عديدة فأصبحت غنية جدا ، وبينما تتوقع الدخول إلى الأسواق الأجنبية ، إلا أن سوقها ظلت مغلقة باستثناء المواد الخام التى لا توجد لديها ، وكانت دول مثل ماليزيا عرضة لحصص معينة وقيود جمركية حتى على الأناناس المعلب . المنتجات المصنعة كانت – وما زالت – ممنوعة باستثناء تلك التى من إنتاج صناعات مملوكة ليابانيين فى الخارج . واليوم نجد أن الميزان التجارى بين ماليزيا واليابان فى صالح اليابان إلى حد كبير .

كما قدمت قروض الين بنسبة فائدة منخفضة للدول النامية مثل ماليزيا . رحبنا بذلك ، ثم أعيد تقييم الين مقابل الرينجت الماليزى بنسبة مائة فى المائة . معنى ذلك أن علينا أن نسدد قرضا يابانيا كانت قيمته بالين تساوى مائة مليون رينجت ماليزى آنذاك ، بما يعادل مائتى مليون رينجت بالإضافة إلى الفائدة . لم يكن قرضا رخيصا بالمرة . كان باهظا بدرجة كبيرة . حاولنا أن نعيد التفاوض بخصوص هذا القرض لكى نخفض عبء هذا الدين لليابان ولو قليلا ، ولم ننجح فى الحصول على تخفيض ين واحد .

لم نكن سببا فى الوصول إلى هذا الطريق المسدود ، لكن علينا نحن الدول النامية أن

ندفع . إن ديوننا لم تتضاعف فقط ، بل إن السلع المصنعة فى اليابان قد ارتفع سعرها فكان علينا أن ندفع المزيد مقابل وارداتنا من اليابان .

من ناحية أخرى فإن ارتفاع الين مقابل الدولار الأمريكى معناه أن واردات اليابان من المواد الخام بما فى ذلك البترول سوف تكون تكلفتها أقل بحساب الين . ارتفاع سعر الين قد يجعل السلع اليابانية أكثر غلاء وأقل تنافسا مع نفس السلع التى تنتجها الدول المتقدمة الأخرى . لقد ربحت الدول المتقدمة من ذلك ، ولكن الدول النامية مثل ماليزيا لم تكسب شيئا ، وحيث إن الين قد ارتفع مرة أخرى بما قيمته ٥٠٪ فإن خسائرنا قد زادت ؛ لذلك قررت ماليزيا أن تتوقف عن الاقتراض بالين .

اليابان مدينة للولايات المتحدة بأفضال كثيرة ، وأعتقد أنها لابد من أن تتذكر ذلك ، وأن تكون وفية لها ، إلا أنها مدينة كذلك لشرق ولجنوب شرق آسيا بالكثير . لا أريد أن أنبش الماضى . لابد من أن ننسى غزو واحتلال دول شرق وجنوب شرق آسيا والفظائع التى ارتكبت . يجب أن نفكر فى المستقبل ؛ لذلك قلت للسيد «دوى» وللسيد «موراياما» رئيس الوزراء إننى لا أعتقد أن على اليابان أن تواصل تقديم الاعتذار عن أعمالها السوداء الماضية . وأنا لا أرى القيادات الألمانية أو الإيطالية يقومون بجولات فى الدول الأوروبية والأفريقية أو إسرائيل للاعتذار عما فعلوه فى الحرب . لم يعتذروا ، ليس هذا فقط ، بل نجدهم ينتقدون ويدينون بعض هذه الدول بسبب انتهاك حقوق الإنسان . . إلخ . الذين ارتكبوا الجرائم ضد الإنسانية هم الذين يحاكمون ضحاياهم السابقين اليوم . لماذا إذن يكون على كل رئيس وزراء يابانى أن يقوم بالاعتذار؟

لذلك أقول إن اليابان بقدر ما هى مدينة للولايات المتحدة ، فهى أيضا مدينة لدول شرق وجنوب شرق آسيا ، ليس بسبب الماضى فقط ، وإنما من أجل المستقبل كذلك . لا نريد اعتذارات ، نريد تعاونكم ومساعدتكم لكى ننمو ونتقدم .

لقد دعونا لإنشاء المؤتمر الاقتصادى لشرق آسيا لكى نتمكن من مناقشة القضايا

المشتركة ، ولكى يساعد الدول الأقل نموا بيننا على إعادة بناء نفسها . المؤتمر الاقتصادى لشرق آسيا ليس تكتلا تجاريا ، ليس منطقة تجارة حرة أو اتحادا جمركيًا . لقد قلنا كثيرا إنه منتدى للحوار ، للمناقشة فقط . لن نقوم بأى هجوم تجارى ضد أحد . كل ما نريده هو أن يكون لنا رأى فى شئون التجارة العالمية . لا نريد أن نكون مهمشين كما نحن الآن عندما نتحدث فرادى عن مشكلاتنا فى المنتدى العالمى .

كل ما نطلبه هو أن تنضم اليابان إلى المؤتمر الاقتصادى لشرق آسيا ، اليابان هى الدولة المتقدمة الوحيدة فى شرق آسيا ، الدولة المتقدمة الوحيدة غير الأوروبية . لقد أصبنا بخيبة الأمل عندما كان المسئولون اليابانيون يطلبون منا المرة تلو الأخرى أن نشرح لهم أهداف هذا المؤتمر ، حتى أولئك المسئولين الذين خدموا سنوات طويلة فى جنوب شرق آسيا يزعمون أنهم لا يعرفون شيئا عنه .

إن هذا يصيبنا بالحزن ، الدولة الآسيوية الوحيدة التى لديها الإمكانيات لمساعدة الدولة الآسيوية الشقيقة ترفض ذلك ، وبدلا منه تريد أن تعرف لماذا أمريكا ليست عضوا به ، ولماذا ليست أستراليا ونيوزيلنده أيضا . إن الإجابة واضحة . نحن نريد أن نكون أعضاء فى الاتحاد الأوروبى ، لكننا غير مرغوب فينا . نريد أن نكون جزءا من «نافتا» ، إلا أننا لسنا جزءا من أمريكا الشمالية ؛ فلماذا يفترض من هم غير آسيويين أو من شرق آسيا أن يكون من حقهم أن يكونوا أعضاء فى منظمة شرق آسيوية؟

هل نحن عنصريون؟ لو كنا كذلك ، فلابد من أن يكون الأوروبيون باتحادهم الأوروبى والأمريكيون باتفاقية «النافتا» أكثر عنصرية . كل ما نريده هو منطقة تجارة واحدة وهى العالم كله . دول تجمع شرق آسيا لن تتاجر مع نفسها فقط . لن تعطى ميزات تجارية لأعضائه . كل ما تريده هو أن يكون لها منتدى تناقش فيه مشكلاتها المشتركة ، أن تحلها وأن تتبادل خبرة التنمية . هل من الخطأ أن تحاول دول شرق آسيا أن تزدهر؟ هل من الخطأ أن نتطلع إلى اليابان كنموذج وقائد؟

اليابان آسيوية . اليابان جزء من شرق آسيا . لا يمكنكم أن تهربوا من هذه الحقيقة الجغرافية- الثقافية ، هذا مكانكم . ندعوكم للانضمام إلينا ، وأن تلعبوا دورا قياديا ، ولديكم من المكانة والوسيلة ما يؤهلكم لذلك . التجمع الاقتصادى لدول جنوب شرق آسيا ليس هو المنطقة الشرق آسيوية الكبرى للرخاء المشترك الذى كنتم تعملون من أجله أثناء الحرب العالمية الثانية- الحرب الپاسيفيكية . ليس من صنعكم . إنه من بنات أفكار جنوب شرق آسيا . وما كنا لنقترحه لو أننا كنا نعتقد أنكم ستسيطرون عليه . نحن نعرف أن اليابان قد نبذت المغامرات العسكرية . كل ما نريده هو أن تكونوا شريكا لنا ، أن تكونوا مساوين لنا ، بل أن تكونوا فى الصدارة بين الأطراف المتساوية .

هذا رجاء بسيط . عندما تفكرون فى المساعدات التى تلقيتموها من الآخرين ، فكروا فينا أيضا فى شرق آسيا ، وفى جنوب شرق آسيا ؛ حيث تختبرون الإمكانيات التسويقية لمنتجاتكم . إن لنا حقًا عليكم كما للآخرين ، وأرجو أن تعترفوا بهذا الحق .

إننى لم أطلب من السيد موراياما ألا يعتذر لأننى أريد شيئا من اليابان . والحقيقة أننى عندما رفضت الحاجة للاعتذار ، أبلغته أيضا بأن ماليزيا لا تريد القرض الذى كانت تعرضه علينا اليابان . إننى أتكلم بكل صراحة وبإخلاص . اليابان لن تتخلى عن أمريكا بانضمامها إلى التجمع الاقتصادى لدول جنوب شرق آسيا ، وخوف أمريكا من هذا التجمع لا أساس له . إنكم بانضمامكم إليه ستضمنون ألا نتخذ أى قرار معاد لأمريكا أو سياستها . يمكنكم أن تقوموا بدور محورى . إذا كنتم تريدون بالفعل أن تكفروا عن ماضيكم فهذه فرصتكم . وإذا كنتم تعتقدون أننا يمكن أن نتعايش ، فإن هذا التجمع خطوه نحو التعايش ، نحو العون المتبادل ، نحو علاقات أكثر فائدة وتقاربا بين أبناء شرق آسيا .

٥- الرَّوَابِطُ الاقْتِصَادِيَّةُ وَالسِّيَاسِيَّةُ بَيْنَ أُورُوبَّا وَشَرْقِ آسْيَا (*)

أشعر بالسعادة لتشريفكم لى بالحديث عن المستقبل فى هذا المنتدى الاقتصادى العالمى ، مستقبل الروابط الاقتصادية والسياسية بين أوروبا وشرق آسيا . التركيز على المستقبل أمر مناسب تماما ، ولعله أهم وقت بالنسبة لنا جميعا . فبالرغم من أننا قد نشيد بالماضى أو نهاجمه ، وبالرغم من أننا قد نكون مستمتعين بالحاضر أو منشغلين بالصراع ، رلا أن المستقبل هو الذى ستمضى فيه بقية حياتنا .

حتى إلى يومنا هذا ، ما زال هناك من يقولون إن أوروبا سوف ترث المستقبل ، لقد اعتاد «ثورو» أن يقول ذلك بحماسة شديدة ، وقد يكون على حق ، إلا أنه أصبح أكثر حذرا هذه الأيام .

هناك أعداد متزايدة من الذين يتحدثون عن «العصر الپاسيفيكى» ، وهناك من يتحدثون عن القرن الحادى والعشرين ، وبأنه سيكون قرن آسيا ، كما لو أن ما يحدث فى أماكن كثيرة من العالم سوف يجبر المؤرخ على الموافقة على أن هناك دورة من الصعود والاضمحلال كل مائة عام .

وهكذا يقال إن القرن التاسع عشر كان قرن أوروبا ، وإن القرن العشرين كان قرن أمريكا ، وإن القرن الواحد والعشرين سيكون قرن آسيا .

إلا أن الحقيقة الواضحة فيما يتعلق بالماضى ، هى أن أوروبا قد سيطرت على العالم على نحو غير مسبوق ولن يتكرر ، أما الولايات المتحدة فكانت هى القوة الأعظم لفترة أقصر

(*) بمناسبة قمة أوروبا- شرق آسيا- المنتدى الاقتصادى العالمى- سنغافورة ١٣ أكتوبر ١٩٩٤م .

نسبيا ، إلا أن تأثيرها التراكمى على العالم لم يكن يمثل تلك الضراوة الأوروبية . أما بالنسبة لمن سيرث المستقبل ، فأتمنى ألا تكون دولة واحدة ، أو شعب واحد أو منطقة واحدة . آمل أن يرث المستقبل عدد كبير من الدول من كل أركان المعمورة ، من آسيا وأوروبا وأفريقيا والأمريكتين وغيرها . آمل بأن ترث المستقبل كل الشعوب التى تتمتع بالذكاء وتسعى وتكد من أجل الحصول على هذا الحق ، وأن يكون بينهم أعداد كبيرة من الآسيويين والأوروبيين والأفارقة والأمريكيين وغيرهم . أتمنى أن يكون المستقبل لكل هؤلاء ، الذين يمتلكون الإرادة ويرغبون فى بذل الجهد .

وأتمنى ، قبل كل شىء ، أن يكون القرن الحادى والعشرين قرنا للرفاهية العالمية القائمة على التعاون والحكم الديمقراطى فى كل مكان ، دون هيمنة من أى جزء من العالم ، وبمزيد من المساواة والإخاء والاكتراث بالآخرين والاحترام المتبادل بين الجميع .

وتعتبر الحاجة إلى إقامة نظام عالمى يتميز بقدر أكبر من الرفاهية والديمقراطية والإخاء والاهتمام ، وينهض على قاعدة من الاحترام المتبادل ، تعد هذه الحاجة بمثابة خلفية لإشاراتى الأكثر تحديدا حول العلاقة بين أوروبا وشرق آسيا .

ومن الواضح تماما أن الوصول إلى النظام العالمى الجديد الذى أتصوره ، يتطلب إحادث ثورة اقتصادية ، وذلك لوجود ملايين كثيرة من الفقراء ، وملايين أكثر منهم يعيشون فى فقر مدقع ، كما يجب أن تكون هناك ثورة سياسية ؛ حيث لا يوجد سوى قدر ضئيل من الديمقراطية والمساواة ، إزاء قدر هائل من الهيمنة فى المجتمع الدولى . وينبغى أن تكون هناك ثورة ثقافية وسيكولوجية ؛ حيث يؤمن كثيرون بسياسة «أفقر جارك» ، بينما مصلحتك تكمن فى إثراء جارك وإثراء الآخرين لكى نفيد من ثرواتهم ورخائهم ، كما يجب أن تقل الغطرسة ، وأن يحل الاحترام المتبادل .

ومن الواضح أيضا أن رابطة أوروبا- شرق آسيا فى حاجة ماسة إلى تغيير ثورى وإلى تحقيق تطور ديناميكى جذرى بأقصى سرعة ممكنة . أولا : يجب أن تقوم أوروبا الغربية ببيع

المزيد من منتجاتها لشرق آسيا والعكس بالعكس ؛ فنحن بحاجة إلى تدعيم وإثراء علاقاتنا التجارية . فى عام ١٩٩٠ كان نصيب المجموعة الأوروبية من إجمالى الناتج العالمى حوالى ٣٠٪ ، ولو أن كل شىء على نفس القدر من التساوى لكان لابد من أن يمثل المجموعة الأوروبية حوالى ٣٠٪ من إجمالى واردات شرق آسيا ، والواقع أن نصيبهم ليس سوى ١٢٪ فقط ، وهذه ليست نسبة سيئة مقارنة بما كان عليه الوضع فى ١٩٨٥ ؛ حيث لم يتجاوز نصيب المجموعة الأوروبية حينذاك نسبة ٩٪ ، أما فى عام ١٩٨٠ فكانت ٧٪ على الأكثر . وهكذا يتضح أن التحرك يمضى فى الاتجاه الصحيح ، فقد زادت الصادرات الأوروبية من ٢١ بليون دولار أمريكى فى ١٩٨٠ إلى ٢٨ بليونا فى ١٩٨٥ ، ثم إلى ٧٨بليونا فى ١٩٩٠ ، واليوم تصدر دول الاتحاد الأوروبى إلى شرق آسيا أكثر مما تصدره الولايات المتحدة .

كما يجب أن نتذكر أنه فى عام ١٩٩٠ ، وهو يعتبر تاريخا بعيدا بمقاييس شرق آسيا ، نتذكر أن شرق آسيا حينذاك كان يستورد من الخارج بما قيمته ٦٥٨ بليون دولار أمريكى ، وتعادل نسبة ٣٠٪ من هذا المبلغ حوالى ٢٠٠بليون دولار . أى أن ذلك ما يعادل ضعف إجمالى صادرات الاتحاد الأوروبى إلى الولايات المتحدة وما يزيد عن سبعة أضعاف صادراته لدول أمريكا اللاتينية فى عام ١٩٩٣ . وما زال هذا الرقم يزيد بمقدار ٢٥بليون دولار أمريكى عن إجمالى صادرات الاتحار الأوروبى خلال العام الماضى لكل من الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية .

إن إمكانيات أوروبا الغربية هائلة ؛ فحسب تقديرات البنك الدولى ستشهد التسعينيات إضافة ٥ , ٧تريليون دولار إلى إجمالى الناتج العالمى ، وسوف يكون نصف هذا الناتج من نصيب شرق آسيا .

ويتفق التقرير الصادر مؤخرا عن المفوضية الأوروبية بعنوان «نحو إستراتيجية آسيا الجديدة» ، يتفق مع رؤية صندوق النقد الدولى ، والتى تكاد أن تكون متطابقة مع تحليلات البنك الدولى . يقول تقرير المفوضية الأوروبية إنه بحلول عام ٢٠٠٠ ، والذى لا يبعد عنا

سوى ٦٢ شهرًا ، سيصل دخل حوالى ٤٠٠ مليون آسيوى إلى حد يماثل إن لم يكن أعلى من دخل نظرائهم فى أوروبا والولايات المتحدة . والسلع والخدمات - كما هو معروف لكم ، وأنتم على دراية بعالم التجارة - تباع لمستهلكين أفرادا وليس لدول أو مناطق . وبحلول عام ٢٠٠٠ سيفوق عدد الموسرين أو الأثرياء فى شرق آسيا عددهم فى أوروبا وأمريكا الشمالية . ولنمض مع تقرير المفوضية الذى يقول «إن منطقة شرق آسيا سوف تسهم بما يقرب من إجمالى النمو فى التجارة العالمية حتى عام ٢٠٠٠ ، وسوف يتيح ذلك فرصا هائلة للاتحاد الأوروبى ، كما يخلق المزيد من فرص العمل» .

إن الكثير من حقائق اليوم يصيب العقل بالارتباك ؛ فقد يهمكم أن تعرفوا مثلا أن الولايات المتحدة تصدر لبلدى الصغير «ماليزيا» أكثر مما تصدره لدول أوروبا الشرقية وروسيا مجتمعة . وفى عام ١٩٩٢ كان اقتصاد منطقة شرق آسيا أكبر من اقتصاد كل من أوروبا الشرقية وأمريكا الشمالية ، وذلك بحساب ميزان القوة الشرائية ، وسيكون ذلك هو الوضع فى الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٠ على ضوء سعر الصرف للدولار الأمريكى . أما إمكانيات ما سيحدث بعد هذه الـ٦٢ شهرا ، فذلك أمر عصى على الخيال .

عليكم ، وأنتم القادمون من أوروبا الغربية ، أن تقولوا لنا ما هو أكثر من ذلك ، وهذا من مصلحتكم ، ومن مصلحتنا أيضا ؛ فنحن يجب ألا ننسى أن المستهلك يشترى ما يفيده ويرضيه وليس ما يفيد ويرضى المنتج .

ولكن لكى تزيد أوروبا الغربية تجارتها معنا فى شرق آسيا ، لابد بداية من ثورة أساسية فى الوعى ، وأعرف أن الموجودين منكم اليوم هنا على وعى ومعرفة بشرق آسيا ، إلا أنكم لابد من أن تكونوا واقعين بالتأكيد تحت تأثير أولئك فى المراكز الرئيسية وفى أوروبا الذين يعتقدون أنهم منفتحون ، وأنهم شركاء كونيون ، بينما معظمهم من دعاة المركزية الأوروبية ، ولا يدركون أنهم كذلك .

وتحضرنى مقولة مارشال ماكلوهان : «لا أعرف من اكتشف الماء ، وإنه كنت أعرف

أنه ليس السمك» ، وأحيانا قد لا يرى الإنسان الأشياء أو الأمور بوضوح إلا إذا كان ذلك من خارجها . والحقيقة الواضحة هى أن معظم دول أوروبا ما زال عليها أن تتعرف على ما يسمى بـ«المعجزة الشرق آسيوية» . أوروبا عليها ، حقيقة ، أن تكتشف آسيا . فى الماضى كانت المسألة فى حاجة إلى مجهود أسطورى ، وأحيانا إلى بطولة ومثابرة من المغامرين ، وربما تحتاج هذه المرة إلى ما هو أكثر من ذلك من المهتمين بعالم التجارة رجالا ونساء .

وعلى الطرف الآخر من المعادلة ، يتضح لنا أن أبناء شرق آسيا أيضا فى حاجة لأن يكتشفوا أوروبا الغربية جيدا . فى عام ١٩٩٠ كان نصيب شرق آسيا من إجمالى الناتج العالمى حوالى ٢٣,٧٪ ، إلا أن واردات الاتحاد الأوروبى من شرق آسيا لم تمثل سوى ٨,٨٪ من إجمالى واردات دوله من الخارج ، وتلك أيضا ليست نسبة سيئة لو علمنا أن حجم اقتصاد منطقة شرق آسيا يعادل ثلثا حجم اقتصاد أوروبا الغربية . وبالرغم من ذلك تظل الحقيقة التالية : فى عام ١٩٩٢ استوردت دول الاتحاد الأوروبى وحدها بما قيمته ٦٣٦ بليون دولار أمريكى ، أما نسبة ٢٣٪ من هذا المبلغ فهى ١٤٦ بليون دولار .

لقد تحدثت عن التجارة وهى أقل شكل من أشكال التعاون بين دولنا بالرغم من أنها الأكثر أهمية ، أما الذى يعادلها فى الأهمية فهو الاستثمار ؛ فكيف كان وضعه بالنسبة لأوروبا؟ من أسف أنه لم يكن جيدا . فى الستينيات كان معدل التنموية فى دول الاتحاد الأوروبى حوالى ٤,٥٪ سنويا ، بينما كان فى شرق آسيا ٧,١٪ . فى السبعينيات كانت النسبة ٣,٣٪ فى الاتحاد الأوروبى ، بينما كانت فى شرق آسيا ٧,٩٪ تقريبا . فى الثمانينيات كانت ٧,١٪ فى الاتحاد الأوروبى وفى شرق آسيا ٦,٤٪ ، وحتى الآن فإن النسبة فى التسعينيات فى شرق آسيا حوالى ٦٪ سواء كان هناك كساد أو لم يكن فى أى مكان آخر . على مدى هذه السنوات المعجزة ، بينما كانت اقتصادات شرق آسيا تنطلق عدوا كان وضع الاستثمار الأوروبى إما أنه يتآكل سريعا أو ينهار . فى بعض الدول ، كانت الشركات الأوروبية – حتى وقت قريب – تحتل المراكز الأولى ، كما تذكر المفوضية الأوروبية

فى تقريرها بأسف أن نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر لدول الاتحاد الأوروبى فى شرق آسيا فى الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٢ لم تكن سوى ١٠٪ فقط .

هناك قضايا اقتصادية أخرى لابد من أن أتطرق إليها ، واسمحوا لى بسبب ضيق الوقت أن أتحدث بإيجاز عن التنمية البشرية ونقل التكنولوچيا والتعاون ، ويرجع اهتمامى الشديد بهذه الموضوعات الثلاثة إلى زياراتى العديدة لأوروبا . يقول كثيرون إن الشركات الأوروبية أفضل كثيرا من الشركات اليابانية مثلا فى نقل التكنولوچيا ، وبالرغم من ذلك فإن النتائج المادية الملموسة بالنسبة لماليزيا فى مجال نقل التكنولوچيا ما زالت مرتبطة بالشركات اليابانية . صحيح أننا نعتصرها منهم اعتصارا ، إلا أننا نحصل فى آخر الأمر على كل ما نريد تقريبا . عندما اقترحنا أن يتم تجميع السيارات لدينا ، خرجت أسماء كبيرة من السوق . ما زال أمامنا الكثير لنتعلمه فى شرق آسيا . واسمحوا لى أن أقول ، وأنا أتحدث هنا باسم ماليزيا ، وباسم «الآسيان» أيضا كما أعتقد . إننا شغوفون بأن نتعلم ، ونقدر جميعا كل الجهود الطيبة التى بذلت لمساعدتنا فى تنفيذ برامج التنمية البشرية واكتساب التكنولوچيا وتنمية بلادنا .

هناك أشياء أخرى كثيرة لابد من أن أتناولها ، وهى تتعلق بالجانب السياسى لعلاقة أوروبا بشرق آسيا . وبسبب ضيق الوقت أيضا سوف أركز على بعد واحد ، وهو ذلك الذى تناولته المفوضية الأوروبية بدقة . لقد حثت المفوضية دول الاتحاد الأوروبى على تقوية العلاقات الثنائية مع دول مفردة وأقاليم أو مناطق فرعية فى آسيا ، وتحث على دعم جهود الدول الآسيوية للتعاون على أساس إقليمى أو شبه إقليمى ، وتذكر على وجه التحديد المنتدى الإقليمى لدول «الآسيان» ، وتدعو لتقوية العلاقات بين الاتحاد الأوروبى ومجموعة «الآسيان» ومع مجموعة التعاون الإقليمى لجنوب آسيا .

أما ما وجدته مثيرا للاهتمام بشدة فهو تلك الكلمات التى تتصدر ورقة المفوضية والتى تقول : «إن الوزن الاقتصادى المتنامى لآسيا من المحتم أن يؤدى إلى ضغوط متزايدة

للقيام بدور أكبر في الشئون العالمية ، وفي الوقت نفسه فإن انتهاء الحرب الباردة قد خلق مناخا إقليميا يتميز بمرونة سياسية غير مسبوقة ، وعليه فإن الاتحاد الأوروبي لابد من أن يحاول تطوير حواره السياسي مع آسيا ومن أن يجد الوسائل لربط آسيا أكثر وأكثر بإدارة الشئون العالمية ، والعمل من أجل شراكة متكافئة قادرة على القيام بدور بناء يساعد في التوازن العالمي .

إن عصر الهيمنة لم ينقض تماما ، إلا أن لابد له من أن ينقضي ، يجب أن نواريه التراب ، ويجب على الكل في أوروبا وشرق آسيا وأفريقيا والأمريكتين ، يجب على الكل في جميع أنحاء العالم أن يعملوا من أجل شراكة بين أطراف متساوية . هناك الآن حوار منتظم بين الاتحاد الأوروبي و«الآسيان» ، وإذا كانت أوروبا الغربية ترى ضرورة لحوار منتظم بينها وبين شرق آسيا ؛ فيجب بحث هذه الفكرة بشكل جاد .

واسمحوا لي بأن أعيد طرح أحد الموضوعات الرئيسية التي وردت في ملاحظاتي السابقة . هناك حاجة ملحة لثورة في العقول ، لأحدث تحول في الأفكار . إن الثورة العقلية أمر أساسي من أجل تلك الشراكة بين المتساوين التي تتحدث عنها المفوضية الأوروبية . لابد من أن تحدد أوروبا أولوياتها . هل يأتي الاقتصاد أولا ؟ إنك تحصد ما بذرته ، وأوروبا يجب أن تقدر التعددية حق قدرها ، لا أن تفهمها فقط .

إن الحكم السيء على الأمور لابد من أن يكون محل إدانة من الكل . الممارسات الوحشية هي كذلك أينما وقعت ، لكن لماذا يتفهم ويقدر كثير من الأوروبيين حقيقة أن الموسيقى الآسيوية لابد من أن تتطور من داخلها ، وألا تكون تقليدا لموسيقى البيتلز وأزنافور وموتسارت ورباعيات الجاز الحديثة؟ ومع ذلك يرفض كثيرون أي حكم آسيوي لا يكون صورة مطابقة من الحكم الأوروبي على أمر من الأمور . لماذا يتفهم كثير من الأوروبيين ويقدرون الفن الآسيوي ويحتفون باختلافه وتنوعه ، ويعتبرون من الطبيعي ألا يكون نسخة مكررة من الفن الأوروبي؟ وفي الوقت نفسه يصر كثيرون منهم على أن الأساليب الآسيوية

فى التجارة والاقتصاد والسياسة والإدارة لا يمكن أن تكون مشروعة إلا إذا كانت صورة طبق الأصل للأساليب الأوروبية . لا يمكن أن يكون هناك أى تحرك نحو «شراكة بين أطراف متساوية» ، حتى تتحقق مساواة فى التواضع ، ويختفى ما يمكن أن نصفه بالغطرسة والصلافة .

كثير من الآسيويين يتأملون الحالة الأوروبية . وأنا واثق من أن كثيرا من القيادات الآسيوية يتصورون ، عندما يشطح بهم الخيال ، أنهم قادرون على حل مشكلة الأعمال الفظيعة التى يقوم بها الصرب فى البوسنة ، ومشكلة الباسك ، وتفاوت الدخول بين الشمال والجنوب الإيطاليين ، ومشكلة المشردين الذين لا يجدون مأوى فى الدول الغنية ، ومشكلة الإدمان ، والعنف بين تلاميذ المدارس ، وتخريب الممتلكات العامة ونظم العلاج السيئة . هناك مجتمعات يوجد بها مواليد غير شرعيين أكثر من الشرعيين . هناك دول يوجد بها أعداد كبيرة ممن هم فى الثلاثينيات أو الأربعينيات من العمر ولم يعملوا يوما واحدا فى حياتهم . هناك أماكن وضع العاطل عن العمل فيها أفضل منه لو أنه وجد عملا . هناك قيادات سياسية فى بعض الأنظمة ، يخشون أن يفعلوا ما يعرفون أنه صواب لسبب أو آخر . هناك بعض الأنظمة الاقتصادية يستطيع فيها أصحاب العمل ، أن يخفضوا نشاطهم وهم مزدهرون ، ولا يستطيعون تقليل عدد العاملين عند مواجهة صعوبات . هناك دول كثيرة حيث يتوقع الناس أن يكسبوا المزيد والمزيد فى مقابل عمل أقل فأقل ، كما أن الشعوب والقادة فى معظم الدول الأوروبية يعيشون فى خوف ، خوف من وسائل الإعلام التى يزعمون بعلو الصوت أنها حرة .

من حق كل واحد أن يكون له خصوصيته ، إلا عندما تقرر وسائل الإعلام أن تخترقها . لقد أصبحت مثل «الهيدرا» التى تفسد كل شىء يصل إليه نفسها . يتنفسون القذارة التى ينشرونها علنا ، ولكنهم فى السر يعبرون عن خوفهم وفزعهم . إنه الوحش الذى اخترعوه .

كثير من القادة الآسيويين فى لحظات الخفة ، دعونى أقول مرة أخرى ، يعتقدون أن لديهم الحل لكل هذه المشكلات . وإذا كانت بعض الدول الأوروبية تريد مساعدتهم أو مشورتهم فى ذلك ، فسوف يكونون على استعداد لتقديمها ، ولكن حتى الآن ، لم يطرأ على ذهن أى قائد آسيوى أن يهدد بفرض عقوبات على أى دولة أوروبية تفشل فى ترتيب بيتها ، ولم يصدر أى برلمان آسيوى -على حد علمى- أى قرار يدعو حكومته لاتخاذ خطوات إذا لم تقم دولة أوروبية ما بإصلاح أوضاعها . ولو هدد أى قائد آسيوى بذلك أو طالب به برلمان آسيوى فسوف يعتبره الغرب مجنونا ، ويعتبر الفكرة برمتها منافية للعقل .

فكروا معى . إذا كان من قبيل الجنون ومن غير المعقول أن يقوم القادة الآسيويون بالتهديد بفرض عقوبات ، إذا لم يكن الأوروبيون على مستوى قيمهم ومبادئهم ، أفلا يكون من الجنون ومن غير المنطقى أيضا أن يهدد الأوروبيون بمعاقبة الدول الآسيوية التى تفضل قيمها ومبادئها وليس القيم والمبادئ الأوروبية؟

والآن تدعو أوروبا إلى شراكة بين أطراف متساوية قادرة على القيام بدور بناء ومتوازن فى العالم ، واسمحوا لى أن أضيف أن هذه الشراكة بين الأطراف المتساوية يجب أن تكون فى خدمة العالم كله ، وليس مصالح أوروبا وآسيا فقط . لابد من أن تكون عنصرا مهما فى النظام العالمى الجديد الذى تحدثت عنه ، النظام الذى يتسم بالرفاهية العالمية المشتركة والحكم الديمقراطى ، بالمزيد من المساواة بين الجميع على مستوى العالم ، وبالإخاء ، والاكتراث بالآخرين ، وبالاحترام المتبادل .

٦- اقْتِصَادُ السُّوقِ فِي الصِّينِ وِجْهَةُ نَظَرِ (الآسْيَانِ) (*)

طلب منى أن أتحدث عن «اقتصاد السوق الاشتراكية فى جمهورية الصين الشعبية : وجهة نظر الآسيان» . أولا : كيف يمكن أن أنتقد الأهداف التنموية فى الصين وتجاربها؟ ثانيا : ما النصيحة التى يمكن أن أقدمها للقيادة الصينية حول المسار الاقتصادى الذى اختارته ، باعتبارى قائدا لاقتصاد ربما يكون هو الأكثر ديناميكية بعد الاقتصاد الصينى؟ كما طلب منى أيضا أن أركز فى حديثى على الدروس المستفادة من تجارب ماليزيا ودول مجموعة الآسيان وعلاقتها بالوضع الحالى فى الصين .

من المؤكد أننى لا أستطيع أن أتحدث نيابة عن الآسيان ، إلا أننى أشعر بقدر معقول من الثقة بأن أفكارى قريبة جدا من الإجماع الغالب ، ليس فقط بين مجموعة الآسيان ، وإنما كذلك بين كل شرق آسيا الممتد من شبه الجزيرة الكورية إلى أقصى الأرخبيل الإندونيسى .

ونحن باعتبارنا آسيويين ، نتفهم تماما ما تحاول الصين أن تفعله ، كما نفهم أسبابها لمحاولة ذلك . نحن نفهم ، بداهة ، كيف ستسير الصين فى العملية الكاملة لتثوير مجتمعها وبنائه على نحو مشرف يحقق الرفاهية الشاملة لشعبها فى القرن الواحد والعشرين ، وربما يرجع ذلك إلى أننا كلنا نحاول أن نحقق الشىء نفسه :

- بأفضل طريقة نعرفها .
- وفى ظل الصعوبات والتعقيدات فى أوضاعنا الراهنة .
- وفى ظل العقبات التى تعترض طريقنا .
- وعلى ضوء الفرص الكبيرة المتاحة لنا .

(*) بمناسبة القمة الصينية- بكين ١١ مايو ١٩٩٤م .

وبالرغم من شعورى بأننى لن أستطيع أن أتكلم نيابة عن الآسيان ، إلا أننى أعتقد أن الكثير مما سأقوله يعبر فى الحقيقة عن وجهة نظر معظم أبناء شرق آسيا . واسمحوا لى بداية ، كذلك ، بأن أقول بكل تواضع إننى لن أوجه النقد لسياسات الصين ولن أقدم أى نصيحة محددة للقيادة الصينية .

لقد تابعت بشكل شخصى وباهتمام كبير الأحداث الكبرى فى الصين وما حولها على مدى الأعوام الستين الماضية من حياتى ، كما قرأت الكثير عن الصين فى الألفيتين الأخيرتين ، إلا أننى بالرغم من ذلك كله ، ومهما شطح بى الخيال ، لا أستطيع أن أدعى أننى خبير بشئون الصين ، لا أستطيع أن أتصور أننى أعرف عن السياسة الصينية أكثر مما تعرفه قيادتها وما لديها من مستشارين .

كما أننى قادم من بلد كان جزء كبير منه خاضعا للحكم الاستعمارى على مدى أكثر من خمسمائة عام . ولفترة طويلة جدا ، كان معظم ما يعرف الآن باسم ماليزيا ، خاضعا لسيطرة نظام فرض علينا أن نستشير القوى الاستعمارية قبل أن نقدم على فعل أى شىء . ووفقا لذلك النظام ، كان لابد من اتباع كل نصيحة سواء طلبناها أو لم نطلبها ، وسوف تفهمون سبب تحفظى بخصوص النصائح التى تأتى من أطراف خارجية ، حتى عندما تطلب منهم ، وربما يكون من الأفضل ألا تُقْحِم على الآخرين ، ما أقحمه آخرون عليك .

فى السبعينيات والثمانينيات تعرضت بلادى للسخرية الشديدة والنقد اللاذع بسبب سياستنا الاقتصادية الجديدة ، تلك السياسة التى كانت تهدف إلى القضاء على الفقر وإعادة بناء مجتمعنا بما يحقق ، ليس فقط التنمية السريعة ، وإنما يضمن لنا دخلا وإعادة هيكلة للملكية وقدرا أكبر من العدالة الاجتماعية ، وكثيرا ما كنا نتعرض للتهديد والنصح بالإقلاع عن ذلك ، كما تعرضنا أيضا لكثير من اللوم من قبل أناس كانوا مشغولين دائما بإعادة توزيع الثروة عنوة أو عن طريق التأميم أو إيقاف النشاط مثلا .

وقمنا بعمليات الإصلاح والضبط والتعديل . قمنا بتغيير ما فشلنا فيه . سرنا فى

طريق طويلة ، أبطأنا قليلا ، وأخيرا بعد أن حققنا الكثير من المستهدف ، قررنا ألا نواصل ذلك ، وأن نضع صيغة معدلة باسم سياسة التنمية القومية ، وكنا حاسمين بالنسبة للدخلاء . كنا عنيدين ومتمردين . رفضنا أن نستمع أو أن نقبل النصح ، وبالطبع كانوا يقولون لنا بأسلوب «ألم نقل لكم؟» إننا اضطررنا لتغيير توجهاتنا ؛ لأننا فشلنا .

وبعد النتائج التى تحققت على مدى عشرين عاما من سياساتنا الاقتصادية الجديدة ، هذه النتائج التى لا يمكن أن ينكرها أحد ، يعترف البعض تماما بأننا أحد النماذج القليلة التى يجب أن يتبعها الآخرون فى إعادة البناء الاجتماعى . والآن ، تُقَدَّمُ النصيحة لكثير من الدول بالتطلع إلى النموذج الماليزى الذى جمع بين التنمية الاقتصادية المستدامة بشكل ديناميكى ، (بمعدل ٧ , ٦٪ سنويا على مدى عقدين) وإعادة توزيع واسع للثروة وتقدم هائل نحو مساواة اجتماعية واقتصادية بين الجماعات العرقية والاجتماعية .

وأستميحكم عذرا فى أن أروى لكم قصة أخرى : المعروف فى تاريخ بلادى أن الدول الغربية هى التى حاربت ضد إعطائنا الحرية والديمقراطية . فى المائتى عام الماضية لم نعرف من الحكم الاستبدادى سوى الحكم البريطانى ، والحكم اليابانى لفترة قصيرة . ومن حسن الحظ أننا منذ استقلالنا قبل ٣٧ عاما ، أصبحنا دولة ديمقراطية ناجحة ، ولو نظرتم حولكم ستلاحظون أن التحول السياسى من الحكم الشمولى المستبد إلى الحكم الديمقراطى المستقل لا يتحقق بسهولة ، بل إنه يكاد أن يكون مستحيلا فى حال وجود تعددية عرقية .

من المؤكد أن ديمقراطيتنا أبعد ما تكون عن الكمال ، ولذلك فإننا قد حددنا التقدم نحو ديمقراطية أكثر ليبرالية ليكون واحدا من أهدافنا التسعة للتحديث ، فى خطتنا الممتدة عبر أجيال ، والتى ندعوها برؤية ٢٠٢٠ ليس هناك قيد حديدى يثقل كاهلنا . على مدى ٣٧ عاما تقريبا منذ الاستقلال لدينا حكومات قوية مستقرة منتخبة باستمرار من الشعب . وبفضل هذه الحكومات القوية كان بإمكاننا أن نركز دائما على فعل ما هو صواب أكثر من التركيز على ما هو شعبى ، وكان لدينا قيادات معدة لذلك سعت دائما لجعل الشعب يشعر

بالرضا ، ولكنها لم تقم أبدا باستغلال العامة . ولحسن الحظ فإن حكوماتنا المركزية التسع المنتخبة ديمقراطيا ،لم تكن مضطرة فى أى وقت للخضوع للاعتبارات السياسية قصيرة المدى على حساب تحقيق الرفاهية طويلة المدى ، ولم يكن لدينا نظام ديمقراطى يضحى بالصالح العام أمام جماعات الضغط القوية . ونستطيع أن نقول - بلا خجل - إن توجهاتنا مجتمعية ؛ فنحن لا نؤمن بأن حقوق الفرد تأتى قبل حقوق المجتمع ؛ ففى الانتخابات تتوجه نسبة كبيرة للتصويت . والأغلبية عندنا ليست صامتة كما هى الحال فى بعض الديمقراطيات الغربية ، ولا توجد لدينا سياسات متصارعة ، وإنما نبض جماعى قوى ، كما أن صحافتنا لا تؤمن بأن وظيفتها مطاردة السياسيين وترويج الأكاذيب وتبنى الموقف العالمى لصناع النجوم . الشعب يريد عددا كافيا من أعضاء المعارضة فى البرلمان لكى تبقى الإدارة دائما فى حالة انتباه ، كما أن الكثير من أحزاب المعارضة قد وصلت إلى السلطة فى كثير من الولايات عن طريق الانتخابات ولكن عددا محدودا هم الذين يريدونهم فى الحكومة المركزية . أما التحالف الحزبى الحاكم فقد كان له دائما قاعدة عريضة تجمع بين الأحزاب السياسية المختلفة وتحقق تمثيلا جغرافيا واسعا .

ولكن العالم الذى يسمح ، بل ويشجع ، بالتطهير العرقى فى البوسنة لا يمل من الإشارة إلى قصور الديمقراطية الماليزية ، وهم غير سعداء لأنهم لا يرون لدينا العنف وعدم الاستقرار كما هو موجود عادة فى الديمقراطيات الوليدة . كان بودهم أن يروا لدينا تغيرا فى السياسات والحكومات مع كل انتخاب ، لكى يكون عدم الاستقرار سببا فى طرد الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية .

وجدير بالذكر أننى مؤمن بأن النجاح الذى حققناه فى بلادنا ما كان ليتحقق دون نظام حكم ديمقراطى ، وأنه ما كان ليتحقق دون هذه الصيغة الخاصة من الديمقراطية . ولو أننا طبقنا شكلا محددا من الديمقراطية منقولا كما هو عن الآخرين ، وربما ناجحا فى مكان آخر ، لكنا قد وجدنا أنفسنا الآن فى مأزق كبير .

وأنا واثق من أننا لو كنا قد طبقنا النظام الديمقراطى ، القائم الآن – على سبيل المثال – فى الولايات المتحدة ، لما كان من الممكن أن ترون رئيس وزراء ماليزيا يقف أمامكم اليوم . كان يمكن أن يكون مشغولا بالتعامل مع أعمال الشغب والمتفجرات فى العاصمة الماليزية ، هذا لو افترضنا أن دولة اسمها ماليزيا كان يمكن أن تظل موجودة .

منذ أن ولدت بلادنا كدولة ديمقراطية مستقلة وهى تسمع الكثير من النصائح عن كيفية إدارة ديمقراطية على النموذج الغربى ، وأحيانا – ويا للسخرية – من خبراء كانوا – قبل أيام – يقولون إننا يجب ألا نحصل على الحرية والديمقراطية ؛ لأننا فى رأيهم لم نكن مهيئين لذلك . الديمقراطية تصبح ملحة فقط عندما يكون من الضرورى التخلى عن المناطق المستعمرة ، وإلا فإن الحكم الاستبدادى القديم يجب أن يستمر .

قلت إننا كنا محظوظين ؛ لأننا ديمقراطيون منذ استقلالنا ، ولأننا نجحنا فى تطوير نظام ديمقراطى له طابع خاص بماليزيا ، ونحن محظوظون كذلك لأننا – على عكس الصين – كان لدينا دائما نظام للسوق على نحو أو آخر . وبالإضافة إلى ذلك فقد بدأنا قبل عشر سنوات عملية إصلاحات فى هذا النظام أسهمت فى تحويلنا من اقتصاد زراعى مصدر للسلع إلى دولة صناعية تنمو بقوة . قبل عشر سنوات فقط ، عندما بدأنا آخر دورة من الإصلاحات كانت السلع المصنعة لا تمثل سوى ٢٥٪ من إجمالى صادراتنا ، وفى العام الماضى كانت تمثل ٧١٪ من حجم تصديرى زاد بقدر كبير ، واليوم نحتل المرتبة التاسعة عشرة بين أكبر الدول التجارية فى العالم .

والآن نتلقى عبارات الاستحسان – على مضض – بسبب سياستنا الإصلاحية وتطبيقاتها على مدى العقد الماضى ، ومازالت النصائح تتدفق علينا ومعظمها مجانية . ولحسن الحظ أنه من خلال خليط من حسن الحظ وحسن التقدير – الأول أكثر من الثانى – يبدو أننا قد اخترنا النصيحة الصحيحة .

ويظل من الحكمة أن نبقى منفتحى العقول ، شغوفين بالتعلم من تجربة الآخرين ، وأن

نطلب النصيحة من الخارج ، لكن أى قدر من الذكاء والإخلاص يمكن أن يبطل القانون الصارم ، وهو أنك لكى تنجح فى سياستك وتطبيقك ، فلابد من أن تكون ملائمة لظروفك المحددة التى تعمل فيها ، وليكن الله فى عون الصين لو حاولت أن تتبنى سياسات ربما تكون قد حققت معجزات فى الخارج ، ولكنها يمكن أن تكون كارثة عليها . ومن المؤكد أن من واجب القادة والمفكرين الصينيين أن يختاروا من بين أساليب الدول الأخرى ما يلائم ظروف الصين . إن أفضل ما يمكن أن يفعله الآخرون هو أن يكونوا منفتحين صرحاء مع الصينيين عن تجاربهم سواء أكانت جيدة أم سيئة ، هذا إذا كانوا يريدون .

إلا أننى أشك فى أن الصين سوف تسمح لهم بذلك ؛ فنحن نرى بالفعل كيف يُدْفع الصينيون ويجبرون على تقبل أنظمة وقيم وضعت فى أماكن أخرى لصالح شعوب أخرى ، وسوف يكون ذلك أمرا مؤسفا ؛ لأن العالم ليس فى حاجة إلى صين معزولة تشعر بالمرارة .

واسمحوا لى بأن انتقل الآن إلى الأمر الثالث الذى طلب منى أن أتحدث بشأنه . سبق أن قلت إنه بالرغم من أننى لا أتكلم نيابة عن «الآسيان» ، إلا أن أفكارى ربما تكون معبرة عن شرق آسيا التى يعتبر اقتصاد ثمانى منها معبرا عن المعجزة الشرق آسيوية ، وأقصد اليابان والصين وجمهورية كوريا وتايوان وهونج كونج وتايلاند وماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا ، وسبب ذلك واضح وطبيعى . وبالرغم من الفروق المائزة بيننا ، إلا أننا نحن الثمانية نشترك فى الرؤى الرئيسية ، إذ أننا نمثل بالفعل نموذجا واحدا للنمو الاقتصادى .

إن مصطلح «اشتراكى» يعنى أشياء مختلفة لشعوب مختلفة . وأيا كانت التسمية ، فلا شك فى أن «اقتصاد السوق الاشتراكية» يرفض «رأسمالية دعه يعمل» التى تعتبر الحكومة عنصرا دخيلا ، ومع الاستثناء الممكن - والوحيد - وهو هونج كونج فإننا نحن الثمانية نرفض رأسمالية «دعه يعمل» ؛ فقد طبقنا كلنا التخطيط الاشتراكى المركزى وسيطرة الدولة بدرجة أو أخرى ، وقد جرب البعض بالفعل نظام المؤسسات التابعة للدولة كوسيلة لدخول مجالات تجارية معينة ربما تنطوى على مخاطرة أو تتطلب فترات طويلة . ويبدو أننا

كلنا متفقون على أن الحكومات ليست ماهرة فى الأعمال التجارية ؛ فالمسئولون الحكوميون ليس لديهم الحد الأدنى من الاهتمامات مثل أولئك فى القطاع الخاص . وأنا من أشد المؤمنين بأن الحكومات لا شأن لها بالتجارة ، وهى لها دور فقط فى تنظيم الأمور ومنع التجاوزات ؛ لأن القطاع الخاص إذا ترك وشأنه فإنه قد يؤدى إلى ظهور مجموعة من النهابين الذين يكبرون ويكبرون ليبتلعوا منافسيهم ويشكلوا الاحتكارات والتكتلات التجارية . واجب الحكومة فقط هو أن تكبح جماحهم وتوقفهم عند حدودهم عند الضرورة .

إلا أن نجاح اقتصاد السوق الحرة قد لا يكون مضمونا حتى مع ضبطه وتنظيمه ، والمؤكد أنه لن ينجح دون وجود العناصر الضرورية لذلك ؛ فالدولة التى لم تعرف سوى الاقتصاد المركزى على مدى ثلاثة أرباع القرن ، لن يكون فيها رجال الأعمال أو رأس المال الخاص أو الخبرة الإدارية أو الإطار القانونى أو السوق ، والتى لا يمكن أن يعمل نظام السوق الحرة دونها . لن يكون التحول من الاقتصاد المركزى إلى اقتصاد السوق عملية انتحارية ، إلا أن المؤكد أن ذلك يتطلب بعض الوقت والتدعيم . والصين محقة فى عدم تحولها الشامل والمفاجئ ، وهى محقة كذلك فى عدم القيام بتغيير سياسى جذرى متزامن .

إن وضعا فوضويا لن يساعد على تنمية وازدهار سوق حرة ، والمؤكد أنه لن يساعد فى عملية التحول من الاقتصاد المركزى إلى اقتصاد السوق . الصين فى حاجة إلى الحكومة القوية الموجودة لديها . قد تكون مستبدة ، إلا أنها أفضل من الفوضى . والأنشطة التجارية تحتاج إلى النظام وإلى مستقبل يمكن استشرافه ؛ لأن أعمالا قليلة فقط هى التى تحقق النجاح والربح السريع . وكلما كانت الأعمال التجارية ضخمة ، كانت هناك حاجة لفترة أطول ، وحاجة أكبر لمستقبل يمكن التنبؤ به . الحكومة الضعيفة التى تعتمد على جمهور متقلب وتخضع لمطالب المتطرفين من اليمين واليسار لا يمكن أن تكون مستقرة ، وبالتأكيد لن تكون قادرة على تأمين مستقبل يمكن استشرافه .

وليس الأمر مثل الحصول على وجبة مجانية ، والحكومات وبالأحرى الحكومات

الجيدة لا يمكن الحصول عليها مجانا ، هناك ثمن لذلك ، لابد من تضحيات قبل أن يكون لديك حكومة جيدة . وبالنسبة لمواطنى هذه الدولة العظيمة البالغ عددهم ٢ , ١ بليون نسمة ، يصبح تقديم الحرية الفردية على مصلحة الأغلبية ضربا من الرفاهية لا تقدر عليه الآن ، وسيأتى اليوم الذى تصبح فيه حرية الفرد فى إلحاق الاضطراب والشقاق برفاهية الأغلبية من ضمن القيم الديمقراطية فى الصين ، إلا أن مصلحة الأغلبية تتطلب مجتمعا منضبطا الآن .

إن الديمقراطية هى أعظم الأفكار التى صنعها الإنسان ، وشأن كل الأفكار الكبرى فإنها لم تولد كاملة ؛ فمن ذا الذى يمكن أن يعتبر قيام ١٠٪ من السكان بحكم دولة عملا ديمقراطيا؟ لكن تلك كانت الديمقراطية فى الدولة – المدنية الإغريقية أول من عرف الحكومة الديمقراطية ، وفى نظرهم لم يكن للمرأة أو للعبيد أية حقوق . لقد استغرق الأمر قرونا لتحسين هذا المفهوم ، واليوم تتخذ الديمقراطية أشكالا عدة ، حتى إن التغيرات والتطبيقات تختلف بين الديمقراطيين الليبراليين فى الغرب . البعض يعتبر حمل السلاح حقا أساسيا ، والبعض يعتبر الكذب حقا مطلقا ، ولدى آخرين درجات من القيود على السلوك الفردى العام ، بينما ما زال هناك آخرون مترددون فى الاعتراف القانونى بالزواج وتكوين الأسر بين الشواذ ، والأمر الذى يتفقون عليه هو أن شيئًا يفعلونه أو لا يفعلونه يعتبر ديمقراطيا ، وأن أى شخص خارج دائرتهم ليس ديمقراطيا .

أما أسوأ ما فى الأمر فهو افتراض أن الدول الديمقراطية الغربية يمكنها أن تقدم للآخرين مبادئها بوسائل غير ديمقراطية . إنهم يعترضون على انتشار الأفكار الأخرى عن طريق التخريب واستخدام القوة ، ومع ذلك لا يترددون فى استخدام تلك الوسائل نفسها لنشر أفكارهم . فرض العقوبات ، لى الأذرع بشتى الوسائل ، الحملات المستمرة فى وسائل الإعلام ، كلها أسلحة لا تتوانى الدول الغربية عن استخدامها . هذه الدعوة المستمرة بإلحاح لاعتناق الديمقراطية ليست سوى ستارا للتغطية على الهدف المنشود ، وهو القضاء على

المنافسة قبل أن تبدأ .

كل ذلك يجعل حكم وتطوير الدول النامية مهمة أكثر صعوبة ، وتصبح هذه الصعوبة أكثر سوءا ؛ لأن كل واحد يريد أن يطبق نظام حكم ديمقراطى ويقبل نظام السوق الحرة . لا أحد حقيقة يريد حكما مستبدا ، ولكن الفوضى الديمقراطية والفقر اللذين ينجمان عن عجز نظام السوق الحرة كفيلان بخلق الظروف المواتية للانتهازيين الطموحين للاستيلاء على السلطة والحكم بالقوة .

إننا فى شرق آسيا نؤمن بالديمقراطية ونتوق لممارستها ، إلا أننا نؤمن كذلك بحكومات قوية مستقرة لا يمكن الضغط عليها بسهولة . الديمقراطيات الليبرالية الغربية فشلت فى أن تأتى بحكومات قوية مستقرة . بعض الدول تشهد تغيرا حكوميا سنويا ، ولفترات طويلة يبدو الأمر وكأنه لا توجد حكومة بالمرة ، وعندما توجد تبدو الحكومة أكثر حرصا على المحافظة على نفسها أكثر مما هى على الحكم الجيد . والحكومات ذات الشعبية المفرطة ليس لديها مبادئ أو سياسات أو برامج ، كل ما تفعله هو أنها تحاول أن ترضى الجميع ، وهذا أمر قاتل ؛ فمن المستحيل أن تكون هناك حكومة قادرة على إرضاء الجميع بلا استثناء .

من ناحية أخرى فإن دول شرق آسيا فى حاجة إلى الاستقرار والقدرة على الاستشراف لكى تلحق بالتقدم الموجود فى الغرب ؛ فالدول التى تتغير فيها الحكومات باستمرار لا يمكن أن يكون بها سياسات مستقرة بالنسبة للمستثمرين . لا يمكن أن يكون لدينا حكومة تقوم بالتأميم لتأتى بعدها حكومة أخرى فتقوم بالخصخصة ، أو حكومة تقدم حوافز لكى تأتى أخرى لتسحبها .

المشكلة هى أن الديمقراطية نظام غير مستقر بطبيعته ، وهذه ميزة فى حد ذاتها ، والخوف من إسقاطها هو الذى يدفع الحكومات الديمقراطية لكى تبذل قصارى جهدها من أجل الشعب ، إلا أن الشعوب أيضا متقلبة وسريعة النسيان . وبالرغم من وجود حكومات

جيدة أحيانا ، إلا أنه لا يوجد ضمان بأن الشعب لن يرفضها فى عملية الانتخاب التالية . تغيير الحكومات أمر مدمر ، حتى تغيير القيادات غالبا ما يكون مدمرا . وقد استطاعت الاقتصادات الناجحة فى شرق آسيا إلى حد ما أن تعطى الشعب حقوقا ديمقراطية دون الانتقاص من فعالية الحكومات ، ومن الأمور العادية أن يعود الحزب نفسه مرة بعد أخرى بأغلبية كبيرة ، إلا أن الاقتصادات المنافسة فى الغرب ليست سعيدة بذلك ، يريدون أن تكون ديمقراطيات شرق آسيا ضعيفة وغير مستقرة مثلما هى لديهم وربما أسوأ . قد لا تكون هناك مؤامرة كبرى من الغرب للنيل من كل اقتصادات شرق آسيا ، إلا أن المؤامرة ليست ضرورية يكفى أن يرى الجميع الخطر الذى يتهددهم لكى يسلكوا السلوك نفسه .

لقد تم تخليهم الآن عن محاولاتهم القديمة لإخفاء نواياهم بالحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان . . إلخ . الآن يعرضون صراحة ضرورة التخلص من قدرة اقتصادات شرق آسيا التنافسية لكى تخلو الساحة لهم ، ويعتبر الاقتراح بحد أدنى للأجور مثالا صارخا على ذلك ؛ فهم يعلمون تماما أن تلك هى الميزة النسبية الوحيدة للدول النامية ، ويعلمون أن كل المزايا النسبية الأخرى مثل التكنولوچيا ورأس المال والأسواق المحلية المزدهرة ، والإطار القانونى ، وشبكة الإدارة والتسويق . . . كلها فى يد الدول المتقدمة .

والواقع أنهم أكدوا بالفعل أن التكنولوچيا تعتبر ملكية فكرية ، وأنه لا يمكن استخدامها أو نقلها بواسطة الدول النامية دون تكلفة إضافية على هيئة حقوق يحصلون عليها . ويعلمون أنهم إذا جردوا الدول النامية من الميزة التنافسية الوحيدة التى يتمتعون بها ، فإنهم لن يكونوا قادرين على المنافسة . ولذلك ضغطوا من أجل تلك الفقرة التى يدعونها بالفقرة الاجتماعية ضمن القرار الأخير من اتفاقية الجات ، والذى يعلن صراحة أن الأجور المنخفضة تعطى ميزة للدول النامية .

وحيث إنه من الواضح أن الاهتمام برفاهية العمال وراءه دافع أنانى ؛ فمن المحتمل - وبنفس الدرجة - أن التلويح بالعقوبات بخصوص قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية

وحماية البيئة ، ووراءه أيضا دافع المصالح الأنانية ، أو الرغبة فى وضع أكبر قدر من العراقيل فى طريق من يحاول اللحاق بالغرب أو منافسته . لقد ارتكبوا خطأ مع اليابان ، ولن يكرروا الخطأ .

لقد قلت إننى لا أزعم أننى أتحدث نيابة عن مجموعة دول الآسيان ، إلا أن الكثير مما أقوله عن التفكير المشترك لأبناء جنوب شرق آسيا وأبناء شرق آسيا ، وذلك لأننا كلنا فى مركب واحد . وقلت إن الصين كانت على حق عندما تمسكت بسياستها الاشتراكية الخاصة ، وهى تتبنى صيغة جديدة من اقتصاد السوق ، وهى على صواب لأنها استطاعت أن تتجنب تلك الفوضى الاقتصادية والسياسية التى عانى منها الاتحاد السوفيتى ، وهى على حق لأنها تبدو أكثر نجاحا من الناحية الاقتصادية ؛ فهى تنمو وتنمو بشكل سريع .

عندما تقوم دولة تعدادها ١,٢ بليون نسمة بعمل أى شىء لابد من أن يكون لذلك صداه العالمى ، وجنوب شرق آسيا قريب جدا من الصين ، ومن البديهى أنه سوف يشعر بذلك أكثر من أى مكان آخر فى العالم . لقد كنا فى جنوب شرق آسيا نشعر دائما بتأثير الصين ، ولدينا كلنا - بلا استثناء - أقليات صينية ، بعضها شديد الأهمية ، بل إن هناك الآن ولاية صينية بيننا الآن . نحن نفهم الصينيين كما نفهم الصين .

عندما تكون دولة ما فقيرة ؛ فإنها لا تستطيع أن تنفق كثيرا على القوات المسلحة . وعندما تصبح دولة ما غنية ، حتى وإن أنفقت النسبة نفسها على الجوانب العسكرية ، فإن الإجمالى سيكون كبيرا . لقد أجبرت اليابان على ألا تنفق أكثر من ١٪ من إجمالى ناتجها القومى على القوات المسلحة . فى عام ١٩٤٥ كان ذلك يعتبر مبلغا صغيرا جدا ، واليوم فإن ١٪ من إجمالى الناتج القومى اليابانى قد يفوق الموازنة العسكرية لمعظم الدول الغربية .

ولكن الصين ، تاريخيا ، لم يكن التوسع وضم أراضى الآخرين من سياستها ، ربما يكون بعض جيرانها قد خسروا بعض المناطق المتنازع عليها ، لكن الغزو والاحتلال لم يكن ملمحا فى تاريخ الصين ، وهذا مختلف بالطبع عن السجل الأوروبى .

وتشغل مسألة النزعة العدوانية الصينية كثيرا من التفكير الغربى ، وذلك لأن الهيمنة أو احتلال الأراضى بالقوة أو سلما كان هو أسلوب الغرب للحفاظ على نفسه وعلى الثرة على مر التاريخ ، والآن من الطبيعى ، أن يتصوروا أن الطموحات نفسها موجودة لدى الصين .

وإذا كان جنوب شرق آسيا يأمن جانب اليابان ؛ فينبغى ألا يكون قلقا بشأن الصين . إن كان لابد من القلق ، فلابد من أن يكون قلقنا من الجانبين . لا خوف من وجود قوة غربية ، وخاصة بعد هاييتى والصومال والبوسنة ورواندا . يكفى قتل جندى واحد ، حتى يتم سحب القوة كلها .

من ناحية أخرى ، فإن الصين عندما تزدهر ، ستكون هى محرك النمو بالنسبة لشرق آسيا أولا - بما فى ذلك جنوب شرق آسيا -ثم للعالم بعد ذلك . ولو أصبح الـ ٢ , ١ بليون صينى فى نصف ثراء الأمريكيين ، فإن حجم السوق سيكون هائلا .

وبالرغم من أنه من المتوقع أن تقوم الصين بالتصدير للعالم ، إلا أنه سيكون عليها أن تشترى الكثير من بقية دول العالم ، . وستجد دول جنوب شرق آسيا أسواقا ضخمة على أبوابها لزيت الطعام والغاز ومنتجات البترول ، حتى السلع المصنعة .

ومن جانب آخر ، فإن الصين لن تظل منافسة إلى الأبد ، تكلفة الإنتاج سترتفع وتقل قدرتها على التصدير ، وستواصل دول جنوب شرق آسيا الإفادة .

إن دول جنوب شرق آسيا يجب ألا تخشى من صين غنية وقوية ، بل إن عليها أن ترحب بذلك ؛ فسوف يتشاركون الثروة عن طريق التجارة والمبادلات الاقتصادية .

لقد وجد الصينيون إجابة لمطالبهم السياسية والاقتصادية فى «اقتصاد السوق الاشتراكية» والحقيقة أن نشر الثروة بالتساوى فى ظل اقتصاد السوق ، أكثر صعوبة من نشر الفقر بالتساوى فى ظل الاقتصاد المركزى ، ستكون هناك مشكلات سياسية كثيرة ، ليس

أقلها المطالبة بمشاركة جماهيرية أوسع فى العملية السياسية ، وسيكون على الحكومة أن ترضخ ، ولكنها ستقاوم وهى تتراجع ، ربما تحدث اضطرابات كبرى وتراق الدماء ، إلا أن الصينيين قادرون على التعامل مع هذه الأوضاع أفضل من الروس واليوغوسلاف .

إن أبناء شرق وجنوب شرق آسيا يمكن - بقدر معقول - أن يتوقعوا هذا السيناريو ، قبل ذلك الذى يتصوره المراقبون الأوروبيون والأمريكيون . بتحديث الصين ونموها الاقتصادى تكون عجلة التقدم قد أكملت دورة كاملة ، وتكون آسيا قد استعادت مكانها فى الحضارة العالمية على الأقل . قد لا يحب الأوروبيون ذلك ، ولكن ليس هناك سبب يجعل الآسيويين يساعدونهم لكى يسدوا الطريق أمام الصين ، ويعوقوا مسيرة آسيا لكى تحتل مكانها الذى تستحقه تحت الشمس .

٧- قضايا البوسنة والهرسك (*)

الأمر الذى يشغلنا جميعا جد خطير ؛ فالوضع فى البوسنة والهرسك حرج للغاية والمأساة الإنسانية فادحة ومستمرة ، ومن المتوقع أن يضيف الشتاء القارص المزيد من الوفيات ؛ لأن النا س محرومون من الضروريات التى تجعلهم يبقون على قيد الحياة .

وإنه لمن واجبكم باعتباركم برلمانيين ، أن تناشدوا حكوماتكم لكى تسهم فى تغيير الوضع فى هذا البلد البائس ، وأن توفر الحماية لشعب البوسنة والهرسك الباسل . واسمحوا لى أن أعيد عليكم باختصار ما أصاب البوسنة والهرسك ، والذى بدأ مع قيام الصرب لأول مرة بقصف سراييفو بالقنابل فى شهر مايو ١٩٩٢ ، وكان ذلك هو الشهر نفسه الذى قبلت فيه الأمم المتحدة عضوية جمهورية البوسنة والهرسك الجديدة . كان المغزى واضحا ؛ إذ إنه كان بمثابة رسالة من الصرب بأنهم لا يأبهون بالرأى العالم العالمى أو مبادئ السلوك الإنسانى . والكل يعلم أن ذلك كان جزءا من مخطط كبير لـ«سلوبودان ميلوسيفتش» لإقامة «صربيا العظمى» . وعندما استقلت البوسنة والهرسك ، قام بتسليم ترسانة الجيش الصربى فى ذلك البلد لجنود الصرب البوسنيين المقيمين فى البوسنة والهرسك وللمدنيين الصرب ، ولم يعط أى أسلحة للعسكريين البوسنيين فى الجيش اليوغوسلافى ، الذين لم يؤيدوا طموحاته وأحلامه بـ«صربيا العظمى» ، وبذلك استطاع ميلوسيفتش أن يضمن نجاح العدوان الصربى على البوسنة والهرسك . أما قرار الأمم المتحدة بحظر السلاح على المقاتلين فى يوغوسلافيا ، فلا يؤدى سوى إلى إضعاف حكومة البوسنة والهرسك أكثر مما هى ، وتمكين صرب كاراديتش من ذبح مسلمى البوسنة .

(*) بمناسبة المؤتمر الدولى للبرلمانيين عن قضايا البوسنة والهرسك - كوالالمبور - ماليزيا - ٢٢ فبراير ١٩٩٤م .

ليس من الصواب أن نفترض أن حمام الدم فى البوسنة والهرسك حربا أهلية بين المسلمين وبقية السكان . وبالرغم من أن معظم المدافعين عن سراييفو مسلمين من الذين يسمون أنفسهم بوسنيين ، إلا أن بينهم عدداً كبيراً من الصرب والكروات ، هذا المزيج موجود كذلك فى الحكومة ؛ حيث إنهم جميعا بوسنيون وهرسك .

لقد ناشدت حكومة البوسنة ، يائسة- الذين يتبجحون بالدفاع عن حقوق الإنسان فى العالم . كان أبناء البوسنة يقتلون ، والبوسنة والهرسك على وشك التمزق ، وبالرغم من ذلك لم يتخذ الاتحاد الأوروبى أو الأمم المتحدة أى إجراء حاسم . صحيح أنه كانت هناك بعض المساعدات الإنسانية ، لكن الحصول على إذن من الصرب المعتدين كان شرطا لذلك ، كما هو متوقع لم يكن الصرب متعاونين على الإطلاق ؛ فقوات الأمم المتحدة التى تحمى قوافل المعونة الغذائية لا يمكن أن تؤذى مشاعر الصرب تحت أى ظروف ، أى أن البوسنيين كانوا تحت رحمة الصرب المعتدين عليهم بموافقة الأمم المتحدة .

وفى الوقت نفسه ، بدأ تنفيذ خطة محكمة وناجحة لشق صفوف الشعب فى هذه الدولة الوليدة ، ونتج عن ذلك أن تخلى الكروات فى البوسنة عن هويتهم البوسنية ، ونبذوا تحالفهم التقليدى مع المسلمين . هكذا تكون البوسنة والهرسك ضحية لمخططات شريرة من قبل أناس وقوى معينة تشعر بالسعادة لظهور دول مثل «سلوفينيا» و«كرواتيا» ، ولكنها لا تفعل شيئا للبوسنة ، بالرغم من أن البوسنة والهرسك لهما نفس الحق فى أن يكون لهما دولة مثل الآخرين ، ويبدو أن هذا النمط من المعايير المزدوجة هو ما يريده النظام العالمى الجديد .

لقد أعلن مؤتمر لندن أنه لن يقر أية ميزة أو مكسب يتم الحصول عليها بالقوة أو سياسة الأمر الواقع ، وبالرغم من ذلك قام كل من «ڤانس» و«أوين» بإعداد اتفاقية تعتمد على وقائع وحقائق تسبغ شرعية على الاحتلال بالقوة وعمليات التطهير العرقى وتقسيم البوسنة والهرسك وفقا لخطوط عرقية . وفى جنيف رأوا من الملائم أن يساووا بين قادة الحكومة البوسنية الشرعية المعترف بها دوليا ، والمتمردين من الصرب والكروات ، وهكذا تم

الاعتراف بشرعية المغتصبين . أما عملية جنيف التى يترأسها الآن كل من أوين وستولتنبيرج ، فهى حادبة على إجبار البوسنيين على قبول الاحتلال الصربى كأساس للتسوية ، كما تهدد بعض الدول المشاركة فى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بسحب الحماية الضئيلة التى تقدمها للبوسنيين ، ما لم يوافقوا على مشروع أوين الذى يقضى بتسليم بعض المناطق للصرب . وها هو التاريخ يعيد نفسه . ما زالت روح تشمبرلين ترفرف ، والنتيجة هولوكوست آخر .

المذابح وأعمال التدمير مستمرة فى البوسنة دون هواده . وسراييفو تحت الحصار إلى اليوم ، مطوقة بالمدافع الصربية القادرة على إطلاق ٨٠٠ دورة من القنابل يوميا . وللمرة الخامسة ، تهدد الدول الغربية بالقيام بغارات جوية على الصرب إذا لم يفكوا حصارهم عن سراييفو ، وللمرة الخامسة لا يعبأ الصرب بما يسمى القوى العظمى ، ولم تحدث أى ضربة جوية .

العدوان والاحتلال وإعادة رسم الحدود الإقليمية بالقوة أمور ليست مقبولة فى هذا العصر ، ولكن عندما يكون العدوان مصحوبا بممارسة عمليات التطهير العرقى فلن يكون غير مقبول فقط ، بل إنه أمر مستهجن وفقا لأى معيار للسلوك الدولى ، ثم يكمل الصرب ذلك كله باغتصاب وقتل الفتيات والنساء والأطفال . العالم الذى يدعى المدنية يشعر بالرعب ، ولكنه ليس مستعدا لردع الصرب ، ومع ذلك فهو على أهبة الاستعداد لمعاقبة أى دولة نامية صغيرة تنتهك أقل حقوق الإنسان .

ويعرف الصرب تماما أن نباح أولئك المدافعين عن حقوق الإنسان أسوأ من قيامهم بالعرض ، ولذلك فهم مستمرون فى عمليات الاغتصاب والقتل ، ومطمئنون تماما إلى أنهم لن يتعرضوا للعقاب ، بل ربما كوفئوا عليه . كلنا يعرف نفاق الدول بالنسبة للعلاقات الخارجية ، بيد أن موقف الدول القوية بالنسبة للبوسنة ، لابد من أن يكون مثالا للنفاق فى أسوأ درجاته .

واليوم يواجه البوسنيون خيارا بأن يقبلوا البقايا المتناثرة من البوسنة والهرسك ، أو أن يتعرضوا لمخاطر محوهم من على خريطة العالم ، وهم محقون فى رفضهم للأمرين ، محقون فى مواصلة القتال من أجل بلادهم . الثمن الذى يدفعونه كبير ، القتل حقيقى والموتى يتساقطون . الناس يتعرضون للمجاعة والاغتصاب والتعذيب . وإذا لم يضع العالم المتحضر حدا لما يحدث فى البوسنة والهرسك ، فلن تعرف الدول الضعيفة الحرية أبدا . القوة ستكون دائما على حق ؛ فهل هذه هى رسالة البوسنة؟ أين أبطال الحرية وحقوق الإنسان والعدل؟ أين ذهبوا؟

إنه لأمر غير أخلاقى منا جميعا أن نختبئ خلف ضلال أن قضية البوسنة والهرسك قضية حرب أهلية ، هكذا بكل بساطة ! إنها ليست كذلك ؛ فهى ليست أقل من حرب استعمارية يشنها الصرب ، ويحرص عليها آخرون لديهم أجندتهم السرية .

الأمريكيون يلومون كلا من البريطانيين والفرنسيين لمنعهم استخدام ضرباتهم الجوية ضد الصرب . وبالرغم من ذلك فقد علمت من مصادر بريطانية وفرنسية رفيعة المستوى أن الولايات المتحدة هى التى كانت تعارض استخدام القوة العسكرية ضد الصرب ، وبصراحة ، لا أعرف من أصدق؟ وأعتقد أنه لا الأمريكيين ولا الأوربيين مهتمون بفعل أى شىء ؛ فهم لا يخاطرون بحياة أبنائهم فى سبيل شىء ليس له أهمية بالنسبة لرفاهيتهم .

وإذا كان الأمر كذلك ، فمن الواجب عليهم أن يتركوا البوسنيين يدافعون عن أنفسهم ؛ فهذا حق أى دولة وأى شعب ، حق الدفاع عن النفس ، ولكنهم بكل نشاط وإيجابية يمنعون البوسنيين من الحصول على الوسائل التى تمكنهم من الدفاع عن أنفسهم . ولو أن الدول الغربية قد قامت بتقييد البوسنيين لكى يتمكن الصرب من الإجهاز عليهم ، لما كان ذلك أسوأ مما فعلوا ! إن ما فعلوه ليس أقل من التحريض على الشر والعدوان ، وبالرغم من ذلك كله يزعمون أنهم يساعدون البوسنيين .

ليس هناك دعم جماعى للموقف الرسمى للاتحاد الأوروبى بشأن قضية البوسنة

والهرسك . هناك استياء من عدم تشاور «أوين» مع الاتحاد الأوروبى الذى عينه والذى يفترض أنه يمثله . هناك عدم رضا عن الطريقة التى يتناول بها أوين ما يسمى بعملية السلام .

واضح حتى الآن أن أحدا لا يوافق على ما يقوم به الصرب . لقد دان الجميع عدوانهم ، بمن فى ذلك الڤاتيكان والكنيسة الأنجليكية وشتى المنظمات غير الحكومية ، حتى وسائل الإعلام الغربية والقيادات العسكرية الغربية لقوات الحماية التابعة للأمم المتحدة . وكثيرا ما كان يستقيل قادة تلك القوات ؛ لأن بطرس غالى ومجلس الأمن لم يسمحا لهم باتخاذ إجراء فعال لإيقاف أعمال الصرب الوحشية ، لكن الحكومات الغربية ظلت على عدم اكتراثها ، رافضة أن ترى أى خطأ فى تجاهلها الفظ للانتهاكات المتعددة لكل حق من حقوق الإنسان التى يقوم بها الصرب فى البوسنة والهرسك .

إن من واجبكم باعتباركم برلمانيين هو أن تساعدوا فى إفاقة شعوبكم وحكوماتكم من الغيبوبة التى فرضوها على أنفسهم والحكومات ، خاصة يجب ألا نتركها تعتقد أنها تستطيع الإفلات بنفاقها وتبقى فى السلطة ، لابد من أن تبذلوا قصارى جهدكم لإجبار من يتولون الحكم على القيام بشىء ما .

وأعتقد أن هناك شيئين يمكن أن تقوما بهما . الأول هو ممارسة ضغط على مجلس الأمن لتطبيق كافة القرارات الصادرة عنه . فعلى سبيل المثال ، بالرغم من الإعاقة المنظمة والواسعة لتوصيل المعونات الإنسانية ، لم يكن هناك أى محاولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٧٧٠ الذى يقضى باستخدام كافة الوسائل الممكنة ، كذلك فإن قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٦ حدد «أماكن آمنة» ، إلا أن أعمال الصرب العسكرية الوحشية حولت هذه الأماكن الآمنة إلى مناطق تحت الحصار .

والآن يجب أن يطلب مجلس الأمن ، وكذلك يجب أن يتأهب لدعم مطلبه باستخدام القوة العسكرية ، إذا لزم الأمر ، ليس من قبيل التهديد ، بل استخدامها بالفعل ،

وذلك لاجبار المعتدين على قبول بعض المطالب الحيوية التى من بينها :

- ضرورة فك الحصار المضروب حول سراييفو ، بإسكات أو إزاحة مدافع الصرب الموجودة حول المدينة .
- إجبار جميع الأرطاف المعنية ، وبالقوة إذا لزم الأمر على السماح بمرور المساعدات الإنسانية .
- ضرورة فتح مطار «توزلا» لتسهيل أحول الغذاء والدواء وغيرها من المواد الضرورية للمدن الرئيسية المجاورة له .

هذه الإجراءات ضرورية لانقاذ حياة الأبرياء فى الشتاء القارص ، إلا أننا يجب أن نكون واضحين بشأن شىء واحد : أى قدر من العمل الإنسانى لن يضع نهاية لمأساة البوسنة . المطلوب عمل أو أجراء سياسى ودبلوماسى ، مدعوم باستخدام القوة عند الضرورة . أما الشىء الثانى الذى يجب عليكم عمله هو مجلس الأمن لكى يتابع عملية چنيف ، وما دام هناك اتفاق عام على أن محادثات چنيف لا يمكن أن تستمر كما كان فى السابق ؛ فيجب المبادرة بعقد مؤتمر دولى جديد بشأن البوسنة والهرسك ، وربما يكون المؤتمر الدولى السابق الناجح بشأن كمبوديا نموذجا يحتذى ؛ فقد شاركت فيه دول أخرى إلى جانب الأطراف المعنية ، وساعدت على أن يكون له ثقل دبلوماسى .

ولا أهمية لعقد دورة ثانية أو ثالثة من مؤتمر لندن إلا إذا تم تنفيذ ما اتفق عليه من مبادئ فى المؤتمر الأول . وإذا كنا لا نستطيع أن نتكلم نيابة عن قادة البوسنة ، إلا أننا يمكن أن نطالب بمنحهم فرصة لإنقاذ شعبهم وبلدهم ودوراً عادلا فى المفاوضات . إن ماليزيا تشعر بالقلق الشديد ، وليس لأن البوسنة والهرسك لهما صلة بالإسلام والمسلمين . إننا نشعر بالقلق الشديد عندما يكون هناك ظلم واضطهاد فى أى مكان . لقد كانت ماليزيا تشعر بالحماس نفسه تجاه جنوب أفريقيا وكمبوديا والمجتمعات غير الإسلامية الأخرى التى تواجه مشكلات مشابهة .

لقد فشل الصرب والكروات فى تدمير جوهر روح الصرب والكروات ، وبعد عامين تقريبا من الاعتداءات المتواصلة ، وبعد فترة طويلة من قيام الخبراء الغربيين بمحاولة إخفائها ، مازالت جمهورية البوسنة والهرسك موجودة . لا نستطيع أن ننسى البوسنة والهرسك ، وينبغى ألا ننساها . وإذا نحن قبلنا العدوان والعنف من جيراننا الأقوياء واعتبارناها أمورا مشروعة ، فسوف يعانى الضعفاء منا من المصير نفسه .

لقد كانت البوسنة والهرسك دائما مزيجا ثقافيا ؛ حيث يعيش الناس فى سلام وأمان ، ومن حقها التاريخى أن تكون موجودة مثل جيرانها .

إن المبدأ الأساسى الخاص بحق الدول فى الوجود . لابد من أن يظل مقدسا مصانا ، وهذا يشمل الدول الصغيرة متعددة الأجناس ومتعددة الأديان مثل البوسنة والهرسك .

ولو أننا سمحنا بسيادة قانون الغاب ، لو سمحنا للقوى بأن يقرر مصير الضعيف ، لو سمحنا بمحو البوسنة والهرسك من الوجود ؛ فلن يكون هناك أمان لأى منا .

أناشدكم أيها البرلمانيون بأن تطلبوا من حكوماتكم أن :

- تضع قضية البوسنة والهرسك على الأجندة الدولية لبلادكم .

- تستخدم الثقل السياسى لبلادكم فى الدعوة لبدء المحادثات الجادة مجددا ، والتى تستهدف تسوية عادلة ودائمة .

- تؤكد حقكم كأعضاء فى الأمم المتحدة ، للإصرار على أن يقوم مجلس الأمن بدور حاسم لوضع نهاية لمعاناة البوسنة والهرسك واستعادة السلام لهذا البلد .

٨-الدِّيمقراطيّة وحُقوق الإنسان (*)

ماليزيا دولة نامية من دول العالم الثالث ، ووفقا للمفهوم النمطى الغربى عن دولة من دول العالم الثالث ، فلابد من أن تكون دولة غير مستقرة سياسيا ، عاجزة إداريا ومحبطة اقتصاديا ، إلا أننا لسنا هكذا بالضبط ؛ فقد حققنا تقدما فعليا ، ونحن مستقرون بالرغم من التعددية العرقية الأشبه بالقنبلة الموقوتة ، والتى ورثناها من ماضينا الاستعمارى . ونحن على درجة من الكفاءة فى إدارة شئوننا ، ذلك هو قدر تقدمنا ،لدرجة أننا نفكر فى بناء منشآت كانت حكرا على من هم أفضل منا ، كما أن لدينا الجرأة على التعبير عما يدور بعقولنا .

تلك كلها خطايا لا تغتفر ، كما يتم تذكيرنا دائما بألا نكون طموحين أكثر من اللازم . يقال لنا إن إنجازاتنا مؤقتة ، وإننا فى العام القادم سنكون صورة طبق الأصل من تصورهم لدول العالم الثالث ، وبالطبع قالوا لنا هذا الكلام نفسه فى العام الماضى وفى الأعوام السابقة ، إلا أننا لم نجبر على ذلك إلى الآن ، ومع ذلك فنحن ندرك - وبكل تواضع - أنه لا دوام لشىء ، وقد يثبت أن من يحطون من قدرنا على صواب .

ولأننا ماضون فى طريقنا بشكل جيد ، ولسنا فى حاجة ماسة لمساعدتهم إيانا فى التنمية ؛ فنحن لا نستحق الثناء . إلا أنه عندما تفشل الدول النامية الأخرى أو يكون أداؤها ضعيفا فهى تتعرض للعقاب ، ويطلب منها أن تحسن أداءها وإلا حرمت من المعونات والقروض ، ولكننا سنمضى فى طريقنا ، ينبغى ألا نهتم بما يقال عنا ، ولسوء الحظ فإن تلك الملاحظات السلبية تجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة لنا .

نحن فى حاجة للاستثمارات الأجنبية ، ولكى نحصل عليها يجب أن يكون معروفا

(*) بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . نيويورك - ١ أكتوبر ١٩٩٣ .

عنا أننا مستقرون وأكفاء وقادرون على استشراف المستقبل . ولكن عندما يسمع المستثمرون مرارا وتكرارا أننا موشكون على انفجار أعمال عنف عرقية . . إلخ ؛ فالمتوقع أن يذهبوا للاستثمار فى أماكن أخرى . وما يقال عنا بالطبع غير صحيح ، إنه كذب ، ولكن أولئك الناس يعملون بالقول المأثور أن الكذبة التى تتكرر بما يكفى سيصدقها الناس .

نحن مهتمون برفاهية شعبنا ، ونريد أن ننمو بحيث نحقق له مستوى معيشة معقول ، إلا أننا لا يمكن أن نقبل بالتهديد حتى لا نفصح عما يدور بعقولنا . عندما تخطئ الدول القوية سنهاجمها حتى وإن قالوا إننا شكاكين أكثر مما يجب ، أو إننا نبالغ فى الشعور بأهميتنا إلى آخر ذلك . يمكن أن يستخف بنا ، إلا أننا لن نتوقف عن قول الحق .

هنا فى الأمم المتحدة سنقول ما نشعر أنه ينبغى علينا قوله ، وبالطبع لن تنشره وسائل الإعلام الغربية «الحرة» الخاضعة للسيطرة ، لكن العدد القليل الموجود هنا سيسمعنا ، وعلى أية حال فإن ما تحققه هو المهم بالنسبة لنا ، ونحن يمكن أن نعمل دون موافقة من الغرب .

قبل أربع أو خمس سنوات كان العالم يحتفل بسقوط «إمبراطورية الشر» ، كان اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ما زال ملتئما ، ولكن الدلائل كلها كانت تشير إليأنه قد تخلى عن الصراع ، وأنه كان يصل إلى اتفاق مع أعدائه الأساسيين ، ودول ما يسمى بالعالم الغربى الحر ، وأن الحرب الباردة كانت تقترب من نهايتها .

كان السلام ينتشر فى أرجاء العالم ، وكان هناك كلام كثير عن «مكاسب السلام» ، وأن سباق التسلح سوف ينتهى ، سيكون هناك نزع سلاح نووى ، وكما يقال سوف تتحول المدافع إلى محاريث للزراعة ، وأن عالمًا جديدًا شجاعًا سوف ينشأ : عالم متكافئ وعادل ومزدهر ، لن يكون هناك ظلم ولا رعب ولا فقر ولا مجاعة ، الكل سوف يتبنى الديمقراطية واقتصاد السوق والانتقال من الحكم المستبد والاقتصاد المركزى دون معوقات ، وسيكون هناك شرطى كونى يتأكد من أن كل دولة تلزم مكانها فى الصف وإلا واجهت عواقب مخالفة ذلك . كانت قائمة مكاسب السلام المتوقعة لا نهاية لها . ومن الخطأ أن نقول إنه لم

تكن هناك مكاسب سلام على الإطلاق ، الحرب الإيرانية العراقية ، الاحتلال السوڤيتى لأفغانستان ، الحرب فى كمبوديا ، بعض الحروب فى أمريكا الوسطى ، والآن المواجهة العنيفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين والاضطهاد العنصرى فى جنوب أفريقيا : كل هذه الأمور شهدت حلولا جزئية أو كلية ، إلا أن العالم لم يعد مكانا أكثر أمنا أو مكانا أفضل بالنسبة لكثيرين . لم يتحول الاتحاد السوڤيتى هكذا إلى الممارسة الديمقراطية والتجارة الحرة ليعمل مع الرفاق الطيبين من أجل عالم أفضل . لقد تمزق إلى عدة جمهوريات ، كما أن روسيا نفسها أصبحت غير مستقرة وصعبة الحكم . تم طرد المصلح العظيم صاحب البريسترويكا والجلاسناست ليلحق به الخزى ، وحل محله آخر يبدو أن مصيره لن يكون أفضل منه .

لم تعد إمبراطورية الشر موجودة ، إلا أن الثمن كان باهظا من أرواح الناس وتشريدهم ، وما زال الثمن يسدد . حدثت مجازر فى چورچيا ومالداڤيا وأرمينيا وأذربيچان وطاچيكستان ومازالت تحدث . تم تدمير البنية الاقتصادية القديمة ، ومازال البديل فى علم الغيب ، الفوضى الدموية هى السائدة فى كل مكان .

وبصرف النظر عن عدم تحقق السلام الكونى ؛ فقد وجد العالم نفسه أمام ممارسات وحشية يقوم بها الصرب فى البوسنة والهرسك - على نحو غير مسبوق فى التاريخ . لقد أطلت الفاشية برأسها مجددا . فى كثير من الدول الأوروبية البيوت تنتهك ، والناس يموتون حرقا ، والناجون يوافقون على ذلك .

أثناء الحرب الباردة ، كان المحتجون يحاولون باستمرار إثارة القلاقل ضد الحكومات فى الدول التى يعارضونها ، وكانوا يقدمون المساعدات المالية والمادية والوعود بحماية أولئك المتمردين أو تقديم الملجأ لهم . وبسقوط الكتلة الشيوعية ، توقع الناس المساعدة بعد أن أطاحوا حكوماتهم الشيوعية وأقاموا مجتمعات الديمقراطية والاقتصاد الحر ، أو عندما كانوا يطالبون باستقلال بلادهم . أحيانا كانوا يجدون مبررات لتوقعاتهم . حظى السلوڤينيون

والكروات بدعم كامل من الأوروبيين ، واستطاعوا إقامة دول جديدة ، لكن الأكراد والبوسنيين أدركوا أنهم كانوا واهمين ، وبالمصادفة كلاهما مجتمعات إسلامية !

الحالة الأكثر مأساوية هى حالة البوسنة والهرسك . كل جريمة المسلمين هى أنهم يريدون دولة متعددة الأديان غير إسلامية ، والنتيجة أنهم تعرضوا لهجوم وحشى من الصرب الذين أعلنوا أنهم كانوا ، ومازالوا ، يقومون بذلك لضمان أن تبقى أوروبا مسيحية ، والأوروبيون لا يمنعونهم من ذلك . إن الجرائم والفظائع التى يرتكبها الصرب تفوق الخيال . فى إحدى الحالات التى كانت سببا فى استقالة بعض المسئولين فى إحدى الدول الغربية القوية احتجاجا على سلبية حكوماتهم ، حالة الطفلة الصغيرة ذات الست سنوات التى تم اغتصابها تكرارا أمام أمها ، والتى أجبرت على مشاهدة ذلك ، ومنعت من تقديم أية مساعدة إلى أن ماتت الصغيرة بعد يومين .

لم تكن تلك الحالة الوحيدة ؛ فقد اغتصبت النساء المسلمات والفتيات من الصغار والكبار ،وتعرضن للتعذيب والقتل بالألوف على أيدى الجنود الصرب والكروات ، مئات الألوف من المسلمين ماتوا ويموتون ، كما أجبر ما يقرب من مليونى مواطن على الفرار من قراهم ومدنهم المشتعلة .

ماذا فعل أبطال الحرية والديمقراطية السابقون؟ كل ما فعلوه هو أنهم منعوا الضحايا من الدفاع عن أنفسهم ، وبدلا من حمياتهم يحاولون إجبارهم على قبول التقسيم وتسليم أراضيهم التى تم تطهيرها عرقيا من قبل الصرب والكروات . وهكذا يكافأ المغتصبون والقتلة ! ! إن السذج فقط هم الذين مازالوا يصدقون جعجعة أبطال الحرية والديمقراطية وادعاءاتهم بأنهم يمكن أن يخاطروا بحياتهم من أجل ديمقراطية وحرية الآخرين .

وتود ماليزيا أن تسجل رضاءها لقبول مشاركة قواتها ضمن قوات الأمم المتحدة فى البوسنة والهرسك ، إلا أننا نأسف لاستبعاد دولإسلامية بعينها من قوات الحماية هذه ، ويبدو أن عدم الثقة فى المسلمين هى الأمر الشائع . والماليزيون مستعدون للعمل تحت القيادة التى

تختارها الأمم المتحدة ، ونأمل أن تلقى قواتنا الدعم الكافى . لن نعترض إذا قررت الأمم المتحدة القيام بالمزيد من الضغط على الصرب بما فى ذلك شن هجوم عسكرى ، شريطة الاستعداد الجيد لذلك .

وعندما نحصى مكاسب السلام التى تحققت بانتهاء الحرب الباردة نجد أنها ليست كبيرة ، إن لم تكن الخسائر أكثر من المكاسب . وأوضح الأمثلة على ذلك النكوص عن تقديم المعونة الملحة لتنمية الدول الفقيرة ، إلا أننا عندما نضع كشف حساب منذ نهاية الحرب الباردة لابد من أن شير إلى عنصرين مهمين فى خانة المكسب . توقيع اتفاقية السلام مؤخرا بين منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك الاتفاقية بين السود والبيض فى جنوب أفريقيا لابد من اعتبارها أكبر إنجازات فترة مابعد الحرب الباردة . والحقيقة أنه مازل هناك الكثير الذى يجب عمله لكى يتحق العدل بالنسبة لكل الأطراف ويسود السلام الحقيقى . وبالرغم من ذلك يمكن أن نقول إن الصعب قد تحقق .

كما أود أن أهنئ جميع الأطراف المعنية لمشاعرهم الطيبة وشجاعتهم ، لكن المتطرفين من كلا الجانبين لن يكونوا سعداء . وسيكون هناك مزيد من العنف ، إلا أننى واثق من أن الذين يقفون إلى جانب السلام والخير سيكونون على نفس القدر من الشجاعة فى السلام كما كانوا فى الحرب ، وأحيى بهذا الخصوص شعب أيرلندا الشمالية الطيب ؛ فمن الشجاعة ألا تتنازل عن بوصة واحدة ، ولكن الشجاعة الأكبر فى قبول التسوية .

وقد يتساءل المرء عن سبب حدوث هذا الاختراق المفاجئ بالرغم من الفشل المعلن لمباحثات السلام التى ترعاها الولايات المتحدة . الإجابة فى البيانات الصحفية . إن المشاعر الجيدة لا يمكن أن تسود عندما تريد وسائل الإعلام بتصريحات وبيانات من كل من هب ودب قبل وبعد كل جلسة مفاوضات ، وهكذا يجد المفاوضون أنفسهم مجبرين على إعلان مواقف تبين تشددهم وعدم استعدادهم للتنازل عن بوصة واحدة ، ثم بعد إعلان هذه المواقف يكون من الصعب التنازل عنها ومواصلة المفاوضات بمشاعر جيدة .

لم تكن الصحافة موجودة فى محادثات السلام فى النرويج ، ولذلك سادت المشاعر الجيدة . صحيح أن هناك ذلك الحق الديمقراطى فى الحاجة للمعرفة ، ولكن هل نحن بالفعل فى حاجة لمعرفة كل تفاصيل المفاوضات؟ هل كل اسرائيلى من سكان المستوطنات أو فلسطينى فى قطاع غزة أو أى إنسان آخر فى أى مكان فى العالم يريد أن يعرف كل شئ عن المفاوضات؟ هل لابد من أن يستمر قتل الفلسطينيين وتشريدهم ؛ لأن كل واحد يريد أن يعرف ما قيل ومن قاله؟

هذه الحاجة للشفافية ، والحق فى الحصول على المعلومات اختراع من أولئك الذين يريدون الاثراء من وراء صناعة الإعلام ، نعم ! لابد من إن نعرف عن وحشية الصرب لكى نتحرك ، ولكن هذه المعرفة تحجب عنا . من ناحية أخرى يقدمون لنا هذا الاستعرض من المفاوضات فى مؤتمر للسلام يوما بعد يوم . هل بإمكان الإنسان العادى أن يفعل شيئا ذا قيمة لأنه شاهد تقريرا تليفزيونيا؟

إننا نعيش فى عصر المعلومات . لقد حدث وسيحدث انفجار كبير فى ميدان تكنولوچيا المعلومات . واليوم ، نستطيع ونحن جالسون فى منازلنا أن نشاهد ونسمع أحداث حرب أثناء وقوعها ، ونشاهد ونسمع مسابقة لملكات الجمال حال حدوثها ، كما نرقب حركة الجراثيم تحت الميكروسكوب وهى تسبح فوق شاشة التليفزيون ، نرى كل ذلك كما هو وأينما كان فى نفس اللحظة بستطيع أن نشاهد ارتكاب جريمة قتل بكل تفاصيلها البشعة ويصدمنا ذلك ، إلا أننا نستطيع كذلك أن نشاهد مايكل چاكسون بخطواته التى تشبه المشى على سطح القمر ، حتى فى اللحظة ذاتها التى تقع فيها المجازر والمذابح الجماعية .

إن مانراه ونسمعه ونشاهده يا سيادة الرئيس هو ما تريد وسائل الإعلام لنا أن نراه ونسمعه ونشاهده ، لو أرادت أن تصدمنا بمناظر المذابح الجماعية ستنقل إلينا تفاصيلها البشعة ، أما إذا اختارت أن تقدم لنا مايكل چاكسون فى اللحظة التى تقع فيها المذبحة فسنكون مستغرقين فى الرقص بكل استمتاع . واضح أن أولئك الذين يقررون لنا ما نراه

ونشاهده يملكون فى أيديهم سلطة رهيبة . بإمكانهم أن يجعلونا نرقص فى الشوارع أو أن نثير أعمال الشغب والعنف ، نحرق ونقتل ونسرق ! هل يمكن أن ننكر أن أولئك الناس أقوياء؟

ليس هناك شك فى أن من يملكون وسائل الإعلام ويسيطرون عليها ، يسيطرون على عقولنا ، وربما على العالم . يمكنهم صناعة الرؤساء أو تحطيمهم ، وقد حدث . الدول يمكن أن يتم عزلها أو أن تقبل بالرغم من انتهاكها حقوق الإنسان . . . ويتوقف ذلك على أسلوب تناول وسائل الإعلام له .

فمن يسيطر على وسائل الإعلام العالمية؟ بالتأكيد ليست الحكومات الوطنية فى الدول الصغيرة النامية ، ولا حتى الحكومات فى الدول القوية . عدد محدود من الأشخاص فى الغرب هم المتحكمون فى وسائل الإعلام العالمية ، بعضهم صحفيون وقلة ليست كذلك ، لكنهم مجتمعين ، كل منهم هو بمثابة «الأخ الأكبر» !

والآن لديهم سلاح أكثر تأثيرا وهو شبكة التلفزيون على امتداد العالم ، اليوم يبثون الأخبار المحرفة ، وغدا يبثون المواد الجنسية لإفساد أطفالنا وتدمير ثقافتنا ، وهم يفعلون ذلك الآن فى أوروبا . اليوم نستطيع أن نتحكم فى الاستقبال ، وقريبا جدا سيكون كل المطلوب هو مشجب ، مثل ذلك المستخدم فى تعليق معطف ، لكى تستقبل الإرسال التلفزيونى من أى مكان فى العالم .

لن يكون هناك مكان ننسحب إليه ، بل إن بعض الدول الصغيرة متهمة اليوم بأنها غير ديمقراطية ، وبأنها تقيد الحرية ؛ لأنها لا تسمح باستقبال شبكات التلفزيون العالمية . نتمنى أن يحدث ذلك لأن من يتهموننا مؤمنون بالحرية ، إلا أننا نشك فى ذلك ؛ لأنهم يحتكرون الإعلام العالمى ، ويربحون جيدا من الحرية التى يصرون على وجودها فى كل دولة .

ماليزيا تؤمن بحرية الصحافة ، لكن هذه الحرية مثل كل الحريات والحقوق الأخرى لابد من أن تكون مصحوبة بالمسئولية ، وسوف نستمر فى توقع الشعور بالمسئولية من وسائل

الإعلام لدينا ، ولن نتجاهل الحاجة إلى دعم هذا الشعور ، أما بالنسبة للصحافة العالمية فلا نملك إلا أن نتمنى ، وأن نصلى لكى يدركوا الضرر الذى يسببونه . لن نتداخل معها ، لديهم الحرية لكى يرسلوا ويكتبوا أى كمية من الأكاذيب ، وإن كنا نتمنى أن ينقلوا الحقيقة أحيانا . السلطة مفسدة ، لكن السلطة بلا مسئولية هى أكثر الأمور إفسادا .

لقد سمعنا أكثر من مرة عن الحاجة لإعادة بناء الأمم المتحدة ، ونحن نريد ذلك لأن العالم قد تغير . لم يعد هو عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . الذين ورطوا العالم فى حرب رهيبة هم أخيار اليوم ، وهم الذين يعلمون العالم كيف يكون إنسانيا ! غزاة الأمس الجشعون هم سامريو اليوم الصالحون الذين يوزعون المعونة على المحتاجين ! فهل يظل التائبون دائما بلا مكان؟ !

ونتحدث عن الديمقراطية باعتبارها نظام الحكم الوحيد المقبول . من الجيد أننا لا ننتظر العملية الديمقراطية لكى تفرض وجودها فى جميع الدول . لابد من فرضها على الكل بغض النظر عن الترحيب بها من عدمه . أما عندما يتعلق الأمر بالأمم المتحدة فنحن نحاذر ونخشى الديمقراطية ، أما أبرز الجوانب غير الديمقراطية فى الأمم المتحدة فهى حق الڤيتو الذى يتمتع به الأعضاء الخمسة الدائمون فى مجلس الأمن . نحن نتقبل أن يكون هناك بعض الثقل لهم ، ولكن ليس أن تكون كل دولة منفردة أقوى من كل أعضاء الأمم المتحدة . هذا أمر ليس مقبولا ، لم يكن مقبولا فى الماضى ، ولا هو مقبول الآن ، ولن يكون مقبولا فى المستقبل . يمكن أن يكون هناك بعض الأعضاء الدائمين فى الوقت الحاضر ، لكن الڤيتو لابد من إلغائه . لابد من إيجاد صيغة جديدة للأعضاء الجدد الدائمين فى مجلس الأمن . أيا كانت المؤهلات الأخرى ، لابد من أن يكون من بينها الاهتمام بالرخاء العالمى .

فى المؤتمر الوزارى الأخير الذى عقد فى ڤيينا هذا العام ، تم تقديم تعريف أكثر شمولا لحقوق الإنسان ، وتعرضت دول كثيرة لها موقف مشابه لموقف ماليزيا ، لكثير من الهجوم والتشويه لرفضها القبول بكونية حقوق الإنسان . نحن مع تقديم مفهوم كونى لحقوق

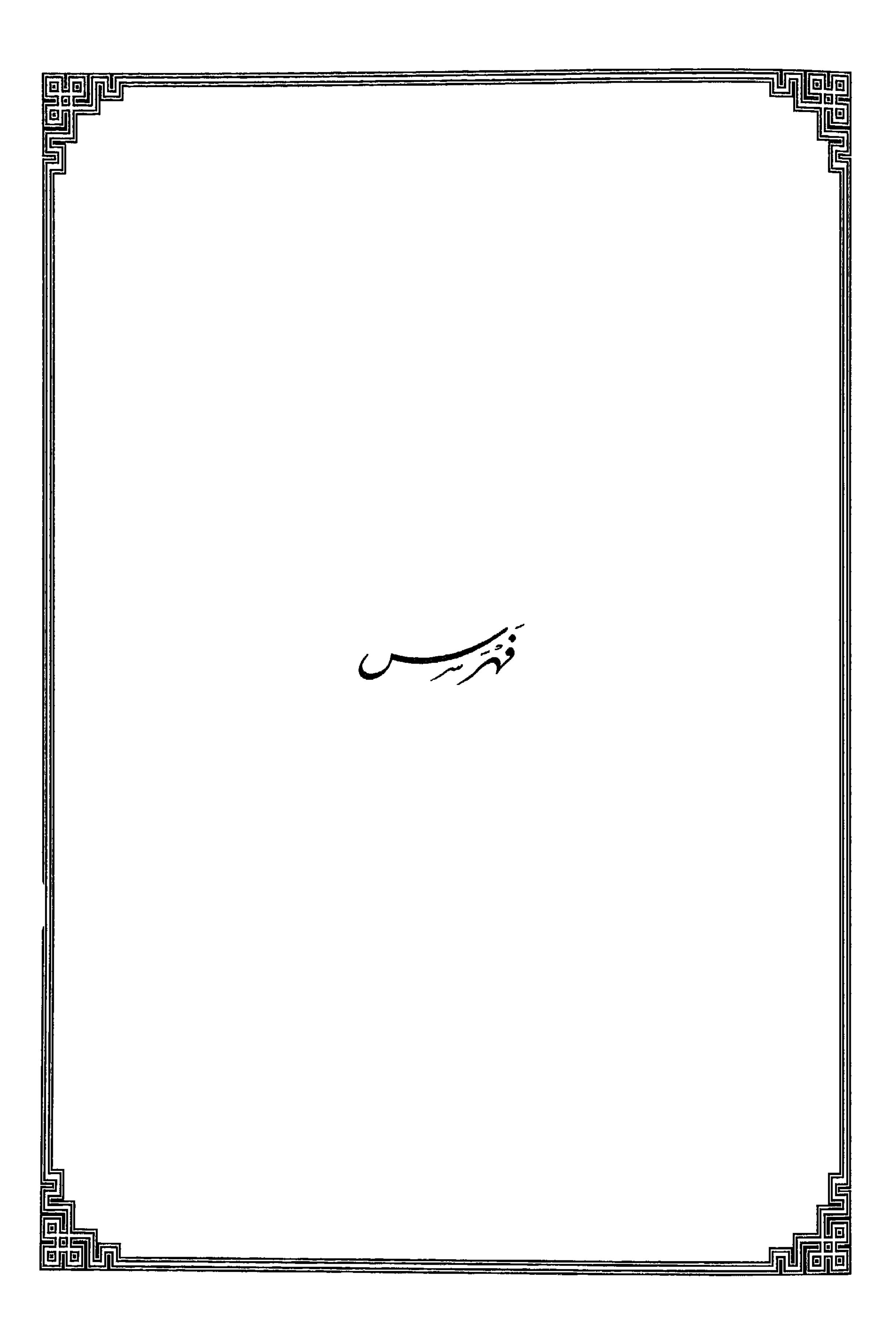
الإنسان ، ولكن ليس مع ذلك التنوع اللا محدود واللامسئول الذى يقدمه الغرب . حقوق الإنسان ليست رخصة لفعل أى شىء دون مراعاة لحقوق الآخرين . إن حقوق الأغلبية مشروعة تماما مثل حقوق الأقلية أو الفرد . للمجتمع الحق فى أن يحمى نفسه من الممارسة الجامحة للحقوق بواسطة الأفراد أو الأقليات ، الأمر الذى أسهم فى انهيار الأخلاقيات وبنية المجتمع فى الغرب .

فإذا كانت حقوق الأفراد والأقليات لا يمكن أن تمس على الإطلاق ، فلابد إذن من أن يسمح بالعودة مجددا للنازية ولأنشطتها العرقية فى أوروبا وغيرها ، ولكن يبدو أن الغرب ما زال يعتقد إلى الآن أن العنف -على الأقل- سلوك غير صائب ، ونحن نتمنى أن تقبلوا أيضا أن يكون التحرر من الفقر والرغبة فى النمو عناصر مهمة من حقوق الإنسان .

وأخيرا ، فإن دولا مثل ماليزيا لابد من أن تحتاط من المواعظ التى تقدمها لها دول عن حقوق الإنسان ، وهى دول متسامحة ومعينة أحيانا على عمليات التطهير العرقى فى البوسنة والهرسك ، وإلى أن يراجعوا موقفهم هناك ، سيظل كل ما يقولونه عن حقوق الإنسان جعجعة بلا طحن .

إن قائمة هموم الدول النامية والعالم تبدو بلا نهاية ، وهى ليست كاملة ، التجارة والإجراءات الحمائية والمعونات والديون و الضغوط على قضايا البيئة وأنتاراكتيكا ، تلك كلها وقضايا أخرى كثيرة لم يتم التعرض لها .

إن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس مكانا سيئا بالكلية ، أما بالنسبة للدول النامية بما فيها ماليزيا ؛ فإن ما يستحق البهجة قليل . إن قرارا يصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لن يغير العالم ، إلا أنه لا يوجد مكان آخر يمكن التنفيس فيه عن هموم العالم الثالث . إن عدم التنفيس عن ذلك سوف يشجع الغرور والغطرسة من جانب أولئك المسئولين عن تلك المواجع ، وبالرغم من ذلك ما زالوا يتحدثون عن فضائلهم ، ويبشرون بها بين الآخرين . أحيانا يصبح من الضرورى أن تقول الحقيقة حتى وإن كانت الفائدة محدودة .


فهرس

١ـ الأَعْلَام

٢- الأَمَاكِنُ

٣- مُنَظَّمَاتٌ وَهَيْئَاتٌ وَمُؤْتَمَرَاتٌ

٤- الأَحْدَاثُ الْكُبْرَى

٥- مُصْطَلَحَاتٌ وَعِبَارَاتٌ أَسَاسِيَّةٌ

At the Ministerial Meeting in Vienna this year, a more comprehensive definition of Human Rights was presented. Many countries like Malaysia were smeared in Vienna for allegedly refusing to accept the universality of human rights. We do subscribe to the universality of human rights, but not to the irresponsible variety propounded by the West. Human rights are not a licence to do anything without regard to the rights of others. The rights of the majority are just as valid as the rights of the minority or the individual. A society has a right to protect itself from the unbridled exercise of rights by individuals or a minority, which in the West, has contributed to the collapse of morality and the structure of human society.

If individual and minority rights are so totally inviolable, then you must allow the resurgence of Nazism and their violently racist activities in Europe and elsewhere. But it is apparent that at least the West still thinks racist violence is wrong. We hope you will also accept that freedom from poverty and the wish to develop are also essential elements of human rights. Finally, countries like Malaysia must take exception to preachings on human rights from people who willingly condone, and to a certain degree, aid ethnic cleansing in Bosnia-Herzegovina. Until they redeem themselves there, all their talks of human rights sound hollow.

This litany of the woes of the developing countries and the world may seem endless. Actually the list is far from complete. Trade and protectionism, aid and debts, UNCED and pressures on environmental issues, Antarctica and many more, have not been touched upon.

The world of the post-Cold War period is not a thoroughly bad place. But for the developing countries including Malaysia, there is really very little to crow about.

A statement in the U.N. Assembly is not going to change the world. But there is really nowhere else that the woes of the Third World can be aired. Not to air them is to encourage the kind of supercilious arrogance on the part of those who are most responsible, and yet still presume to extoll their own virtues and to preach to others. Even if the benefit is minimal, the truth must be told sometime.

because we do not allow reception of international TV networks. We hope it is because our accusers believe in the freedom of the Press. But we suspect it is because they monopolise the world media and they stand to profit substantially from the freedom they insist every nation should have.

Malaysia believes in Press freedom. But that freedom, as with other freedoms and rights, must be accompanied by responsibility. We will continue to expect the Malaysian media to be responsible. We will not forego the need to enforce this responsibility. But as to the international Press, we can only hope and pray that they will realise the damage they are doing. We will not interfere with them. They are free to report and to write any amount of lies. But we do hope that occasionally they cover the truth also. Power corrupts. But power without responsibility is the most corrupting influence of all.

We have heard often enough of the need for restructuring the U.N. We need it because the world has changed. It is not the world of the immediate post-World War II that we have today.

The people who plunged the world into a horrendous war are now the good guys, telling the world how to be humane. The rapacious invaders of the past are now the good samaritans distributing aid to the needy. Will there always be no room for the reformed?

We talk of democracy as the only acceptable system of government. It is so good that we cannot wait for the democratic process to bring about its acceptance by every country. It must be forced upon everyone whether it is welcomed or not. Yet when it comes to the U.N., we eschew democracy. And the most undemocratic aspect of the U.N. is the veto power of the Permanent Five. We can accept some weightage for them, but for every one of them, alone, to be more powerful than the whole membership of the U.N. is not acceptable; not before, not now and not for the future. There can be for the time being some permanent members. But the veto must go. A formula must be found for new permanent members of the Security Council. Whatever may be the other qualifications, they must include a genuine and sincere interest in international welfare.

We can watch murder as it is being committed, in all the gory details. And we can be shocked by it. But then we can also watch Michael Jackson doing his 'moon-walk' even as mass murder and massacres of the most brutal kinds are being committed at that very moment.

What we see and hear and witness, Mr President, is what the media decide we should see and hear and witness. If the media wants us to be shocked by the massacre, it can broadcast lurid details of that massacre. But if it chooses to broadcast Michael Jackson at the time the massacre was taking place, we will be stomping our feet in total enjoyment.

Clearly, the people who decide what we should see and hear, hold terrible power. They can have us dancing in the streets or they can have us rioting in the streets, with firebrands in our hands, burning, looting and killing.

Can we doubt that such people are powerful?

Make no mistake. The people who control the media control our minds, and probably control the world. Presidents can be made or broken by them. And they have. Countries can be isolated or accepted despite violations of human rights, depending on how the media presents them.

And who controls the powerful world media? Not the national Governments of tiny developing nations. Not even the Governments of powerful nations. A very few people in the West control all the international media. Some are journalists, but quite a few are not. Collectively they are Big Brothers.

Now they have an even more effective weapon in the form of the worldwide TV network. Today they broadcast slanted news. Tomorrow they will broadcast raw pornography to corrupt our children and destroy our culture. They are already doing that in Europe.

Today we can still control the reception. The day is fast approaching when only a coat-hanger would be needed to receive TV broadcasts from across the world.

We will have nowhere to retreat. Already the small nations are being accused of being undemocratic and limiting freedom

because we do not allow reception of international TV networks. We hope it is because our accusers believe in the freedom of the Press. But we suspect it is because they monopolise the world media and they stand to profit substantially from the freedom they insist every nation should have.

Malaysia believes in Press freedom. But that freedom, as with other freedoms and rights, must be accompanied by responsibility. We will continue to expect the Malaysian media to be responsible. We will not forego the need to enforce this responsibility. But as to the international Press, we can only hope and pray that they will realise the damage they are doing. We will not interfere with them. They are free to report and to write any amount of lies. But we do hope that occasionally they cover the truth also. Power corrupts. But power without responsibility is the most corrupting influence of all.

We have heard often enough of the need for restructuring the U.N. We need it because the world has changed. It is not the world of the immediate post-World War II that we have today.

The people who plunged the world into a horrendous war are now the good guys, telling the world how to be humane. The rapacious invaders of the past are now the good samaritans distributing aid to the needy. Will there always be no room for the reformed?

We talk of democracy as the only acceptable system of government. It is so good that we cannot wait for the democratic process to bring about its acceptance by every country. It must be forced upon everyone whether it is welcomed or not. Yet when it comes to the U.N., we eschew democracy. And the most undemocratic aspect of the U.N. is the veto power of the Permanent Five. We can accept some weightage for them, but for every one of them, alone, to be more powerful than the whole membership of the U.N. is not acceptable; not before, not now and not for the future. There can be for the time being some permanent members. But the veto must go. A formula must be found for new permanent members of the Security Council. Whatever may be the other qualifications, they must include a genuine and sincere interest in international welfare.

We can watch murder as it is being committed, in all the gory details. And we can be shocked by it. But then we can also watch Michael Jackson doing his 'moon-walk' even as mass murder and massacres of the most brutal kinds are being committed at that very moment.

What we see and hear and witness, Mr President, is what the media decide we should see and hear and witness. If the media wants ús to be shocked by the massacre, it can broadcast lurid details of that massacre. But if it chooses to broadcast Michael Jackson at the time the massacre was taking place, we will be stomping our feet in total enjoyment.

Clearly, the people who decide what we should see and hear, hold terrible power. They can have us dancing in the streets or they can have us rioting in the streets, with firebrands in our hands, burning, looting and killing.

Can we doubt that such people are powerful?

Make no mistake. The people who control the media control our minds, and probably control the world. Presidents can be made or broken by them. And they have. Countries can be isolated or accepted despite violations of human rights, depending on how the media presents them.

And who controls the powerful world media? Not the national Governments of tiny developing nations. Not even the Governments of powerful nations. A very few people in the West control all the international media. Some are journalists, but quite a few are not. Collectively they are Big Brothers.

Now they have an even more effective weapon in the form of the worldwide TV network. Today they broadcast slanted news. Tomorrow they will broadcast raw pornography to corrupt our children and destroy our culture. They are already doing that in Europe.

Today we can still control the reception. The day is fast approaching when only a coat-hanger would be needed to receive TV broadcasts from across the world.

We will have nowhere to retreat. Already the small nations are being accused of being undemocratic and limiting freedom

One may well ask why in the face of the much-publicised failure of the U.S. sponsored peace talks, there should be this sudden breakthrough? The answer is to be found in the Press statements. Good sense cannot prevail when the media demands that statements be made by each and everyone before and after each negotiating session. The negotiators are forced to make public stands, to demonstrate how tough they are and how they will not give in even an inch. Having made these stands, they were not able to accommodate good sense anymore.

In the peace talks in Norway, there was no Press. And good sense was able to prevail. There is this great democratic principle about the need to know. Do we all really need to know every detail of every negotiation? Does every Israeli settler or Gaza Strip Arab, or for that matter every Tom, Dick and Harry in every part of the world need to know everything about the negotiations? Must Palestinians continue to be killed and be made homeless because everybody needs to know what was said by whom?

This need for transparency, this right to information, is an invention of those who want to make money from the information industry. We should know about the bestiality of the Serbs in Bosnia so we may react. But this knowledge is largely denied us. On the other hand, we are shown this parade of negotiators to a peace conference day in and day out. Can the average man do anything worthwhile because he has seen the daily TV report?

We live in the Information Age. There has been, and there will continue to be, an unending explosion in the field of information technology.

Today we can sit in our homes and watch and hear a war as it is being fought; witness with eyes and ears a beauty contest as it is being judged and look at bugs under a microscope as it swims, via the TV screen. We see all these as they are, where they are, without a second's delay.

will still believe that the vociferous champions of freedom and democracy will risk their necks for other people's freedom and democracy.

Malaysia would like to record its satisfaction over the acceptance of Malaysian troops to serve in the U.N. forces in Bosnia-Herzegovina. We regret, however, the exclusion of certain Muslim countries from participating in the UNPROFOR. Apparently the distrust of Muslims is quite widespread.

Malaysians are prepared to serve under whoever is appointed by the U.N. in Bosnia-Herzergovina. We hope that our troops will be well-supported. We will not protest if the U.N. decides to increase pressure on the Serbs, including mounting a military offensive, provided due preparations are made.

When we add up, the 'peace dividends' accruing from the ending of the Cold War have not been really substantial. If at all, the debit side is much bigger than the credit side. The most glaring example is the reneging on the much needed development assistance to poor developing countries.

Still when drawing up the balance sheet from the ending of the Cold War, one cannot but highlight two significant items on the credit side. The recent signing of the PLO-Israeli peace agreement and that between blacks and whites in South Africa, must be regarded as the biggest achievements of the post-Cold War period. Admittedly, there is still a great deal to be negotiated before justice can be rendered to all sides and before true peace becomes permanent. But the most crucial parts are over.

I would like to congratulate all the parties concerned for their good sense and their boldness. The extremists on both sides will not be happy. There will be more violence. But I am sure those who are for peace and good sense will be as brave in peace, as they have been in war.

I commend this accord to the good people of Northern Ireland. It is brave not to surrender even one inch. But it takes real bravery to compromise.

help and the promise that they would protect these rebels or provide them with asylum.

With the collapse of the Communist bloc, the people there expected help when they overthrew their Communist Governments and established democratic free market societies or they sought independence for their countries. In some instances, they found their expectations justified. The Slovenes and the Croats enjoyed the full support of the Europeans and were able to mould new nations. But the Kurds and the Bosnians learnt that they thought wrong. It is only coincidental that both are Muslim communities.

The most tragic case is that of Bosnia-Herzegovina. The crime of the Muslims is that they wish for a non-Muslim religiously heterogenous state. They were viciously attacked by the Serbs who openly declared that they were, and are doing this, to ensure that Europe remains Christian. They are not prevented by the Europeans.

The cruelties committed by the Serbs defy imagination. In one case, which caused officials in one of the powerful countries of the West to resign in protest over their Government's passivity, a six-year-old child was repeatedly raped in front of her mother who not only had to watch but was prevented from giving any help until the little child died after two days of exposure.

This is not an isolated incident. Muslim women, old and young and little girls were raped, brutalised and killed by the tens of thousands at the hands of the Serbs and the Croats.

Hundreds of thousands of Muslims have died and are dying, and some two million have been forced to flee from their burning towns and villages.

And what do the erstwhile champions of freedom and democracy do? They actually prevented the victims from defending themselves. Instead they try to force the victims to accept the partitioning and surrender of their territories which had been ethnically-cleansed by the Serbs and Croats. Thus are the rapers and murders to be rewarded? Only the most gullible

Everyone would embrace democracy and the market economy, transiting from authoritarian rule and command economy without any hitches. And a global policeman would see to it that every country stay in line or face the consequences. There was no end to the good things that would make up the 'peace dividends'.

It would be wrong to say that there were no 'peace dividends' at all - the Iran-Iraq War, the Soviet occupation of Afghanistan, the war in Cambodia, some of the Central American wars, and now the violent Palestinian-Israeli confrontation and South Africa's apartheid; these did get resolved, partially or completely. But the world has not become a safer or a better place for a great many.

The Soviet Union did not just become democratic practitioners of free trade, working with the good guys for a better world. It broke up into a number of republics, and Russia has become dangerously unstable and ungovernable. The respected great reformer of Perestroika and Glasnost fame has been ousted and disgraced and has been replaced by another who seems to fare no better.

The 'Evil Empire' is no more. But the price in human lives and displacement of people is very high. And the price is still being paid.

In Georgia, Moldavia, Armenia, Azerbaijan, Tajikistan, much destruction and many killings have taken place and are still taking place. The old economic structure has been destroyed, but the new one is far from being in place. Chaos, bloody chaos, prevails in many places.

Far from achieving universal peace, the world is treated to a spectacle of unparalleled brutality by the Serbs in Bosnia-Herzergovina. In many countries of Europe, Fascism has once again reared its ugly head. Houses are torched and people burned to death. And the voters actually approved.

During the Cold War days, the protagonists tried constantly to provoke uprisings against Governments of the countries they were opposed to. They would provide financial and material

That we do well and are not in dire need of their development aid is apparently not praiseworthy. Yet, when other developing countries perform badly they are chastised and told to do better, or they would get no more aid or loans.

But we will soldier on. We really should not care about what is said of us. Unfortunately, these negative remarks make life that much more difficult for us.

We need foreign investment. To have them, we need a reputation for stability, competence and predictability. But when investors are told repeatedly that we are about to explode in racial violence, etc., they are likely to invest elsewhere. Of course what is said about us is untrue, lies. But these people apparently subscribe to the dictum, that a lie repeated often enough, will be believed.

We care for the well-being of our people. We want to develop so as to give them a reasonable standard of living. But we cannot be cowed into not speaking our minds. If the powerful nations do wrong, we will speak out against them even if they say we are unduly suspicious, that we have an exaggerated sense of our own importance, etc. We can be belittled, but we will continue to speak the truth.

Here at the U.N. we will say what we feel we should say. Of course the controlled 'free' Western media will not publish it. But the few here will hear us. In any case, it is what we achieve that counts with us. We can do without Western approval.

Four or five years ago the world was celebrating the impending collapse of the 'Evil Empire'. The Union of Soviet Socialist Republics was still intact then, but all indications were that it had given up the fight; that it was coming to terms with its main adversaries, the countries of the Western so-called Free World; and that the Cold War was drawing to a close.

Peace was breaking out all over the world and there was much talk of 'peace dividends'. The arms race would end, there would be nuclear disarmament, and as the saying goes, the guns would be turned into ploughshares. A brave new world would emerge: equitable, just and prosperous. There would be no oppression, no terror and no poverty or starvation.

The Plenary Of The Forty-Eighth Session Of The United Nations General Assembly

(Human rights and democracy)

New York, USA, 1 October 1993

Malaysia is a developing Third World country. We should, according to the stereotypical Western concept of a Third World country, be politically unstable, administratively incompetent and economically depressed.

But we are not quite typical. We have actually made progress. We are quite stable despite a multi-racial time-bomb we inherited from our colonial past. We are fairly competent in the running of our affairs. Such is our progress that we actually contemplate building buildings which should be the preserve of our betters.

And we dare to speak our minds.

These are unforgiveable sins and we are reminded every time that we should not be too ambitious. We are told that our achievements are temporary, that next year we would go the way of their preconceived Third World countries. Of course last year and the years before we were told the same. But so far we have not obliged. We are however, humbly aware that nothing is permanent. Our detractors may yet prove right.

perpetrated. Malaysia has been equally vehement about South Africa, about Cambodia and other non-Muslim communities which have faced similar problems.

The Serbs and the Croats have not succeeded in destroying the essence of Bosnia-Herzegovina. After nearly two years of unceasing assault, and long after the Western experts have written it off, the Republic is still alive. We cannot, and should not, forget Bosnia-Herzegovina. If we accept aggression and violence by strong neighbours as legitimate, then many of us who are weak will suffer the same fate.

Bosnia-Herzegovina used to be a cultural mix where the people lived in peace. It has as strong a historic claim to exist as do its neighbours.

The fundamental principle of the right of nation states to exist must remain sacred and must be protected. This includes small, multi-ethnic and multi-religious states like Bosnia-Herzegovina.

If we allow the law of the jungle to apply, if we allow the strongest to determine the fate of the weakest, if we allow Bosnia-Herzegovina to be obliterated, then there will be no security for anyone of us.

I urge you parliamentarians, therefore, to request your respective governments to:

- Place the issue of Bosnia-Herzegovina high on your country's international agenda;
- Commit the weight of your nation's diplomacy to call for the restarting of meaningful talks aimed at a lasting and just settlement; and
- Assert your rights as members of the United Nations to insist that the Security Council act decisively to end the sufferings of the Bosnian people and bring back peace to that country.

The Security Council must now demand, and must be prepared to back its demand by the use of force if necessary - not mere threats but actual use of force, to make the aggressors comply with certain critical requirements. Among others:

- The siege of Sarajevo must be lifted forthwith, by silencing or removing the Serbian big guns from around the city;
- All concerned parties must be made to permit, by force if necessary, the unhindered flow of humanitarian assistance;
- Tuzla airport must be opened to enable food, medicines and other essentials to reach the major surrounding towns.

These actions are necessary especially to save innocent lives during the harsh winter. But we must be clear about one thing. No amount of humanitarian action is going to put an end to the tragedy in Bosnia. What is needed is political and diplomatic action, supported by the use of force when necessary.

Therefore, the second thing you should do is to urge the Security Council to take a hard look at the Geneva process, and since there is wide agreement that the Geneva talks cannot go on as before, seize the initiative to convene a new international conference on Bosnia-Herzegovina. Perhaps the successful international conference on Cambodia could serve as a model. There, not only the relevant parties but other concerned countries also participated, and helped provide the diplomatic weight.

There is no point in having a second or third London conference unless the principles already adopted in the first conference are implemented.

We cannot speak for the Bosnian leadership but we can demand that they be given a chance to save their people and their country and a fair deal in negotiations. Malaysia feels extremely concerned, not merely because Bosnia-Herzegovina has something to do with Islam and Muslims. We feel strongly whenever and wherever injustice and oppression are

they were to hold down the Bosnians so as to enable the Serbs to batter them. It is abetment and no less.

And yet they claim that they are helping the Bosnians.

There is really no unity of support for the European Union's official position regarding Bosnia-Herzegovina. There is general dissatisfaction with the Owen peace package. There is dissatisfaction with Owen's lack of consultation with the European Union which appointed him and whose creature he is supposed to be. There is dissatisfaction with the way Owen is handling the so-called peace process.

It is obvious that so far no one has really approved of what the Serbs are doing. Indeed, everyone including the Vatican, the Anglican Church, the various Non-Governmental Organisations, the Western media even, and the Western military commanders assigned to the United Nations Protection Force (UNPROFOR), all have condemned Serbian aggression. U.N. commanders regularly resigned because they were not allowed by Boutros Boutros-Ghali and the Security Council to take effective action to stop Serbian brutality. But the Western Governments remain obdurate, refusing to see anything wrong in their blatant disregard for the wholesale violations of every item of human rights by the Serbs in Bosnia-Herzegovina.

Your task, as parliamentarians, is to help shock the people and your Governments out of their self-imposed stupor. The Governments especially must not be allowed to believe that they can get away with their hypocrisy and still survive. You must do your best to force those in power to act.

I believe there are two things you can do. The first is to exert pressure on the U.N. Security Council to implement the various resolutions which the Council has already passed. For example, despite systematic and widespread obstruction to the delivery of international humanitarian assistance, there has been no effort to enforce Security Council resolution 770 which provides for the use of all necessary means. Security Council resolution 836 created 'safe areas' but relentless military actions by the Serbs have instead turned these safe areas into areas under siege.

The Serbs know that the bark of these defenders of human rights is worse than their bite. And so they will go on raping and murdering, fully convinced that they will not only go unpunished, but they will be actually rewarded. We know that nations are usually hypocritical when conducting foreign relations. But the attitude of the powerful nations in the Bosnian affair must epitomise hypocrisy at its worse.

Today, the Bosnians are confronted with the choice - either accept the tattered remnants of Bosnia-Herzegovina or risk being violently wiped off the map of the world. They are right in refusing to accept either. They are right in continuing to fight for their country. The cost to them is very high. The killings are real. People are dying. People are being starved, raped and tortured. Unless the civilised world puts a stop to what is going on in Bosnia-Herzegovina, weak nations will know no freedom. Might will always be right. Is this the message of Bosnia? Where are the champions of freedom, of human rights, of justice? Where have they gone?

It is immoral for all of us to hide behind the illusion that the issue of Bosnia-Herzegovina is the story of a simple civil war. It is not. It is nothing less than a war of conquest by the Serbs, abetted by others who have their own hidden agendas.

The Americans are blaming the British and the French for preventing the use of air strikes against the Serbs. However, some very highly placed British and French sources have told me that it is the United States which is against military action against the Serbs. I frankly do not know whom to believe. I suspect that neither the Americans nor the Europeans care enough to act. They do not wish to risk the lives of their boys for something that is not really very important for their own well-being.

If this is the case, then they should allow the Bosnians to defend themselves. This is the right of any nation or people - the right to self-defence. But they actively and positively prevent the Bosnians from acquiring the means to fight for their own self-defence. The Western nations could not have done worse if

The London international conference had pledged that it would not recognise any advantage gained by force or the creation of facts. Yet Vance and Owen put together a package based on ground realities which would effectively legitimise territorial acquisition by force, ethnic cleansing and partition of Bosnia-Herzegovina along ethnic lines. And in Geneva, they saw fit to place the leadership of the legitimate and internationally recognised Bosnian government on an equal footing with the insurgent Serbs and the Croats. Thus are aggressors legitimised.

The Geneva process, now presided by Owen and Stoltenberg, is bent on forcing the Bosnians to accept Serbian occupation as a basis for settlement. Certain countries which have participated in the U.N. peacekeeping forces are threatening to withdraw the minimal protection they afforded the Bosnians unless the latter agree to Owen's surrender of Bosnian territories to the Serbs. History is repeating itself. The spirit of Chamberlain lives and the result is another Holocaust.

The carnage and destruction in Bosnia-Herzegovina continues without relent. Sarajevo remains under siege until this day, surrounded by Serbian guns capable of delivering 800 rounds of shells each day. For the fifth time, the Western nations have threatened to launch air-strikes against the Serbs unless they stop strangling Sarajevo. And for the fifth time, the Serbs have thumbed their noses at these so-called righteous great powers. Of course, no air-strike is mounted.

Aggression, occupation and the redrawing of territorial boundaries by force is unacceptable in this day and age. But, when aggression is accompanied by the abominable practice of ethnic cleansing, it is not just unacceptable, but despicable, by any standard of international behaviour. And yet the Serbs complement this with rape and murder of young girls and women, even of little children. The so-called civilised world is horrified, but is not prepared to stop the Serbs. Yet woe betide any little developing country which violates even the most trivial of human rights.

Bosnia-Herzegovina became independent, he turned over the Serbian army's arsenals in that country to the Bosnian Serb soldiers resident in Bosnia-Herzegovina and to Serb civilians. No arms were given to the Bosnian members of the Yugoslav army who did not subscribe to Milosevic's Greater Serbia ambitions. Thus did Milosevic ensure that Serbian aggression against Bosnia-Herzegovina will meet with success. The U.N. embargo on arms for the combatants in Yugoslavia merely serve to weaken the government of Bosnia-Herzegovina further and enable Karadzic's Serbs to massacre the Bosnian Muslims.

It is not correct to assume that the bloodbath in Bosnia-Herzegovina is a civil war between the Muslims and the rest. Although most of the defenders of Sarajevo are Muslims, who call themselves Bosnians, many Serbs and Croats are included in their number. The mix is also reflected in the government. They are all Bosnians and Herzegovinans.

The Bosnian Government desperately appealed for help from the vaunted defenders of human rights of the world. Bosnians were being killed and Bosnia-Herzegovina was about to be dismembered. But neither the European Union nor the United Nations Security Council took decisive actions. Humanitarian aid was offered, subject to permission being granted by the Serbian aggressors. And as can be expected, the Serbs were not quite cooperative. U.N. forces protecting food convoys may not hurt the Serbs under any circumstances. In other words, the Bosnians by consent of the U.N., are placed at the mercy of their Serbian oppressors.

At the same time, a well-conceived and successful strategy began to split the peoples of the newly formed country. It resulted in the Croats in Bosnia abandoning their Bosnian identity and discarding their traditional alliance with the Bosnian Muslims.

Bosnia-Herzegovina is the victim of the evil designs of certain people and powers who are quite happy to see the emergence of Slovenia and Croatia but will do nothing for Bosnia, although Bosnia-Herzegovina has as much right as the other two to nationhood. This kind of double standard is apparently what the New World Order is about.

The International Conference Of Parliamentarians On Bosnia-Herzegovina

(Issues on Bosnia-Herzegovina)

Kuala Lumpur, Malaysia

22 January 1994

The subject matter of our common concern is a grave one. The situation in Bosnia-Herzegovina is extremely critical. The human tragedy is massive and continuing. The severe winter is expected to add to the number of deaths because people are being deprived of the basic necessities to stay alive.

It would be your duty, as parliamentarians, to cause your respective governments to help change the situation in that unfortunate country, and save the valiant people of Bosnia-Herzegovina.

Let me recount very briefly what has happened to Bosnia-Herzegovina, which began with the first Serbian shelling of Sarajevo in May 1992. It was the same month that the United Nations (U.N.) accepted the new Republic of Bosnia-Herzegovina as a member state. The significance was clear. Serbs had served notice that they care nothing for world opinion or the norms of human behaviour.

Everyone knows now that it was all part of the grand plan of Slobodan Milosevic to bring into being a Greater Serbia. When

On the other hand, a prosperous China will become the engine of growth firstly for East Asia, including South East Asia, and then the world. If 1.2 billion Chinese are half as rich as the Americans, the size of the market will be almost unimaginable.

Although it can be expected that China will export to the world, it will still have to buy a whole lot of things from the rest of the world. The South East Asian countries would have a huge market for its edible oil, gas and petroleum products, and even manufactured goods at their doorsteps.

On the other hand, China cannot remain competitive forever. Its cost of production will go up and its ability to export would be reduced. The South East Asian countries would continue to benefit.

South East Asia should have no fear of a wealthy and strong China. Indeed South East Asia should welcome a wealthy China. They will share in the wealth through trade and economic interaction.

In the 'Socialist Market Economy' the Chinese have found an answer to their political and economic needs. Admittedly, spreading wealth evenly in a market economy is far more difficult than spreading poverty evenly through the command economy. There will be many political problems, not least the demand for greater public participation in the political process. The Government will have to give in, fighting rearguard action all along the retreat. There may even be some upheavals and bloodshed along the way. But the Chinese are likely to handle it better than the Russians or the Yugoslavs.

East and South East Asians can reasonably expect this scenario as being more likely than that projected by European and American observers. With China's modernisation and economic development, the wheel of progress would have turned a full circle and Asia would, at the very least, regain its place in the world's civilisation. Europeans may not like this, but there is no reason for Asians to actively assist them in order to block China and delay Asia's rightful place in the sun.

When a country of 1.2 billion does anything it will have world-shaking effect. South East Asia is very close to China. Obviously it is going to feel the tremor more than most other parts of the world.

We in South East Asia have always felt the influence of China. Almost without exception, we have Chinese minorities, some very substantial. There is even a Chinese state in our midst now. We understand the Chinese and we understand China.

When a country is poor it cannot expend much on the armed forces. When a country becomes rich, even if it spends the same percentage on the military, the absolute amount is going to be considerable. Japan was told to spend not more than one per cent of its GNP on the armed forces. In 1945 that was a tiny sum. Today one per cent of Japan's GNP would exceed the military budget of most Western countries.

Similarly, a rich China would spend much more than what it is spending now on its forces. It will then become a true world power and have the attendant economic and political clout.

But historically, China has not exhibited any consistent policy of territorial acquisitiveness. Its neighbours may have lost some disputed territory, but full invasion and colonisation has not been a feature of Chinese history. This differs very much of course from the European record.

This question of Chinese aggression occupies much of the Western mind. This is because historically, hegemony and violent or peaceful occupation of territories had always been the West's approach to self-preservation and wealth. So now they naturally suspect China of having similar ambitions.

If South East Asia is not apprehensive of Japan, it should not be worried about China. If we must be apprehensive, we must be apprehensive of both. The presence of a Western power will not make a difference especially after Haiti, Somalia, Bosnia and Rwanda. It takes only one soldier to be killed before the whole force will be withdrawn.

The early attempts to disguise their intention by talking about democracy and human rights, etc. have now been largely jettisoned. Now they are openly proposing to eliminate the competitiveness of the East Asian economies in order to prevent them from successfully competing with the West.

The proposal for a worldwide minimum wage is one blatant example. They know very well that this is the sole comparative advantage of the developing countries. They know that all the other comparative advantages; technology, capital, rich domestic markets, legal framework, management and marketing network are with the developed countries. Indeed they had made sure that their technology is considered as intellectual property and cannot be used or copied by the developing countries without the additional cost of hefty royalties. They know if the sole comparative advantage of the developing countries is taken away from them, they would be unable to compete. Yet they pushed for this so-called social clause at the recent Final Act of the GATT Round, openly declaring that low wages give an advantage to the developing countries.

Since it is obvious that the concern about workers' welfare is motivated by selfish interest, it is equally likely that the sanctimonious pronouncements on humanitarian, democratic and environmental issues are motivated by the same selfish interest - the desire to put as many obstacles as possible in the way of anyone attempting to catch up and compete with the West. They made a mistake with Japan. They are not going to make any more mistakes.

I have already said that although I cannot presume to speak for ASEAN, much of what I say would reflect the common thinking of the South East Asians and the East Asians. This is because we are all in the same boat.

I have said that China did right in sticking to its brand of socialist politics while espousing a version of the market economy. It is right because it has managed to avoid the kind of economic and political anarchy that the Soviet Union has suffered. It is right because it is apparently more successful economically. It is growing and growing very fast.

practise it. But we also believe in strong stable Governments that are not easily pressured. The liberal democracies of the West have not produced strong stable Governments. In some countries yearly changes of Government take place. For long periods there seems to be no Government at all. And when there is, the Government seems more anxious to preserve itself rather than provide good Government. Excessively populist Governments have no principles or policies or programmes. They merely try to satisfy just about everyone. And that is fatal. There is no way any Government can satisfy everyone.

On the other hand, the countries of East Asia, wanting to catch up in terms of development with the West, need stability and predictability. Countries with regularly changing Governments cannot have consistent policies especially towards investors. We cannot have one Government nationalising and the next privatising, or one giving incentives which are then withdrawn by the next one.

The problem is that democracy is inherently unstable. This is a virtue in itself. It is the fear of being thrown out that motivates democratic Governments to do their best for the people. But people are also fickle and extremely forgetful. And so despite providing good Government, there is no guarantee the people will not reject it at the next election. Changing Governments is disruptive. Indeed even changing leaders is often disruptive. The virtues of instability are negated by the drawbacks.

The successful economies of East Asia have somehow managed to give the people democratic rights, without undermining the effectiveness of Governments. It is not unusual for the same party to be returned again and again with strong majorities intact.

The competing economies of the West are not happy with this. It puts them at a disadvantage. They would like the East Asian democracies to be weak and unstable like theirs, or worse. Maybe there is no grand conspiracy by the West to undermine all the East Asian economies. But conspiracy is not necessary. It is sufficient for everyone to see the danger threatening them for them to act in the same way.

to disrupt and undermine the well-being of the great majority will be enshrined in the democratic values of China. But for the moment, the interest of the majority demands an orderly society.

Democracy is the greatest idea ever conceived by man. Like all such ideas it was not born perfect. Who today would regard 10 per cent of the population having the absolute right to rule a state as democratic? Yet that was the democracy in the Greek city states which first conceived democratic Government. In their view women and slaves had no rights.

It took centuries to improve the concept. Today democracy takes numerous forms. Even among the Western liberal democrats interpretations and practices differ. Some consider carrying guns as a fundamental right, others consider lying as an absolute right, others have various degrees of limitations on individual public behaviour, while others still hesitate at legally recognising homosexual marriages and families. What they do agree is that anything they do or do not do, is democratic and everybody else not in their circle, is undemocratic.

The worst part is the assumption that democratic Western countries can foist their principles through undemocratic means. They object to other ideologies being spread by subversion or force but they never hesitate to use these same methods of spreading their ideology. Sanctions, arm-twisting of various kinds and sustained campaigns through their controlled media are weapons they never hesitate to use. This proselytising for democracy veiled only slightly the objective of eliminating competition before it begins.

All this makes the task of governing and developing the developing countries much more difficult. This difficulty is made worse because everyone really wants to practise a democratic system of Government and accept the free-market economy. No one really wants authoritarian rule. But democratic anarchy and poverty, brought about by the inability of the free market system to function, create the conditions for opportunists with ambition to seize power and rule by fiat.

In East Asia we believe in democracy and we are anxious to

business to be in business. They have a role in regulating and curbing excesses. Left to themselves the private sector can breed predators which grow and grow, swallowing up their competitors, forming monopolies and cartels. Only Governments can curb their excesses and break them up when necessary.

However, a free-market economy, even when properly regulated, cannot guarantee success. Certainly it cannot succeed if the essentials are not in place. A country which has known only a command economy for three-quarters of a century cannot have the entrepreneurs, the private capital, the management know-how, the legal framework and the market without which the free market system cannot work. It would not be suicidal to switch from command to market-economy, but it would certainly require time and nurturing. China is right in not making a total and immediate switch. It is right in not attempting a radical political about turn simultaneously.

An anarchic situation is not going to facilitate the growth and flowering of a free market. Certainly it is not going to help the transition from a command economy to a market economy. China needs the strong Government that it has. It may be authoritarian, but it is better than anarchy. Business needs order. It needs to have a predictable future, for few businesses are immediately profitable or successful. The bigger the business, the longer is the gestation, and the greater is the need for a predictable future. A firm, strong Government can reasonably ensure a predictable future. A weak Government, depending upon a fickle public, buffeted by the demands of the extremists of the right and the left, cannot be stable, much less ensure predictability.

There is no such thing as a free lunch. And Governments, good Governments, cannot be had for free. A price will have to be paid. Before a good Government can be conjured up, sacrifices will have to be made.

For the 1.2 billion inhabitants of this great nation, individual freedom to go against the interest of the majority, is a luxury it can ill-afford now. The day will come when individual freedom

can perform miracles elsewhere but which would probably be disastrous for China. It surely must be the task of China's leaders and intelligentsia themselves to pick and choose from the methods of other countries which could possibly fit in with the conditions of China. The best thing that others can do is to be open about their own experiences, good and bad, to the Chinese, i.e. if they wish the Chinese well.

But I suspect the Chinese are not going to be allowed to do that. Already we see the Chinese being badgered and hectored to conform to systems and values which have been devised elsewhere for the benefit of different people. It would be a pity, for the world does not need an isolated and bitter China.

Let me now turn to the third task I have been asked to fulfil.

I have said that although I do not even speak for ASEAN, my views may well reflect that of East Asia, eight of whose economies (Japan, China, the Republic of Korea, Taiwan, Hong Kong, Thailand, Malaysia, Singapore and Indonesia) are now commonly regarded as constituting 'the East Asian Miracle'. The reason is crystal clear and natural. Despite significant differences between us, all eight of us share the same basic perspectives. We actually present only one model of economic development.

The term 'socialist' means different things to different people. Whatever the subtleties, there is no doubt that China's 'socialist market economy' rejects laissez faire capitalism, the extreme type of market economy which regards the government as extraneous. With the possible (and only possible) exception of Hong Kong, all eight of us do reject laissez faire capitalism. We each have applied socialistic central planning and controls to some degree or other. Some have indeed tried state enterprises as a means of breaking into certain areas of business which involve greater risks or extremely long gestations.

Most certainly, all eight of us seem to agree that Governments are not good at business. Government managers do not have the kind of bottom line concerns as private managers. I am a strong believer that Governments have no

I am certain that had we adopted the democratic system now in place in say, the United States, you may not have the Prime Minister of Malaysia in front of you today. He would be too busy dealing with riots and bombs in the Malaysian capital, assuming that a country called Malaysia still exists.

My country has had to listen to a lot of advice on how to run a Western-style democracy from the day it was born as a democratic independent state, sometimes, ironically, from experts who the day before had argued that we should not be given freedom and democracy because they were convinced we were not ready. Democracy becomes urgent only when territories have to be given up. Otherwise good old authoritarian government should go on.

I have said that we were lucky to have been born a democracy and to have evolved a productive Malaysian democracy. We were also lucky in that, unlike China, we have more or less always had a market system. Even so, ten years ago we started a process of further market reforms which have transformed us from an agricultural, commodity-exporting economy into a thriving industrial country. Only ten years ago, when we started our latest round of reforms, manufactured goods constituted only 25 per cent of all our exports. Last year, manufactured goods accounted for 71 per cent of a much-increased export volume. We are the 19th biggest trading nation in the world today.

We are now receiving reluctant accolades for our reforms of policy and practice over the last decade. Still the advice keeps pouring in, mostly gratuitous. Fortunately, through a mixture of good fortune and good judgement - more good fortune than good judgement - perhaps, we appear to have chosen the right advice.

Still, it is always wise to be open-minded, to be eager to learn from the experience of others, to seek outside advice. But no amount of intellectual brilliance and sincerity can overcome the iron law that in order for policies and actions to work, they must always fit the specific conditions within which they have to operate. God helps China if China were to adopt policies which

independence, we have had stable and strong governments, repeatedly elected by the people. With strong Governments, we have been able to concentrate on doing what is right rather than what is popular. We have had leadership that is prepared to lead, that has always had to satisfy the people but never to pander excessively to the gallery. Fortunately, all our nine democratically elected central governments have never had to be pre-occupied with short-term political considerations at the expense of long-term welfare. We do not have a democratic system where the public good has to be sacrificed to powerful lobby groups. We are unashamedly community oriented. We do not believe that the rights of the individual come before the rights of society. In our elections, large percentages turn out to vote. Our majorities are not silent as in some Western democracies. We do not have constant, ultra-combative, confrontationist politics. There has always been a strong consensual impulse. Our press do not believe that it is their job to hound politicians, to tell lies and to adopt at all times the superior stance of king-makers. The people want enough Opposition Members of Parliament so that the Administration is kept on its toes. In several states, various Opposition parties have been voted into power. But few want them in power in the central Government. The ruling coalition party has always been broad-based, bringing together the widest range of political parties, ensuring the widest geographical representation.

But a world which tolerates and even encourages ethnic cleansing in Bosnia never tires of pointing out the inadequacies of Malaysian democracy. They seem unhappy that we are not assailed by the violence and instability that characterise most new democracies. They would love to see our Governments and policies change with each election, so that the uncertainties would deter investments for economic growth.

For what it is worth, I believe that whilst my country's success could not have been achieved without a democratic system of government, it would not have been possible without our particular form of democracy. Had we simply taken - lock, stock and barrel - a different democratic system that might have worked well elsewhere, we might today be in deep trouble.

redistributing wealth in forceful ways, for example by nationalisation or affirmative action.

We tinkered. We fine-tuned. We amended. We changed what did not work. We went fast track. We slowed down. And in the end, after it had achieved much of what we aimed for, we decided not to extend it but to formulate a slightly improved version which we called the National Development Policy. But to the outsiders, we were stubborn. We were obstinate. We were recalcitrant. We refused to listen and to accept good advice. And of course they say in the tone of the 'I told you so' critics that we had failed and been forced to change our course.

Still after the undeniable results that have been achieved over the 20 years of our New Economic Policy, some have quietly acknowledged that we are one of the very few examples of societal restructuring which others should follow. Many countries are now advised to look at Malaysia's example of marrying dynamic and sustained economic growth (an average 6.7 per cent over two decades) with massive wealth redistribution and dramatic advances towards socio-economic egalitarianism between ethnic and social groups.

If I may, I would like to tell another story. In my country's history, it is the Western countries which fought against giving us freedom and democracy. In the last couple of hundred years, the only authoritarian rule we have known have been British authoritarian and, for some, totalitarian rule, and for a short period, Japanese totalitarian rule. We have been extremely fortunate that since our independence 37 years ago, we have been a successful democracy. If you care to look around, you will notice that the political switch from authoritarian Governments to independent democratic Governments is not easily achieved. If you throw in a multi-racial population, the switch may not be achieved at all.

Most assuredly, our democracy is far from perfect, which is why we have specifically identified advances towards a more liberal democracy as one of the nine modernisations of our generational plan which we call Vision 2020. But we are not weighed down by 'gridlock'. For almost all of our 37 years of

is going about the entire process of revolutionising its society and building towards a place of pride and comprehensive prosperity for its people in the twenty-first century. Perhaps this is because almost all of us are trying to do the same:-

- in the best way we know how;
- given the complexities of our own specific situations;
- given the enormous obstacles that stand in the way; and
- the incredible opportunities that are before us.

In a sense, therefore, even though I cannot speak for ASEAN, I believe that in much of what I say I will in fact be reflecting the view of most East Asians.

Let me also begin by saying that in all humility I will not critique China's policies and I will offer no specific advice to the Chinese leadership. As an individual, I have of course followed with a great deal of interest over the last 60 years of my life, the great events occurring in and around China. I have read substantially about China's last 2,000 years. But I am by no stretch of the imagination, an expert on China.

I cannot imagine that I know more about any Chinese policy than the Chinese leadership and its wealth of advisers.

I also come from a country - a part of which was under authoritarian colonial rule - for more than five hundred years. For a very long time, most of what is now Malaysia lived under a system in which we had to ask for 'advice' from the imperial power before we could do anything. Under this system of 'advice', all advice solicited or unsolicited had to be followed. You will understand why I am reticent about outsiders giving advice — even when asked for. Perhaps there is some virtue in not doing unto others what others have done unto you.

In the 1970s and 1980s, my country was villified and ridiculed for our New Economic Policy. This Policy was aimed at eradicating poverty and restructuring our society so that we would not only have rapid growth but also income and ownership restructuring and greater social justice. We were constantly badgered and advised to give it up. We were constantly scolded even by people who were themselves busy

"The 1994 China Summit Meeting"

(China's market economy: The ASEAN Perspective)

Beijing, China, 11 May 1994

I have been asked to talk on the subject of "The Socialist Market Economy of the People's Republic of China: the ASEAN Perspective." First, how would I critique the Chinese development objectives and experiences? Second, what advice do I have, as the leader of perhaps the second most dynamic economy after China, for the Chinese leadership on the economic path they have chosen? I have also been asked to focus my address on the lessons of the development experiences of Malaysia and the ASEAN nations as they relate to China's present situation. Lastly, what is ASEAN's position on China's aspirations?

I cannot of course speak for ASEAN. Yet I feel reasonably sure that my views are very close to an overpowering consensus of the thinking not only of ASEAN but also of all of East Asia, stretching from the Korean Peninsula to the farthest reaches of the Indonesian archipelago.

As Asians, we intuitively understand what China is attempting to do. We intuitively understand why China is doing what it is attempting to do. We intuitively understand how China

If any Asian leader were to so threaten or if any Asian parliament were to so act, the West would regard them as mad. The West would regard the whole idea as preposterous.

But, reflect. If it is preposterous and mad for Asian leaders to threaten sanction when Europeans fail to measure up to their standards and norms, could it not be equally preposterous for Europeans to threaten sanction when Asian countries prefer their own standards and not Europe's?

Europe has now called for "a partnership of equals capable of playing a constructive and stabilising role in the world." Let me add that this partnership of equals must serve not only the interests of Europe and Asia but also the entire world. It must be an important element of the new world order I spoke of, an order characterised by cooperative global prosperity, democratic governance, with greater global equality, fraternity and caring, and much more mutual respect.

There can be no real movement towards "a partnership of equals" until there is a greater equalisation of humility and the disappearance of what some will call incredible arrogance.

Many in Asia look at the state of Europe. In their more exuberant moments, there are many Asian leaders, I am sure, who think they can solve Serbian atrocities in Bosnia, the Basque problem, the income inequalities between northern and southern Italy, the problem of homelessness in rich societies, drug addiction, classroom violence, vandalism and the ridiculous health systems. There are some societies where there are more illegitimate babies born than legitimate ones. There are countries where large numbers in their thirties or even forties have never worked for a single day of their lives. There are places where an unemployed person is better off not working than if he found a job. There are some polities where political leaders are afraid to do what they know is right, for one reason or another. There are economies where employers can only afford to retrench when they are doing well and cannot afford to trim their staff when they are doing badly. There are so many countries where people expect to earn more and more for doing less and less. And the people and the leaders in most European countries live in fear, fear of the free media which they so loudly proclaim as inviolable. Everyone is entitled to privacy except when the media choose to invade it. It has become a many-headed hydra which sours everything on which it breathes. Publicly they breathe in the foulness of the breath, but privately they express their abhorrence. Such is the monster of their own making.

Many Asian leaders, in their moments of levity, let me hasten to add, believe that they have the answers to such problems. If some European countries want their help and advice, I am sure they would be willing to give such help and advice. But so far, it has not entered the mind of any Asian leader to threaten sanctions if any European country fails to put its house in order. No Asian parliament I am aware of has passed a single resolution calling on its government to take steps should a European country not reform itself.

the management of international affairs, working towards a partnership of equals, capable of playing a constructive and stabilising role in the world."

The age of hegemony has not yet quite passed. It should die away. We should bury it. Eürope, East Asia, Africa, the Americas, all parts of the world, should indeed seek to work for a partnership of equals.

The European Union now already has a regular dialogue process with ASEAN. If Western Europe believes there should be a regular dialogue between Western Europe and East Asia, this is an idea which should be seriously explored.

Let me re-state one of the central themes that runs through my remarks. There is an urgent need for a revolution of the minds, the most rapid transformation of mind sets. Fundamental to the new partnership of equals that the European Commission talks about is a mental revolution.

Europe must decide its priorities. Is economics in command? Or is economics not in command? As ye sow, so shall ye reap.

Europe must increasingly not only understand but also appreciate pluralism.

Bad governance should attract the condemnation of all mankind. Atrocities are atrocities wherever they occur. But why is it that so many from Europe understand and appreciate the fact that Asian music should develop along its own path and should not be great imitations of the Beatles, Aznavour, Mozart and the Modern Jazz Quartet? And yet so many cannot tolerate any Asian form of governance that is not a fair copy of the European form.

Why is it that so many from Europe understand and appreciate Asian art and celebrate its enormous diversity and take it as only natural that it is not a carbon copy of European art? And yet so many insist that Asian ways of business and economics, politics and administration cannot be legitimate unless they are carbon copies of European ways.

There are many other economic issues that I should mention. Because of the time constraint, let me say a few words about human resource development and technology transfer and cooperation. The importance I attach to this should be clear from the countless visits I have made to Europe. Many say that European companies are much better at transferring technology than, say, Japanese companies. Nevertheless, the most tangible results of technology transfer to Malaysia are still those from the Japanese. True, we have to squeeze it from them, but in the end we got nearly all that we need. When we suggested that cars should be assembled in Malaysia, many great names just quit the market. And we in East Asia have a great deal to learn. Speaking for Malaysia, and I believe, for ASEAN too, let me say that we are eager to learn. And we fully appreciate all the gestures that have been made to help us with our programmes for human resource development and technology acquisition and development.

There are also a great many things that I should say about the political side of the Europe-East Asia nexus. Because of time constraints again, let me concentrate on only one dimension, a dimension that has been well articulated by the European Commission.

The Commission urges the EU to continue to strengthen the Union's bilateral relations with individual countries and sub-regions in Asia. It urges support for the efforts of Asian countries to cooperate at the regional and sub-regional level. It specifically mentions the ASEAN Regional Forum and calls for efforts to strengthen the EU's relations with ASEAN and the South Asia Regional Cooperation (SAARC).

What I found particularly striking are these words, uttered at the very beginning of the Commission's policy paper: "Asia's growing economic weight is inevitably generating increasing pressures for a greater role in world affairs. At the same time, the ending of the Cold War has created a regional environment of unparalleled political fluidity. Consequently, the European Union should seek to develop its political dialogue with Asia and should look for ways to associate Asia more and more with

The obvious truth is that most of Europe has still to wake up to what has been called "the East Asian miracle". Europe still has to truly discover Asia. The last time around, it required a heroic effort and sometimes wondrous exploits of courage and persistence by men of adventure. Perhaps this time around, it will also require a heroic effort and more than the occasional wondrous exploit of courage and persistence from men and women of the business world.

On the other side of the equation, it is equally clear that East Asians too have to fully discover Western Europe.

In 1990, East Asia accounted for 23.7 percent of total world output. But in the same year, East Asia supplied only 8.8 percent of the total imports of the European Community.

This is not really bad given that East Asia is only two thirds the economic size of Western Europe. But the truth remains: in 1992, the European Union economies alone imported almost as much as East Asia - US$636 billion. Twenty-three percent of that is US$146 billion.

I have talked about trade, which is the lowest, though the most important, form of economic cooperation between nations. Equally important is investment.

How has Europe done? Unfortunately, not well.

In the 1960s, the European Community grew on average by 4.5 percent a year. East Asia grew on average by 7.1 percent. In the 1970s, the EC economies grew on average by 3.3 percent a year. East Asia averaged 7.9 percent. In the 1980s, the EC averaged 1.7 percent. East Asia averaged 6.4 percent. So far in the 1990s, East Asia has been running at over 6 percent per annum, recession or no recession elsewhere. Overall these miracle years, when the East Asian economies were galloping, Europe's investment position - in some countries European companies not too long ago held all the commanding heights - has either been eroding rapidly or simply collapsing. The European Commission sadly notes that in the years between 1986 and 1992, only 10 percent of the foreign direct investment in East Asia came from the European Union.

individual customers, not to states and regions. By the year 2000, there will be many more well off or rich East Asians than well off or rich Europeans and North Americans.

To cite further the European Commission, "half the growth in world trade up to the year 2000 will be generated in East Asia. This holds out enormous opportunities for the (European) Union and can create many jobs."

Many of today's realities already "boggle the mind". You might be interested to know, for example, that the United States exports more to my small country, Malaysia, than it exports to all of Eastern Europe and Russia. In purchasing power parity terms, the East Asian regional economy became bigger than both the Western European and the North American regional economies in 1992. In terms of foreign exchange US dollars, this should happen in the early months of the year 2000.

The potential beyond this 62-month horizon, must surely challenge even the most creative of imaginations.

You who are from Western Europe must sell us more. It is good for you. It is also good for us, for we must not forget that consumers buy for their own benefit and satisfaction, not for the benefit and satisfaction of those who produce.

But for Western Europe to trade much more with us in East Asia, there is need first of all for a fundamental awareness revolution.

I know that you who are here today are fully aware about East Asia. But you must often be quite frustrated by those at headquarters and in Europe, all of whom think they are open minded and global participants, most of whom are in fact incredibly Eurocentric and often incredibly unaware that they are so.

I am reminded of Marshall McLuhan's remark: "I do not know who discovered water, but I know it wasn't the fish." Sometimes it is only from the outside that one can clearly perceive the obvious truth.

First, Western Europe should sell more to East Asia and vice versa. We need to strengthen and enrich our trade relations.

In 1990, the European Community (EC) accounted for close to 30 percent of total global output. If everything is equal, the European Community should account for 30 percent of East Asia's total imports. In fact, the European Community's share of East Asia's imports added up to only 12 percent of the regional economy's total imports.

This is not bad given that in 1985 the European Community's share was only 9 percent. In 1980, the figure was only 7 percent. The movement is in the right direction, having increased from total exports of only US$21 billion in 1980, to US$28 billion in 1985, to US$78 billion in 1990. Today, the European Union (EU) economies export more to East Asia than to the United States.

But it is just as well to remember that in 1990, which by East Asian standards is a long time ago, East Asia was already importing US$658 billion from the outside world. Thirty percent of that is close to US$200 billion. This is twice as large as the EU's total exports to the United States and seven times more than the EU's exports to all of Latin America in 1993. Indeed, it is US$25 billion more than the European Union's combined total exports last year to the United States, Latin America and Eastern Europe.

The potential for Western Europe is enormous. The IMF predicts that in the 1990s, US$7.5 trillion will be added to the gross world product. Half of that will be produced by East Asia.

The recent European Commission policy paper, "Towards a New Asia Strategy" concurs with the view of the International Monetary Fund (IMF), which is almost identical with the analysis of the World Bank. The European Commission goes on to state that by the year 2000, which is only 62 months away, 400 million Asians "will have average disposable incomes as high, if not higher, than their European or US contemporaries." As you who are in business know, goods and services are sold to

The more objective truth with regard to the past surely is that for many more than one century, Europe dominated the world — in a way that was never done before. And in a way that can never be done again. For a relatively short time, the United States was the most important superpower. But its cumulative impact on the world was not of the order of the European onslaught.

As to who will inherit the future, I hope that no single nation, no single people and no single region will inherit the future.

I hope that a very large number of nations from every corner of the global compass - including Asia, Europe, Africa, the Americas and elsewhere - will inherit the future. I hope that all people of talent and diligence, who earn the right —including a very large number of Asians, Europeans, Africans, Americans and others — will inherit the future. I hope that the future will belong to all those who have the will and who are willing to put in the effort.

My hope is that the Twenty-First century will above all, be a century of cooperative global prosperity, democratic global governance without hegemony from any quarter, with greater global equality, fraternity and caring and much more mutual respect. The need to establish a much more prosperous, democratic, egalitarian, fraternal, caring world order built on mutual respect is the backdrop against which my more specific remarks on the Europe-East Asia relationship should be seen.

Quite obviously, to reach the new world order that I have envisioned, will require an economic revolution - because there are too many millions living in poverty and too many living in abject poverty. There has to be a political revolution because there is too little democracy, too little egalitarianism and too much hegemony in the community of nations. And there has to be a psychological and cultural revolution because too many believe in beggar-thy-neighbour policies when all our interest lies in enrich-thy-neighbour policies, in enriching others so that we can take advantage of their wealth and prosperity. There also has to be less arrogance and more mutual respect all around.

Equally obviously, the Europe-East Asia nexus is also very much in need of revolutionary change; for the most dynamic and drastic evolution at the greatest speed possible.

The World Economic Forum Europe/East Asia Summit

(Europe and East Asia - Economic and Political links)

Singapore, 13 October 1994

I am delighted to be given the honour to speak about the future at this World Economic Forum; the future economic and political links between Europe and East Asia.

The focus on the future is certainly very appropriate. It is the most important time for all of us. Although we may celebrate or berate the past; although we may enjoy or struggle through the present; the future is really where all of us will be spending the rest of our lives.

Even today, there are some who say that Europe will inherit the future. Lester Thurow used to argue this very strongly. He may well be right. But he is more circumspect these days.

There is a growing number who glibly talk about the Age of the Pacific. And there are those who talk about the 21st century being the Century of Asia, as if in some way, various parts of the world will oblige the popular historian by agreeing to rise or fall, on each occasion, in neat chunks of a hundred years.

Thus it is said that the Nineteenth Century was the Century of Europe, the Twentieth Century is the Century of America and the Twenty-First century will be the Century of Asia.

The EAEC is not the Greater East Asia Co-prosperity Sphere that you promoted during the Second World War — the Pacific War. It is not your invention. It is not your creation. It is the brainchild of South East Asia. We would not propose it if we think you are going to dominate us. We know that Japan has foresworn war and military adventures. We merely want you to be our partner, to be our equal but to be also the first among equals.

It is a small request. While you think of the help you have received from others, think also of us in East Asia, in South East Asia where you test the marketability of your products. As much as others have a claim, we in East Asia also have a claim on you. So please recognise that claim.

I did not ask Mr. Murayama not to apologise because I want something from Japan. In fact, when I dismiss the need to apologise I also told him that Malaysia does not want the Yen loan Japan was offering. I speak frankly and sincerely. Japan will not be forsaking America by joining the EAEC. America's fear of the EAEC is without basis. With Japan in EAEC, you can ensure that we will not make any anti-American decision or policies. You can play a pivotal role. If you really wish to make amends for your past, this is your chance. If you think that we should co-exist, then the EAEC is a step towards co-existence, towards mutual help, towards closer and more meaningful relations among East Asians.

union. We have explained often enough that it is a forum, a talk shop, for discussions only. We are not going to mount a trade offensive against anyone. We merely want to have a fair say in world trade affairs. We do not want to be brushed aside as we are now, when we talk as individual countries about our problems in world fora.

We are merely asking that Japan join the EAEC; Japan, the only developed country in East Asia, the only developed country that is not European. We are disappointed when Japanese officials asked us to explain and explain all over again what the EAEC is all about. Even those officials who have served for years in South East Asia claim that they do not know about the EAEC.

We are saddened by this. The only Asian country with the ability to help fellow Asian countries refuses to do so, but instead demands to know why America is not included, why Australia and New Zealand are not included? The answer is obvious. They are not East Asian. We would like to be a member of the European Union, but we are not eligible. We would like to belong to NAFTA but we are not part of North America. Why are people who are not Asian and in East Asia supposed to have a right to be members of an East Asian Organisation?

Are we being racist? If we are then the Europeans with their European Union and the Americans with their NAFTA must be more racist. We want only one Trade Zone and that is the whole world. The EAEC will not trade only with itself. It will not give trade privileges to its members. It only wants a forum to discuss common problems, to solve them and to share development expertise together. Is it so wrong for the nations of East Asia to want to prosper? Is it so wrong for us to look up to Japan as a model and as a leader?

Japan is Asian. Japan is of East Asia. You cannot run from this geo-cultural fact. You belong here.

We are not asking you to aid us. We are asking you to be a leader in this region. We are asking you to join us and play a leading role. You have the stature and the means.

On the other hand, the appreciation of the yen against the US dollar means that in yen terms Japanese imports of raw materials, including oil, cost much less. The yen appreciation may make Japanese goods more costly and less competitive against the same products from other developed countries. The developed countries gained from this, but developing countries like Malaysia gained nothing. As the yen has now appreciated by another 50 percent our losses have increased. Malaysia has decided not to borrow any more yen.

Japan owes the United States a great debt of gratitude. I think Japan should always remember this and be loyal to the United States. But Japan also owes East Asia and South East Asia a great debt.

I do not want to rake up the past. The Japanese conquest and occupation of the countries of East and South East Asia and the atrocities committed then should be forgotten. We should think of the future.

That is why I told Speaker Doi and Prime Minister Murayama that I do not think Japan should continue to apologise for her past dark deeds. I do not see the German or Italian leaders making the rounds of European and African countries or Israel to apologise for what they did during the war. Not only do they not apologise, but they roundly criticise and condemn some of these countries for human rights violation, etc. They who had committed crimes against humanity now stand in judgement over their former victims. Why then should every Japanese Prime Minister go round to apologise?

That is why I say as much as Japan owes the United States, Japan owes the East and South East Asian countries more, not just for the past but for the present also. We do not need apologies. What we need is your cooperation and your help to develop us.

We called for the formation of the East Asia Economic Caucus (EAEC) in order to enable us to discuss common issues and to help the least developed among us to reconstruct. The EAEC is not a trade bloc, not a free trade area or a customs

aid, but it also opened its huge market to unlimited quantities of Japanese goods. It was fully convinced that Japanese products would never pose a threat to American products, either in America or elsewhere, in the world's market.

The Japanese have every reason to be grateful to the United States. Not only were they aided and offered access to the richest market in the world, but they need not spend much on their own defence. The United States literally undertook to defend Japan against all-comers. Thus, expenditure on defence was reduced to the minimum.

Japan's recovery and reconstruction was rapid and complete. For several years, it grew by 12 percent per annum and became very rich. While it expected access to foreign markets, its own market remained closed, except for the raw materials it did not have. Countries like Malaysia were subjected to quotas and non-tariff barriers even for canned pineapples. Manufactured products were, and still are, almost entirely restricted except for those manufactured by Japanese-owned industries located overseas. Today the trade balance between Malaysia and Japan is very much in Japan's favour.

Yen credits at low interest rates were extended to developing countries like Malaysia. These were very welcome indeed. But then the yen appreciated in value against the Malaysian ringgit by 100 percent.

What this means is that in terms of Malaysian currency, we have to repay a 100 million Malaysian ringgit worth of yen loan with 200 million Malaysian ringgit plus the interest on this 200 million Malaysian ringgit. It was not a cheap loan at all. It was very expensive.

We tried to renegotiate the loan in order to reduce slightly our debt burden to Japan. We were not given even one yen reduction.

The endaka was not caused by us. But we the developing countries have to pay. Not only were our debts doubled, but the manufactured goods from Japan increased in price. We have to pay more for all our Japanese imports.

into the economy of the former Socialist states. There is no doubt that the people in these countries are learning the intricacies of the free market system very fast.

Political stability and the careful adoption of the free market system, assisted by foreign investments and expertise, will result in the rapid development of East Asian countries. They will be joined by a less socialistic India and other South Asian countries whose people are skilled in trade and industry.

In a very short space of time, East Asia, South East Asia and South Asia will become one of the wealthiest regions in the world, if not the wealthiest. The per capita income may remain lower than that in Europe or in America, but the purchasing power of three billion people will be very considerable indeed. Without a doubt the region will become a huge market.

Intra-regional trade will bloom and will overtake the trade with other regions. Even now, the trade between East and South East Asian countries together makes up the biggest proportion of their world trade. This trade will increase in volume as India opens its doors. Investment flows between all these countries will also grow. East Asian multinationals will emerge from the rapidly developing countries, helping to enhance trade, investments and the transfer of technology.

Affluence will create greater demands for goods and services. Shipping and air travel for business and pleasure will grow rapidly. China, which only a decade ago had no outgoing tourists, now provides East Asia with more than a million tourists a year. Indians will soon be travelling in massive numbers.

In the midst of all these, lies Japan, the only developed Asian country. It is rich in capital, it has world-class technology and has almost unlimited entrepreneurial and management talents. Its strategy for recovery and prosperity was based on the import of raw materials, processing and adding value and then exporting the finished products. In this, it was helped by a generous United States, intent on weaning Japan away from its militarist past. Not only did the United States provide the initial

centrally-planned state-controlled economic system to the free-market. With no private capital, entrepreneurs and management know-how, they are now worse off than when they were under the Communist system. All they have is high inflation, high crime rates and general poverty.

To make matters worse, they adopted the multi-party democratic system, again without any preparation. This is a perfect recipe for anarchy. Democracy does not work unless there is a basic understanding among the people in general, not just the leaders, on the limits of democracy and the need to be responsible.

However the Socialist states in the East did not rush into adopting the free-market and the multi-party democratic system of Government. They introduced the free market gradually, limiting it to certain areas only as in China. They continue to have tight Government control. It may not be very democratic, but it is at least not anarchic. Rushing into democracy is meaningless if all you get is anarchy.

People need time to manage economic freedom and the responsibility needed in order to make it work. And when they do, they would demand and they should be given, political freedom in graduated doses. Democracy can then flower without anarchy.

Because the Socialist states in the East have not rushed into political reforms blindly, their adoption of the free-market system is more likely to succeed. And indeed, we see in China and Vietnam, the high economic growth that we do not see in the former Soviet republics and the Eastern European countries.

Fortunately also, the East already has the capital and the technology necessary for stimulating economic growth. Even without Western capital, foreign investments from countries like Japan, Taiwan, South Korea, Singapore and even the other South East Asian countries, are sufficient to make the liberalisation of the economy of the East Asian Socialist countries work. And the Far Eastern countries have the right amount of technology and entrepreneurial expertise to inject

What I am trying to say is that Asians are not Europeans and Europeans cannot suddenly claim to be Asians. It is not a question of deciding to be Asian or European or African. It is not even a question of geographical location. It is cultural. It is culture which differentiates us. Unless and until we adopt the cultural values and practices of a group, any claim to belong to the group will have no meaning.

Now Japan is Asian, more particularly it is East Asian. Whether it likes it or not, it is geographically and culturally Asian. Even in a shrunken world, it cannot disclaim the facts. In any case the decision to disclaim does not lie with Japan alone. The other party or parties have to accede to the decision made to identify with them.

East Asia where Japan naturally belongs may not have a claim on Japan. But that does not detract from the fact that Japan belongs in East Asia, geographically and culturally.

But very soon Japan is going to belong to East Asia even economically, if it is not already so. East Asia today has the highest economic growth rate. It has, if you include South Asia, and you must include South Asia for South Asia is essentially of the East and is Asian; it has almost three billion people, more than the peoples of Europe, Africa and the Americas added together. And almost all the three billion people are hard working and trainable people, able to do and excel in almost any field of human endeavour.

The picture is rapidly changing. Where once most of Asia was Socialist or Communist, today the economic theories of the Socialists and the Communists, if not the political ideologies, have been abandoned. Most of Asia has become a huge free market.

No country can really be rich if the people are poor. It took the Russians 70 years to realise this. Their leaders saw how rich the capitalist countries were. Even workers owned luxuries such as cars, houses and electric household appliances.

Unfortunately, the Russian leaders assumed that all the wealth was the result of democracy and the free-market system. And so without any preparation, they switched from the

The Kyushu-Asian Summit For Local Authorities

(EAEC and Co-existence)

Kyushu, Japan, 21 October 1994

I have been asked to speak on the theme of "Co-existence in Asia". Admittedly, this is a wide-ranging topic, a comprehensive treatment of which would not be possible in one session like this.

Co-existence is imperative because the world is shrinking. We are all closer to each other. The magic of technology now enables us to see around the curve of the globe, to look at events in distant lands even as they happen. We are all neighbours and what happens to neighbours affects us all as much as what happens to us affects our neighbours.

The world is one and we are all the citizens of this planet. As citizens we should care for each other.

But the fact of the matter is that we are still divided, divided by geographical locations, by ethnic groups and by culture. There is still a Europe which is peopled by Europeans, there is still Africa peopled by the Africans and in Asia there are a number of ethno-cultural groups which differ from each other although they have certain common traits which set them apart from Europeans and Africans.

accepted, then I do not think a conference is necessary. Obviously in holding your conference you believe that human rights need to be discussed, to be defined or redefined and to be propagated.

No one, no country, no people and no civilisation has a right to claim that it has a monopoly of wisdom as to what constitutes human rights. Certainly from the records and the performance of the Western liberals, they are least capable of defining and preaching human rights. Indeed, at the moment, they have no right at all to talk of human rights, much less judge others on this issue.

But admittedly, Asians are not the best examples of the protagonists of human rights, either. They have been guilty in the past and, perhaps, lately too. But not as pictured by the Western media.

I hope your conference will be able to examine human rights not as Asians or Europeans, but as members of the human race. It is timely, for faith in modern civilisation is fast diminishing. We can put a man on the moon. We can examine stars light-years away, we can achieve instant contact with every part of the world, we can build intelligent machines and many more wonders. But we are still quite uncivilised, for when it comes to killing each other we are worse than animals. The liberal views of the West on human rights and on other issues do not provide the answers to the woes of today's world. Everyone including "the bunch of Asians" must be allowed to make suggestions and contribute towards devising new sets of values which may help resolve some of the problems we face today. I hope you can contribute.

whole NATO forces withdrew and whimpered. The Serbs were again urged to negotiate. The Serbs shelled and rocketed the Bosnians. People, innocent people, even patients in hospitals, were killed and wounded. The champions of human rights, worried that their soldiers might be scratched, did nothing.

The Serbs have the weapons. The Bosnians have none. The champions of human rights believe this is an ideal situation. If the Bosnians are given weapons, then instead of the Bosnians alone being killed, the Serbs might be wounded also. So there would be more casualties. Besides, the Serbs will get angry with the U.N. for not keeping their Bosnian victims unarmed, and they might turn their guns on the NATO forces. This cannot be allowed to happen. The U.N. is there to keep the peace, not to enforce peace. If the Serbs do not stop fighting then there is no peace to keep. So there is nothing the NATO forces can do. The Serbs can go on with their butchering of the Bosnians, their conquest of territories. And now the Serbs are faced with the fiercest threat. If they do not stop attacking the Bosnians, NATO will withdraw its troops and let the Serbs conquer Bosnia. Not only are the Western liberals cowards, but their logic is twisted as well.

This then is the reality and irony of Western human rights. On the one hand other Governments are threatened because of some minor breach of human rights; on the other hand, when Western interest is not at stake they are prepared to allow the most brutal violation of human rights to take place before their very eyes.

It is rather difficult for us to agree and to accept these double standards. And this unwillingness to accede has brought on a tirade of accusations about Asian recalcitrance. It would seem that Asians have no right to define and practice their own sets of values about human rights. What, we are asked, are Asian values? The question is rhetorical because the implication is that Asians cannot possibly understand human rights, much less set up their own values.

This conference is about human rights. If, indeed, human rights have already been determined and remain only to be

no respect for independence or territorial integrity in their zeal to uphold their human rights principle.

After the collapse of the Soviet Union and the much vaunted victory over Iraq, the Western powers declared that the independence of nations notwithstanding, they have a right to interfere in the internal affairs of a country if there is evidence of human rights violation. This is very noble but the method is questionable. What qualifies the Western liberal democrats to become both judge and executor of the behaviour of nations and citizens of other countries? If there is to be interference in the internal affairs of nations, should not the U.N. be the right body to lay down the rules and to act? But the mild objections by insignificant nations were brushed aside. And so, among other things, people in distant lands who unknowingly breach the laws of powerful nations are tried in absentia and sentenced. The implication of this is frightening. When you can be tried under the laws of another country where you have no rights, you have lost your freedom and your independence. You have become colonised again.

And among the other things is Western hypocrisy in Bosnia-Herzegovina. Having arrogated to themselves the right to intervene anywhere where human rights are violated, surely the champions of human rights are not going to allow the Serbs to commit atrocities and genocide. Armed troops were sent complete with sophisticated weapons, tanks and jet fighters and bombers by the Western democratic champions of human rights. To do what? To stand and watch as Serbs butchered 200,000 Bosnian Muslims and Croats, raped tens of thousands of women, operated concentration camps no less hideous than the Nazis, and hounded millions from their homes and their land. And still the Serbs went on with their ethnic cleansing in full view of the soldiers and generals of the countries which had vowed to put an end to violation of human rights everywhere.

Every now and again the Serbs were threatened by these so-called defenders of human rights. They, the Serbs, would be bombed if they do not stop. After a brave display of the prowess of Western air superiority and sophisticated war planes, the

governments. It does not matter if the government is elected democratically by the majority of the people. Governments, according to the liberal democrats, cannot in any way act against the personal wishes of the individual in society.

The result is perhaps not quite what the original liberal democrats expected. Individuals soon decided that they should break every rule and code governing their society. Beginning with simple things like dress codes, they went on to discard marriage as an institution. Extra-marital sex became the norm. The family was redefined to mean co-habitation between a man and a woman, with frequent changes of partners, or between a man and a man or woman and woman. Children were begotten without known fathers, which in time will lead to incest between brothers and sisters and even father and daughter or mother and son. But then incest to them is not wrong either, if that is what is desired by the individuals.

Hedonism and total immorality are the norms of absolute freedom for one and all. Yet women dressed and behaving provocatively object to being sexually harassed, while leaders are expected to have unblemished records on sex and drugs. Clearly the Western society is confused as to what it wants. It wants absolute freedom for everyone but no freedom when the individual or society objects. If individuals or society can object to sexual harassment or infidelity among their leaders then there cannot be absolute freedom. And yet the West insists that freedom must in no way be fettered and that everyone must accept Western norms. They see nothing contraxdictory in the contrary attitudes.

But it is with regard to freedom from oppression and brutality that Western hypocrisy is at its worst. Western governments, their media and their NGOs, are tireless in their condemnation of non-Western countries for their human rights records. They threaten sanctions, withdrawal of aid, stoppage of loans, economic and trade union boycotts and actual military strikes against those they accuse of violating human rights. They even kidnap people in other countries in order to try them in their courts under their laws if they see fit to do so. They have

campaigns on the part of Western NGOs, who sometimes finance pressure groups within the country to obstruct the government which they label as undemocratic. Even if the government is replaced, the new government would still be harassed.

But that is not all. While the Western liberals would badger people to opt for democracy and where they thought fit to overthrow their 'undemocratic' government, they can expect no help if they get into trouble while attempting to democratise their country. Thus the Kurds of Iraq were urged to shake off the rule of Saddam Hussein and establish their own country. When, after the Western countries had forced the Iraqis out of Kuwait, the Kurds rebelled, they were given no help except for gleeful reports by the Western media regarding the problems posed by the Kurds against Saddam Hussein's government. The rebellion was mercilessly put down while the Western democrats merely looked on.

In Yugoslavia, the different states of the Federation were encouraged to democratically strive for independence. All the states had to face military opposition from the dominant Serbs. In Croatia and Bosnia-Herzegovina, the Serbs mounted a savage attack and openly declared their intention to carry out ethnic cleansing, an euphemism for genocide. Hundreds of thousands of Croats and Bosnian Muslims and non-Muslims were killed, tens of thousands of women were raped and millions were rendered homeless and forced to migrate. But the Western liberals did practically nothing to ensure that democratic processes are respected by the Serbs.

The record of the democratic governments of the West is not very inspiring. Unless their own interests are at stake, as in Kuwait, they would not risk anything in the cause of democracy. Is it any wonder that many countries are leery of the liberal system propounded by the Western democrats?

If the record of the Western democrats in propagating their ideology is dismal, their own human rights records are worse. The West's interpretation of human rights is that every individual can do what he likes, free from any restraint by

Much later the Cold War ended and the Soviet Union collapsed leaving a unipolar world. All pretense at non-inteference in the affairs of independent nations was dropped. A new international order was enunciated in which the powerful countries claim a right to impose their system of Government, their free market and their concept of human rights on every country.

All countries must convert to the multi-party system of government and practise the liberal views on human rights as conceived by the Europeans and the North Americans.

Most nations agree that the democratic form of government is better than the feudal or totalitarian systems. But even among the Western democracies, practices differ. Thus, while the multi-party system is advocated, many Western nations effectively allow only two parties to function in their own countries.

The multi-party system can result in no party being able to get a sufficient majority to form a government. Proportional representation by parties will have the same result. Even a two-party system can result in very weak majorities which put the government at the mercy of their more unscrupulous members and their threats to rebel or cross over and bring down the government.

Developed countries can do with weak governments or no government. But developing countries cannot function without strong authority on the part of government. Unstable and weak governments will result in chaos, and chaos cannot contribute to the development and well-being of developing countries. Divisive politics will occupy the time and minds of everyone, as we can witness in many a developing country today.

The developing countries, by and large, want to practise democracy but must they practise only the liberal forms prescribed by the West, forms which will retard their development and continued independence? But they are continuously being harassed through economic pressures including withdrawal of aid and loans, by carping criticisms and deliberate misinformation by the Western media and by

"We the peoples of the U.N., determined to reaffirm faith in fundamental human rights, in the dignity and worth of the human person, in the equal rights of men and women and of nations large and small, and to promote social progress and better standards of life in larger freedom".

Almost immediately the victorious allied founders of the U.N. ran into trouble with their universal human rights. They had thought that their victory would bring about a restoration of their empires in Asia, Africa and the Caribbean. They thought they were to be the ones to enforce their codes among their native subjects. That this was their view was made clear by the great Winston Churchill who grandly declared that he was not elected to preside over the dissolution of the British Empire.

But in the event, the colonial territories struck back by demanding independence based on the very universality of human rights which was spelt out in the U.N. Charter. To cut a long story short, the erstwhile colonies gained independence one by one. Mostly the imperial powers gave up with little grace, frequently fighting against the granting of independence with the kind of cruelty which makes nonsense of their subscription to human rights principles.

But old imperialistic ways do not die. They merely metamorphose. Almost as soon as the colonies became independent, colonialism by other means was initiated.

Economic forces, the Western media and Non-Governmental Organisations (NGO) carried on where the colonial governments left off. The U.N. may talk of the "... equal rights... of nations, large and small," but it became clear that large nations, or rather powerful nations, were more equal than small nations. Neo-colonialism perpetuated the old hegemony.

But the major Allied powers which created the U.N. and drafted its charter split up into East and West, i.e. the Soviet bloc and the Western bloc. Fearful of the possibility of the new states switching over to the Eastern bloc, the governments of the Western Allies were careful when applying pressure on the new nations.

As the world has numerous communities and the state of their development differs widely, it is natural to expect that their concepts of human rights, of justice, and of obligation to the community to differ, and differ widely.

Perhaps the focus on human rights as being universal crystallised during the Second World War. Prior to that, the Europeans who had nicely divided up the world into their empires where they were free to do what they liked with their colonial inhabitants, did not believe in the universality of human rights. The rights of the white man was to rule the non-whites, to civilise them, and to spread their particular religion. This was the White man's burden and it was glorified as a God-given task.

The non-white colonial people must accept white rule totally. If there were abuses of authority or position by the whites, the colonial people had to accept this as a part of the process of civilising them, of bringing order and a modicum of development to them. They may not question their colonial masters and certainly they may not strive to free themselves. For them, human rights practically did not exist. For the imperial nations of Europe, human rights were only for their own people. They were not universal and did not apply to colonial people.

But World War II saw the horrors of the German concentration camps where six million European Jews were killed after unbelievable cruelty was perpetrated against them. In the East, the Japanese ran prisoners-of-war camps for surrendered Europeans. Although they were never as systematic in meting out cruel treatments, they nevertheless cruelly misused their prisoners.

Shocked by these brutalities, the Allied powers decided that such cruelties must never happen again. They decided to spell out universal human rights which were to be enforced by a new organisation, the United Nations Organisation (UNO). Ignoring totally and unembarassed by the horrors they brought to Hiroshima and Nagasaki, they blithely enunciated their version of universal human rights.

The preamble to the United Nations Charter among other things, reads thus;

The Just International Conference On Rethinking Human Rights

(Human Rights)

Kuala Lumpur, Malaysia

6 December 1994

If I may be permitted, I would like to go back in history a little. It is well-known that ever since men began to live in groups or communities, the concept of their rights and obligations to the community had always bothered the members. No sooner had they devised a set of values to protect the members of the community from each other, and from those empowered to enforce the rules of communal living, when they found that they were either unenforceable or that abuses could be perpetrated by the members and by the very people elevated to positions of authority.

And so concepts and rules were revised and revised again and again. And so in any community, the rules and values differed as between different periods of its development. While a society may consider hanging a man for the crime of stealing a sheep in one period as the natural and just thing to do, in another day and age it may consider that hanging to death as a punishment, even for blatant murder of a fellow man, as being too barbaric and inhuman.

If any Asian leader were to so threaten, or if any Asian parliament were to so act, the West would regard them as mad. The West would regard the whole idea as preposterous.

If it is preposterous and mad for Asian leaders to threaten sanctions when Europeans fail to measure up to their standards and norms, could it not be a little preposterous for Europeans to threaten sanctions when non-evil and non-uncivilised Asian countries prefer their own standards and norms and not Europe's?

To this and many other questions I asked, I did not get a response. All I received was a public admonition. Although what I said about Europe might be true came the rebuttal, it was 'unacceptable', I repeat 'unacceptable'. It was not 'unwise', not 'injudicious', but 'unacceptable' that I should have publicly mentioned some of the ills found in Europe. A European press correspondent asked me afterwards whether I thought that the European participants at the Forum came to be lectured to by me. The free press which lectures all the time to the world obviously did not think I have a right to free speech.

The famous political scientist, Samuel Huntington, ended his equally famous essay, *The Clash of Civilisations*, with the call for the civilisations to co-exist. I call not for co-existence, but for mutual cultural enrichment.

We in Asia have learnt a great deal from the West. We will be unnecessarily constraining our full potential if this process were now to be stopped. At the same time, we have to learn a great deal from 'the East', from the rest of Asia, from Africa and Latin America - and from the best that our own histories and cultures have to offer.

I believe that Europe too may find some value in this message of enriching each other, of mutual enrichment, of rejuvenation and of self-discovery. Asian values are Asian values; European values are European values. The twain can meet and from the meeting, there might be some understanding and appreciation of the wisdom of each, and hopefully a wedding of the good and rejection of what is bad or evil, God willing. Let us all admit that no one has a monopoly of wisdom.

At the same time, it is right and it is time that Asia too is accorded the regard and the respect that is its due.

Mutual respect demands an acceptance that those who have a different view are not necessarily misguided or evil. Mutual respect demands a minimum level of humility on all sides. The countries of the West have a right to their preferences. But they have no right to ram their preferences down anyone's throat.

In a recent speech at the "Europe/East Asia Summit" organised by the World Economic Forum, I half jokingly said that in their more exuberant moments, there are many Asian leaders who think they can solve the problem of Serbian atrocities in Bosnia, the Basque problem and the income inequalities between northern and southern Italy.

In many Western societies, there are massive problems of drug addiction. There are teachers afraid of their pupils. There is chronic vandalism. There are some societies where there are more illegitimate babies than legitimate ones. There are countries where large numbers in their thirties or even forties have never worked for a single day of their lives. There are places where an unemployed person is better off not working than if he found a job. There are some democracies where political leaders are afraid to do what they know is right, for one reason or another. And the people and their leaders live in fear, fear of the free media which they so loudly proclaim as inviolable. Indeed, they are quite literally oppressed by their own media, the way people in feudal societies are oppressed by their rulers, knowing their unfortunate situation but not daring to raise their voices against an established institution, to curb its excesses if not to revolt against it.

Many Asian leaders, in their moments of levity, I hasten to add, believe that they have the answers to such problems. If some European countries want their help and advice, I said, "I am sure they would be willing to give such help and advice." But so far, it has not entered the mind of any Asian leader to threaten sanctions if any European country fails to put its house in order. No Asian parliament I am aware of has passed a single resolution calling on its government to take steps should a European country not reform itself.

democracy, they assume that democracy must mean their country's special and particular brand of democratic institutions and practices. Other forms must be undemocratic or less democratic. Yet even among the champions, concepts and practices of democracy differ widely.

Obviously, it is often difficult to distinguish the democrat from the anti-democrat, the honest leader trying to do an honest day's work and the dishonest politician who has his own agenda. But there is a need to be fair to, and not to demonise, those in less than ideal circumstances who do not want gridlock democracy, weak and cowardly democracy and democratic practices and forms that over-emphasise the individual and neglect the community, that glorify combat, that foster unbridled conflict, that guarantee against harmony, consensus and cohesion, that threaten to destroy order and democracy itself, and that engender the prospect of total chaos.

Unfortunately, many who pass judgement do not have the time to even master the basics, still less the complicated picture. There are many who have passed judgement on me who believe that my name is 'Mohamad'. There are those who have passed judgement on Malaysia who do not even know how to pronounce the name of my country, and indeed where in the world it is.

I have said a few things on Asian values and on cultural pluralism. Let me now say a few words about mutual respect and mutual enrichment.

Before I insist that 'the West' must have more respect for other values and other cultures, let me concede that we outside 'the West' also need a balanced perspective on 'the West'. If it was ridiculous for so many of our elites to once believe that everything that was good was in the West and everything that was in the West was good, it is equally ridiculous to now believe that everything that is bad is in the West and everything that is in the West is bad.

Mutual regard is simply that. There is much in the West that commands respect.

Undiluted adherence to tradition, superstition and magic. Deep and widespread corruption and tolerance of corruption — equally deep and widespread. The list is too long to even enumerate.

A third point is equally obvious. If 'Asian' does not mean 'good' exclusively, 'Western' does not mean 'bad' exclusively either. Asia's process of learning from the best in the West is far from complete. There are many Western values, found in the best Western societies, which we should adopt or internalise more deeply.

I remember in my country's own history, that we had to do a lot of persuading before we were granted the right to have elections and to vote. It was we, Malaysians, who were denied democracy and many of our human rights. But in the end the powers that be relented and retreated without scorching the earth while doing so. We took over our country largely intact. Our neighbours did not fare so well.

When Malaya became independent in 1957, our per capita income was lower than that of Haiti. Haiti did not take the path of democracy. We did. Haiti today is the poorest country in all of the Americas. We now have a standard of living higher than any major economy in the Americas, save only for the United States and Canada.

We could not have achieved what we have achieved without democracy. Let me reiterate this point because there are so many young Malaysians in the audience. Never forget. We could not have done it without democracy. This is why, for example, a resolute commitment to democracy is such a central pillar in Malaysia's 2020 Vision.

We could not have achieved what we have achieved without Malaysian democracy, which owes more to British democracy than American democracy. I suspect that given the excesses of some democratic practices, we would have become one of those countries where incessant street demonstrations, strikes and frequent violent changes of Government have resulted in near anarchy and economic regression. When people speak of

I hope that my exposition on Asian values so far has not by any stretch of the imagination justified dictatorship, authoritarianism, anti-democratic practices, the suppression of human rights, the denial of democracy. I hope that my arguments also do not in any way justify torture, the exploitation of child labour, the suppression of women and the wanton destruction of the environment.

Having offended the universalists, the most militant of whom are congregated in the West, let me now be permitted to offend the authoritarians, so many of whom are said to congregate in 'the East'.

The first thing that might usefully be said is that atrocity anywhere must not be tolerated. It should be punished. No one should be allowed to hide behind the cloak of cultural relativism.

Secondly, many Asian values should obviously be destroyed.

In many parts of Asia, there is excessive materialism and in many parts, there is excessive anti-materialism; there is extremist spiritualism, or what passes for spiritualism.

In some societies, there is the ethic of fatalism. In others, the dominance of contentment, smugness, even arrogance. Feudalism is still very much alive so that in some Asian democracies and even Communist states, leadership is inherited and confined to neo-royal families, or the new aristocracy. In far too many Asian countries, there is excessive deference to authority. There is social and psychological authoritarianism.

The record of Asia with regard to fundamental economic, social and cultural rights has too often been as bad as the Asian record on fundamental civil and political rights.

Inequality, the repression of women and the weak. The economic, political, intellectual and social disempowerment of millions. A deep psychological sense of inferiority. The lack of self-confidence and the sense of self worth. Uncaring societies that have not an iota of love and regard for God's living creatures, for the infirm, the disadvantaged, the handicapped, the physical environment which man holds only in trust.

The survey found that the six societal values most valued by the East Asians were: first, having an orderly society; second, societal harmony; third, ensuring the accountability of public officials; fourth, being open to new ideas; fifth, freedom of expression; and sixth, respect for authority. On the other hand, the six most important for the Americans polled were: freedom of expression, personal freedom, the rights of the individual, open debate, thinking for oneself and sixth, the accountability of public officials. Interestingly slightly more East Asians emphasised the importance of 'new ideas' and public accountability than did Americans.

Despite Hitchcock's interest in discovering commonalities between East Asians and Americans, he found fundamental differences also with regard to personal values.

The five most important personal values stressed by the Americans polled were: self-reliance, personal achievement, hard work, achieving success in life, and fifth, helping others. Whereas the sixth most important core value stressed by the East Asians - 'fulfilling obligations to others' - was stressed by 39 percent of the East Asians, only 19 percent of the Americans polled emphasised this. Whereas 59 percent of the Americans stressed 'achieving success in life', half as many East Asians did so. Whereas 59 percent of the Americans stressed 'personal achievement', only 33 percent of the East Asians did so. On the other hand, whereas 69 percent of the East Asians emphasised respect for learning, only 15 percent of the Americans did. Whereas 48 percent of the East Asians stressed self-discipline, only 22 percent of the Americans did.

I do not know how accurately this American study reflects reality. But Hitchcock gives figures to support the intuitive assumptions of most East Asians and those who really know East Asia.

I do know that these values are sometimes more honoured in their breach than in their practice. I do know that many of these 'Asian values' were once also 'Western values'. Some are a function of our stage of development and will be challenged and discarded as we move forward.

The demise of communism and the discrediting of Fabian socialism have not impressed the Western universalists on the need to be a little circumspect, on the need to be less insistent that the West is always right. They still insist that what is right for them is right for the world.

There is no denying that over the last few hundred years, especially over the last half century, there has developed enormous areas in which the degree of common values and attitudes is remarkable and stunning — and historically unprecedented. Yet it seems equally clear that there are great areas of difference. There are major areas of potential friction. And there are some areas of serious political discord.

You will be surprised the number of times I have been reminded by the French people that when I speak of 'the West', I should not confuse 'the West' or identify it with the Anglo-Saxon world or the Anglo-Saxon way. Italians have told me the same. Swedes have told me this. Even I have often told myself this.

I often wonder, therefore, why there is such ferocious emotional denial of cultural pluralism and such intense intellectual denial of the obvious - although I have my suspicions.

Asia is of course a much bigger continent than Europe. The diversity of its civilisations is much greater and older. For every generalisation however, some exceptions can be found. And yet, there is a body of common values and beliefs that most of us in Asia hold on to, in order to guide our way in the world.

With regard to East Asia, David Hitchcock, the former Director for East Asian and Pacific Affairs of the United States Information Agency, has actually conducted the first ever quantitative survey comparing East Asian and American values.

Last year he asked Americans and East Asians (Japanese, Thais, Chinese, Koreans, Malaysians, Singaporeans, Indonesians and Filipinos) to choose six 'societal values' and five 'personal values' which they regarded as core and critical. The results were published a few months ago in a publication called *Asian Values and the United States: How Much Conflict?*

The Senate House Cambridge University,

(Asian versus Western values)
England, 15 March 1995

Because I am a Malay and an Asian, because the Asian values debate has so often been over-simplified and misunderstood, because there is a need for greater mutual understanding and regard among the peoples of this world and because I am speaking before an important audience in the West, I have chosen to speak on Asian values. Let me however argue for mutual respect. Let me urge mutual enrichment.

Let me begin by offending the many Western universalists who insist that there are only universal values, that there is no such thing as 'Asian values', that Asia is too diverse to have common values and that proponents of 'Asian values' are doing nothing more than justifying authoritarianism, dictatorship and uncivilised behaviour.

There are many, of course, who believe that the world has seen such a convergence of cultures and values that there is no longer any value in talking about 'Western values', 'Eastern values' and so on. What I have found striking in recent years — especially after the end of the Cold War and the so-called 'end of history' – is the aggressiveness of this line of thinking and the intolerance for those who beg to differ.

Clearly enriching your trading partners enriches you. Asians should always remember this. It does not hurt to buy even the things you do not want from your trading partners in order to reduce the trade imbalance, to enrich them. It costs much more to defend yourself in subtle trade wars such as effective and continuous revaluation of your currency.

Asian countries, as they become rich, should not be greedy. They should not form trade blocs. They should not keep their wealth within their countries only. They should invest abroad and open their markets to fair competition.

If they do all these, then the future for Asia will be very bright indeed. And the future of the world will be bright too.

We can have any scenario we want. The future can be determined by us, if we want to. If we don't, then someone will determine it for us. We can't blame them if that future favours them. It is all up to us.

stop obstructing. Agreement is reached through the WTO that world trade should be free and there should be no social clauses attached to it. In any case it was becoming clear that prosperity had led to better pay and working conditions for Asian workers, more democracy and greater respect for human rights.

Under these conditions, the Asian countries grow even faster. But the rest of the world benefits too as Asians begin to buy more from them, invest in these countries, introduce better work ethics and, of course, boost the tourist industry through their high spending travels.

All trade blocs are dissolved. The only trade bloc is the WTO. Of course, conditions are not always ideal. But differences are settled through the WTO, through third parties or through negotiations. This is the third scenario.

What our future will be can be largely determined by us. I am no more able to predict it than the next man. Even renowned futurists have been found to be well off the mark. 1984 has come and gone and we have not seen state control and Big Brother as described by George Orwell. But instead we see a lot of miracles which have not been predicted at all.

But if we want something we should work at it. The third scenario is idealistic but as I said, it is achievable. It will be a much more equitable world. Asians should not try to get rich at the expense of the rest of the world. Asians should be ready to share their wealth. In sharing, they will not lose. Indeed, they will enrich themselves.

In the late 1960's, Japan began to invest in Malaysia despite conditions for investment not being favourable.

Today Malaysia is one of the more prosperous developing countries. It is the 17th biggest importer in the world. And a lot of what it imports comes from Japan. The wealth that the Japanese created in Malaysia through their investments now returns to Japan. In addition, Malaysia is a good debtor, paying back cheap Yen loans with costly Yens.

There will be no risk of war as countries will not be allowed to arm beyond what is required to keep the arms trade profitable. There will be occasional massacres as in Rwanda. A few hundred thousand people will be killed. As this is not war, the United Nations will not do anything beyond regretting. So much for the second scenario.

Can there be a third scenario in the future of Asia? Yes there can be and, indeed, the third scenario is the most likely scenario.

In this scenario, the countries of Asia all adopt the free market system while developing their own versions of democracy. There will be no hurry about political reforms. They see the chaos and the violence in the Western democracies and they attribute this to democratic extremism. Too much of a good thing is bad, even if the thing is called democracy. They therefore prefer to be cautious, democratising only slowly and rejecting certain disruptive practices of Western democracy. As a result, the Asian countries remain largely stable and are able to develop at a fast pace.

With the universal adoption of the free market system, there will be a huge crossflow of capital and know-how. The economies expand at high rates, far higher than those of Western countries.

The less developed Asian countries will be helped out through investments and know-how by other developed Asian countries. As other Asian countries prosper they invest in each other's country, and indeed in Africa, Europe and the Americas, generally boosting the world's economy.

The Asian countries become so rich that the rest of the world depend on the Asian market. Asia becomes the locomotive of growth for the rest of the world.

The initial attempt to obstruct the economic growth of Asian states is overcome through the Asian countries consenting to talk to each other and to act against managed trade as proposed by some non-Asian countries. Seeing the possibility of losing the rich Asian market if they persist, the non-Asian countries

China declares war on the United States and a full scale war breaks out. A nuclear bomb is dropped on Beijing, a clean bomb which kills only about 10 million people. China retaliates by firing nuclear missiles at the west coast of America. By accident, one warhead falls near Tokyo.

I will leave the rest to your imagination. This is one scenario of the future of Asia.

Another scenario is where all the Asian countries accept the status quo. They may grow but must never overtake the West. Asian countries may not talk to each other on any issue or act in concert on anything. They are all members of the United States-led APEC.

World trade will be managed by the European Union (EU) and NAFTA, which by then would have come together to form the world's biggest trading bloc. This is presently being urged by a senior member of the EU and it is not unthinkable that this would happen. With their trading clout, the EU-NAFTA confederation could dictate terms to the rest of the world.

The World Trade Organisation (WTO) would be placed under the EU-NAFTA and through the WTO, world trade will be managed so that all the countries of the world would get what is determined as their fair share of the trade. China would still be big but not as big as the United States. China's trade with the EU-NAFTA will be fully regulated.

All markets will be opened to everybody. The small banks in developing economies like Malaysia, for example, will have the right to set up branches in the villages of Euromerica. Reciprocally, American banks can set up branches in Malaysian villages. Mergers take place daily and eventually there will be only a few mega banks controlled by the developed economies.

Some Asian countries revert to producing commodities while others prosper on the tourist trade, catering for travellers from rich countries. Manufacturing is best done by those countries with the technology, the capital, the marketing network and the know-how.

The same applies to human rights. Asian human rights need not be a fair copy of Western human rights. The individual and the minority must be allowed their freedom but such freedom must not deprive the majority of their rights.

So far some Asian countries have refused to bow to Western pressures on democracy and human rights. Some, of course, still equate modernisation with total Westernisation, total acceptance of all the norms and even the idiosyncracies of the West. But the likelihood is that Asian countries of the future will be democratic but different, not only in relation to the West but even in relation to each other. Hopefully, they will learn to tolerate the differences and not feel guilty about not being uniformly democratic.

Apart from being more democratic and subscribing to their own perceptions as to what constitutes human rights - apart from accepting the free market economy - there can be no certainty about the future of Asia. Several scenarios are possible. Based upon Asian history and the present state of Asian countries, all these scenarios are possible.

First, taking the worst possible scenario, Asian countries would go to war against each other. It may start with disputes over the Spratlys. China insists that the South China Sea belongs to China along with all the islands, reefs and the minerals in the sea. To emphasise its claims, China builds a series of shelters for Chinese fishermen. They look suspiciously like military installations.

The ASEAN countries which by then include the Indo-Chinese state become agitated. Unable to take on a China that has become the most powerful economy in the world, ASEAN looks to Japan. Japan maintains a strictly neutral stand. The Chinese market is too valuable.

The United States offers to help and is welcomed by the ASEAN states. The Pacific Fleet begins to patrol the South China Sea. Clashes occur between the Chinese Navy and the United States Navy. The United Nations says it is in no position to intervene but appeals for the countries to settle their dispute through negotiation. All ignore the United Nations.

Democracy is a method of Government. It is good only if the result is good. Here I am reminded of a television report on the Israelis killing Palestinian refugees in Lebanon almost 10 years ago. The American guest commentator expressed his horror at such killings. But he ended up by saying that the U.S. must support Israel because it was the only democratic country in the region. Apparently you can kill in the name of democracy.

Malaysia must admit without any apology that its democracy is not of the Western variety. When a Muslim religious group began to deviate from the true teachings of Islam the leaders were detained. They had to defend their beliefs to people well-versed in Islam. They failed to convince the learned Muslim scholars of the basis of their teachings. Finally they were themselves convinced that they had deviated and were persuaded to return to the true faith.

The action to bring back these deviationists was taken fairly early. Had they been allowed to go on until they stage some form of violent attacks on the people, it would have been too late. Of course, now that they have been pacified, many felt that the action of the Government was undemocratic. But Malaysia believes it is democratic to anticipate violence and protect the people.

Whether the West admits it or not, David Koresh and the Jones cult were the products of the Western form of democracy. So also is the recent bombing in Oklahoma. The Michigan Militia Corp has as yet done no real harm. But you can bet that sooner or later they will be using those guns which they democratically own.

Oppression by democrats is no less painful than oppression by dictators. Both should be condemned. Asia cannot accept Western mores wholesale. Asia should instead pick and choose which aspects of democracy it wants. Uniformity should not be a feature of Asian democracy. Each country should be allowed to tailor its democracy to cater to the characteristics of its people and their needs. The people should decide through the basic democratic process what kind and what degree of democracy they want.

The right to strike is regarded as one of the fundamental rights of the workers in democracies. But what is the basic premise of a strike? It is nothing more than a trial of strength between employers and employees, a trial to see who can withstand the most amount of damage. It is like asking two men in a quarrel to fight each other until one gives up from the pain inflicted. Is this how a civilised world settles conflicts? If there is a dispute, then go to war.

One would have thought that conflicts in this modern age should be settled by negotiations, by arbitration or by courts of law. But Western democracy advocates tests of strength as a means to settle disputes. They actively urge this. They even try to subvert the workforce of newly-emerging countries in the name of workers' rights. They know full well that the liberal exercise of these rights will retard the development of these struggling countries. But that is not about to deter them from forcing these rights on the workers of these countries. Of course, they are aware that industrial unrest in these countries will only benefit the workers in the developed countries. Don't anyone dare to suggest that they may have ulterior motives! They merely want to protect workers of the world.

Asian countries must be forgiven if they still suspect ulterior motives. They are not convinced that the Western form of democracy is the ultimate and the best form of democracy. And so they have begun to define their own interpretation of democracy.

Freedom, yes, but responsibility also. If two centuries ago Americans insisted that there should be "no taxation without representation", Asians of today believe there should be no freedom without responsibility.

For Asians, the community, the majority comes first. The individual and the minority must have their rights but not at the unreasonable expense of the majority. The individuals and the minority must conform to the mores of society. A little deviation may be allowed but unrestrained exhibition of personal freedom which disturbs the peace or threatens to undermine society is not what Asians expect from democracy.

children and other innocent people they will be given a life sentence and then pardoned for good behaviour after serving 10 years.

Democracies are only beginning to learn that too much freedom is dangerous. But they are not yet ready to do anything about it.

Life has become unsafe in many democracies. And wealth has not always brought happiness. Even the massive welfare handouts have not done much good. There are many abuses and there is corruption everywhere, in the Government and in the business sector. Morals have decayed.

Aware of this, is it any wonder that the former Communist countries in Asia are not convinced that democracy, at least the Western variety, is the best system? They are not yet willing to discard their authoritarian rule for democracy as much as they are ready to accept the market economy as a solution to their economic problems.

Still, increasing wealth through the free market economic system must result in the citizens of former Communist countries demanding more freedom. But although there will be more freedom there is little likelihood that Asian countries of the future will adopt the Western style of unlimited freedom.

Already those Asian countries which have adopted Western ideas about democracy wholesale are finding ruling their country rather difficult. Disruptive strikes and riots undermine the economy and make life difficult for the citizens. Abolition of religious instructions in Government schools, while allowing absolute freedom of beliefs, has resulted in a loss of direction and the emergence of numerous cults, some of which are violent. Asians are now seeing Buddhist cults which can be equally violent. A democratic Government is not supposed to interfere, unless and until, lives and property are lost.

Liberal democracy may be good for the religious deviationists and cultists. The innocent victims may not think so. They have a right to their lives too.

The factor that contributed most to this hyperbolic scenario is the demise of the Communist and Socialist economic theories. The assumption that equality must mean justice sounds logical and ideal. Indeed in many instances equality does result in justice, as for example, equality before the law. But equality of wealth between members of society does not result in justice or even fairness. It actually results in everyone becoming poor and it impoverishes the whole nation. It took the Russians 70 years to learn this simple fact.

Once Communism and Socialism were rejected, private enterprise became possible. Admittedly many former Communists still feel private profits are sinful. But they will no doubt learn and over time they will accept profit motive as not only normal but actually helps to create and spread wealth.

Politically the change will be more guarded. The Communists will probably take a much longer time to discard authoritarian rule in favour of democracy. This in itself is not bad. Nothing is more unsettling than people held in bondage for decades to suddenly become completely free. Freedom goes to the head easily and quickly, and before anyone realises it, anarchy sets in.

The rapid adoption of democracy in a number of former Communist countries has only increased crime and corruption. Governments have become weak and less durable. Unfamiliar with the rule of law, they find themselves unable to enforce it the way liberals are supposed to enforce the law.

They are hardly to be blamed. Even the old democracies are not quite capable of handling democracy. The rights of the citizen are so honoured that they can form armed militia with the express intention of over-throwing the Government by violence. Since all they have done is to wear uniforms and carry arms, including machine guns, in countries where there is no dress code and everyone has a right to carry arms, they cannot be considered as breaching the law. They have to actually use their arms against the object of their hate before any action can be taken against them. Even then the punishment is likely to be mild. A life for a life is considered as barbaric. For killing

Beginning with South Korea and Taiwan's bid to replicate Japan, the process has spread to the countries of South East Asia. The effect of South East Asian countries succeeding in industrialising is even more profound. If largely brown South East Asians can do it, then everybody should be able to do it. Development and progress is no longer a mystery. And so China, the Indo-Chinese countries, Burma, the South Asian countries, have all begun the process of industrial development. Even the newly-independent Central Asian Republics have shown interest and are avidly following the progress of East Asia, to find out how backward countries can rehabilitate themselves and develop.

In the meantime, the East Asians are making so much progress that trade between them now makes up 40 percent of their total trade. Clearly they are still at the beginning. The potential is tremendous.

Presently China's GDP in Purchasing Power Parity (PPP) terms is $2,855 billion while the per capita GNP is $435. By comparison Malaysia's GNP per capita is $3,500. Surely the Chinese are capable of catching up with Malaysia. When it does, China's GDP should be around $23,000 billion. The U.S. GDP is presently $6,387 billion. Even if the U.S. moves ahead at three percent annual growth, it will not stay ahead of China for long.

In fact the World Bank calculated that by the year 2020 China will be the world's largest economy, fully 40 percent bigger than the second biggest economy, the United States of America. The same analysis concluded that assuming a surprise-free scenario, in PPP terms, six of the ten biggest economies in the world by the year 2020 will be in Asia. Other than China, Japan will be number three, India number four, fifth Indonesia, seventh South Korea, Thailand will be the eighth while Taiwan will be the tenth.

Of course such predictions cannot be accurate. There will be so many variables which will change the picture radically. But unless there is a major war either between the Asian nations themselves or between Asia and non-Asian nations, the chances are good that these countries are going to make it big.

Asians believed completely that the Europeans were super-beings whose way of life could be copied but whose achievements could never be equalled.

When Japan took on the Europeans in the Pacific War, most Asians thought that Japan was being foolhardy. Japan's defeat was expected. And, of course, after that defeat Japan was not expected to recover. Asians would continue to be subservient to the Europeans.

And as for the Europeans, they too were of the same mind. They were superior and they would always remain superior. They were so confident that no Asian nation would be able to catch up with them that they could afford to be charitable. And so Japan was allowed access to their huge markets, unrestricted.

Too late they realised that their charity was misplaced. Not only did Japan recover but such backward countries as South Korea and Taiwan also seemed capable of emulating Japan's economic miracle.

Historically, Europeans have had very unpleasant experiences of Asians. The Mongols, the Ottoman Turks and the Arabs had not only conquered or raided Europe but had ravaged European lands, burning, killing and capturing their people for slaves. For centuries they lived in fear of periodical raids by the Huns i.e. the Mongol Khans and the Turks. The Yellow Peril was very real to them. Although they may not talk about it so much now, the fear of the Yellow Peril is still very much there.

The recovery of Asian countries and their capacity, in many cases, to oust the Europeans from the market places of the world, cannot but awaken old fears of the Yellow Peril. Asians may not like it but European antagonism towards Asian economic expansion is going to figure a lot in the future of Asia.

For the moment Asia is not progressing uniformly. Much of the progress is taking place in East Asia i.e. North East Asia and South East Asia. But already it is becoming clear that Asian countries are quick to learn from the experience of other Asian countries. They may not feel up to emulating Western countries but they seem to believe that what one Asian country can do, other Asian countries can also do.

The International Conference On "The Future Of Asia"

Tokyo, Japan, 19 May 1995

I think I am qualified to speak on the future of my country, Malaysia. I am not so sure I can forsee the future of Asia.

However, having been invited to do so, I will try.

There was a time, not so very long ago, when all that Asian countries wanted was to Westernise. By this they did not mean industrialisation or achieving high per capita income. They meant simply having a Europeanised society, coats and ties and hats for women. Self-esteem was at its lowest ebb among Asians and Asian nations then. They looked down upon themselves as unworthy of preserving.

There were, of course, very good reasons for this inferiority complex. Large chunks of Asia were colonised by the Europeans, a few of whom were sufficient to rule millions. The Europeans had the skills, the knowledge and the manufacturing technology. Asians only had cottage crafts. The Europeans were militarily powerful, better organised and could impose their will.

Contents

Science, Technology and Human Rights

PART II

I would appeal to the scientists who are attending this meeting, to be not only scientists, but also people with a conscience. The sense of responsibility for the well-being of the world should, where appropriate, override the narrow interests of one's own nation. The poor countries need help - not hand outs - for their development. Scientific and technological knowledge is one instrument that can do this. And so the Commonwealth Science should be very positive in this task of spreading the kind of knowledge that builds nations.

knowledge in the application of new discoveries. As a bonus, our personnel who have gotten used to your techniques and equipment are going to act as the best salesmen of your research and other products when they return to work in their own countries.

Developing countries are so designated because they are relatively poor. If they are going to be able to buy from the developed countries the equipment and products they need, they must be helped to attain the financial capacity to do so. This is where the developed countries should be more liberal - not only in importing products from developing countries - but also in the transfer of scientific know-how and technology. The chances of developing countries subsequently outstripping the developed in the utilisation of scientific and technological know-how are so slim that it should be totally discounted. Only the most primitive of the discarded industries will find a place in the developing world. If then the products are bought by the developed nations, the developing nations will have the financial capacity to import technology and other needs.

The world community of nations is like any human society - the poor outnumber the rich. Like a human society, the division of nations into rich and poor must lead to conflicts between the two. Human societies have devised many ways of reducing their tendency towards such conflicts. Thus, even capitalistic societies provide protection and help for the poor at the expense of the rich. The concept of graduated tax on incomes is a typical example. But the community of nations has not yet accepted the principle that the rich should help the poor. Perhaps it is because poor nations are incapable of threatening the rich, as poor workers are capable through their unions. But whatever the reason, certainly the social responsibility of nations is not well developed.

collaboration among member countries of the Commonwealth in increasing the capabilities of individual nations to use science and technology for their economic and social advancement. It is only then that the Council can justify its existence.

As you are aware, one of the targets of many developing countries is industrialisation. This is also the case with Malaysia. In the quest for industrialisation, research is constantly needed, even if the level of research is elementary. Indeed research and development, whether rudimentary or otherwise, is now a basic requirement of industry. In order that R&D can contribute to productivity, the system and the methods must be learnt through exchanges of expertise between the advanced and the developing countries, as well as among the developing countries themselves. Inter-country and inter-industry cooperation is, therefore, most useful.

I would like to take this opportunity to make some specific reference to the type of help and assistance that developing nations like Malaysia require in order to progress further. I am mentioning this so that those of you representing the developed countries may examine further how you can help us in return for the kind of cooperation and support that we can give to your own efforts in achieving further advancement.

Firstly, there is a need to train our own core of scientific and technological personnel. The Commonwealth Science Council can certainly assist. The cost of training in your respective countries should not be so high as to be beyond our reach. Scientific and technological knowledge like all other forms of knowledge, we believe, increases as you share it with others. The more our scientific and technological personnel go to your countries for training, the more will your countries be able to extend the frontiers of

economic growth, we also place considerable emphasis on self-reliance. The harnessing of scientific and technological knowledge is vital to that self-reliance. We are not about to invent the wheel again, but the application of discoveries and inventions originating elsewhere is a part of the exercise in self-reliance. Of course, we intend to fully utilise all the foreign expertise that may be made available to us.

However, the scientific knowledge and technology of the West cannot be simply imported into the country. It must be properly adjusted and adapted in order to fit into the special needs and requirements of the nation. As such, our own research must be directed firstly to the identification of the scientific and technological knowledge that can be utilised in the country, and secondly, to modify that knowledge and its application in order to fit in with our peculiar situation and needs.

These are our major interests, in so far as they involve the advancement of science and technology in this country. We think that they should also be the areas of interest of other developing nations. We cannot afford to spend too much of our time and limited resources on the basic scientific and technological research as do the rich and advanced nations. We only hope that these countries will share relevant discoveries with us. Only with such readiness to share and help can there be a more meaningful and satisfying relationship between the developing and the developed countries. Clearly the developed countries of the Commonwealth can play a more meaningful role to lessen the problems and difficulties of the developing countries within the Commonwealth.

The potential of the Commonwealth Science Council in bringing about a more equitable sharing of scientific and technological resources is enormous. As a catalyst, the Commonwealth Science Council can enhance

The 12th Meeting Of The Commonwealth Science Council (CSC)

(Towards A More Equitable Sharing Of Scientific Resources)

Kuala Lumpur, 24 August 1982

Malaysia feels honoured to host this meeting in the firm belief that the advancement of science and technology is a sine qua non for further progress of the less-developed countries (LDCs) as much as it is for the advanced countries.

Malaysia fully appreciates the role of science and technology in development. We believe that modern science and technology is not only necessary for the modernisation of our industrial sector, but also of our agricultural sector. Further, we believe that science and technology should be used not merely for the material development of our nation, but also for the enhancement of the quality of life, and the achievement of peace and harmony, both within the country and also in the relations between nations.

Malaysia is undergoing a fairly rapid rate of development and modernisation. While we need the cooperation of the advanced countries to boost our

Co-operation between the private sector and the public sector is still the essence. This no less fits our concept of Malaysia Incorporated. The private sector will have to shoulder some of the responsibilities in R & D as well as manpower planning and development. On the other hand, the bureaucracy has to fully appreciate the nature of research and its benefits to national advancement. It is in this light that leadership in research organizations should be headed by competent managers who can organize efficient research and appreciate the needs and aspirations of scientists. At the same time, to ensure maximum productivity of research, sufficient motivation must be devised in terms of status, incentives and rewards. Only then can support, funding and utilization of research be given its proper place, be it in terms of basic or applied research, between agriculture and industry, and even between foreign and local expertise.

to set our priorities in the light of our long-term objectives. Basic and applied research are complementary and mutually reinforcing. The product of basic research must not be merely imported, but instead basic research must be undertaken locally for the upgrading and adaptation of information for advanced applied research as well as the exploration of new frontiers. In the case of Japan, there is no denying that a great investment has been put into the establishment of infrastrusture for basic research as far back as the 1930's. The present advanced stage of Japanese science and technology can be attributed to this investment. Presently, Japan has one of the most elaborate mechanisms for science policy organisation in the public sector as well as the most comprehensive network of basic and applied scientific research institutions in both the public and private sectors. Indeed, Japan spends some 3 percent of her GNP for research - the highest research investment in the whole world.

Research and development also require manpower planning and development so as to ensure adequate supply of manpower necessary to carry out research and utilize the benefits of research. Manpower policy must be tailored to cater for the needed development. The task of performing intensive formal, as well as in-service training fuctions, should be jointly provided by the public and private sectors, and it is hoped that this can be made possible in the future. In Japan, private corporations have enormous training facilities including enrolment into company-owned technical schools, colleges as well as two-year training apprenticeships for newly-hired engineers. This is possible partly due to the life-time employment system whereby investment on training of personnel is not wasted due to high turnover of employees.

From the experiences of our six national plans, we should be in a better position to devise a national manpower development plan that incorporates not only the necessary training of manpower in critical areas of science and technology, but also the contribution of the private sector in the training as well as the forecasting of future manpower to meet required targets.

where a more scientific and natural approach to the study of nature and society is complemented by the inculcation of religious and moral values. We will continue to strengthen this base at the secondary and tertiary levels so that increased technical learning at these levels would not result in the production of scientists who are not socio-culturally sensitive.

In working towards the above objectives, our scientists themselves have a big role. They should organize themselves into some kind of a national society which will serve as a forum for exchanging ideas on matters relating to science and development. Many models are available but one which suits our own needs and special socio-political situation will need to be evolved.

Advancement in science and technology is important in national development. At the core of it is research and development (R&D). This coalition of research and development, underscored by the role accorded to R & D by most developed countries, where the component of R & D is around 2 - 3 percent of the Gross National Product, and the priorities of research areas are quite well-defined. However, in Third World countries this component has been lacking, be it in terms of funding, organization or the establishment of priorities. For example, research expenditure for most Third World countries has been less than the UNESCO recommended ratio of 1 percent of GNP. In the case of Malaysia, public expenditure on research was only 0.63 percent for 1980 and 0.64 percent for 1981.

Among the logical reasons cited for inadequate research funding are the huge capital outlay involved in R & D, as well as the long span of time necessary before benefits can be reaped, and this is especially so in the case of basic research. Greater commitment will have to be given if we are to see the support role of science and research come to reality. While the public sector role is critical, no less important is the share of the private sector. No less also is the critical role of research entities to organize institutions and research threats as proof of their capability and sense of commitment. We must now concentrate

informal, has an important role to play to see to it that our people can sieve through what is necessary and appropriate.

The teaching of science must take a new orientation. The overall objective of the new approach in science teaching is to foster a living science, as a dynamic force for societal improvement. Our efforts must be geared towards the creation of a scientific mind. So far, science teaching has remained in its traditional form where sciences are taught for science sake, without showing much of its usefulness and practicality in everyday life. In the classrooms, scientific laws are learnt, not discovered; hypotheses are not tested but taught. Such a curriculum does little to develop an attitude for a critical enquiry, adaptability and objective understanding. Thus, the ability to critically observe, analyse and conclude on everyday phenomena has remained to be the exclusive realm of scientists alone. The general public continues to be passive consumers of scientific facts, discoveries and inventions. In fact, there is a tendency for some people to look upon science as something mysterious and complicated. As such, scientific discoveries and inventions are not analytically viewed as ordinary achievements of mankind.

The make up of a scientific mind begins from young, and there must be continuous follow through. Given the present situation, the task again falls on the scientific community to assist in making science education more interesting and applicable to the daily lives of the different level of our people. Science must be made to serve, and not as a plaything of exclusive few who are scientists. We must strive to see to the birth of Malaysians who not only specialize in various fields, but both having and able to utilize the tools and instruments of science and the humanities as a way of life.

The question of social-technical balance in development is an important dimension. In striving for a balanced development of scientific and humanistic knowledge, there is a need to incorporate within the social dimension, moral and religious elements. As a matter of fact, we have made a good start in this respect through the restructuring of the primary school syllabus

In our effort to enhance improved technology, expenditure alone may not serve our goals. There must, at the same time, be a right attitude to see to a balanced development of a continuous innovation chain linking scientific research, market research, development design, production, and market acceptance. Experience elsewhere has indicated the need to keep basic and applied research in proportion to development and design, and to other scientific and technological activities. A proper and systematic co-ordination of science, technology and production is a must. And since linkages between government, production and research are important, and that their effectiveness may be more decisive than the actual physical form of the overall organisation, then a well formulated strategy and plan, with the necessary co-ordinative mechanism, is a prerequisite, and necessitates a centralised function, at the national level where decisions can be made in relation to national goals and priorities.

In the process of utilizing science and technology for development, we must make the best use of our national scientific and technological potential, in a two-way interaction with economic and social planning. We need to strengthen the supporting activities, and raise the general level of productive competence. We need to make the best use of imported technology, while at the same time generate appropriate indigenous ones. This requires attention both to the mechanism for the transfer of technology, and to the propagation of our own scientific and technological competence. In other words, we need a balanced distribution of scientific and technological personnel, besides an adequate supply of managerial and entrepreneurial talents.

Since the impact of industrialization through science and technology, industrializing countries have been facing the problem of striking a balance between adopting Western technology and maintaining traditional values. The adoption of new technology, and along with it alien negative norms, is not what we want. There is this twin problem of preserving positive traditional values on the one hand, and changing attitudes and values to suit the demands of modern technology on the other. We must be sensitive to this and our education, formal and

schools and universities contain the elements that are needed? What are the necessary adaptations to be required? These are basic questions which are pertinent to our aim in fostering a dynamic scientific community.

The greatest challenge in science education is the process of instilling the right attitudes to learning and conducting our work. Attitude is a product of environment. The attitude towards work and production of technological goods shown by the Japanese differs greatly with that of the Western nations such as Britain or the U.S.A. and this factor explains partly for the advancement in high technology attained by the former. On the other hand, the attitude towards enquiry and towards seeking new knowledge has put Britain and the U.S.A. ahead of others in terms of innovations and inventions. Similarly, the Germans have excelled themselves in chemistry because the Germans in general are thorough in their analyses, classification and construction of systems. It is therefore essential for us in Malaysia to develop and incorporate into our culture, the kind of attitudes that can make science and technology the basis of our development.

What we want in Malaysia, at this point in time, is a greater, more aggressive, and appropriate utilisation and application of science and technology for our development in the various fields. Our economic growth requires the concurrent development of agriculture and industry whose symbiotic relationship should be maximally nurtured and developed together. Whereas agricultural technology must necessarily by adapted to the specific environment or ecological circumstances and the local farming system, industrial technology and techniques, if so needed, can usually be transplanted without major modifications. Nevertheless in both cases, given the specific needs and the peculiarity of a given situation, supporting institutions will be required to help select or generate the most appropriate technology and to adapt it to suit the local needs and conditions. Therefore, the improvement of indigenous technology and adaptation of imported technology, deserves close attention. In this regard, we need a sensitive scientific and research community.

On achieving independence, we embarked on programmes in nation building and socio-economic development. 'Rome was not built in a day', but we do not have all the time in the world either. So we strived and made use of the resources and capabilities that we had. Now, through this cumulative process, we are on a stronger foundation for greater achievements.

Where before we had no university, we now have five universities and numerous technical institutions. Education in the sciences has been encouraged and given higher priority over the general education in the arts. We established research institutions in agriculture, forestry, medical sciences, industry and even on the application of nuclear materials. A National Council for Scientific Research and Development, a consultative body to advise the Government on scientific and technical matters and to ensure that research activities are geared towards national development needs and goals was established in 1975.

Education is important. Every year, thousands graduate from universities and colleges in our country as well as from colleges and universities overseas, and many are being trained in science and technological fields. We are aware that the development of our human resources is equally as important as the development of natural resources. Without indigenous science and technology, the resources of a nation cannot be fully exploited for our development.

With our efforts, we have progressed in a number of fields. In terms of research, on the production of rubber from Havea plants, we are ahead of other nations; our work on tropical diseases is commendable, and our approach to land settlement is an example for many developing countries. We cannot be contented with our achievement but, on the other hand, we have to address ourselves to the challenges ahead of us in entering the new decade.

Whether there is any need for extensive education in science and technology for Malaysia is no longer a question. The task before us is to ensure that our educational development and our research are constantly geared towards our specific cultural, socio-economic and political milieu. Do science curricula in our

Let us take a lesson from history. The golden age of Islamic civilization was the period of high achievement in various sciences. This has triggered the Renaissance in Europe and led the West on a new road to scientific development and glory. Science in the Islamic world became neglected and eventually led to the decline of the Islamic civilization as a pacesetter in world affairs.

Today, nations including Malaysia, look forward to science and technology for salvaging stagnant economies and in overcoming misery and poverty. However, in order to ensure a healthy development, there must be a balance, both in the development and application, of hard and soft sciences. This is neccessary if we are to ensure a balanced development and reduce the unintended consequences and undesirable effects of development.

Science and technology is a powerful instrument of social change; its effects on modernization are not merely through improved technology but also through changing the lives of individuals and of societies and nations.

Some generalisations have been made on the reasons why developing nations show little progress towards achieving greater prosperity. Firstly, it is the lack of adequate resources, especially skilled manpower and advanced technical know-how. Secondly, the failure to recognize the important role of science and the scientific community; the scientists are kept 'on tap - not on top' and denied positions of social responsibility. Thirdly, out of necessity, a high priority is given to arms build-up than to scientific and social development, and fourthly, there is a lack of sincere co-operation from advanced nations which are still holding fast to the theory of scarcity, and are reluctant to see the developing economies as equal competitors and partners in international affairs.

Such generalisations may not be wholly applicable to Malaysia, but being a developing nation there is much to be done to take us through the take-off stage.

Malaysia is most fortunate. Though events in our history have posed us with many problems, we have the necessary ingredients to make Malaysia a case of success in national development. Given abudant natural resources, what we need now is a motivated and hard-working society with high moral values and discipline, and the proper application of science and technology to serve our needs and aspirations for greater achievements.

In our case, science and technology, and indeed the whole spectrum of knowledge must be developed and utilized as a tool for fulfilling our aspirations towards peace, prosperty, unity and justice for all Malaysians.

In its widest sense, science is the systematic method of describing and controlling the material world and is based on the study of natural laws of the Universe. The development of scientific laws, theories and principles over the last 6,000 years is a result of man's enquiring mind in his search for knowledge and truth. Science does not create, but discovers what exists.

We in Malaysia view knowledge and science as the prerequisite of all human endeavours. In accordance with the teachings of Islam, we believe that it is our duty to create and develop a conducive environment for the promotion of knowledge and sciences, which in essence, are efforts in confirming Divine Truth. Our Prophet Muhammad s.a.w. said "The quest for knowledge is obligatory on every Muslim".

Science does not just serve human curiosity, but more importantly, it is to serve his needs. We cannot deny that the world is shaped by technology and that the successful application of science has resulted in technological breakthrough as well as in the production of trained and competent manpower for national development. Science is 'know-why' while technology is 'know-how'. In other words, science produces knowledge while technology helps in the production of wealth. Science without the by-play of technology becomes sterile, and technology without science, becomes moribund.

knowledge explosion and obsessions with protecting the legitimacy and mystique of one's field, do not necessarily share a common philosophy about the place of science and development. It is indeed, unfortunate, that philosophy which has been the apex of, and an integrative point of pre-modern knowledge, is no longer performing that role.

Thus today, many people are still arguing about value-free and' value-laden science. While such arguments may have its merit, humanity is at stake. Science - both hard and soft sciences - are not optimally utilized for the exclusive good of man; its abuse allows the evolution of a culture that is contrary to the higher ideals and basic norms of humanity. Moral decadence, brutality and social upheavals, militancy and oppression are manifestations of some dysfuctional effects of science on modern day generations. Not that science is bad, but some people who apply it, lack humanity at heart. If there is misuse or abuse, it is the society. We should not place the blame on science. The pursuit of science must go on, and even at a greater pace, but serious considerations must be given to enable science to be utilized for the greater good of men and humanity. It is an area within the realm of conscience.

A greater segment of the human race in every period of human civilization lives in indignity - oppression, hunger, disease, famine, and poverty. This we are also witnessing in our times today. Yet, the paradox is that we also claim that we have the potential of producing enough food for the whole world population, and to raise the standard of living of the whole human race to a level unknown before.

Today, vast sums of funds are being used for military purposes and human sufferings are made to support the war industry. And again, vast sums are spent to maintain international outfits whose preoccupation is empty rhetorics. Big nations may be able to indulge in these luxuries but not the smaller nations. We are still far from meeting the challenge facing humanity. To optimise the application of knowledge, science and technology for the betterment of mankind is a challenge facing us, the present generation.

Given man's ability to make choices to serve his general good, the question is whether he is fulfilling the mission of promoting greater humanity? This may sound philosophical - and philosophical indeed - but, this is the question facing man all the time - before, now and in the future. It is for this that he is gifted with the ability to reason, not just to seek knowledge and truth, but with the knowledge to be of service to humanity.

Existence is not just living and surviving - eating and making merry. Existence is a quality of fuller fulfillment - materially and spiritually - a better quality of life and living. Development is, therefore, an environment that enables individuals to have a truly meaningful existence as human beings in the context of the whole scheme of existence, and therefore, a process for achieving this higher state of well-being. It is a totality and a balanced progress within a normative framework, at the core of which is humanity.

National development is a major preoccupation of modern states. It is an instinctive response to man's quest for better existence. National development is the process of achieving a better state of well-being, given a certain set of norms and values of what is good and desirable.

The concept of development and national development has gone through a process of change and adaptation itself. While initially its emphasis was more on material economic progress, today, more and more, it is seen as a total upliftment and balanced progress. Today, development is no longer accepted as a culture-bound Western-biased phenomenon, but as a contrived phenomenon with importance placed in its particular context. Its material and physical components are regarded not only as a dimension, but more as a means for realising a greater, fuller and meaningful human existence, materially and spiritually.

Science has indeed played an important role in development. Development - its concept and techniques - owes a lot to scientific development, both in the fields of soft and hard sciences. Unfortunately, modern day branches of knowledge developed more or less independently of each other. The people of various disciplines, again as a modern day phenomenon of

The Official Opening Of Forum Sains Kebangsaan, University Pertanian Malaysia

(Science And Technology As A Basis For Development)

Kuala Lumpur, 10 May 1983

Man is God's special creation. While science may regard him as one of the categories of animals, his ability to reason differentiates him from the others. He has all the animal instincts, but he is more mobile and able to control his environment and destiny.

Man's ability to reason enables him to progress, from one stage of being to another - from a primitive state to a more civilized state. In other words, he is gifted with the ability to choose, between good and bad, to differentiate what is moral and immoral. He has the choice of what he should be, and become.

From history, we see this progress, though it may not be linear. Today, we are at another stage of progress. The achievements made within this last few centuries have been unprecedented. Discoveries, inventions and innovations, in the fields of science and technology have changed almost everything, and we are on the threshold of an age of excellence.

As Muslims, we must be concerned with our way of life. But indifference and rejection cannot help in making us better Muslims. On the other hand, it will make us more dependent on and influenced by, others. It is only by being involved in the quest for knowledge, and in developing the neccessary technology for our benefit, can we survive this age of rapid change and challenges.

I do not claim to be an expert on technology, but what I have seen has made me more confident that for Muslims to be an effective partner in the modern international community, and to be of service to mankind, we must strengthen our resolve to acquire the necessary knowledge and technology in keeping with the times. Much of the responsibility lies with the Muslim scholars and practitioners to instill among Muslims the right spirit and attitude that can help Muslims catch up with the others in the field of modern technology.

For us in Malaysia, we cannot be indifferent to the rapid technological changes around us. The resources that we are blessed with cannot be expected to last forever unless we develop our capability, technology and know-how to exploit them efficiently by ourselves, to explore new opportunities and to prepare for the future. Others will not help us forever. Others will not help when we most need help. We can only depend on ourselves. In a world that is shaped by technology, our rejection of it can only lead to continuing weakness and to possible extinction. Already some Muslims have lost faith and have rejected Islam because of our poverty in technology and the achievements that are associated with it.

abused for offensive and destructive purposes. Space technology can be diverted from one of space exploration to one of military surveillance. But this only indicates man's weaknesses, rather than the wickedness of knowledge and technology.

The fact that a third of the world's population is Muslim and they inhabit the less developed parts of the world today, shows how much Muslims are dependent on others for their well-being. The image of the Muslims today compared to the period of excellence during and immediately after the time of the Prophet (s.a.w.), is most distressing. This is far from what Islam promises and expects of us, and it is of our own making. Today, Muslims can only be proud of its part - the relics of Islamic civilisation at its peak.

Today, Muslims are a deprived group, generally lacking in resources and capability. Their image is not the image of a people who are strong in faith, progressive, united, tolerant and knowledgeable. No doubt the orientalists have to some extent painted a wrong picture of Islam and Muslims, but Muslims themselves, in their orientation and conduct, have not done much to erase this tarnished image.

The progress of making as a whole cannot depend on a segment of the world, the so-called developed world. If the world is to achieve a better state of well-being, everyone has to play his role, Muslims irrespective. After centuries of backwardness and dependence, it is now time that Muslims improve their state of well-being and contribute to the well-being of the whole international community by acquiring knowledge and technology and use them for their betterment.

Although Muslims are a deprived group, there are Muslim countries which are endowed with resources. There are also Muslims with skills and expertise. What is wanting is a cooperative effort to see to the utilisation of these resources for the common good. In this age of space technology and the microchips, Muslims have a lot of catching up to do. Every minute of indifference on our part to the changing technology, may mean decades of efforts to achieve parity.

but also socially undesirable. But development and progress, within the parameters permitted by Islamic principles, can never be incompatible.

Knowledge is progress. Prophet Muhammad (s.a.w.) told us to seek knowledge even to China. China at that time was not the centre of Islam but a centre of civilisation, and therefore, this urge to seek knowledge even to the remotest part of the world by the Prophet (s.a.w.) should make the Muslim truly aware of the importance of acquiring knowledge. Certainly what the Prophet (s.a.w.) meant then was not Islamic knowledge, but the knowledge which is temporal in nature. At the same time, knowledge is not meant to replace our faith, but to support our faith. In many instances in the Quran, Allah (S.W.T.) draws our attention so that we reflect on the infinite cosmos and to creations as proof of His Existence, Oneness and Power.

In Islam, the quest for knowledge, and the satisfaction of our curiosity is a pursuit for truth. Knowledge is, therefore, not for the sake of knowledge, but for truth. In addition, knowledge is also to be of service to mankind. In other words, knowledge is subjective - it should be in support of the quest for Divine Truth and to serve the good of mankind.

There are branches of knowledge which need not necessarily lead us to Divine Truth, but we cannot reject them as long as they can serve to improve our well-being. Mathematics, physics, astronomy, chemistry, biology, engineering and others have been in the service of mankind from the beginning of man's history. Not only has this body of knowledge served us, but they have also helped us to understand, to a certain extent, the mystery of creations. Early Muslim scholars had a share in the development of the various bodies of knowledge. It is unfortunate, however, that even though knowledge can help strengthen our faith and improve our well-being, there are individuals who preach the irrelevance of knowledge and progress to Muslims.

Technology is the specific application of knowledge in the various fields in the service of man. Certainly, there can be abuse of knowledge and technology. Defence technology can be

The Opening Of The International Conference On Islam And Technology

(Islam And Technology)

Kuala Lumpur, 2nd June 1983

Until quite recently, development has been construed as being incompatible with religion, in particular Islam. Islam was viewed as an obstacle to development. Even today, there are people who still believe that religious values constitute a major obstacle to progress.

This view has been replaced slowly by a more positive stance among the academic circle, but there are Muslims who still reject progress and develonment as not in consonance with Islam. This is most unfortunate since Muslims constitute about a billion of the world population and Islam does subscribe to progress and development.

While Islam places importance on the hereafter, it does not preach the rejection of this world. Islam makes the acquisition of knowledge obligatory on all Muslims - male and female - and Islam requires its followers to work and to do good. Only ignorance of the total philosophy and teaching of Islam makes one believe that Islam is opposed to development. It is true that there are certain aspects of development which are bad, and in such cases, they are not only not in line with Islamic principles,

research. The high costs appear to be so because excellent work frequently needs to be spread over a long period before its applied value ultimately becomes apparent. Then an even longer period is needed before any application can yield worthwhile economic results. Third world countries must therefore be selective in research and may perhaps be forced to limit themselves to researches in application before they venture into pure research. It must be remembered that with such a wide field open to research, there is no way for any country to cover every aspect of research. Somewhere along the line it will have to buy the results of the work of others, no matter how advanced and rich that country is.

Our primary problem is to identify areas in which we wish to disburse our limited research funds. Whatever is funded should be adequate. Here we enter the domain of politics and priorities. Research results are the tasks of scientists. Priorities for funding are the business of the policy makers. Harmony between these two parties will optimise progress.

Above all, in Research & Development, the greatest problem is to frame the right question so that the proper lines can be laid down for rigorous empirical enquiry. That problem can be overcome if there is an understanding of the development needs of the country.

real cost. On the other hand, no technology is too cheap if it involves a seemingly unending entanglement with servicing costs and inventories that ultimately impoverishes the recipient and renders it more and more dependent. There is an old proverb - "Beware of Greeks bearing gifts". I believe this refers to the story of the Trojan Horse. There is a significant precept here for all the newly-developing countries.

Developing countries have to be careful not to acquire obsolete technology which some advanced countries may wish to dump on them. In finding a fair and reasonable price for purchased technology, a Third World country has to take into account not only what it must pay the supplier, but also the whole of the real costs involved in adopting the technology and training local manpower to operate it.

It is my observation that the more dynamic the pace of modernisation in a country, the greater will be its need for new foreign technologies. Technology in development is not a one-off affair. It is a flow with an exponential growth rate. Any country which hopes to be a substantial recipient of the new technologies developed by the advanced countries must have an expanding capacity to absorb more of such technologies.

I have spoken of resources including manpower as prerequisites of this absorptive capacity. Now I will turn to one of the most critical aspects of economic progress. This is popularly known as "R & D", or Research and Development.

I would emphasise that while some 'R' and a little 'D' may have to be imported all the time, there is no real substitute for sustained R & D at home. In a world dominated by national self-interests, it would be naive to expect any country to carry out R & D for the benefit of another country. We must carry out our own R & D to meet our own needs. Any work done by other countries should be regarded as a bonus which may not be depended upon as a reliable source.

I do agree that research always seems to be rather expensive. And, good research must be terribly expensive. Yet, if we are to succeed in development, we must invest substantial resources in

the right allowances or preparations made, the transfer of technology will succeed. If culture is ignored, there will be resistence and failure, or insignificant success, at best.

On the question of the transfer of technology itself, I would like to look back into history, our best teacher. Over five thousand years ago, the Egyptians discovered the technique of glass blowing. This technique spread through the Mediterranean, Europe and Asia with very little improvement until recent times. There was no clamour for a transfer of technology nor any organised effort to do so. Nevertheless, technology transfer did take place and was eventually improved upon. Mass production techniques for the manufacture of glass tubing and plate glass have now been devised and perfected. In navigation, the Arab travellers perfected the astrolabe, while the Europeans learned about the compass from the East. These are striking examples of the dissemination of technology. The social and political consequences of this diffusion are well-known.

Today, the so-called Third World countries are striving to achieve rapid material progress by wholesale importation of a variety of technologies from the advanced countries. However, analogous to the process of the life sciences, technology cannot always be transferred without considerable adaptation. The receiving country has to meet one vital prerequisite: trained manpower, before it can successfully absorb an imported technology. This principle seems to be commonsense, yet it is often forgotten in the surge of national pride and personal greed that lead to excessive absorbtion of foreign technology. The results have not been entirely to the good of the recipients' societies. If we look closely, we will find that the absorption of foreign technologies implies and involves cultural changes. If the cultural changes are incompatible with the existing culture, then disorientation and confusion results. Needless to say, a disoriented and confused society is not the kind of society that is desirable.

Perhaps it would not be irrelevant for me to refer briefly to the pricing of technology. No technology is too dear if the resulting outflow of economic benefits exceeds its aggregate

society is influenced by its environment. But the environment can be shown to affect different societies differently. Thus, continuous hardship may either reduce a society to passive fatality or it may induce a hardiness which enables the society to overcome the challenges of life.

Assuming that the environment has produced passivity and a fatalist philosophy, the value system will be such that innovation and inventiveness will be uncommon. Indeed, lethargy normally develops. The struggle against adversity will not characterize that society. In the really bad cases, the society is given to extreme self-pity and dependence on others.

Self-pity and dependence on others is in fact a characteristic of a lot of under-developed or developing countries. Such countries are usually lacking in discipline and the will to fight adversity. The value systems and culture of the society in these countries are influenced by the basic philosophy of dependence on others and passivity. There is no reaching out for knowledge and advancement. Rather, there is a continuous clamour to be given everything in the ready-to-use state.

For such a society, technology transfer is not possible or at least is not easy to achieve. The attitude militates against it because the acceptance of new technology requires a certain degree of discipline and desire for change and self-improvement. Basically a transfer of technology is like the acceptance of a fishing rod in order to get food instead of getting the food itself when that is what is asked for. Few would have the patience to go fishing when hungry. Similarly, the passive society would not want to learn to make an electric fan when it is hot. It is easier to buy or be given an electric fan. This is a simplistic analogy of the cultural resistance involved in the transfer of technology, but nevertheless, it is an apt analogy.

The point that is being made is that before technology can be successfully transferred or while it is being transferred, the cultural resistance must be overcome. This can only be done if there is an understanding of the culture of the transferee community, or better still, the differences of the cultures of the transferors and the transferees. If there is this understanding and

The International Symposium On Technology, Culture And Development

(Technology, Culture And Development)

Kuala Lumpur, 12 December 1983

This is perhaps the first time that Technology and Development are to be linked and studied together with Culture. The tendency has always been to forget culture entirely when dealing with technology and development. The result is that importation of foreign technology and concepts of development has been disappointing to a lot of developing nations. The interplay of technology, culture and development, while it can be complementary, can also tear a society apart if not fully appreciated, integrated and guided.

We know that man does not live by material gains alone. We must have a reasonably satisfying spiritual and cultural life. We should not forget that man requires spiritual nourishments in addition to the material necessities in order to enjoy a decent existence.

Let me say a few words about culture and its role in the advancement of technology and development. What a society is, is truly the result or the product of its culture - particularly the value system aspect of culture. Of course, if we care to go further backwards, we will find that the value system of a

I am sorry to focus on what seems to be a local issue at an international conference like this. But while you discuss enthusiastically on the technological advances in medicine and surgery, you should also spare a thought for the rapid escalation in cost. When you become cost-conscious, then the technology of cost-cutting will receive serious attention. Indeed, to a certain extent it already has, although it may not be because you are concerned over the cost. When a famous surgeon moves from theatre to theatre, performing only the most sophisticated part of surgery, while assistants start the operation and close up the patient, what you are doing is mass surgery where costs are cut. The concern that will arise from mass surgery is not poor quality of work, but a lack of personal involvement on the part of the surgeon. If carried too far, the surgeon will recognise only a certain part of the anatomy of the patient and not the patient himself. When that happens hospitals wil become repair shops. So, no matter how advanced medical technology becomes, there must be a certain degree of personal relationship between the patient and the doctor, if medicine is to remain meaningful. Nevertheless, mass or production line surgery does cut cost. There may be other ways if doctors learn to appreciate that cutting cost is important. And, of course, it is important, for high cost of medicine must deprive the poor of adequate medical attention.

It is in the context of these that Malaysia has decided to privatise some of the Government's social facilities. We are not about to deprive the poor of free medical treatment. But the present system enables even those who are able to pay, to avoid payment altogether. Indeed, firms which should have taken medical insurance for their employees are availing themselves of free treatment. With privatisation, only the needy would be accorded free treatment.

maintaining the last two years of life. That does not seem to me to be an efficient way to spend health funds.

Although only a developing country, Malaysia would still want the best of modern medicine. But our resources are limited and, whether we like it or not, we will lag behind in the provision of some of the most sophisticated facilities. Scientific meetings will have no time for these mundane matters, but they are facts that must be faced by the government and the people. As a renegade doctor-turned-administrator, I cannot help but dwell a little on this unscientific aspect of medicine.

Malaysia's medical problem is compounded by the inheritance of an accident of colonial rule. The British colonial government, faced with the problem of providing medical care for British expatriate officers, decided to set up Government hospitals where the officers could be given free treatment. To encourage locals to switch to Western medicine, these government hospitals also provided free treatment for anyone willing to be attended by doctors. The free hospitals became very popular and evolved into a part of the Government service. If any fee was charged, it was nominal. In the days when mixtures and powders cost a few cents, the Government could well afford the dispensing of free treatment. But today, an antibiotic capsule may cost a few dollars each, making medication extremely expensive. Surgery is even more costly. Of course doctors and specialists do not come cheap either. Free medical treatment in Malaysia is now a heavy burden despite the nominal charges. And the trend is for the burden to become heavier.

Some will think that this is a problem for the Government alone. Actually it is not. It is a problem for the nation as a whole. The treatment is not really free. The people are paying for it, not directly of course. The question that they should ask themselves is whether their money is being spent on the right people, i.e. the deserving poor. Or could it be possible that some business concerns and even insurance companies and funds are taking a free ride on possibly the only non-contributory medical insurance scheme in the world.

The Opening Of The 2nd International Combined Scientific Meeting Organised By The Colleges Of General Practitioners, Physicians And Surgeons Of Malaysia

(Dramatic Advances In Medical Technology)

Kuala Lumpur, 12 September 1984

Meetings such as this provide an opportunity for the medical profession in this country to update their knowledge and skills, as well as to exchange experiences with other colleagues from abroad. The advances of medical technology have been breathtaking. For the new generations, grown accustomed to beta blockers, psychotropic drugs and steroids, it must seem inconceivable how medicine was practised before penicillin. Even more dramatic advances lie ahead of us. But the question that has to be asked is whether we can afford the cost of modern medical technology? Even in as rich a country as the United States, soaring health costs have become a burden. Nearly two thirds of health insurance costs in the United States are spent in

will be done as early in life as possible. It is hoped that eventually the Malaysian society will consist of large numbers of people with enquiring minds and a desire to search and research their environment. In other words, Malaysians will become more scientifically inclined.

I believe that the rest of ASEAN also share some of the aspirations of Malaysia. We must promote greater efforts to strengthen our co-operation in science and technology so as to minimise cost and share the benefits. Malaysia will continue to contribute to the development of ASEAN in all spheres of common interest, including the field of science and technology. I would also like to urge that the dialogue partners of ASEAN continue to support the efforts of ASEAN to improve its technological capability and to promote the growth of science and technology. In the past, a number of dialogue countries have made generous contributions to ASEAN. Their generosity will not go unrequited. In an interdependent world, a prosperous ASEAN resulting from a balanced and scientifically-based development, will be able to contribute more towards world trade and prosperity than if it were poverty-stricken.

ourselves fully and go after what we want. Beginning with the basics that we can acquire fairly easily, we have to do our own research and development.

With a population of merely 25 million by Western economic standards, research and development in ASEAN cannot be fragmented into duplicating national approaches, except where the finer refinements are involved. Already with the co-operation of dialogue partners a lot of common research is done. Indigenous ASEAN science and technology could also benefit from a co-operative approach.

The field of science and technology is vast. No single country can afford to go into all. ASEAN will have to specialise and find a suitable niche. Even then, there is a need for each ASEAN country to identify what it can specialise in, from the identified niche. The limited resources in men and money of the whole region can then be allocated more effectively.

The vulnerability of the Malaysian economy to changes in external demand for its primary commodities has made us realise the need for further diversification into manufacturing for export. R & D activities therefore have to be directed towards increasing productivity and diversifying the industrial base to ensure that Malaysia has a competitive edge and to enable entry into overseas markets. Greater emphasis will be directed towards R & D activities in processing our primary products and adding value for exports.

In order to strengthen the indigenous technological capacity and capability, serious efforts will be made to transfer technology from abroad. In order to achieve maximum results, Malaysia will be educationally and psychologically prepared to receive new technology. This will be done through a number of activities and policy instruments.

Science will be demystified by exposing the Malaysian man in-the-street to the scientific basis and explanations of everyday happenings. This will be achieved through informal exposure to exhibits at science centres, botanical and zoological gardens, science-based museums and simple planetarium. The exposure

There is no doubt that there is an indigenous ASEAN science and technology. We probably never defined them as science and technology. We just devised things that work, without going into any depth the scientific or technological basis of the things we devised. But the base is there. It only needs modern systems and approaches to relate them to modern science and technology. In fact, if we do, we are going to find ourselves relating to a way of life that we no longer lead. Like it or not, we are now a part of the mass consumption economy of the world. Therefore, our science and technology must be re-oriented to this economic fact.

We cannot go back to invent the wheel. We have to leap-frog and go straight into more modern science and technology. Here, we have to learn from the advanced countries. The basics are easily available but when science and technology are needed to improve our productive capacities, we will need help. This is where for ASEAN, our dialogue partners are most needed.

I am glad to say that in most instances, this help is given ungrudgingly. Various projects have been initiated where new technologies have not only been made available, but in many instances, financed by dialogue partners. The presence of representatives of ASEAN Dialogue Partners at this Conference is further evidence of the interest and willingness of the Dialogue Partners in the development of ASEAN science and technology.

Still, there has been much talk about the unwillingness of the advanced countries to transfer technology. While this may be true in some cases, it is also important to consider the readiness of the ASEAN people to accept new technology. At the risk of stepping on some toes, I would like to say that sometimes, we are neither psychologically nor attitudinally prepared to receive the technology we need.

The fact is, that if we have some special scientific or technological knowledge, we would also be unwilling to impart such knowledge to our potential competitors. If we are going to get anywhere in the acquisition of technology, we must prepare

they will never again be what they were in the last two decades. Clearly, the ASEAN nations have structural difficulties in terms of economic growth. They have to re-examine themselves and take corrective measures if they want to make the Pacific dream come true.

What are the weaknesses of the ASEAN countries? Certainly their poor knowledge and application of science and technology is one of them. But there are others.

Scale is one of them. In a mass consumption economic world, the ASEAN countries can only claim to be members of the junior league. We like to talk of our 250 million population. It sounds like a big market. But we are not one market. We are a fragmented market. In terms of purchasing power, together we are equivalent to only 25 million Americans or Europeans or Australians. Since we are fragmented, we do not even have the leverage of a 25 million American market. Such is the weakness of the fragmented ASEAN market that only three percent of Malaysia's production of rubber can be consumed domestically. ASEAN needs the world more than the world needs us. As more research and development of substitutes are done in the developed countries, the threat to ASEAN commodities will continue to increase.

ASEAN's strength is derived from political co-operation. In this field, we work closely and are quite effective. But there is a limit to political leverage. The price of goods are still determined by supply and demand. Cartels and agreements can work for a time, but not forever. The collapse of the Tin Agreement is a very recent reminder of the facts of economic life.

While ASEAN is fragmented economically, Europe forged ahead with the European Economic Community. The EEC is not a complete success, but the already powerful purchasing power and consequently, economic leverage of each European country, has been tremendously enhanced by the common stand of the Community countries. In the face of this, it is naive to dream of ASEAN as a part of a new Pacific economic locomotive.

The First Asean Science And Technology Week

(Development Of ASEAN Science And Technology)

Kuala Lumpur, 24 April 1986

It is gratifying to see the high rating that science and technology are accorded in ASEAN countries. As these related areas of knowledge have helped build up the economies and standards of living of the developed countries, so will they for the developing ASEAN countries.

It is said that the Pacific will replace the Atlantic region in terms of development and advancement in the 21st century, if not now. Before we get carried away by this rosy prospect, let us examine the true strength and potential of the different regions of the Pacific. We see the growth of Japan and the burgeoning economies of South Korea, Taiwan and Hong Kong as undeniable facts that will contribute towards the bright future of the Pacific. But do we really have reason to believe that the ASEAN countries will contribute their portion?

True, the growth of the ASEAN countries in the 60's and 70's has been remarkable. But is that growth really sustainable? Has it got a sound basis? Already that growth has slowed down and we know that it is due to too much reliance on primary commodities. Prices of primary commodities have slumped and

fruitful. In other words, the Council will have to find ways and means of implementing successfully the resolutions adopted by the Fifth Islamic Summit Conference in Kuwait, especially on scientific and technological cooperation.

We are also conscious of the rich historical experiences of the Muslim world in the fields of science and technology, and of the need to foster the distinctive Islamic culture which combines the universal, spiritual and moral values of Islam with the world view of science. I believe that the intensification and strengthening of cooperation and collaboration in science and technology would contribute immensely towards solving many of the problems faced by the Ummah and the Islamic world as a whole.

We may blame and condemn them for their misuse of the power they gain through science and technology but we cannot say we are totally blameless. We have come to this state of dependence because we are still arguing about acquiring knowledge of science and technology, we are still talking about what is secular and what is not in our interminable discussions in air-conditioned, electrically-lighted and sound-equipped conference halls of unsurpassed architectural beauty.

In the name of Islam, stop this fruitless polemics and get on with education, with the quest for knowledge and with research. If we don't like the results, as for example Darwin's *Theory of the Origin of the Species*, discard or disregard them, and go on to others which are not against our belief. Do not condemn all knowledge simply because some areas of knowledge are bad or irreligious.

The present prolonged worldwide economic recession and unsettling political trends coupled with the problems of drug abuse, unemployment, depressed commodity prices, fall in the oil prices, increase in protectionism, and debt problem, has affected us in one way or another. Cooperation among Muslim countries in the acquisition of scientific and technological know-how therefore, seems to be more urgent than ever.

We must promote greater efforts to strengthen our cooperation in science and technology so as to minimize cost and share the benefits. Malaysia is fully committed, and will continue to contribute, to the development of Muslim countries in all spheres of common interest, including the field of science and technology. I wish to reaffirm Malaysia's support to IFSTAD's objectives, functions and activities in the field of science and technology. We strongly support such activities which are essential for the purpose of achieving rapid, coordinated and wide-ranging socio-economic development of the Muslim Ummah.

It is my hope that in this Meeting, the Council will be fully conscious of its responsibility and will be able to examine thoroughly, the issues before it in a frank, sincere and pragmatic manner and with full conviction that our endeavours would be

Islam is not at fault. It is not the cause of our backwardness or weakness. It is we and our incorrect interpretations and unbalanced teachings, who are wrong. We must atone for our wrongs by correcting them. Insya-Allah, we will gain success, as indeed the early followers of Islam succeeded, in the first 100 years of the Hijrah. It is therefore the duty of IFSTAD not only to spread and promote scientific and technical knowledge, but also to preach the correct teachings of Islam with regard to the search for knowledge and the need for science and technology.

It is said by some Muslims that we should not seek knowledge for the sake of knowledge. They deplore this approach because they feel it is Western and secular. But have we not noticed that knowledge initially acquired without any specific benefit in mind, eventually proves to be useful and of benefit? Usually, knowledge discovered by scientists is of no use to the scientists themselves. But to some others, that knowledge could be translated into something worthwhile. If the knowledge is applied for a bad purpose, it is not because the knowledge is bad. It is because evil people use it for their own ends. The knowledge should not be blamed or shunned.

The discoveries that Western scientists have made have rendered their countries rich and powerful. Today, we are forced to pay high prices for the products derived from these discoveries, particularly in the field of defence. And because we have to do this, we have become totally dependent on the so-called Western technology. We are helpless against them. Such is the advance that they have made that every aspect of our life is governed, or at least influenced, by their know-how. The food that we eat is produced using fertilizers devised by them, milled and transported and even cooked with something they invented or produced. The power and light we use owe everything to the inventions from their fertile minds. We move from place to place in vehicles using a variety of internal combustion engines designed by them. And the worst part of it all, is that we are not even capable in many instances to repair and maintain these products ourselves. We need them and the more we need them, the less is our independence.

The Official Opening Of The 8th Meeting Of The Islamic Foundation For Science, Technology And Development (IFSTAD) Scientific Council

(Need For Muslim Nations To Enhance Cooperation In Science And Technology)

Kuching, Sarawak, 23 February 1987

Islam has never enjoined upon its followers to be ignorant and to fear knowledge. Indeed, the Quran asks us to study the stars and the environment and the animals created by Allah S.W.T. Such a study cannot but be scientific in character, even if it is also related to faith. Surely when Allah enjoins upon us to do something, it must be for our own good. In the case of science and technology, we know that our failure to follow the injunctions of our religion has resulted in our present weakness and our being at the mercy of our enemies and those who do not wish us well. It is time that we realise this. It is time that we use the Quran as a guide, and not just as a part of the performance of rituals. It is time that we emphasise the "do's" as much as the "dont's". There are too many things that the Quran tells us to do which we ignore or de-emphasise.

Besides developing local suppliers, other ways in which Japanese companies can integrate themselves into the Malaysian business network is to continually attempt to source raw materials and intermediate inputs such as sub-assemblies locally, and to set up more integrated projects in Malaysia.

The rapid growth and economic dynamism of this region is undeniable. South-East Asia is also an integral part of the East Asian Region which has a population of nearly two billion people or 37 percent of the world's population, representing a huge potential market. Japanese business enterprises in this region will be a growing presence, and a long-term one, and this presence will only thrive in a politically stable and economically sound environment.

Malaysia provides this environment. The Government of Malaysia has been consistently successful in ensuring political stability, sound economic policies and good infrastructure, including an educated and trainable workforce. But the development and training of this workforce must be undertaken largely by the companies themselves. They should spare no effort to inculcate good work ethics and a culture that places a high value on company loyalty and productivity. Where Malaysian workers have been inculcated with good ethics, they have proven to be good and highly productive workers. It is hoped that their productivity will be fairly rewarded. It is the Government's hope that Malaysians will gradually earn better incomes without hurting the profitability of the companies. The Government will work to ensure that investors in Malaysia will never regret their decision. I feel that Canon has no regrets.

industrialisation and to develop our workforce into one that can handle the changing demands of industry. We believe that Japan can provide that technology.

It is our hope that the Japanese multinationals in this region will pass on some of their technologies to local companies. There should not be too much concern over any adverse effect of doing this for the Japanese companies, since it is a fact that Japanese technologies are not static. They advance very rapidly and as a result, the technologies transferred to Malaysia will not be in a position to challenge the latest in Japanese technologies.

The benefits for the Japanese companies are in being able to source components and have the vendors network locally, which will reduce costs. Japanese companies can work together with Malaysian manufacturers to develop products which can meet the stringent requirements of export markets. This co-operation can even be further extended into the improvement of product price and delivery time. Although efforts to work together with Malaysian companies have been going on for some time, they are however not on a large scale. However, there have been cases where Japanese companies have sent their own engineers to Malaysian manufacturers to help them improve production capabilities and quality. This is encouraging.

Malaysian companies, on the other hand, have been said to be reluctant to invest in additional machinery and even to shy away from taking investment risks. Local companies should take advantage of proposals for co-operation by Japanese companies. Such proposals for co-operation can also come in the form of joint-ventures between Japanese components and parts suppliers and Malaysian companies, where the risks are shared and technology transfer progresses in a more organised fashion.

I have been told that a Japanese company producing audio products in Malaysia has steadily increased its Malaysian content from 18 percent when it started in late 1988, to 52 percent by late last year. This company has also developed a total of 113 suppliers in this region, about half in Malaysia and the rest in Singapore. About 60 percent of the 113 companies are Japanese-affiliated, indicating that the concept of technology transfer through joint-venture is feasible.

The Official Opening Of Canon Opto (Malaysia) Sdn Bhd

(Technology Transfer Poses No Threat To Japanese Companies)

Shah Alam, Selangor, 22 February 1991

The successes by Canon in Malaysia, I believe, is not an isolated case. In fact, success stories of foreign companies in Malaysia seem to be the norm since Malaysia overcame the recession.

While these success stories abound, we also see a parallel escalation of Japanese interests, in Malaysia. From 44 project applications with Japanese participation in 1986, the number of applications received last year increased to 229, or more than five times, the 1986 total. Even more impressive was the proposed Japanese capital investment which shot up from $285 million ringgit in 1986 to $6,738 million ringgit in 1990, more than 23 times the 1986 volume.

While all these numbers and figures are encouraging, more attention should now be directed at the quality of manufacturing projects that are being set up by Japanese investors in Malaysia. A growing area of concern among the business communities in the Asia-Pacific Region, especially among the ASEAN countries, is that of technology transfer. Technology is much needed to spur our economies towards a higher level of

I am gratified by the success of the CCGTM in its bold initiative to garner the support of the private sector at the Commonwealth and international-level, culminating in the formation of the CCGTM-Private Sector Partnership (CPSP). This partnership can take advantage of the strategic geographic position of Commonwealth countries on all continents, and their varying levels of sophistication, to promote business through the transfer of the best practices in technology management.

I am pleased to note that the MBC, together with the National Council for Scientific Research and Development, has initiated the public-private sector group called MIGHT (Malaysian Industry-Government Group for High Technology).

MIGHT, I understand, is formed to prospect for business opportunities for Malaysia through strategic exploitation of technology for the attainment of the Vision 2020 objectives.

The formation of MIGHT is timely and commendable. This government-industry partnership must work towards strengthening our current comparative advantage so as to sustain, and even enhance, our competitiveness. This can be done through technology-based businesses developed on local or foreign-sourced technologies, or those originating from strategic alliances.

MIGHT must involve the participation of as many and as wide a spectrum of Malaysian companies for multi-perspective views that will enable actions at both micro and macro levels.

Larger membership will increase the possibilities and opportunities for new businesses through strategic alliances in the emerging mode known as Virtual Corporation.

In Malaysia, MIGHT will have the opportunity to foster and trigger the process of Virtual Corporation by cooperatively strengthening needed expertise in companies. Government support for this is reflected in the setting up of the unit for MIGHT in the Prime Minister's Department.

The Commonwealth Consultative Group on Technology Management (CCGTM) must play its role in promoting the new process of prospecting technology for national competitive advantage. The CCGTM, as you know, was initiated in Kuala Lumpur. It was established by the Commonwealth Heads of Government when they met in Kuala Lumpur in 1989. CCGTM has evolved from being an agent of change - reforming public sector technology management - into a cooperative networking organisation that facilitates the interaction between the public and private sector in technology management for growth.

Companies aiming to globalise have as their strategy the formation of business alliances in order to maximise the use of assets, to share costs and risks and to establishing presence in main markets, thus extracting all possible comparative advantages.

Globalisation is not without side effects, some of which are good and some bad. For one, the relationship within the globalised firms become a complex mixture of competition and cooperation. Also, there may develop relationships of interdependence among developing and developed national economies, and the blooming of relationships between business establishments and nation states.

It is through the nurturing partnership between the public and the private sectors at the national level (such as MIGHT) and international level (such as CPSP) and the cooperation between them, that the process in globalisation can be fully exploited. These partnerships however can only be effective, in this context, if they operate as cooperative networks innovatively, allowing for flexibility, adaptability and mutual trust.

Malaysia's Vision 2020, of which I am sure you must have heard, with its objective of making Malaysia a fully developed nation by the year 2020, can only be achieved if industry plays its part fully in a government-industry partnership. While the government can provide the appropriate environment for growth, and perhaps set the general direction for business activities, it is the industry which must ensure that growth takes place. Industry has a major role to play as the engine of growth.

It is on this premise that we have vigorously promoted the Malaysia Inc. concept and initiated programmes to put the concept to work. In this context, we have established the Malaysian Business Council (MBC) to allow for a process of creative consultation and meaningful dialogue among policy-makers, civil servants, corporate leaders and politicians. MBC addresses current and emerging domestic and international issues impinging on Malaysian development in order to generate consensus on national economic directions and strategies, and to promote productive cooperation between the public and private sectors.

The Inception Meeting Of The Industrialists Steering Group (ISG) And The Launch Of CPSP And MIGHT

(Towards Globalisation Of Business)

Kuala Lumpur, 22 February 1993

I am a firm believer in the need for an effective partnership between government and the private sector for effective management of development and growth. Malaysia's success can be attributed, in part at least, to the strong public-private sector relationship.

In the current trend towards globalisation of business, a strong public-private sector partnership is not only necessary but also critical. Globalisation is not just about doing business worldwide; it is about decentralisation, about greater autonomy in the off-shore units, about backward and forward linkages between the different processes and business activities and about re-investment in countries where the globalised companies operate.

Globalisation is about integration of business for greater efficiency and profitability in tandem with the planned growth of the national economy. In other words, globalisation requires making available technological resources in a coordinated fashion - for the mutual benefit of businesses operating in a number of host countries.

venture has been an overwhelming success, winning two golds and one silver medal in 1988, and another two gold medals in 1990 at the British International Motor Shows. It obtained the vote of 'the Best Value for Money' car in a British motoring magazine in 1991 and two more gold medals alongside a Manufacturer's Excellence award for the new sleek and aerodynamic Proton Iswara in 1992. It has just introduced another model, the Proton Wira, and technologically, it has progressed further by increasing the number of car components manufactured locally and establishing comprehensive R & D facilities. Malaysia's automobile industry is expanding and a second national car is in advanced planning. Malaysian-owned assembly plants now design and produce jigs for their own use and for export.

You will agree with me that we should tell the world that Malaysia is an attractive centre for high technology-based industries and that Malaysia is a good technological partner for their continued competitiveness. In the true spirit of Malaysia Incorporated, I hope the corporate sector will play an active role in publicising our positive assets and providing testimony to the actual situation in Malaysia. We must also inform the world that besides Malaysia's scientific and technological capabilities, the country also provides other benefits and incentives, has a skilled and scientifically competent manpower, and a workforce with a positive work culture.

There are many fiscal incentives offered to companies for upgrading technical capability of workers and for product development as well as for the more basic-type R & D. The Government is also removing restrictions on the employment of foreign R & D personnel and technical experts, although it pays to employ Malaysians, as they are equally competent and cost less.

Finally, I am sure that many of our foreign investors will be able to testify to the fact that Malaysia also provides a peaceful and attractive place to live. Despite having all the amenities of a developed country, the cost of living here is very much lower than in developed countries.

industrial activity of the country. The industry is also undergoing rapid transformation from almost complete concentration on semi-conductor components to a more balanced mix of sub-assemblies and end products.

Several examples may be highlighted to illustrate the success achieved, of which two are given here. Motorola started with one plant in 1972 and is now in the process of building its fifth. Beginning with mostly manual assembly, it has progressed to automated assembly and testing using largely local expertise. It now does wafer fabrication in a specialised plant in Seremban. In another plant making communications equipment, Motorola has an R & D team of about 100 engineers involved in all aspects of communications gear, from electronic circuits to mechanical designs.

Intel is another success story that indicates the level of sophistication achieved using local expertise. Nowadays, most of Intel's most advanced microprocessors are assembled and tested in Malaysia using automated equipment and processes designed, fabricated and integrated locally.

The telecommunications industry era can be considered to have begun with the corporatisation of the Government-owned Jabatan Telekom in 1986, followed by privatisation in 1990. As a result, telecoms services have become more widespread and reliable while advanced data communication services are being offered or planned.

Competition has been introduced by the Government in the provision of enhanced and advanced services. The rise of the cellular telecommunication industry is a prime example of what can happen. The domestic cellular growth rate is more than 50 percent per annum, far higher than the rate for wired services.

In the manufacturing area, Malaysian-owned companies have succeeded in penetrating foreign markets for terminal equipment as well as for infrastructure development.

Malaysia decided to undertake the project of producing the country's first national car, the Proton Saga, in 1983. The

Technology Development Corporation (MTDC) which seeks to assist in the commercialisation of research and innovations developed in the country. The Malaysian Invention and Industrial Design Society - an NGO - also plays a role by recognising or assisting inventors who require its support through providing seed money, the preparation of a business plan for submission to MTDC or the setting up of a venture capital company. It must be noted that some inventors have already been successful in developing commercially-viable products.

In support of this development, several critical services have been strengthened. Malaysia's five year plans have concentrated on building up infrastructure for social, economic and industrial growth. These include communications, transport, health and R & D. In the decade between 1981 to 1990, Malaysia spent US$7.8 billion on telecommunications alone, the biggest spender in South East Asia and second only to Singapore on a per capita basis. Started about 10 years ago, the Government has successfully implemented an extensive privatisation policy. So far highways, telecoms, railways, postal services, power generation, ports and airports, to name some, have either been corporatised or privatised. Competition is being encouraged in order to stimulate rapid development at the minimum cost to the consumers.

Political stability and a well-developed financial mechanism are among the most important conditions for industrialisation to flourish. In Malaysia, both of these conditions have been accorded high rating by world opinion.

All these steps have borne results in the form of successful commercial ventures by both the local as well as foreign entrepreneurs and foreign multinationals. It is heartening to see the transition of Malaysia from a commodity-based exporter to a producer and exporter of manufactured products.

The electronics industry growth is probably the most spectacular success that Malaysia has achieved in terms of speed of growth and future potential. Beginning from 1972, the industry has grown from almost nothing to become the largest

Since independence, several institutes have been set up for applied research which have contributed to the economic development and industrialisation of the country. Further strengthening of this development is facilitated by the provision of policy guidelines such as the Industrial Master Plan, the Technology Action Plan and Vision 2020. The national R & D allocation is being increased, with an anticipated doubling in the proportion of GDP between 1990 and 2000 (from 0.8 percent to 1.6 percent of GDP). The private sector R & D is being stimulated through several programmes, including direct grants, incentive schemes and fiscal and monetary benefits.

Thus, with these developments, not only has new knowledge been generated, but highly-trained personnel have, and are, being produced to man the high technology-based industries. Concurrent with science and technology development, encouragement is given to Malaysians to be more innovative and inventive and the first step is the passing of the Patent Act in 1986 while the Industrial Design Act is being prepared for Parliament. Thus, the intellectual properties of Malaysians and the foreign investors alike are protected, paving the way for the orderly transfer of technology to Malaysia. Foreign investors can bring in their technology freely with the knowledge that their technology is protected in the country. Both government administration and the NGOs are playing an active role in inculcating the innovative culture through several activities including the annual Inventors' Fair. Recently, Malaysian investors participated in the Geneva Exhibition and five out of six entries won medals, including one gold medal. All these efforts in building up the scientific and technological infrastructure, and competent scientific manpower, are directed to the success of science and technology-based industries in the country. These industries reflect the level of Malaysian technological capability.

Steps have also been taken to assist in the commercialisation of scientific discoveries so as to nurture the development of indigenous technology which, it is hoped, will play an important role in giving Malaysian industry the extra competitive edge. One of the steps taken is the establishment of the Malaysian

- A united nation with a sense of common and shared destiny;
- A psychologically-liberated, secure and developed Malaysian society;
- A mature democratic society;
- A fully moral and ethical society;
- A matured, liberal and tolerant society:
- A scientific and progressive society;
- A caring society with a caring culture;
- An economically just society; and
- A prosperous society.

Thus, one of the characteristics of Malaysia in the year 2020 is a society that is scientifically progressive, a society that is innovative and forward looking, one that is not only a consumer of technology but also a contributor to the scientific and technological civilisation. This vision is not a dream. In fact, Malaysia had recognised the importance of science and technology in development since independence in 1957. The role of science and technology has been enshrined in the Rukunegara and incorporated in her educational programme. Thus, the development of primary and secondary schools, universities and polytechnics, has been implemented with science as the key discipline in order to produce skilled and competent scientific manpower. This, in fact, has been realised and has borne fruits, as evidenced by the rapid modern technology-based industrialisation of Malaysia.

Further steps have been taken to prepare Malaysia not only to be a consumer of technology, but also a contributor to new technologies and scientific discoveries. Research has not been neglected in the universities. In fact, the Government, through its funding programme via the Intensification of Research in Priority Areas (IRPA) mechanism, has provided a substantial fund for research in the universities and research institutes.

The Launching Of A Special Supplement On Malaysia's Technical Capacity And Capability In The April 1994 Worldwide Edition Of Scientific American

(Malaysia: An Attractive Centre For High-Tech Industries)

Kuala Lumpur, 3 June 1993

I support this initiative to publicise worldwide Malaysia's technological capability and capacity, which to me, seems to be a well-kept secret. At a time when major multinationals are in dire straits in their home countries, their Malaysian operations are prospering. What is the secret behind this success which is counter to worldwide trend? I suspect it has something to do with the overall Malaysian business environment and the high productivity of its labour, based on the trainability and technical competence of the workforce.

We have a simple but clear vision for Malaysia, namely that by the year 2020, we want to be a developed nation having the following attributes:

organisation, and proper work attitudes, but more importantly by workers and their employers investing in skills development.

Even as developing countries such as Malaysia continue to emphasise the importance of cost competitiveness and the need to promote productivity through hard work and sacrifices, there are attempts by some to link trade with international labour standards. If these attempts succeed, income for a few may go up, but most are likely to be unemployed. The disparity between the rich and the poor will be enhanced.

An integral part of competence is social competency, and this has to be emphasised because it touches on our core value system. The development of the values and attitudes of the country's manpower must become a necessary component of all training programmes.

Looking a little into the future, I see a lot of opportunities for the GMI. Although the current mandate of GMI is to produce highly-skilled technicians for industry, training institutions like the GMI should consider creating linkages with institutions of higher technical education offering degree-level education with a view to providing avenues for their graduates to enhance their education and skills. Such linkages will also strengthen the practical and industrial exposure of the engineers who graduate from these institutions, in view of the combination of practical training at GMI and further academic education at the University level.

It was recently found in many developed industrialised countries, that nearly half of the skills of technical workers become obsolete within three to seven years of formal education and training. This phenomenon, which is largely due to the rapidity of technological change, has resulted in a rapidly changing job content. It is for this reason, among others, that skill delivery institutions must institute greater collaboration with the industry in order to keep pace with technological advances in industry and their corresponding manpower needs.

The GMI will be one of the main providers of highly skilled technicians. Although when fully operational in 1998, GMI's total capacity is expected to be only 450, nevertheless the role of the GMI in creating and augmenting the supply of trained manpower at the advanced level cannot be understated. What is desired is that with the highest standards of teaching provided, coupled with state-of-the-art equipment, the GMI will be able to contribute towards improving the quality of our workforce.

The quality of the workforce is essentially the decisive element in a country's road to economic success and prosperity. Improving the quality of the workforce is, in a nutshell, what human resource development (HRD) is all about.

The Malaysian Government places strong emphasis on human resource development because of our belief that the population represents our ultimate resource. Under the Sixth Malaysia Plan, about 13 percent of the Federal Government development budget has been allocated for education and training. This is a relatively high proportion of development expenditure, and compares very favourably by all international standards.

The education and training of the country's workforce involves many role players. In addition to the Government, other key actors include employers, workers, schools, training institutions, unions and even parents. Skill development is, however, very often perceived as the domain and responsibility of the Government.

Workers too must realise their own HRD responsibilities. If our workers are to adapt to the new work environment, they must begin to play their part in materialising that training culture. Workers must constantly improve their skills and develop new skills, thereby preparing for the changes that technology will bring to the shop floor. It is through simply higher productivity growth that workers will be able to improve their real incomes. Workers should seek to improve their standard of living not through simply demanding higher wages, but through improving their productivity. Productivity comes not only through the use of more capital, better work

The Opening Ceremony Of The German-Malaysian Institute

(Improving the Quality Of Our Workforce)

Kuala Lumpur, 31 May 1994

The opening of the GMI is of great significance to Malaysia. Firstly, the opening of the GMI represents another milestone in our continuing effort to invest in human capital formation in order to realise higher levels of economic growth and human development. Secondly, it is yet another example of how international cooperation, if well intended and conceived, can be of mutual benefit to all parties.

The GMI, as its name suggests, is born out of bilateral cooperation. It has taken cognizance of, and has tried, to bridge the Malaysian Government's concern for training avenues for potential Malaysian craftsmen with Germany's well-known comparative advantage in precision and production technology, vocational training, and specialised instructors. The GMI is also a hybrid between factory and school — a teaching factory so to speak. It seeks to combine theory and practice in one so that its trainees are assured of entering the world of work without the fear of job mismatch.

country. In 1992, the Government introduced the 'Electrical and Electronics Components Scheme' in the consumer electronics sub-sector for this purpose.

Technology is the key to development. It is our hope that with the enhancement of sub-contracting relationships with major consumer electronics firms, the Malaysian firms may gain substantially through the transfer of technology, especially in respect of the manufacturing and sub-assembly process, quality assurance techniques as well as the operations management know-how.

In order to enable this transfer of technology, it is important that manpower training be stepped up.

Research and Development (R & D) plays an important role in the process of our development. Thus, new elements that are being introduced into the fiscal incentive structures to encourage R & D activities reflect our commitment to this. It is hoped that foreign companies will avail themselves of these incentives and will eventually set up their own R & D centres in the country.

approval in this sub-sector, accounting for 36.5 per cent of total Japanese investment in the manufacturing sector during this period. Not only that, the bulk of the industry's output is also exported. In 1993, total exports of electronics products were valued at RM46.7 billion, of which RM5.4 billion or 11.6 per cent was made up of audio products.

Recognising the important contribution of the electronics industry to the economy, the Government has always provided support and encouragement in terms of ensuring the prevalence of the appropriate investment climate for its growth. The basic thrust of the Government policy will be to diversify the industry, not only to enable the production of a wider range of electronic products but also to create more effective forward and backward linkages.

Currently, two crucial issues facing the industry that are of concern to us are the low-level Malaysian participation and the lack of linkages between the electronics industry and the local supporting industries. Therefore, the Government has decided that among the conditions for the granting of tax incentives will be the requirement of local content and the development of linkages with local industries.

It is also the Government's intention that more local entrepreneurs, particularly Bumiputera entrepreneurs, should venture into supporting industries. Investors should actually welcome these conditions as they would:-

(i) enjoy the convenience of component suppliers located nearby, coupled with prompt delivery and good technical services, and;

(ii) counter the rising cost of components from Japan following the appreciation of the Yen which has led to the need to find cheaper sources without compromising quality.

This is where the small and medium industries (SMIs) can play an important role as suppliers of parts and components to the large companies engaged in the production of final products. The Government has established a special Vendor Development Programme to facilitate the advancement of the SMIs in the

The Official Opening Of Pioneer Technology (M) Sdn Bhd

(Technology-Key To Development)

Muar, Johor, 9 June 1994

Malaysia is proud to say that between 1991 and April 1994, a total of RM77.7 billion worth of investments has been approved for the manufacturing sector. Of this total, foreign investors accounted for RM42.8 billion or 55.1 per cent of total investments.

In our efforts to realise our objective of becoming a fully industrialised nation, great emphasis has been placed on the manufacturing sector, which is expected to be the major source of growth for the next three decades or so. Within the manufacturing sector, the electronics sub-sector continues to be a strong driving force, registering a remarkable output growth rate of 29.6 per cent per annum between 1988 and 1993. It also recorded annual average growth rates of 30.4 per cent and 24.4 per cent respectively in terms of export and employment for the same period.

Japanese investment in the manufacturing sector, especially in the electrical and electronics sub-sector, has always been significant. Between 1980 and April 1994, a total of 452 projects with investments totalling RM6.9 billion were granted

The economic reform towards the free market economy sweeping the world must be managed well. Malaysia has undergone the transformation from an agro-based to an industrial economy in just over a decade. The progress after the privatisation of TNB and the smooth introduction of large IPPs has enabled Malaysia to build up a wealth of experience.

It would perhaps be worthwhile for developing countries to share the experiences in order to lessen the cost of experimenting. Some Malaysians who have acquired expertise in this area are keen to join in the power development of other countries.

in Peninsular Malaysia by 1998. Of course, there may be excess capacity. It is up to the IPPs and TNB to increase the consumption of power in order to take up any excess. The power generation and distribution business can contribute towards economic growth and it should therefore be encouraged.

Successful privatisation of other types of infrastructure - for example - shipping, ports, airlines, highways, telecommunications, water supply, sewerage and airports, provide us with the confidence to pursue and implement other privatisation projects.

Although there are fears that private power generation would lead to the neglect of our environment, Malaysia has laws that ensure environmental compliance and protection. Environmental impact assessments are mandatory for all major power generation projects as they are for most industries. We are equally committed to playing our role to protect the global environment and achieve sustainable development. Malaysia is a signatory to the International Framework for Climate Change. Our goal to become a developed and industrialised nation remains a high priority. We hope to achieve this while limiting carbon dioxide emission, a natural by-product of burning hydrocarbons for power.

One important carbon dioxide-free power source is hydroelectricity. Malaysia is committed to developing the Bakun project despite opposition from ill-informed environmentalists. The area involved is relatively small and every care would be taken to conserve as much as possible. By all measures, the development of hydro power is less damaging to the environment than the perpetual burning of fossil fuels. The oil and gas resources of our country are not limitless, but we will use it to create the necessary national wealth for the development of the hydro power potentials in Sarawak, which is sparsely-populated and rich in hydro power.

Harnessing our vast hydro resources will enable our country to switch from depleting to renewable energy resources. The long-term positive impacts of hydro power projects in reducing global greenhouse gas emissions far outweigh the ecological impacts.

of the total. Only US$500 billion was identified as available or already committed. Consequently, the financial 'gap' for infrastructure projects amounts to around US$900 billion.

The provision of adequate infrastructure is one of the prerequisites for sustainable economic and social development. Developing countries must now examine and 'experiment' with non-traditional and virtually untried methods to implement needed infrastructure development. The ability to learn from failures is as critical as the lessons from the success of any experiment.

The fundamental challenge before governments is to improvise ways to advance the process of systematic change and to guide it through successive stages to completion. The issue is not whether reform should be more or less radical, but how to ensure that the reconstruction of the institutional structures and development of new norms do not lag behind liberalisation and deregulation. The right approach seems to be to marry boldness with realism.

Malaysia is fortunate because of its experience in managing many forms of privatisation and privatised projects. Progressive and phased removal of subsidies in favour of the 'users pay' principle is now well accepted. But that does not mean that the poor should do without. With our strong desire to create a caring Malaysian society, the 'haves' are made to or encouraged to extend assistance to the ever fewer 'have-nots' so they too can enjoy a reasonably good life. There should not be poverty in the midst of plenty.

In the power industry, we began with corporatising the Government power authority and then selling off a substantial portion to the employees and the public through the listing of Tenaga Nasional Berhad (TNB) or National Power Limited. In order to speed up the generation of power, the Government allowed other investors to set up Independent Power Plants (IPPs). However, transmission and distribution remain with TNB. TNB has already signed five power purchase agreements with the IPPs. Over 4000 MW of new capacities, representing about 30 percent of total requirements, will be provided by IPPs

The 2nd Afro-Asian International Conference On Power Development

(Using State-of-the Art Technologies In Power Development)

Kuala Lumpur, 5 September 1994

This conference demonstrates our commitment to closer ties in order to enhance South-South cooperation. I hope this conference will lead to more exchange programmes, not only in technical fields, but also in enhancing social and cultural ties.

Modern technologies require adequate and reliable electricity supply to operate efficiently. Thus, the demand for electricity, particularly in developing countries with rapid economic growth, will not only grow but must improve in quality all the time.

A major challenge is to efficiently operate the supply system in order to provide reliable and affordable electricity to all categories of consumers. This can only be achieved by adopting state-of-the-art technologies which will enable developing countries to leapfrog and enjoy world-class electricity supply.

A recent study by ESCAP indicates that about US$1.4 trillion would be required to finance infrastructure development between 1993 and 2000 in the Asia-Pacific countries. The power sector alone requires up to US$630 billion or 45 percent

programme, which involves participation by India, France and the United States, demonstrates Malaysia's ability to interact and work globally.

Malaysian institutions of higher learning will benefit through participation in MAXSTAR. It is envisaged that Universiti Sains Malaysia will be able to offer courses in satellite and launch vehicle technology and applications starting from the 1996/1997 academic year, ultimately leading to the establishment of a space technology faculty.

The space and communications industry requires vast capital, human and technical resources to acquire and to keep pace with the rapidly advancing technology. To this end, the Government recognises the need for selected alliances among Malaysian companies and between these companies and foreign technology partners.

When Malaysia first put forward the idea of a national car, it was thought that we were being too ambitious. However, the record of Proton has proven our capability not only to have control over our own commercial destiny, but also our ability to interact and compete globally. Whilst we are equally ambitious in the task before us, we are confident that the success of this programme will serve as a role model and inspire future generations.

Hopefully, Malaysia will be one of the countries in the region that will be able to launch its own made-in-Malaysia spacecraft.

For this purpose, MAXSTAR has been established. The members of MAXSTAR are : Binariang Sdn. Bhd; Telekom Malaysia Berhad; Bahagian Kajian Sains Angkasa (BAKSA); The Malaysian Institute of Micro-Electronics Systems (MIMOS); Universiti Sains Malaysia; Universiti Malaya; Universiti Kebangsaan Malaysia; Universiti Teknologi Malaysia and Universiti Pertanian Malaysia. MAXSTAR is an example of how a commercial project has led to cooperation between the public and private sectors to serve national interests. MAXSTAR will undertake a Micro-Satellite Programme that will enable scientific research activities, in and from space, to be carried out.

The Micro-Satellites have several applications that will benefit the community. The first Micro-Satellite weighing about 50 kilogrammes will be designed to carry out scientific and educational operations and remote sensing, i.e. the gathering of data from the earth's surface for resource management, land use and the protection of the environment.

It is planned that subsequent Micro-Satellites would be capable of sophisticated applications including material and component testing in space and earth-based pollution monitoring.

The aerospace industry can also expect significant derivative benefits from the work that will be undertaken by MAXSTAR.

The Government is pleased to note that following the G-15 Meeting in New Delhi in 1994, India, through the Indian Space and Research Organisation or ISRO, will support Malaysia in its space programme. ISRO will assist us in the development of our technology to build and launch satellites. It is also our hope that this participation by ISRO will lead to collaboration in other related activities such as satellite broadcasting.

As part of the MEASAT contracts, Arianespace and Hughes Space and Communications, Inc. have also agreed to actively participate in Malaysia's space programme. Our space

The Launching Of Malaysia's Micro-Satellite Programme

(Malaysia Enters Into the Space And Telecommunications Industries)

Kuala Lumpur, 13 January 1995

This Micro-Satellite Programme will certainly take us a step closer to achieving the ability to design, engineer, build and launch a Malaysian spacecraft. Contracts for Measat-I and Measat-II which were signed last May paved the way for Malaysia's participation in space and telecommunications technology. The Measat System, together with space research and education, are an important and integral link to support the total development of a technologically advanced and efficient communications infrastructure in Malaysia.

The launch of Measat-I on 20 December 1995 will be followed, I understand, by that of Measat-II in July 1996. In addition, two satellites, built under the Micro-Satellite programme, will be placed in orbit before the end of the decade. These four launches will firmly position Malaysia among nations that own and operate satellites built to satisfy their specific requirements.

The Measat System and Micro-Satellite Programme will provide the country with a platform on which we can further develop our space and telecommunications technology.

I am confident therefore that the development and manufacture of our own national motorcycles and small engines will provide another quantum leap in this direction, besides helping the country to achieve a highly motorised population. On the other hand, the small multi-application engines can be widely used in the agriculture and construction sectors to assist our people to improve productivity and efficiency with minimal capital outlay.

Given the potential of our market, the growth in ASEAN, East Asia and now, South Asia, I am sure that our national motorcycles and small engines venture will be successful. The acid test for this venture as for other manufacturing industries, is competitiveness in foreign markets.

I am particularly pleased to note the participation of two of Japan's largest corporations, Kawasaki Heavy Industries Ltd. and Nissho Iwai Corporation, in this project. I believe that this collaboration can bring significant benefits to the venture as Kawasaki, being long established in heavy industries and high technology, has also a great deal of expertise in motorcycle manufacturing.

Malaysia has enjoyed uninterrupted economic growth in the last eight years at a rate exceeding eight per cent per year. We have encouraged the development of private sector expansion, in particular foreign investments by providing the most ideal environment through the presence of a consistent and transparent long range national policy, coupled with very competitive incentives. I am confident that the expansion of the manufacturing sector will help to drive and maintain our robust economic growth towards attaining the national objective of turning the country into a fully developed nation by 2020. This objective finds a parallel in Dr. Ohba's belief that "manufacturing is the prime driving force for economic and social development".

Malaysia's experience in the manufacture of our own national cars, PROTON and PERODUA, has shown that we have the necessary ability to acquire the highest technology and be sufficiently skillful and efficient to be competitive in the international market. Therefore, it is my fervent hope that this national motorcycle and small engine project will be able to see a much faster transfer of technology from Kawasaki to its Malaysian counterparts. I trust our national motorcycles and small engines can be exported worldwide as early as possible.

The current success of PROTON and PERODUA has enabled the country to provide affordable motoring to a large sector of the population. Already Malaysia has one of the highest numbers of motor vehicles per capita in Asia. This volume has helped to ensure the development of a whole network of components manufacturing with its attendant benefits of research and development capability, high-skilled labour employment and substantial foreign exchange savings.

The Signing Of The Memorandum Of Understanding For The Development And The Manufacture Of National Motorcycles And Multiple Application Small Engines Between Diversified Resources Berhad

Kawasaki Heavy Industries Ltd and Nissho Iwai Corporation

Kuala Lumpur, 7 February 1995

(Acquiring Motorcycle Technology)

Smart partnership is about companies working together for mutual gains. It is the logical and the best approach. We should all prosper not at the expense of, but together with, our partners and even our competitors. Smart partnerships apply to individuals too, and certainly to nations worldwide.

It will be unfortunate if Asia's emergence as a powerful economic region results in a confrontation with the rest of the world. There is nothing to be gained by anyone in the end. Asia needs the rest of the world to be prosperous even as Europe and America need a prosperous Asian market. A troubled Europe and America is just not good for Asia.

If there is to be no confrontation, if there is to be a smart partnership between Asia and the developed world in the West, the foundations must be laid now. By adopting an unfriendly attitude towards each of the countries of Asia, the West is unnecessarily antagonising them and pushing them together. Singly they are already a handful. But united they will be beyond handling.

Whether it is admitted or not, trade blocs have formed in Europe and North America. The NAFTA is to be extended in order to include all of Central and South America. There are serious talks about close collaboration between NAFTA and the European Union.

In the meantime, Asian countries are not even allowed to talk to each other. They may not form the East Asia Economic Caucus, a forum for discussing mutual problems. Japan and South Korea are directed not to join any such grouping. Instead all must join APEC and be directed by the dominant members from among non-Asians.

All these are not likely to be welcomed by Asian countries. If they become strong, and this is very likely, then they will not forget the unfair treatment they had received. They are not likely to propose partnerships for mutual prosperity with the West. They will plump for the zero sum game, i.e. Asian prosperity at the expense of Europe and America.

Who knows what this will lead to. Confrontation, economic and military threats, nuclear war or another Cold War which goes on for decades sapping everyone's strength. All these are possible, unless we are smart enough now.

to do hi-tech jobs with higher value added. Indeed, this is what the Japanese did.

Investments by companies from developed countries in developing countries can be considered a form of smart partnership. Similarly, cooperation between individuals possessing complementary skills falls within the category of smart partnership.

Nations, companies and individuals should really strive for a win-win situation, for partnerships which benefit both, instead of one at the expense of the other. By adopting this philosophy, individuals, companies and nations will all be more prosperous. As it is, relative to the unprecedented advances in science and technology, the world today is poor. Whole nations are impoverished. Even the rich countries are finding more and more of their citizens living under bridges, pitifully covering themselves with cardboard boxes and begging for a living.

Malaysia has striven to escape from the poverty trap. We have, to a limited extent, succeeded. But for how long can we succeed? If beggar thy neighbour remains the creed for this world, sooner or later we have to join the ranks of the unfortunate nations of the world.

The world today is dividing itself up into blocs, antagonistic blocs with the objective of gaining for one at the expense of the other. Only Asia has no trade bloc. But there is fear that Asia might unite and defy the West. Imagine a trade bloc consisting of Japan, the world's second biggest economy, China with 1.2 billion people and the potential for being the world's most powerful economy, together with Korea, Taiwan and Southeast Asia. With almost two billion hard-working and skillful people, and the capacity to make full use of modern technology, the confrontational potential is frightening. It will totally dominate the world.

Can Asia be stopped? It is not likely. Sooner or later the Asian economies must outstrip the rest of the world. Will Asia then browbeat the Western nations the way Asian countries are being browbeaten now?

But the competing economies of Europe and America have gained practically nothing. They have not been able to fill the void left by the Japanese in the international market place. Their own economies are not faring any better. Even if more European and American goods are imported into Japan, the earnings from these are not going to be significant. Despite the high Yen, the balance of trade persists in being in favour of Japan.

Clearly neither Japan nor its competing trading partners have gained anything from the Plaza Accord and the Yen appreciation. For both sides, it is a lose-lose situation.

What about the third parties, the developing countries like Malaysia? The appreciation of the Yen has trebled Malaysia's debt. Japanese products are now priced out of the reach of the peoples of the developing countries while the competing products from the West remain too expensive. At the same time most of the commodities of the poor countries are sold in U.S. dollars, which means that earnings are even less able to buy Japanese goods or pay Yen debts.

It is not just a lose-lose situation for the developing countries. It is a lose-lose-lose situation for everyone. Making Japan uncompetitive may be good for the ego but it is not very smart.

When are we going to learn that beggaring your neighbour does you nothing good? Indeed as has been pointed out, it has done everyone a bad turn. Surely the better thing to do is to Prosper Thy Neighbour.

What applies to countries also applies to companies, even to individuals. Again Malaysia can provide the example. We had an abundance of low-cost labour, the result of our low-cost of living, who are quick to learn new skills. The manufacturing companies which came to Malaysia availed themselves of Malaysia's assets which also included political stability and general hospitality. The result is that their products became affordable and competitive in the world markets.

Perhaps by investing in Malaysia, they deprive the workers in their own countries of jobs. But these are highly-skilled and highly paid workers who could be easily trained

Japanese have a different business philosophy. They want market share rather than big margins. Left to themselves, the Europeans and the Americans would have priced their goods according to what their own people could afford. If they could not, it was a simple matter to increase wages or reduce cost by down pricing the raw materials and energy from the poor countries.

There would have been nothing the poor countries could do. They would have to accept exchanging more and more raw materials for less and less manufactured goods.

But the Japanese kept their prices low in order to penetrate foreign markets and increase market share. The result was that the poor countries were able to afford products which otherwise would have been beyond their reach. If the Asian or African or Caribbean farmer could afford to buy a pick-up truck or a television or a refrigerator, it was because the Japanese were able to produce cheap, but high quality products.

The West could have adopted the Japanese approach and competed, thus bringing prices even lower. But the West was not willing to give up its profligate ways. Workers in the West wanted high wages without working as hard as the Japanese. Companies in the West took the easy way out, sacking their workers when faced with losses. And Governments continued to pay ridiculous unemployment pay, sometimes as much as 90 percent of last drawn salary. All these kept their costs high and the goods uncompetitive.

Unwilling to make any sacrifice, the West decided to render the Japanese products uncompetitive by forcing the revaluation upwards of the Yen. Today the Yen is three times higher in value against the U.S. Dollar and of course against the currencies of most developing countries.

What is the result? Japan is now going through its worst recession from which it does not seem able to recover. Japanese goods are no longer cheap. The Japanese seem unable to manage their politics with weak Governments succeeding weak Governments. Japan is in deep trouble.

Early on after independence, Malaysia bucked the trend. Instead of being ultra nationalistic and ejecting foreign participants in its economy, Malaysia actually invited more foreign involvement in it.

As a result, many foreign companies invested in Malaysia. Since our main problem was unemployment, we created conditions suitable for labour-intensive industries. It was not cheap labour which we touted. Rather, it was the generous incentives, infrastructure and the political stability. The lower cost of labour in Malaysia has always been due to a deliberate policy of keeping the cost of living low.

The Japanese took advantage of this invitation most, although others also came. The net result is prosperity for Malaysia and the present full employment for its workforce.

The foreign partners who brought about Malaysia's prosperity have not suffered. Indeed they gained by being able to sell more goods and get more contracts from a more prosperous Malaysia. They, the investing companies and countries, have prospered by making Malaysia prosperous enough to buy their goods and services.

Today Malaysia in a small way is trying to do the same to the less developed economies of Southeast Asia. We are investing there in order to create employment and generally to jump-start their economic growth. The results are already being enjoyed by Malaysia and others. Not many refugees, economic or political, are landing on our shores now. Trade with these countries has multiplied manyfold. And Malaysia has not lost anything. We continue to grow at eight percent plus even as the Indochinese and other countries prosper.

"Beggar thy neighbour" is never a good policy. And today all the countries of the world are neighbours. By impoverishing neighbours a price will have to be paid, including by the country which follows this policy.

Let us take the trade war between Japan and Europe/ America. Japan's emergence as an alternative source of manufactured goods was beneficial to the poor countries. The

The Inaugural International Dialogue On Smart Partnerships

(Smart Partnerships For Global Prosperity)

Langkawi, Kedah, 26 July 1995

A term which we hear often is the Zero Sum Game, a game in which the winner wins at the expense of the loser. When we add up the result of the contest, there is no real gain from it. It is just a process of transferring what one contestant has to the other, the so-called winner. The net result is no different from the situation or the assets at the start.

If this is to be the basis for trade between nations, then there will be no growth for the world as a whole; only growth for one or the other of the trading partners. Thus, the growth of the poor nations must result in the impoverishment of the rich. In which case, there is every reason for the rich to prevent the poor from ever growing. Similarly the growth of the rich must be at the expense of the poor. Not being in a position to prevent this, the poor will merely get poorer.

We know in fact that this is not the case. Over the years, the economies of all the countries of the world have grown. There are many reasons for this, but I would like to draw attention to the experience of Malaysia where economic growth has not really been at the expense of others. Indeed the opposite is true. Malaysia's prosperity has benefitted most of her partners.

Contents

Science, Technology and Human Rights

PART I

Encyclopedia
Of
Dr. Mahathir Bin Mohamad

Prime Minister Of Malaysia

Translation & Revision
A committee of Drs. & Profs. From universities of Cairo, Alexandria, Hallwan, Ein-Shams and Al-Azhar
Dr. Abd El Rahman El Sheikh
Dr. Tawfik Ali Mansour
Dr. Ramadan Bastawisi
Dr. Yasir Shaban
Prof. Ahmed Mahmoud
Prof. Ahmad Abd El Hamid
Prof. Farouk Lokman
Prof. Abd EL Hamid Dabouh
Prof. Mohamad Rushdy
Prof. Talaat El Shayeb

Editor In English Language : Datuk Hashim Makaruddin
Editor In Arabic Language : Talaat El Shayeb.

DAR AL KITAB AL MASRI
33, Kasr El Nile St., Cairo
Tel: 3922168 – 3934301 – 3924614
P.O.Box 156 Atabah – Cairo Zip-Code 11511 Cairo – Egypt
Fax: (202) 3924657 Cairo Att: Mr. Hassan El-Zein

DAR AL KITAB ALLUBNANI
Madame Kuri Street In front of Bristol Hotel – Beirut
Tel: (9611) 735732 P.O.Box: 11/8330 Beirut – Lebanon
Fax: (9611)351433 Beirut Att: Mr. Hassan El-Zein

DARULFIKIR – KUALA-LUMPUR.
Address:- 329B Jalan Abd Rahman Idris, off Jalan Raja Muda, 50300 Kuala-Lumpur
Tel:- 603-26981636 / 603 – 26913892 Fax:- 603 - 26928757

First Edition 2004 A.D - 1424 H **I.S.B.N 977-238-738-7**

Encyclopedia
Of
Dr.Mahathir Bin Mohamad

Prime Minister of Malaysia

Volume 7

Science, Technology and Human Rights

Publishers

DAR AL-KITAB AL-MASRI-CAIRO **DAR AL-KITAB ALLUBNANI- BEIRUT**

DAR AL-KITAB – MALAYSIA **DARULFIKIR – KUALA-LUMPUR**